

محضر الجلسة الثالثة والتسعين

التاريخ: الخميس 6 رمضان 1438هـ (1 يونيو 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعة وثلاث دقائق، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثانية والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017.

- مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية؛
- التصويت على مواد الجزء الثاني؛
- التصويت على مشروع القانون المالي برمته؛
- تفسير التصويت.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سنخصص هذه الجلسة لدراسة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية 73.16 للسنة المالية 2017 كנקطة.

والنقطة الثانية سنصوت طبعا على هذا المشروع على مواد الجزء الثاني، ثم نضوت على مشروع الميزانية ككل، والنقطة الرابعة سيكون هناك تفسير التصويت للفرق والمجموعات طبعا التي تريد ذلك.

وغادي نبدأ بمناقشة مشاريع الميزانية الفرعية، وأعتقد أن الجميع يريد أن يسلم المداخلات للرئاسة باش يتنصوا إلى المحضر، فإذا أردتم ذلك غادي ينوض الأمين ديال المجلس باش يقبض المداخلات ديال الفرق والمجموعات، إذا لم يكن هنالك.

الفريق الاستقلالي، تفضل، فريق الأصالة والمعاصرة، فريق العدالة والتنمية، الفريق الحركي، فريق التجمع الوطني للأحرار، الإتحاد العام لمقاومات المغرب، الفريق الاشتراكي، فريق الإتحاد المغربي للشغل، الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، مجموعة العمل التقدمي.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في حدود 7 دقائق كم تم الاتفاق في ندوة الرؤساء.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبعا يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة الميزانية الفرعية لقانون المالية 2017، ولا داعي للخوض في مسار تشكيل هاته الحكومة بعد 6 أشهر من العطالة، لكن نريد أن نقف معكم اليوم ونسائل أنفسنا جميعا لنفكر في الأجوبة المناسبة لهاته الأسئلة، هل نعطي اليوم بهاته الممارسات السياسية هل نعطي اليوم النموذج الحقيقي للعمل السياسي والعمل الحزبي ببلادنا؟ هل العمل الحزبي والعمل السياسي اليوم لا زال يقوم بدوره في التأطير والدفاع عن المواطنين والمواطنات؟

إن ما راكمه المغرب من وضع أسس نموذج الديمقراطية الهش وما راكمه من تقدم جزئي في حقوق الإنسان جاء بفضل فضلات كل القوى الديمقراطية من أحزاب وفتابات ومجتمع مدني ونخبة من المفكرين، وقد لعبت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بجانب حلفائها الطبيعيين دورا رئيسيا في النهوض ولو جزئيا بمجال حقوق الإنسان.

إن دولة الحق والقانون التي نطمح إليها تبتدئ باحترام حقوق الإنسان وبناء دولة الحق والقانون التي تضمن حرية التعبير وحرية التجمع والحق في الإضراب وضمان الحقوق النقابية والحق في المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي، لكن للأسف نسجل تراجعات خطيرة على هذا المستوى، وما يحدث الآن من اعتقال واختطاف لشباب طالبوا عبر مسيرات احتجاجية سلمية بتنحسين أوضاعهم الاجتماعية، هاته المطالب تعكس بما لا يدعو إلى الشك فشل السياسات العمومية التي نهجتها الحكومات السابقة والحكومة الحالية في القطاعات التالية: التعليم والصحة والتشغيل والبنيات الأساسية والصيد البحري وباقي المجالات.

ولا نرى اليوم في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أي تقدم وازدهار لبلدنا في ظل ديمقراطية صورية هشة وفي ظل هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلط وفي ظل قضاء غارق في الفساد والرشوة وفي ظل عدم تأهيل الرأسمال البشري.

إن تأهيل الرأسمال البشري يقتضي جعل كرامة المواطن، بناء الإنسان المغربي، هو الهدف من كل الإصلاحات السياسية والاجتماعية، ويقتضي بالضرورة إعادة الاعتبار للمدرسة العمومية المغربية وبناء نموذج اقتصادي مبني على المعرفة، فأين نحن من بناء هذا الجيل جيل المعرفة؟

إننا، أيها السيدات والسادة اليوم، إزاء مشروع قانون مالية يعكس توجهها ليبراليا متوحشا، قانون مالية طامح بالإعفاءات الضريبية والتحفيزات خال من أي توجه اجتماعي، يروم الرفع من مستوى عيش المواطن المغربي ويؤكد أن آخر اهتمام القائمين على الشأن العام هو الإنسان المغربي.

ونمر الآن للتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017، وأود الإشارة إلى أن مكتب المجلس قرر بتساور مع ندوة الرؤساء تطبيق أحكام المادة 53 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية التي تنص على إمكانية التصويت الإجمالي على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية.

غادي ندوزو للجزء الثاني: وسائل المصالح النفقات من الميزانية العامة وميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة.

الميزانية العامة، الجدول (ب)، المادة 43:

نستهل التصويت على الجزء الثاني بالتصويت على الفصول المتعلقة بمشروع ميزانية جلالة الملك والقوائم المدنية والمحاصصات السيادية والبلاط الملكي وإدارة الدفاع الوطني من الجدول (ب) المتعلقة بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العام لسنة 2017:

الموافقون: بالإجماع.

غادي ندوزو الآن نصوتو على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة لكل من مجلس النواب، مجلس المستشارين والمحكم المالية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2017.

الموافقون: بالإجماع.

وننتقل الآن للتصويت على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة للقطاعات الحكومية المختلفة بالنسبة للفصول المتعلقة بالموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة، ويتعلق الأمر بالوزارات التالية:

رئيس الحكومة، وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان، وزارة العدل، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، وزارة الداخلية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، الأمانة العامة للحكومة، وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وزارة الشبيبة والرياضة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، وزارة الثقافة والاتصال، وزارة الشغل والإدماج المهني، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة بالوظيفة العمومية، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وزارة الأسر والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية.

الموافقون = 45؛

المعارضون = 22؛

إن الواقع المدعم بالأرقام وأجوبة وزير المالية أثناء المناقشة التفصيلية لمشروع قانون المالية يدحض بالملحوس ما تصرح به الحكومة من كلام منمق من أن التعليم والصحة والتشغيل يشكل أولوية لديها.

إن هاته القطاعات تشكل نقصا حادا في الأطر التربوية بلغ 30000 منصب شغل، وعندما تقدمنا كمجموعة كونفدرالية ديمقراطية للشغل بمقترح تمديد منطوق المادة 22 من قانون المالية القاضي بالاحتفاظ بالمناصب المالية لفائدة الدفاع والبلاط والأمن الوطني ليشمل قطاعات التعليم والصحة والتشغيل، والذي سيوفر للتعليم 14715 منصب، إضافة إلى الصحة والتشغيل، هاته القطاعات التي من المفترض أن توفر لأبناء الشعب المغربي كل ما يتعلق بتعليم وصحة وشغل لائق.

وحيث تقدمنا ككونفدرالية ديمقراطية للشغل بمقترح تخفيض نسبة 4% من ميزانية المعدات والعتاد في كل القطاعات لصالح الصحة والتعليم ضمن تعديلات مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل قبل أيضا بالرفض.

الغلاف المالي المخصص لميزانية التسيير في قطاع التربية الوطنية عرف تراجع السيد الوزير بحوالي 2.4 مليار درهم مقارنة مع 2016، وميزانية الصحة كذلك عرفت بدورها انخفاضا بنسبة 1.16 مقارنة دائما ب 2016، وأين هو تميم الرأس المال البشري، البطالة ارتفعت من 9.6 سنة 2016 إلى 10.8 من نفس السنة، من الربع الأخير من هذه السنة.

ودعونا من الأرقام، لنقيم سياسة الأوراش الكبرى التي تعرفها بلادنا، لا تتعكس على التشغيل.

أيها الأخوات والإخوان،

أن الأوان أن تغلب التوازنات الاجتماعية على التوازنات الماكرو اقتصادية لأنه الكل يقر اليوم أن الموارد البشرية هي الكفيلة بتأهيل أي نموذج اقتصادي لبلدنا، لهذا نعتبر أن التعليم هو أولوية من أولويات الحكومة التي تقر بذلك، لكن كل الإجراءات التي تتخذها الحكومة لا تفيد بأن أولوية التعليم هي أولوية من أولويات هاته الحكومة.

أما في مجال التشغيل، نعتقد أن الهشاشة في ميدان التشغيل بالقطاع الخاص تريد هاته الحكومة نقل هاته التجربة إلى القطاع العام، وخير دليل هو التوظيف بالعدة في القطاعات الحساسة مثل التعليم والصحة، لذلك لا نرى أي تطور لهاذ القانون المالية فبالعكس هو استمرار لنفس الاختيارات اللاشعبية واللامدقراطية التي اختارتها الحكومة السابقة، وسيؤدي حتما إلى نفس النتائج التي أدت إلى استفحال البطالة وتفاقم الفقر واستفحال الهشاشة في الشغل وفي كل شيء، لذلك أدعوا الحكومة إلى مراجعة كل الأشياء التي يمكن..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، من فضلك، انتهى الوقت.

السيد الوزير الكلمة لكم إذا أردتم للرد عليه. لا، شكرا.

المتنعون = 10.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة والفصل المتعلق بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بمشروع الميزانية، وزارة الاقتصاد والمالية:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد؛

المتنعون: نفس العدد.

الآن غادي ندوزو وأعرض للتصويت الفصول المتعلقة بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، من جدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2017:

الموافقون: بالإجماع.

غادي ندوزو الآن، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2017:

الموافقون = 45؛

المعارضون = 22؛

المتنعون = 10.

أعرض الجدول (ب) برمته للتصويت:

الموافقون: نفس العدد.

أعرض المادة 43 للتصويت:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

الجدول (ج)، المادة 44 ورد بشأنها تعديل من فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة لكم لتقديم التعديل.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

كون أن كل الفرقاء بل كل الشعب المغربي يجمع على الأولوية للتعليم والصحة، التعديل يروم خصم 10% من ميزانية الاستثمار لجميع القطاعات باستثناء ميزانية البلاط الملكي والدفاع الوطني والصحة والتعليم والمقاومة وجيش التحرير، وهاذ الاعتمادات اللي غتخصم غادي تخصص للتعليم والصحة مناصفة قصد الاقتراب - ما غنقولش الوصول الاقتراب - من المعدلات العالمية للميزانيات اللي تتخصص للقطاعين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من هذا التعديل؟

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

في مشروع قانون المالية تم تحسين ميزانية الاستثمار بالنسبة لوزارة التربية الوطنية بمليار ونصف من الدراهم، وتم أيضا تحسين الميزانية ديال قطاع الصحة السنة الماضية بمليار من الدراهم وهذين القطاعين يحظيان بالأولوية، صحيح، لكن النفقات ديال الاستثمار ككل يتم تحديدها بناء على دراسات واستراتيجيات قطاعية واضحة المعالم وبرامج متعددة السنوات، ولذلك فكل تحويل لصالح قطاعات من هذه القطاعات من شأنه أن يؤدي إلى تفويض التوازن بين برامج مختلف القطاعات والمؤسسات الوزارية لهذا نرفض هذا التعديل، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض هذا التعديل على التصويت:

الموافقون = 22؛

المعارضون = 45؛

المتنعون = 10.

والآن سننتقل للتصويت على الفصول المتعلقة بنفقات الاستثمار المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات:

أعرض للتصويت الفصول المتعلقة بالبلاط الملكي وميزانية إدارة الدفاع الوطني من الجدول (ج) المتعلقة بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2017:

الموافقون: بالإجماع. شكرا.

والآن غادي نعرض للتصويت الفصل المتعلق بمشاريع ميزانية مجلس النواب، مجلس المستشارين، المحاكم المالية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من جدول (ج) المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2017:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نعرض للتصويت الفصول المتعلقة بالقطاعات الوزارية من جدول (ج) المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2017:

رئيس الحكومة، وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان، وزارة العدل، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، وزارة الداخلية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم والبحث العلمي، وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، الأمانة العامة للحكومة، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ووزارة الشبيبة والرياضة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، وزارة الثقافة والاتصال، وزارة الشغل والإدماج

والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وزارة الشباب والرياضة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، وزارة الثقافة والاتصال، وزارة الشغل والإدماج المهني، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

الموافقون: نفس العدد ديال الأول، 44، 22، 10.

الآن غادي نعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2017 التابعة للمندوبية السامية للتخطيط وللمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

الموافقون: الإجماع.

الآن غادي نعرض الجدول (هـ) برمته للتصويت.

الموافقون = 44، 22، 10.

الآن غادي نعرض المادة برمتها المادة 46 للتصويت.

الموافقون = 44؛

المعارضون = 22؛

المتنعون = 10.

الجدول (و)، المادة 47، أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة تابعة لباقي القطاعات الوزارية التالية:

رئيس الحكومة وزارة العدل، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، وزارة الداخلية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، الأمانة العامة للحكومة، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وزارة الشباب والرياضة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزارة الطاقة والمعادن والماء والتنمية المستدامة، وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، وزارة الثقافة والاتصال، وزارة الشغل والإدماج المهني، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

الموافقون: نفس العدد 44، 22، 10.

والآن غادي نعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط وللمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الموافقون: بالإجماع.

المهني، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

الموافقون: نفس العدد ديال 44، 22، 10.

الآن غادي نعرض للتصويت الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة من الجدول (ج) المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2017:

الموافقون: نفس العدد يعني 44، 22، 10.

الآن غندوزو للتصويت الفصول المتعلقة بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة سجون وإعادة الإدماج من الجدول (ج) المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2017:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نعرض الجدول (ج) برمته للتصويت:

الموافقون = 44، 22، 10.

الآن غادي نعرض المادة 44 للتصويت:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 22؛

المتنعون = 10.

الجدول (د) المادة 45، غادي نعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي من الميزانية العامة لسنة 2017، وهذا الجدول وهذا المادة تضم الفصل المتعلق (ب) فوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي وكذلك استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل، أعرض هذا للتصويت:

الموافقون: نفس العدد، 44، 22، 10.

أعرض المادة كاملة 45 للتصويت:

الموافقون: نفس العدد 44، 22، 10.

الجدول (هـ) المادة 46، أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني لسنة 2017:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2017 التابعة للقطاعات الوزارية التالية:

رئيس الحكومة، وزارة العدل، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، وزارة الداخلية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، الأمانة العامة للحكومة، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة الفلاحة

الإخوة المستشارين،

السيد الوزير،

عفوا، كان بودي تكريما لكم وتتبجحا للاجتهادات التي تبذلونها، أتوه بالمجهودات التي بذلتموها، والفريق الاستقلالي وهو يصوت على مشروع الميزانية 2017، لم يصوت بالإيجاب، نظرا لعدة ملاحظات رآها ولمسها وكان ينبغي أن تبلوروا الحكومة في مشروعها، خاصة ونحن نلاحظ مجافا من البطالة تجوب شوارعنا، لاحظنا عدة تفاعلات واحتجاجات هنا وهناك في شتى المدن المغربية، لاحظنا عدم الاهتمام بالجانب الاجتماعي، فكان تصويتنا غير ملائم لم يكن بالإيجاب.

كذلك لم نعارض كذلك الميزانية، نظرا للاجتهادات التي بذلتها الحكومة ولا ننكرها، ولكن كانت غير كافية مما نتوقه وما نصبوا إليه، وصوتنا بالامتناع لأننا لا زلنا نطمح أن الحكومة ستفهم من امتناعنا عن التصويت تحفيزا لها لبذل الجهود الكبيرة خاصة في هاذ الظرف الدقيق الذي تمر منه بلادنا لكبح كل الاحتجاجات لإيقاف كل ما من شأنه أن يسيء إلى سمعة وطننا.

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

الأخوات والإخوة،

لا تعتقدوا أنه ستكون هناك تنمية دون الاستقرار، تمتد لو كان زدنا شي بند في الميزانية واللي القيمة ديالو الغيرة الوطنية كلها نخطوها في الميزانية باش نصوتو عليه بالإجماع نحن المغاربة، ماذا نريد؟ ندفع بأنفسنا إلى التهلكة ونحن نلمسها ونراقبها ونعاينها، وكما يقال "الفننة نائمة لعن الله من أيقظها".

لقد آن الأوان ليشمر كل مسؤول يتحمل مسؤوليته، كل من موقعه، الصمت والتفريح إهانة للوطن نحن في حاجة للتماسك، نحن في حاجة لليقظة، خصوصنا أكثر، فهل نساند الخصوم في قتل الروح الوطنية؟ في خدش معنويات وكرامة المغاربة؟ آن الأوان لنستيقظ ونكون في مستوى تطلع جلالة الملك محمد السادس نصره الله الضامن لوحدة هذا الوطن والضامن لاستقراره، فهلموا جميعا لضمان الاستقرار للبلاد سعيا وراء إنجاح هذه التنمية التي جتتم بها، السيد الوزير المحترم، السيد الذي دفع بالفريق الاستقلالي أن يمتنع عن التصويت، آملا إن شاء الله أن نصوت بالإجماع كلما كان هناك اجتهاد ملموس والسعي ببلادنا إلى شاطئ النجاة. شكرا السيد الرئيس، أستسمحكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة إذا ما رغب في ذلك.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الرئيس،

الآن غادي نعروض الجدول (و) برمته للتصويت:

الموافقون: نفس العدد 44، 22، 10.

الآن غادي نعروض المادة 47 برمتها:

الموافقون: نفس العدد 44، 22، 10.

المادة 48 الجدول (ز):

أعرض للتصويت نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2017 والتي تضم نفقات الحسابات المرصدة لأموال خصوصية، نفقات حسابات الانخراط في الهيئات الدولية، نفقات حسابات العمليات النقدية، نفقات حسابات التمويل، نفقات حسابات النفقات من المخصصات.

الموافقون = 44؛

المعارضون = 22؛

المتنعون = 10.

غادي نعروض الجدول (ز) برمته للتصويت:

الموافقون: نفس العدد 44، 22، 10.

غادي نعروض الآن المادة 48 كاملة:

الموافقون: نفس العدد 44؛

المعارضون: نفس العدد 22؛

المتنعون: نفس العدد 10.

الآن غادي نعروض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 73.16 لسنة المالية 2017:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 22؛

المتنعون = 10.

الآن غادي نعروض مشروع القانون المالي رقم 73.16 لسنة المالية 2017، غادي نعروض برمته للتصويت:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 22؛

المتنعون = 10.

وبذلك إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون المالية رقم 73.16 لسنة المالية 2017.

الآن غادي نفتحو المحور الأخير، اللي ابغى يفسر التصويت في حدود دقائق.

المستشار السيد عبد السلام البار:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

الأخوات المستشارات،

الفرضيات التي بني عليها قانون المالية هي فرضيات طموحة، السيد الوزير. وبالنسبة إلينا هي فرضيات قابلة للتحقيق ولتحقيق العديد من الإنجازات التي ينتظرها المغاربة.

هذه الحكومة وعدت بمواصلة المشاريع من أجل دعم الفئات الاجتماعية الهشة، ونحن ندعها على هذا الأساس، لكن نحن نعتقد بأن الأمر يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود على المستوى الاجتماعي وإدخال عامل هيكل، وهو التحول التي عرفته بنية الدولة بإقرار الجهوية المتقدمة.

السياسة الاجتماعية في البلاد ينبغي أن تنخرط في إطار التعاون بين الدولة وبين الجهات من أجل تحقيق القرب من المواطن.

نحن صادقنا على هذه الميزانية لكن طبيعة الحال السؤال الذي يفرض نفسه في السياق السياسي الحالي الذي نعيشه هو ما بعد المصادقة على قانون المالية؟

لا أعتقد ولا يعتقد فريقنا بأن مشاكل المغاربة مرتبطة فقط بالبرامج، مرتبطة فقط بالاختيارات، المشاكل التي اليوم ينزل المغاربة من أجل التعبير عن غضبهم في عدد كبير من المدن هي مشاكل مرتبطة بالكرامة، مرتبطة بالإحساس بالكرامة، مرتبطة بتجسيد علاقة طبيعية بين الدولة وبين المجتمع، ما نشاهده الآن يعكس أن هناك علاقة مختلفة بين المواطنين وبين الدولة التي تمثلهم، هناك علاقة مختلفة لا بد من تصحيحها.

لا نعتقد بأننا سنصححها بالقدرة الأمنية للدولة، لا نعتقد بأن هذه العلاقة يمكن أن تصحح بالمقاربة الأمنية فقط، لا نعتقد بأن هذه العلاقة يمكن تصحيحها بالاعتقالات العشوائية، وبعضها يتم خارج نطاق القانون، ويمكن أن أؤكد لكم، السيد الوزير، ومن خلالكم إلى الحكومة، بأنه إلى حدود البارحة أتوصل بمكالمات من مدينة الحسيمة عن شباب اعتقلوا أول البارحة في الشارع وإلى حدود الساعة لم يتم إخبار عائلاتهم، وهذا فيه تجاوز مسطري واضح للمسطرة الجنائية ولللقانون الذي صادقنا عليه جميعا.

لا نعتقد السيد الوزير بأن بإمكان بلادنا أن تصحح هذه العلاقة بتزليل بعض الشباب للتظاهر في الشارع لمواجهة مظاهرات أخرى، الحق في الاحتجاج هو حق مشروع، لكن هناك ظاهرة خطيرة السيد الوزير، وأريد من هذا المنبر أن أبلغكم لكم وهي ظاهرة إنزال بعض الشباب تحت يافطة ما يسمى "بالشباب الملكي"، هذه ظاهرة خطيرة جدا، وتهدد الاستقرار الاجتماعي، يصطلح عليهم البعض بـ "البطجية"، لكن هم في النهاية يعبرون على إرادة معاكسة تريد أن تزرع الفتنة في البلد، هاذ الظاهرة شفتها في مراكش أول البارحة، شفتها في طنجة، راه لا يعقل أن ينزل بعض الشباب للتظاهر للتعبير عن تضامنهم مع المظاهرات الموجودة في مدن أخرى أو للمطالبة بمطالب وينزل بعض الشباب تحت يافطة "الشباب الملكي" وكأنهم هم الوحيدين الملكيين في هذا البلد ويقومون باستخدام العنف ضد المتظاهرين الآخرين، هذه ظاهرة لا ينبغي للدولة أن تسمح بها لأنها تكسر التفرقة بين أبناء المجتمع الواحد، لا يمكن أن نحل هاذ

أحنا صوتنا ضد هذا المشروع ل 4 ديال الأسباب:

الأول هو أن هذا القانون المالي كسابقه جاء ليكرس التقشف، السياسة التقشفية لهذه الحكومة، بما تعني المزيد من الإجهاد على القدرة الشرائية للمواطنين، توسيع قاعدة الفقر، توسيع قاعدة الهشاشة، وكذلك الزيادة في عدد العاطلين من شبابتنا.

إذن فهو قانون مالي يفرق بلادنا في سياسة الليبرالية المتوحشة، هذا الأمر الأول.

السبب الثاني اللي كنصوتو ضد هذا القانون هو قانون جاء ليجر الاقتصاد الوطني إلى الوراء بدلا من أن يتقدم به إلى الأمام، وبالتالي لن يجيب أو لم نلمس إجابات في هذا القانون المالي حول تغيير النموذج التنموي في بلادنا اللي هو تغيير ضروري مستعجل وملح وإقرار الجميع، ولكن هذا القانون لا يحمل أي جديد فيما يتعلق بالتأسيس لنموذج تنموي جديد في المستقبل.

السبب الرابع هو أن هذا القانون المالي جاء ليترجم الانصياع الأعمى للحكومة لتعليمات وتوجيهات المؤسسات المالية الدولية وإغراق البلد في المزيد من المديونية.

السبب الرابع هو أن الحكومة من أصل 62 تعديل اللي تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة لم تستجب إلا لتعديل واحد يتم به الشكل وليس المضمون.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق العدالة والتنمية إذا ما رغب في ذلك طبعاً، تفضل.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات،

نحن في فريق العدالة والتنمية صادقنا على مشروع قانون المالية لهذه السنة لعدة اعتبارات.

الاعتبار الأول هذا قانون يجسد الاستمرارية، استمرارية الأوراش الإصلاحية الكبرى التي قامت بها حكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران والتي وعدت حكومة الدكتور سعد الدين العثماني بمواصلتها.

ثانياً، نحن صادقنا على هذه الميزانية لأنها ميزانية استثنائية في ظرفية استثنائية، كان الغرض الأساسي هو أن نصادق على العمليات التي أنجزت خلال النصف الأول من هذه السنة وأن نعطي الإذن للحكومة ببرمجة النفقات المرتبطة بميزانية سنة 2017.

اعرفتو- الالتزامات ديال الحكومة في عدة برامج، وتنطلبو بأن يكون واحد التجاوب والتفاعل مع الحكومة في إطار هاذ السنة المالية، وتنطلبو من الله بأن السنة المالية في 2018 وهذا التزام من وزير المالية أننا نخدمو يد في يد باش يمكن لنا نمشيو بواحد الوتيرة في إغناء التشاور والحوار بين الحكومة والقطاع الخاص. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نحن في الفريق الاشتراكي صوتنا بالإيجاب على مشروع قانون المالية لسنة 2017 لسببين اثنين:

أولها أن الفريق الاشتراكي اليوم باعتباره مكونا من مكونات الأغلبية الحكومية يجد نفسه مقتنعا بالتصويت بالإيجاب، سيما وأنها في الفريق الاشتراكي سبق لنا أن أوضحنا بتفصيل أثناء مناقشة التصريح الحكومي الأسباب التي جعلت الأجمرة التقريرية لحزبنا أن تقرر الالتحاق بالأغلبية الحكومية.

السبب الثاني، السيد الرئيس المحترم، هو أن القانون المالي باعتباره الآلية التي تترجم من خلالها الحكومة اختياراتها حول تدبير الشأن العام للمواطنين، نحن في الفريق الاشتراكي باعتبارنا جزء - كما قلت قبل قليل - من هاته الأغلبية الحكومية، صادقنا أو صوتنا بالإيجاب من منطلق أن القانون المالي هو تعبير على الإرادة ديال الحكومة ومن منطلق ثاني هو أن القانون المالي الحالي ديال 2017 الذي اعتبرناه مدخلا واعتبرناه توطئة لتفعيل ولتنزيل اختيارات البرنامج الحكومي التي نحن شاركنا في صياغته وفي إعدادها هذا من ناحية.

ومن ناحية ثانية من باب اللياقة الأدبية، السيد وزير الاقتصاد والمالية لم يشهر في حق مجلس المستشارين مقتضيات المادة 77 من الدستور، تعامل بشكل إيجابي مع التعديلات ديال الفرق ومجلس المستشارين بحسب له اليوم أنه استطاع بمختلف تكويناته وتعبيراته السياسية أن يقنع الحكومة، سواء من منطلق الأغلبية أو المعارضة بحذف المادة الثامنة مكرر، وهذه حسنة تحسب لمجلس المستشارين وحتى لا يقال بأن مجلس المستشارين ينتج غير تكرر ما ينتجه مجلس النواب.

أحنا اليوم انطلاقا من المبدأ الدستوري المنصوص عليه في المادة 126 من الدستور، وبأن هناك هاذيك المادة 8 مكرر كانت ستحدث خلافا بين

العلاقة المختلة بين الدولة وبين المجتمع بفكرة التغطيات الإعلامية لتشويه الحراك السلمي المدني، ما انزلت إليه القناة الأولى وقناة ميدي 1 هو انزلاق يعبر على الهشاشة، الدولة ليست في مرحلة ضعف لكي تعبر عن رفضها للاحتجاجات السلمية والمدنية، صرحت رسميا بأنها تعتبرها مطالب اجتماعية ومعقولة لهؤلاء الناس.

فلذلك لا بد من تصحيح هاذ العلاقة بمقاربة عميقة، بمصالحة جماعية تعيد الثقة للمواطن في السياسة.

شكرا لكم السيد الرئيس. واعتذر عن التأخير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الرئيس، غير بغيت نذكر بأن هذه الجلسة مخصصة لتفسير التصويت.

الكلمة للفريق الحركي إلى ابغيتي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

تفسير التصويت احنا بدورنا صوتنا إيجابا على هذا المشروع تنقناو من الحكومة تجيب لنا المشروع المقبل إن شاء الله لأن هاذ الحكومة ماشي هي اللي صويت هاذ المشروع، وبهاذ المشروع اللي صوتنا عليه بإيجاب بعد قناعتنا بما جاء به هذا المشروع. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

صوتنا على هذا المشروع لنكون منسجمين مع قناعتنا ومع موقعنا داخل الأغلبية الحكومية بحكم المسؤولية الملقاة على عاتقنا، ووفاء لالتزاماتنا مع حلفائنا في الأغلبية، وانسجاما كذلك مع دورنا كحزب ومكانتنا داخل هذه الحكومة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

السيد الرئيس،

نحن بدورنا كاتحاد عام لمقاولات المغرب صوتنا بالإيجاب، والتصويت هو يعبر عن الشراكة المسؤولة بين القطاع الخاص والقطاع العام في إطار الاستراتيجيات البنوية اللي دارتها الحكومة والي الهدف منها - كيف

فالسيد الوزير لا يسعنا إلا أن نقول لكم مبروك عليكم، ولكن السلم الاجتماعي والاستقرار شيء أساسي لا يساوي الميزانية. فنحن نصوت لكم وهنئنا لكم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لمجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

في الحقيقة أنا في حيرة من أمري، في حيرة من أمري لأنني الآن تداخلت علي الأشياء ولم أعد أفهم شيئا مع تجربة كانت عندي في المغرب في السياسة، فأنا لا أفهم أن يكون حزب يدبر الشأن العام ويتكلم عن الاعتقالات.

لا أفهم أن يكون حزب يدبر الشأن العام، والوزير ديال حقوق الإنسان منو، لا أفهم أن تتكلم الحكومة ورئيس الحكومة منها حزب يدبر الرأي العام، ورئيس الحكومة من عندو، ويتكلم عن قمع المظاهرات، لم نعد نفهم، هذه هي الصورة، هذا هو التخريب اللي كتقدموه للمغاربة، المغاربة ما بقاوش كيفموا، علاش ما كيفموش؟ لأننا نحن كأحزاب سياسية في المغرب نريد أن نرقص على الأحبال، نريد أن نكون مع المتظاهرين ومع الذين يقيمون المظاهرات، هذا شيء غير مستساغ ما مقبولش، ما مقبولش أننا نبقاوش نسوق صورة للمغاربة ديال سكيروفينا هذا من جهة.

من جهة أخرى نحن مقتنعون ومرتاحون وصوتنا بلا، لأنه ملي كنتجي واحد الميزانية كتخفف الميزانية ديال التعليم، مع العلم أنه في خطاب سابق لجلالة الملك، قال أن القضية ديال التعليم تأتي بعد القضية الوطنية، وهناك كذلك بالنسبة لتخفيض ميزانية الصحة، واحنا في المغرب ما كنوصلوش للمنظرات العالمية للصحة في الميزانية.

هناك كذلك مشكل ديال التشغيل هناك المشكل ديال التهميش، هناك الحوار الاجتماعي، احنا الميزانية للأسف لم نجد نفسنا فيها ومن بين الأشياء التي أتعجب فيها عندما يقف السيد رئيس الحكومة ويقول في عرضه بأنه هو غادي يمشي بالتشارك والتشاور وهذا، واحنا في مناقشة الميزانية لم يقبل ولو تعديل واحد فيها، هل هذا تشارك؟ هل هذا منطلق ديال الحوار وديال أننا سنبنو جميعا؟

أما فيما يخص المغرب فكل المغاربة يحبون وطنهم وما بقاوش نترابو على الناس وتقولو شي كيجبو أكثر من شي، ما غاديش نعبرو، المغاربة اللي في الحسمة وشفناهم كيبغوا بلادهم وكيبغوا ملكهم، وعبروا عليها وباغيين

السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وأن المجال الأمثل لمناقشة المادة 8 مكرر هو قانون المسطرة المدنية الذي يعنى بتنفيذ الأحكام القضائية التي هي عنوان الحقيقة.

من هاذ المنطلق نحن في الفريق الاشتراكي، صوتنا بالإيجاب على هاذ المشروع.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، إذا رغب في ذلك.

شكرا.

الكلمة لفريق.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

نحن في فريق الاتحاد المغربي للشغل، صوتنا بلا، باش نكونو منسجمين مع الملاحظات والاستفسارات والنقط اللي خرجنا بها في مناقشة مشروع الميزانية ديال 2017، اللي غيب واحد الجانب، غيب الجانب الاجتماعي، واللي باين أن هاذ الحكومة الجديدة والقديمة مستمرة في نهج سياسة الإجهاد عن المكتسبات وضعف القدرة الشرائية للطبقة العاملة وعموم الأجورين بصفة عامة والطبقة الشعبية بشكل عام، ولأنها مستمرة في الاعتماد على المقاربة الإحسانية وعلى تفجير الشعب المغربي وعلى سياسة عدم فتح الحوار الجاد والمسؤول مع النقابات بنية تضعيف النقابات عوض التداول والتفكير بشكل يخدم الطبقة العاملة والموظفين والموظفات والشعب المغربي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد محمد عدال:

السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة أعضاء المجلس،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، صوتنا بقناعة عن هذا المشروع هذا، نظرا للالتزام ديال الدولة داخل أرض الوطن وخارج أرض الوطن، ولا سيما الدول الإفريقية.

لذا، السيد الوزير المحترم، نطالب السادة أعضاء الحكومة بالتفرغ والإنكباب على هاته المشاكل اللي هي الحراك اللي كنالاحظوه في جميع المدن داخل المملكة وخارج كذلك أرض الوطن، ولا سيما في دول أوروبا،

ورفعت الجلسة.

الملحق:

المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن مشروع القانون المالي رقم 73.16 للسنة المالية 2017.

أولا، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:1- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية المندرجة ضمن لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، برسم السنة المالية 2017.

السيد الرئيس المحترم،

فصيا يتعلق بالميزانية الفرعية لوزارة العدل، فإننا في الفريق الاستقلالي، نؤكد دائما على أن الإصلاح العميق لمنظومة العدالة كان يتصدر برامج حزب الاستقلال، باعتباره الضمانة الفعلية والحقيقية لتدعيم أسس دولة الحق والقانون، وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، وتحقيق الأمن القضائي.

وارتباطا بما سبق لا بد أن نؤكد أن مفهوم القضاء لم يعد يرتبط بدوره التقليدي المتمثل في الحسم في النزاعات الناشئة بين الأشخاص فقط، بل أصبح في المجتمعات المعاصرة يضطلع بأدوار جديدة، تتجسد في ترسيخ الديمقراطية وصون حقوق الإنسان، وفي تحقيق العدالة والأمن القضائي واستقرار المعاملات، كما أنه يعد ضمانة للتشجيع على الاستثمار، ودعمه أساسية لتعزيز المكانة الحقوقية للدول على الصعيد العالمي.

واننا بالمناسبة لا بد أن نسجل بأن هذا القطاع قد فتح عدة أورش لإصلاح قطاع العدل ولا يسعنا إلا تنوه بهذه المبادرة والتي تروم بالأساس تحديث الإدارة القضائية على جميع المستويات، بيد أن ذلك لا يمنع من إثارة بعض الإشكاليات المرتبطة بالتأخير والارتباك الحاصل اليوم في تنفيذ أغلب برامج إصلاح منظومة العدالة، واستمرار وجود بعض الاختلالات التي تعوق تحقيقها من قبيل:

- عدم مواكبة الخريطة القضائية للمملكة للتحويلات المجالية والاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها المغرب في ظل تنزيل الجهوية الموسعة ببلادنا.

باش يكون حقهم حتى هما في أنهم يعيشوا في هذا الوطن وهذا هو المواطنة، المواطنة تبدأ بحقي في التعليم وحقي في الصحة وحقي في التشغيل وحقي في الأمان وحقي في الأمن وحقي في العيش الكريم والعدالة الاجتماعية.

سيدي الرئيس، مرتاحون بالتصويت بلا على هذه الميزانية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

آخر كلمة لمجموعة العمل التقدمي.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، ومن خلالك الحكومة والسيدات والسادة المستشارين،

تصويتنا بالإيجاب على هذا المشروع كان منطقيًا، منطقيًا من موقعنا كمكون من مكونات هذه الحكومة، ليس فقط مكونا عاديا، ولكن سعينا بقوة أن يتغلب الصواب وأن نرتقي إلى مستوى تقديم أو تفعيل المصلحة على العامة على مجرد سياسويات أو خلافات أو صراعات لا يستفيد منها المغرب، فمن هذا المنطلق ما زلنا نسعى إلى تقوية الدعوة إلى مواجهة المشاكل الحقيقية للبلاد من خلال الجمع، المسؤولية مسؤولية الجميع.

منطقيًا لأن بلادنا - كما قلت - محتاجة إلى حوار، بلادنا محتاجة إلى أن تكون الدولة فاعلة متعاقدة، وأن تكون الحكومة تتحمل المسؤولية ديالها، صوتنا بالإيجاب من منطلق كذلك أن هذا القانون المالي هو من موقع المقاومة لظرف مزعزع في البلاد، 6 أشهر هناك توقف لسبب من الأسباب، إنما هذه تجربة خاصنا نستفدو منها، خاصنا نخرجو منها بخلاصات، فما يمكننا نخلو البلاد تبقى معلق، هناك كثير من المقاولين، كثير من النشطين في المجتمع في المجال الاقتصادي ينتظرون أن تتوقف ميزانية الدولة في جزء كبير منها، معناه تجميد الأنشطة وتخفيض القيمة الإضافية.

من منطلق المقاومة كذلك أن تكون هاته الميزانية تهيء فعلا لأجواء قوية أحسن مما كانت عليه وأن تطفي غضب ما بعد أكتوبر 2016 إلى إعداد ميزانية قوية تنسجم بقوة وبأكثر مما كانت عليه هذه الميزانية مع المضامين التي وردت في البرنامج الحكومي التي ساهمنا في إعدادها.

فلذلك هذه الميزانية ليست مظهرًا للصراع، هي مظهر للمسؤولية واحنا في موقعنا تحملنا المسؤولية، ومن باب هاذ المسؤولية وجدنا أنفسنا لسنا مجبرين ولكن مؤمنين بأننا في الطريق بأن تصويتنا كان إيجابيا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

أعتقد بأنه الوزير ما عندك ما تعقب أنت ولا تدير تفسير التصويت.

إذن شكرا للجميع.

• العمل على معالجة الاكتظاظ من خلال التخفيف من الاعتقال الاحتياطي الذي يعرف اختلالات متعددة الجوانب في غياب تفعيل مقتضيات المراقبة القضائية، وإقرار عقوبات بديلة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

• معالجة الخصاص المهول من الأطباء المتخصصين في الطب الشرعي.

السيد الرئيس المحترم،

إن الدور الذي يضطلع به المجلس الأعلى للحسابات كمؤسسة دستورية يأتي في إطار تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بربط المسؤولية بالمحاسبة، وهذا البعد الدستوري يجب أن يعطي مدلوله الحقيقي من خلال التقارير الصادرة عنه، التي يجب أن تكون متممة بالموضوعية والحيادية بما يضمن تخليق الحياة العامة، كما يتطلب الأمر من كافة الفرقاء التجاوب والتعاون مع كل مبادرات المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات حتى تتمكن هذه المؤسسة من القيام بالدور المنوط بها على أكمل وجه، والعمل على تفعيل التقارير التي يصدرها المجلس، لتتم إحالتها على وزارة العدل، مادام الأمر يتعلق بمراقبة وتقييم تدبير الشأن العام وحمايته وتحسينه من أي تلاعب.

السيد الرئيس المحترم،

إن دراسة الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان هي مناسبة لطرح موضوع حقوق الإنسان ببلادنا، وهو موضوع تنازعه العديد من المؤسسات في إعداد وإقراره وتديره.

في البداية لا بد أن نؤكد أن موضوع حقوق الإنسان لا يمكن أن يكون سياسة عمومية بل هو مجموعة قيم كونية تعمل المجتمعات والدول بكل مكوناتها على تكريسها وحمايتها والدفاع عنها.

ومن هذا المنطلق فإننا في الفريق الاستقلالي نعبر عن اعتزازنا بالأشواط المهمة التي قطعتها بلادنا في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحماية الحريات الفردية والجماعية، كما هي متعارف عليها دوليا، سواء تعلق الأمر منها بالحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثنين التطور الملموس المسجل على صعيد إدماج ثقافة حقوق الإنسان ضمن المنظومة التعليمية كإداة أساسية في المؤسسات التعليمية والجامعات والمعاهد العليا.

كما نستشف عبر استقراء مراحل التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والوساطة، أنها تجربة متميزة وتستخلص منها التجارب الممارسات ناجعة ومؤثرة في السياسات العمومية، إن توفرت إرادة سياسية قوية وشروط تفتح باب قنوات التفاعل بين مؤسسات الدولة ومكونات المجتمع.

- غياب الحكامة في تدبير الموارد البشرية للقطاع، يستلزم إعادة انتشار الموارد البشرية.

- التأخر في تنفيذ الأحكام القضائية ضد الدولة والجماعات المحلية. وعليه فإننا في الفريق الاستقلالي ومن منطلق إيماننا العميق بحاجة بلادنا إلى سلطة قضائية مستقلة، سلطة تحمي الحقوق وتضون الحريات الفردية والجماعية، سلطة تقيم العدل في المجتمع في ظل المساواة وسيادة القانون، فإننا بالمناسبة نشيد بالإصلاح الهام الذي عرفته منظومة العدالة وذلك بالتنصيب الملكي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية (6 أبريل 2017) ندعو الحكومة إلى:

• ضرورة تعزيز ضمان الاستقلال المالي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

• ترجمة توصيات الحوار الوطني لهيئة إصلاح منظومة العدالة على مستوى المنظومة القانونية.

• العمل على تسريع تنفيذ بعض الأوراش المفتوحة والإسراع باتخاذ التدابير الكفيلة بالتنزيل الحقيقي لمضامين الدستور والإسراع في إخراج القوانين التنظيمية المرتبطة بالسلطة القضائية للوجود، بالإضافة إلى باقي القوانين من قبيل القانون الجنائي، قانون المسطرة الجنائية، قانون المسطرة المدنية بالإضافة إلى القانون المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين.

• إعادة النظر في القوانين المنظمة للمهن القانونية، نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في إقرار قضاء قوي ومؤهل لفض النزاعات، قضاء يعزز ثقة المواطنين في مؤسساتهم القضائية؛

• الاهتمام بالتكوين من خلال مراجعة المناهج والمواد المعتمدة في برامج التكوين بالمعهد العالي للقضاء، والاهتمام بالتطور الذي يعرفه الحقل المعلوماتي الذي يستلزم المواكبة المستمرة نظرا لوتيرة التطور السريعة في هذا المجال.

• مراجعة الأوضاع المادية للعاملين في كتابة الضبط، وبالمناسبة ثمن مرة أخرى الإجراءات التي اتخذت من أجل تحسين الأوضاع المادية للسادة القضاة.

• تفعيل اللاتمركز الإداري والمالي لضمان فعالية الإدارة القضائية على الصعيد الجهوي.

• اتخاذ الإجراءات التشريعية والتنظيمية والعملية والإدارية لتعجيل بتنفيذ الأحكام القضائية حتى لا تبقى مجرد قرارات وتضيع بالتالي حقوق المتقاضين.

جسور التواصل مع البرلمان بمجلسيه من أجل تطوير العمل البرلماني على مستوى التشريع والمراقبة في أفق إقامة علاقة تعاون مثمر وبناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إلا أن السؤال هو إلى أي حد تلتزم الوزارة بهذه الاختصاصات مع السلطة التشريعية؟ وما هو مستوى تعاون هذه الوزارة مع البرلمان وتنسيقها مع الحكومة، في إطار المساءلة الرقابية سواء تعلق الأمر بالأسئلة الشفوية أم الكتابية أو بالسياسات العمومية؟

إننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على أن هذا التعاون يجب أن يتأسس على:

• ضرورة تبني الحكومة لمقاربة إيجابية في تعاطيها مع مقترحات القوانين المقدمة لإغناء العمل التشريعي؛

• احترام القطاعات الوزارية للأجل المحددة في الإجابة عن كافة الأسئلة الكتابية للسادة المستشارين، حتى لا تفقد راهنتها وذلك من أجل تقوية الرقابة البرلمانية؛

• تعزيز دور المستشار البرلماني من خلال الاستجابة لطلبات اجتماعات اللجان النيابية الدائمة لتدارس القضايا الطارئة التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني.

أما بخصوص المجتمع المدني، الذي يعد ثروة وطنية هائلة وقوة اقتراحية فاعلة، فإنه بالرغم من التغيير الذي حصل على المستوى المؤسسي من خلال الوثيقة الدستورية التي مفادها جعل من المجتمع المدني كشريك مساهم في التنمية البشرية والتنشئة الاجتماعية، إلا أن سياسة الحكومة في هذا الإطار جد محدودة ويغلب عليه طابع الانتماء الحزبي.

إن المجتمع المدني بحاجة ماسة للحكامة والتأهيل، كما أن الدعم يجب أن يمنح على أساس تعاقدية مع توضيح كيفية تلقيه وإرساء مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتفعيل مساطر مراقبة الجمعيات التي تتلقى الدعم العمومي.

لذلك فالحكومة مدعوة إلى الاهتمام أكثر بهذا القطاع وتشديد عملية التدقيق والافتحاص في طرق صرف الاعتمادات الممنوحة حتى تحقق مختلف البرامج أهدافها المرجوة.

السيد الرئيس المحترم،

لا شك أن قطاع السجون عرف تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة وبالأخص منذ 2009 وهو ورش إصلاحي أعطت انطلاقته الموقفة الحكومات السابقة، عملا بالتوجيهات الملكية السامية المضمنة في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة القضائية بتاريخ 29 يناير 2003: "إن ما نوليه من رعاية شاملة للبعد الاجتماعي في مجال العدالة، لا يستكمل إلا بما نوفره من الكرامة الإنسانية للمواطنين السجناء التي لا تجردهم منها الأحكام القضائية السالبة للحرية". انتهى كلام جلالة الملك.

وفي نفس السياق نؤكد على ضرورة مواصلة بذل الجهود للعمل على تحقيق المساواة للجميع وضمان حقوقهم وكرامتهم مع إيلاء المزيد من العناية والاهتمام بحقوق المرأة والطفل وذلك بتجريم تشغيل الأطفال والاعتداء الجنسي والجسدي، طبقا للمواثيق الدولية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي وفي إطار مناقشة مضامين الميزانية الفرعية لقطاع الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، نوه بالاستراتيجية الجديدة للوزارة الهادفة إلى إصلاح الإدارة وتحديثها وإرساء مبادئ وقيم الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة في التدبير العمومي، حتى تكون في خدمة المواطنين وانتظاراتهم وفي خدمة المقاول المغربية وتقوية تنافسيتها.

غير أننا نؤكد، على مطلبنا القاضي بضرورة تفعيل الدستور فيما يخص اللوج إلى المرافق العمومية والاستفادة من خدماتها على أساس المساواة والشفافية والنزاهة واحترام القانون بعيدا عن ممارسات الماضي المتمثلة في تفشي الزبونية والمحسوبية وتجاوز المعوقات التي تعرقل السير العادي والمنظم للإدارة العمومية، إضافة إلى ضرورة تأهيل الجهاز الإداري حتى يواكب الإصلاحات الكبرى التي تعرفها البلاد ويتمكن من مواجهة التحديات التي تفرضها الظرفية الوطنية والدولية.

ولا يفوتني السيد الرئيس أن أشير إلى مسألة غاية في الأهمية تتعلق بوضعية الموظفين في إطار مرسوم إعادة الانتشار وما يترتب عنه من تداعيات وأثار على مستوى حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، فالمرجو مراعاة هذه الاعتبارات عند تنفيذه دون إغفال متطلبات الهوية المتقدمة.

وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة عمل الوزارة على تبسيط المساطر الإدارية للمواطنين كما نؤكد على التطبيق السليم للقانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، وكذا الالتزام بمعايير الكفاءة لأن تلك التعيينات التسمت في بعض بالانتقائية ولا ترقى إلى مستوى طموحات دستور 2011.

لقد تضمن المخطط التشريعي عدة مشاريع قوانين ضمن جدولة زمنية محددة، لذا نسأل مرة أخرى، عن تأخر صدور مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومة، مشروع قانون بتغيير النظام الأساسي للوظيفة العمومية، ومشروع القانون التنظيمي بتحديد شروط كيفية ممارسة حق الإضراب، بالإضافة إلى القانون المتعلق بالثقافات.

كما نؤكد بإلحاح شديد على الحكومة مواصلة العمل على محاربة الموظفين الأشباح.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي نود في هذه المناسبة تسجيل الدور الذي تضطلع به الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني المتمثل في فتح

مما لا شك فيه أن الدور الهام الذي تضطلع به الأمانة العامة للحكومة يتميز بالدينامية والمتمثل أساسا في تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة والعمل على مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى والسياسات العمومية الأفقية والقطاعية التي تعمل الحكومة على إعدادها وتنفيذها.

يبد أننا في الفريق الاستقلالي نود إبداء بعض الملاحظات التي نعتبرها ضرورية لتجويد العمل التشريعي، حيث نتساءل عن تأخر صدور بعض المراسيم التطبيقية لبعض القوانين، كقانون منع التدخين بالأماكن العمومية على سبيل المثال.

كما نؤكد على ضرورة اشتغال الأمانة العامة على رأب الهوة الحاصلة بينها وبين البرلمان بالتواصل والتعاون وأحقيته في المبادرة التشريعية، وفي هذا السياق نتساءل عن مصير العديد من المقترحات القوانين التي تظل حبيسة الرفوف ولا تدخل في إطار المسطرة التشريعية.

إن الأمانة العامة للحكومة اليوم، مطالبة بالمواصلة وبمزيد من الحرص، على تحسين آليات التواصل مع المواطنين من خلال وضع جميع مشاريع القوانين في موقعها الإلكتروني بشكل مبسط وسهل الولوج حتى تصبح في متناول جميع المواطنين انسجاما مع ما نص عليه الفصل 27 من الدستور فيما يتعلق بالحق في الوصول إلى المعلومة.

أما بخصوص العلاقة التي تربط الأمانة العامة للحكومة بالمجتمع المدني فإننا نرى أنه يجب عامة أن تتأسس على التعاون البناء، عبر تسهيل عمل الجمعيات مع التأكيد على ضرورة الوقوف على طبيعة الدعم التي تتوصل به وعلى الأخص الدعم الأجنبي لكي يطلع عليه الرأي العام وأيضا لكي يتسم العمل بالثقة والشفافية.

2- لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة الميزانيات القطاعية برسم القانون المالي 2017، بلجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية.

بداية لابد أن أشير إلى أن التأخير في تشكيل الحكومة لمدة ناهزت نصف السنة جعل المواطن يطرح العديد من الأسئلة:

- عن جدوى الانتخابات التشريعية؟ ومدى ارتباطها بتشكيل الحكومة.

- وماهي التكلفة المالية والاجتماعية لهذا التأخير؟

هذا يفرض على الفاعلين السياسيين اليوم التفاعل والإنصات لآلام وآمال المواطنين والمواطنات وجعل المخططات الحكومية وكل

إلا أن هذا المخطط لا زال يعرف بعض التعثرات، حيث إننا نستشف ذلك من خلال التقرير الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعد زيارته لسجون المملكة، والذي تضمن في طياته عدة اختلالات، إلا أن أهم المعوقات التي تعرفها المؤسسة السجنية هو الاكتظاظ، حيث يتعدى في بعض السجون طاقتها الاستيعابية بكثير وتختلف نسبة الاكتظاظ من سجن إلى آخر، وهذا الإشكال تتفرع عنه عدة ظواهر سلبية ومشاكل:

- الانتهاكات التي تمارس على النزلاء والتزيلات من بعض الموظفين.
- معاناة النزلاء المرضى من أمراض معدية وخطيرة مع ضعف التدخل الطبي

وهذا راجع إلى ضعف صلة التواصل بين المؤسسة السجنية والقضائية والاستشفائية.

أيضا هناك مشكل الأطر والموظفين، بالفعل يجب أن يكون أولئك الموظفين مؤهلين تأهيلا جيدا وسيكولوجيا، وتكوينهم في إطار دورات تكوينية في المجال الحقوقي والمساواة، حيث تبقى هذه الفئة الوحيدة التي تمسك بروح التأهيل والإصلاح للنزلاء وإعدادهم للاندماج داخل وسطهم الطبيعي.

فعلى وزارة العدل وإدارة السجون، مجتمع مدني، كل من موقعه أن يتحمل قسطا من المسؤولية، من أجل وضع منظومة سجنية ذات شمولية عامة وذات أبعاد نموذجية مستشعرة بإنسانية النزلاء، مع تفعيل روح الإصلاح والتهديب والإدماج في قهقهم والتي يمكن تفعيلها على أرض الواقع وفق المقاربات التشاورية والتشاركية في إطار.

● تعزيز الرقابة القضائية على المؤسسات السجنية.

● الحد من العقوبات القصيرة واستبدالها بالموقوفة أو الغرامة.

● ترشيد الاعتقال الاحتياطي.

● تنفيذ وتبعية العقوبات.

● تفعيل الرقابة التي تقوم بها اللجان الإقليمية لتحسين أوضاع النزلاء.

● توفير التطبيب والأدوية والتغذية الصحية والنظافة اللازمة.

● توسيع المجالات التي يمكن أن تشتغل عليها منظمات المجتمع المدني وتقوية أدائه من داخل أسوار السجون وتسهيل المأمورية له لأجل ولوج المؤسسة وتوسيع الشراكة معهم.

كل هذا يبقى من أهم الآليات التي من شأنها تحسين وضعية المؤسسة السجنية في إطار أنسنتها وإدماج السجناء في محيطهم السوي الذين كانوا يعيشون فيه من قبل.

السيد الرئيس المحترم،

والأوراش ذات الصلة بالبنيات التحتية والخدمات الاجتماعية للعالم القروي.

• خلق أقطاب اقتصادية واجتماعية صغرى من شأنها التخفيف من مخاطر البطالة، والهجرة القروية والمساهمة في الحد من التفاوتات الاجتماعية.

• تبسيط مساطر منح الدعم، وتسهيل إمكانية تدخل صندوق التنمية القروية في دعم الفلاحين، والارتقاء بدور المحافظة العقارية من الانشغال بالمستوى الإجرائي إلى الإنشغال بالعمل الاستراتيجي، ومعالجة مشكل زحف العمران على المجال الفلاحي.

• وعلى غرار التقدم الكبير الذي حققه المغرب على مستوى صناعة السيارات والمواد المستعملة في صناعة الطائرات لابد أن نراهن على التوجه للصناعة في الآليات والمعدات الفلاحية.

• بخصوص الإعلام الفلاحي نقتح خلق قناة فلاحية مغربية على غرار مجموعة من الدول كأمريكا وفرنسا والسعودية ومصر، لإتاحة الفرصة للفلاحين والخبراء بمجال الفلاحة والصيد البحري وتصاميم التهيئة الزراعية والأحياء البحرية والدواجن والمواشي والمعارض ذات الصلة بالفلاحة والمنتوجات الزراعية والتمور والزيتون وأنماط العيش بالوسط القروي والجبلي والواحات.

• توسيع المجال السقوي في أفق مضاعفة المساحة المسقية.

• دعم الحماية النباتية خاصة على الحدود المغربية.

• الموازنة بين الإنتاج والتسويق بالبحث عن أسواق جديدة.

• دعم ومواكبة الغرف الفلاحية.

وفي مجال الصيد البحري نقتح ما يلي:

- تقييم برنامج أليوتيس، بما يتلاءم والأهداف المسطرة لتحسين أساليب الصيد وتحسين وضعية العاملين به.

- تعميم التغطية الصحية للصيادين.

- محاربة الصيد غير المرخص.

- خلق الشباك الوحيد بخصوص تصدير المنتجات البحرية.

السياسات العمومية تعكس انتظارات الشعب المغربي لتحقيق عدالة اجتماعية ومجالية تذوب الفوارق الصارخة بين الجهات والأقاليم.

قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

بقدر ما نسجل إيجابيات المخطط الأخضر، بقدر ما نبه الحكومة لمجموعة من النقاط التي تعتري هذا المخطط من نقائص. فعلى سبيل المثال لا للحصر:

• نجد أن الفلاحة المغربية ترتب بدرجة كبرى على المواد الأولية المستوردة مثل الحليب والحبوب، وهو ما يؤثر سلبا على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

• لذلك نطالب بضرورة تبني إستراتيجية تجارية تروم خلق التوازن بين الاستيراد والتصدير في علاقة المغرب بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بإدراج التنوع في الإنتاج ضمن هذه الإستراتيجية.

• كما نبه لضرورة معالجة الوزارة لمشكلة ندرة الأراضي الصالحة للزراعة والقيام باستصلاح لاستغلاليات الصغيرة لكونها الأساس والمدخل للنهوض بالتنمية القروية.

• لابد من إدخال عامل التقلبات المناخية في التفكير المستقبلي للقطاع الفلاحي لتجاوز الارتباك لندرة ووفرة التساقطات المطرية.

• العمل على تعزيز قدرات الفلاحين في مجال حفر الآبار وتجهيزها بالوسائل العصرية لاستعمال مياه الري بشكل عقلاني يحد من التبذير في استعمال المياه وعدم استنزاف الفرشة المائية.

• استكمال سياسة تشييد السدود الكبرى والمتوسطة والتلية بالمناطق التي تعرف كميات هامة من التساقطات المطرية، وربطها بالمناطق التي تعاني ندرة المياه.

• مواكبة الفلاحين في مسألة التسويق ببناء مستودعات مجهزة معد للكراء والبحث عن أسواق جديدة.

• وبخصوص الاستثمار من قبل صندوق التنمية القروية فإنه رغم استفادة بعض المناطق، فإن مناطق أخرى تعاني من ضعف استثمار هذا الصندوق.

• وتجدر الإشارة لإثارة انتباه الحكومة للحد من التفاوتات الاجتماعية بالمجال القروي والوضعية المزريّة للطرق والمسالك وكل المرافق العامة بالبادية، وبالتالي وجب تدخل صندوق التنمية القروية في تمويل المشاريع والبرامج

- مواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة في مجال التسويق.
- الانفتاح على أسواق جديدة بخلق خطوط بحرية وجوية مباشرة.
- وفي مجال الاقتصاد الرقمي ندعو الحكومة إلى:
- تشجيع الاقتصاد الرقمي ودعم التكوين وإعادة التكوين في هذا المجال.
- دعم البحث العلمي في هذا المجال وخلق شركات مع الجامعة المغربية.
- ضرورة تجويد شبكة الأنترنت وتعميم التغطية بشكل أكبر لأن ضعفه يشكل أكبر عائق أمام تطوير الاستثمار الرقمي.
- قطاع الطاقة والمعادن:
- نسجل بارتياح كبير نتائج المجهود المتواصل في مجال الطاقات المتجددة، من خلال السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. ولكن نجد من الضروري تسليط الضوء على بعض المشاكل وتقديم بعض الملاحظات والاقتراحات:
- الطاقة والمعادن:
- الولوج إلى الطاقة بأسعار تنافسية.
- وضع إستراتيجية طاقية تعتمد تنمية الطاقات المتجددة.
- العدالة المجالية والاندماج الجهوية في المجال الطاقى.
- تقوية قدرة الشبكة الكهربائية على المستوى الوطني.
- إحداث شركات متخصصة في الخدمات الطاقية.
- تأمين تزويد البلاد بالمواد البترولية ومراقبة جودتها.
- تقوية وتحسين الإنتاج المنجمي.
- إلغاء الرخص المعدنية الغير مستغلة ووضعها رهن إشارة المستثمرين.
- وضع بوابة إلكترونية جغرافية وجيولوجية.
- إشكاليات التدبير المفوض لقطاعي الماء والكهرباء بالعديد من المدن.
- إشكالية قطاع المحروقات وعدم استفادة المواطنين من انخفاض ثمن البرميل.
- وفي مجال التنمية المستدامة ندعو الحكومة إلى ما يلي:
- الرفع من الميزانية المرصودة للبرنامج الوطني لتطهير السائل والبرنامج الوطني لتدبير النفايات.

- وفي مجال المياه والغابات ندعو الحكومة إلى ما يلي:
- المحافظة على الملك الغابوي وتأمينه.
- تحسين العرض المائي بالموازنة بين العرض والطلب.
- تحسين وضعية الموارد البشرية.
- قطاع الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:
- لقد نجح المغرب في تحسين صورته باعتباره قاعدة تصدير نحو أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط. بإطلاقه مخطط التسريع الصناعي في قطاع صناعة السيارات الذي يواصل إثارة اهتمام المستثمرين، وتصدر بفعل سياسة صاحب الجلالة تصنيف الدول الأكثر استقطابا للاستثمارات في القارة الإفريقية.
- لذلك لا بد من تسليط الضوء على بعض المعوقات وإبداء بعض الملاحظات:
- رغم وجود أرقام مهمة في مجال الاستثمار لا ينعكس هذا الأخير بشكل كبير على مستوى النمو.
- ضرورة اعتماد الصناعة المرتبطة بالطاقات المتجددة وصناعة الألواح الشمسية الحرارية وآليات تحلية مياه البحر والمعدات الفلاحية.
- مواكبة الصناعات الغذائية وتخصيص جزء من الدعم الممنوح للاستثمارات الصناعية الغذائية.
- ترحيل المناطق الصناعية التي أصبحت وسط المدن.
- إيلاء الاهتمام للصناعات الصغيرة والمتوسطة ومراقبة ما يتم استيراده وخلق صناعات محلية إنتاجية.
- دراسة الحاجيات الوطنية وحاجيات شركاء المغرب الاستراتيجيين والتحفيز على إنتاج وتصنيع ما يستوردون.
- دعم الصناعات المرتبطة بالثروة السمكية للمغرب.
- ضرورة دعم الوحدات الصناعية بكل من الجهات الجنوبية وتشجيعها.
- تعزيز التوجه الإفريقي والحرص على إنجاح الاتفاقيات التي يوقعها المغرب في هذا المجال.
- تحسين الولوج للعقار المعد للاستثمار الصناعي.
- خلق مناطق صناعية موجهة للكراء.
- إحداث مراكز تخزين السلع بشراكة مع الغرف.
- وفي مجال التجارة الخارجية نقترح العمل على:
- رفع مستوى المنتج الموجه للتصدير.

- خلق خطوط جوية ذات طابع سياحي.
 - دور المكتب الوطني للسياحة والاعتمادات الهائلة التي يحصل عليها لا توازي عطائه حيث تساءل عن مصير 300 مليون درهم تصرف كل سنة دون تقديم أي كشف عن ذلك.
 - وفي مجال الصناعة التقليدية تقترح ما يلي:
 - إعادة الاعتبار للصانع التقليدي.
 - تشجيع الإبداع والابتكار.
 - وضع إستراتيجية تسويق المنتجات.
 - تقوية القدرة على المنافسة لمراعاة عوامل الجودة والأسعار والأثمان.
 - جعل القطاع قوة اقتصادية واجتماعية صانعة للثروة وحامية للهوية الحضارية والثقافية.
 - دعم البحث العلمي بالشراكة مع الجامعة المغربية.
 - تعميم التأمين بالنسبة للصانع التقليديين.
 - تهيئة المخططات الجهوية لتتلاءم مع التقسيم الجهوي الجديد.
 - تنمية منظومة التكوين المهني للقطاع.
 - وفي مجال النقل الجوي تقترح ما يلي:
 - تنزيل الإستراتيجية الوطنية للطيران المدني.
 - تنمية الربط الجوي بمختلف العواصم العالمية.
 - وضع برنامج للمحافظة على سلامة المطارات.
 - إعادة النظر في إجراءات تحديد ارتفاع المباني حول المطارات.
 - وفي مجال الاقتصاد الاجتماعي ندعو الحكومة إلى:
 - وضع إطار قانوني ملائم لمؤهلات الاقتصاد الاجتماعي.
 - تعزيز المبادرات المحلية والمجالية للتعاونيات.
 - تبسيط شروط التمويل البنكي بهذا القطاع.
 - دعم الشركات الجهوية والمحلية في هذا المجال.
- واننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومن خلال دراسة وتقييم مشروع القانون المالي للسنة الحالية. نسجل أن هذا الأخير أتى في مجمله دون التطلعات، ولا يستجيب لطموح المواطنين في ربوع المملكة المغربية، يحكمه هاجس التوازنات المالية على حساب النمو الاقتصادي والاجتماعي. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3- لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

- تعزيز الشراكة مع الجماعات الترابية.
- دعم ومواكبة الجماعات القروية في إنجاز مشاريع التطهير والمطاح العمومية.
- دعم وتوسع مجال تدخل الشرطة البيئية وتعميمها وتخويل ذلك للأجهزة الأمنية من أمن ودرك وقوات مساعدة.
- تعزيز الشراكة مع الجمعيات العاملة في المجال البيئي.
- دعم وتشجيع الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.
- قطاع السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:
- منحت الحكومات السابقة أولوية كبرى ومركزية للقطاع السياحي، اعتبارا للدور الهام الذي تلعبه السياحة في المسيرة التنموية ببلادنا، والذي ينعكس إيجابا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من خلال جلب العملة الصعبة.
- ومن أهم إنجازات هاته الهيكلية الحكومية الحالية دمج قطاع الصناعة التقليدية وإضافة النقل الجوي لما لهذه القطاعات من انسجام يخدم خلق فرص الشغل وحماية وإغناء الحمولة الثقافية والتاريخية للبلاد وجلب العملة الصعبة.
- لذلك فإن تطوير السياحة يتطلب ترسيخ المفاهيم السياحية والوعي بها عند مختلف الفاعلين، وإعداد الحكومة لبرامج تبعث الثقة لدى المنشع السياحي والمستثمرين في القطاع.
- لذلك تقترح:
- تأمين تطور القطاع السياحي بطريقة عملية وتحت إشراف دائم للوزارة مع توفير الخبرة والاستشارة، استقطاب الكفاءات الوطنية، وتطوير منظومة التكوين والتكوين المستمر لمواكبة تطوير القطاع.
- تحسين مستوى الخدمات السياحية بشكل أفضل يستجيب للطلب السياحي الدولي.
- تكوين وإعادة تكوين المرشدين السياحيين.
- تشجيع الاستثمار من أجل بناء وترميم الفنادق وتجهيز المركبات والمنتجات السياحية.
- تطوير الإشهار وتنظيم المعارض الدولية للتعريف بالمقومات السياحية للمملكة.
- خلق أقطاب سياحية كبرى على غرار قطب مراكش وقطب أكادير.
- تحسين تنافسية العرض السياحي من خلال تأهيل البنيات الفندقية القديمة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

تعهدت الحكومة في برنامجها بتطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية بما يضمن الولوج العادل للخدمات الأساسية وبالأخص التعليم والصحة والتشغيل والسكن، وتكريس مبدأ التضامن والمساواة وتكافؤ الفرص بين الأفراد والفئات، هذا التعهد الذي تفنده مشاريع الميزانيات الهزيلة والمجحفة التي خصصت للقطاع الاجتماعي.

السيد الرئيس،

حذرت منظمة "اليونيسكو" التابعة للأمم المتحدة، في تقرير لرصد التعليم لعام 2016 من أن بلادنا لن تتمكن من تحقيق أهدافها الخاصة بشأن التعليم قبل 50 عاما تقريبا، مؤكدة أنه في حال تبنيها لنفس السياسات الحالية، فإن تعميم إتمام التعليم الابتدائي لن يتحقق قبل سنة 2065، هذا مؤشر أول، أما المؤشر الثاني، هو أن نفس المنظمة صنفت بلادنا في المركز 73 من ضمن 76 بلد تتوفر على أحسن المدارس، مؤشرات من ضمن أخرى تترجم بصدق واقع التعليم ببلادنا، وواقع الإصلاحات المتعددة المطبقة التي لم تنتج غير البطالة في معادلة عصية على الفهم، في ظل قرارات تفصل التكوين عن التوظيف وتعتبر المتخرجين سلع قابلة للتصدير، وكأننا بمكونات الحكومة تتلاقى في التخطيط وتفترق في التنفيذ، ومن المؤسف حقا أن نكرر كل سنة طرح نفس الأعطاب البنوية التي تعطل مسيرة تقدم تعليمنا، فمعضلة تحبط البرامج والمناهج و تغييرها تتفاقم حتى أفقدت العملية التعليمية هويتها، ناهيك عن غياب نظام أساسي منصف يرقى إلى مستوى تطلعات رجال التعليم المؤتمنين على هذه الرسالة النبيلة والمقدسة.

إننا في الفريق الاستقلالي ندعو الحكومة لتدارك النقص الحاد في الموارد البشرية بالقطاع وما يسببه الاكتظاظ الذي يتعدى في المتوسط 45 تلميذا وأكثر، الأمر الذي يعتبر تراجعا خطيرا ومؤشرا على إهمال القطاع، في ظل محدودية المناصب المالية المخصصة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، والذي يبقى غير كاف بل لا يغطي حتى عدد المحالين على التقاعد.

أما على مستوى البحث العلمي فالأمر يندى له الجبين حيث تخصص له ميزانية ضئيلة من أجل رفع الحرج ليس إلا، فالبحث العلمي إن كان هناك بحث، أصبح مجرد شعارات ترفع في مراكز أبحاث منعدمة، اللهم بعض المبادرات الفردية التي يتخذها بعض الأساتذة الأجلاء الذين نوجه لهم الشكر الجزيل، حتى أن بعض الكليات لا تتوفر على مجلة علمية خاصة بها، وكان ذلك مضيعة للوقت.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي نطالب وبشدة بضرورة مراجعة الشروط غير المنصفة التي تحدد استفادة الطلبة من المنحة، فلا يقبل عاقل أن يحرم ابن مياوم في حين تمنح لأبناء المحظوظين في تحدي صارخ للعدالة الاجتماعية، وهذا يجرنا إلى الحديث عن الأحياء الجامعية ودور الطالب التي ينبغي للحكومة أن تدعمها وتدعم جميع المبادرات الرامية لمحاربة الهدر المدرسي والجامعي، لتأهيل الرأسمال اللامادي، وأن تحرص على جعل المسافة متساوية بين جميع المتدخلين والشركاء في هذه العملية.

السيد الرئيس،

فيما يخص التكوين المهني، فإننا نذكر بأهمية ما ورد في الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش 30 يوليوز 2015 الذي اعتبر فيه جلالته التكوين المهني قطبا للرحى بالنسبة لكل القطاعات التنموية، ولذلك، فنحن نؤمن بأن هذا القطاع لا يمكن أن يتطور إلا بناء على استراتيجية واضحة المعالم، تقوم على ملائمة شعب التكوين مع المهن الجديدة المرتبطة بتطور المجتمع، واعتماد برامج للتخصص حسب حاجيات كل مجال تربي، تحقيقا للعدالة الاجتماعية التي نرمي إليها جميعا.

السيد الرئيس،

إذا كان الحق في الصحة مدخلا رئيسيا لحقوق الإنسان وللعادلة الاجتماعية، فإننا نؤكد أنه وبالرغم من الجهود المبذولة، إلا أننا نأسف لكون القطاع لازال بعيدا عن انتظارات المواطنين في ضمان حقهم في الولوج المجاني والتمتع بحق الصحة بصفة متكافئة وعادلة في كل ربوع المملكة، خاصة المغرب العميق، فالاختلالات التي يعانها القطاع تمس مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين الجميع، وبطاقة "الريميد" التي نخجل من القول أنها مرادف لشهادة الاحتياج المعمول بها سابق، وبالتالي فالمعادلة بسيطة، الأداء قبل الدواء.

السيد الرئيس المحترم،

على الحكومة ان تنصت لنخب الشارع، كي تكون قراراتها استباقية، فلا يمكن أن نقرب خدمة ما لمجرد إخماد احتجاجات هنا وهناك، فالمواطن يعاني من المواعيد الطويلة الأمد، ومن بنيات الاستقبال الهشة إن لم تكن منعدمة لاستقبال المرضى وذويهم، في ظل الاكتظاظ الذي تعرفه جل المستشفيات والنقص الحاد في الموارد البشرية المؤهلة، التي بالمناسبة نخشي منهم الغيورين على خدمة وطنهم، كما ندعو الحكومة إلى الاهتمام بالتجهيزات الطبية فأعطائها شبه دائمة، خاصة أحمزة الكشف الطبي بمختلف أنواعها، وعلى التدبير المعقلن للنفايات الطبية بشكل آمن يراعي سلامة المواطن والبيئة.

إخراج وتنزيل قانون الإضراب، والقانون المنظم للقطاعات المهنية، الذي يلزمها به الدستور.

السيد الرئيس،

إن انخفاض القدرة على دعم قطاع الأعمال، وغياب تصور واضح لدى الحكومة لإشكالية التشغيل في ارتباطه بالتربية والتكوين، لا يمكن أن ينجح إلا البطالة، فكيف لها أن تتمكن من تقليص معدل البطالة كما وعدت بذلك؟ وأين نحن من الاستراتيجية الوطنية التي لم تخرج بعد إلى حيز التنفيذ؟

السيد الرئيس،

لا شك أن ما عرفته وزارة الشباب والرياضة من أحداث مؤسفة للوطن ولصورته خلال الولاية السابقة أثر سلبا على أدائها و زاد من متاعبها، فقطاع الشباب والرياضة الذي تعاقب عليه أكثر من وزير خلال الولاية السابقة، عاش أسوأ فتراته إن على مستوى فضاءات الشباب التي خفت وهجها وتنازلت عن دورها لفائدة مؤسسات أخرى غير نظامية، أو على مستوى البرامج الموجهة لهذه الفئة التي تبقى حبيسة مكاتب الوزارة ولا يصل منها إلى النذر القليل، أما على المستوى الرياضي، اشتقنا إلى رؤية علمنا المغربي يرفف عاليا في المنتقيات الدولية كما كان في سابق عهده، لنسجل وبكل أسف استمرار منطوق الهوية في جل فروع الرياضة المغربية، التي تعاني من غياب الديمقراطية الداخلية والشفافية في التدبير المالي حتى أصبحنا اليوم أمام غياب شبه دائم عن المحافل الدولية،

لذلك فإننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على ضرورة التصدي للمحسوبة والزبونية، والمحابة، والقدرة على إعداد رؤية وطنية وفق مقاربات علمية لصناعة الأبطال، وتوجيه العناية اللازمة لتبني وتحضير رياضي النخبة، والاهتمام بالمواهب الصاعدة وتشجيع الرياضة القاعدية، المدرسية منها والجامعية، وحماية الطاقات الواعدة من التجنيس والتهمير مع تكثيف الجهود من أجل تسريع وثيرة إنجاز الأوراش المفتوحة.

السيد الرئيس،

أما بخصوص نتائج برنامج التخييم، فهي بعيدة كل البعد عن العدالة التربوية خصوصا فيما يتعلق بطرق توزيع مراكز التخييم وعدد المستفيدين، حيث بات من اللازم مراجعة معاييرها المعمدة، بأخرى تتسم بالمرونة و الزجر، تراعي جودة المنتج المقدم لهذه الفئة، وعلى أن التخييم ما هو إلا تنويع للبرنامج السنوي للجمعيات المستفيدة، لقطع الطريق على بعض المتاجرين ساسرة المجال التربوي، وبحياة أطفال كان حلمهم اللعب و الترفيه في مخيم صيفي، وعلى القطاع الوصي أن يتحمل مسؤوليته في مراقبة وتتبع ما يقدم لأطفالنا داخل فضاءاته من مضامين وقيم، وأن لا يستثني أي قطاع أو مؤسسة عمومية أو خاصة من هذا التمتع، وأن يحرص على جعل هذا المجال بعيدا كل البعد عن المزايدات السياسية و وموردا لاغتناء، فمن يريد أن يبحث عن الثروة فليبحث عليها بعيدا عن طفولتنا.

فمن غير المقبول أن يستقل قطاع الصحة من خدمة المواطن ليفوز خدمات المرفق العام لبعض شركات الحراسة التي لا تتواءم في ابتزاز المرضى وذوهم خصوصا في بعض المستشفيات غير بعيدة من مقر الوزارة الوصية.

السيد الرئيس،

إن حالة القطاع الصحي الخاص ليست أفضل حالا من القطاع العام، حيث نسجل غياب الرقابة و مراقبة لهذا القطاع الذي أصبحت بعض مكوناته تستثمر في معاناة المرضى الذين يبحثون عن تاج الأصدقاء لديها، ليضطر معه المواطن المغلوب على أمره اللجوء إلى الطب البديل الذي لا قانون ينظمه، بل خصصت له برامج قارة على أثير بعض الادعات الوطنية، الشيء الذي يجعلنا نحزم بأن الحكومة لن تستطيع ترجمة التزاماتها على أرض الواقع، فالعناوين الكبرى المضمنة في برنامجها الحكومي والتي التزمت فيها في الحفاظ على كرامة المواطن وضمان العدالة المجالية، ستبقى لذكرى لا غير.

السيد الرئيس،

على الحكومة أن تعي أن تأهيل قطاعات الصحة والتعليم والعدل مرتبط أساسا بالعنصر البشري، مع ما يتطلبه من إعادة النظر في برامج التكوين الخاصة بهذه الفئة، وتوجيهها بما يمكن من سد الخصاص في عدة تخصصات، مع تمكينها من حقوقها المشروعة، وتوحيد كل الجهود من أجل تأهيل الموارد البشرية، وما ارتبط بمشاريع بالتنشيد والبناء في كل القطاعات الحكومية، فإننا نحزم أنه حان الوقت ليتكفل به قطاع التجهيز كجهة واحدة ووحيدة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن الأزمة الاجتماعية ليست أزمة تقنية أو موازناية، إنها في العمق أزمة سياسية مرتبطة بعدم إشراك المعنيين في تدبير الملفات الاجتماعية، وقد صار من اللازم عليكم تحمل مسؤوليتكم السياسية، وإشراك كل الفاعلين في ضمان إصلاح عميق لكل المجالات الاجتماعية في التعليم والتشغيل والتقاعد... وفق مقاربة تشاركية تروم تجاوز حالة الجمود في قنوات الحوار الاجتماعي، وإعادة الاعتبار له كؤسسة أسوة بالذي باشرته الدولة مع الفرقاء الاجتماعيين منذ اتفاق فاتح غشت 1996، الذي كانت له نتائج ايجابية في تعزيز السلم والارتقاء الاجتماعي لفائدة شرائح عريضة من المجتمع المغربي، لأننا مؤمنون أن الاستقرار السياسي العام في البلاد، لن يتحقق إلا من خلال تكريس مسار الإصلاح الذي تسير عليه البلاد بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وأيضا عبر تعبيد مسالك الحوار مع جميع الفرقاء، فبلادنا اختارت أن تحل مشاكلها بالحوار وليس بشيء آخر، وحين الإخلال بهذا الشرط، فإنها تمس بأحد أهم مقومات هذا الاستقرار.

فإذا كانت الحكومة السابقة، قد طبقت بحاس تدابير قاسية في حق المضربين فإننا نتوقع من الحكومة الحالية حاسا أكبر من أجل التعجيل

ومساعدتها على القيام بواجباتها، وتقديم خدمات المشورة والوساطة الأسرية كحل وقائي.

السيد الرئيس،

لقد دافعنا من أجل تجميع المهام الحكومية المعنية بالقطاع الاجتماعي في قطب حكومي واحد وتجميع الموارد المالية البشرية المؤهلة من أجل فعالية أكبر وأهداف محددة، ودافع من أجل تحقيق ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي، لكننا في المقابل نتساءل عن مدى تفاعل الحكومة مع مقتضيات الدستور خاصة الفصل 19 منه؟ وعن مصير المناصفة في مراكز القرار الإداري والسياسي والحكومي؟ وأين نحن اليوم من الهيئة المكلفة بمكافحة التمييز؟ أين نحن اليوم من قانون مناهضة العنف ضد النساء علماً بأن صاحب الجلالة في خطابه الموجه لمنتدى حقوق الإنسان براكش منذ ما يناهز السنتين أعطى تعليماته لتنصيب الهيئة وإصدار القانون.

كما ننبه الحكومة إلى وجوب تفعيل بما يكفي لالتزاماتها بالاتفاقيات الدولية التي توقعها، وأن تعمل على تطبيقها على مستوى الواقع، مثل تعميم تدرس الفتيات وتوفير الوسائل الضرورية لتمكين الفتيات من متابعة الدراسة، والعمل من أجل القضاء على زواج القاصرات التي ارتفعت نسبته حسب الأرقام الواردة في بعض التقارير الوطنية.

السيد الرئيس،

إن قطاع الإعلام والاتصال ببلادنا هو الآخر يشكل أحد أهم القطاعات الإستراتيجية ومدخلا جوهريا للإصلاح في شتى المجالات، بل هو قاطرة المجتمع باعتباره ملتمتي كل التوجهات المجتمعية والحكومية على حد سواء، نظرا لدوره الفعال في التنشئة الاجتماعية والسياسية وصناعة الرأي العام.

وبالرغم من الجهود المبذولة بالقطاع، فإننا ننبه الحكومة إلى:

- تراجع نسب المقرئية، حيث ننبه وبألم إلى بداية أقول الصحافة المكتوبة فالدراسات الميدانية تؤكد تراجع نسب توزيع الشركات الأربع العاملة بالقطاع ب 20% سنويا مع العلم أن مجموع ما يوزع في المملكة من صحف ورقية لا يتجاوز عند أحسن تقدير 500.000 نسخة يوميا وهو ما يعادل نصف ما توزعه جريدة واحدة في اليوم الواحد في بعض الدول المجاورة.

- ضرورة الانفتاح على ملاحظات المتدخلين في القطاع خاصة فيما يتعلق بإعداد مشاريع القوانين التي تعتمد الوزارة التقدم بها بما يمكن من تعزيز المقاربة التشاركية التي أعلنتها.

- هشاشة وضعية العاملين في قطاع الإعلام والاتصال ببلادنا، رغم حيويته ودوره المركزي في تعزيز ديمقراطية الدولة والمجتمع. وهي مناسبة ندعو فيها الحكومة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة لولوج القطاع وتطويره عبر نهج سياسية ضريبية تحفيزية كما هو الشأن في عدة قطاعات.

- ضرورة قيام المؤسسات المشرفة على القطاع السمعي البصري بواجبها كاملا من أجل انضباط الفاعلين الإعلاميين لروح القوانين المنظمة للقطاع

إننا في الفريق الاستقلالي وبناء على الالتزامات المسطرة في البرنامج الحكومي، نطالب بالتشكيل العاجل للمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي والمجالس الجهوية للشباب، والمنصوص عليه في الدستور، كمؤسسة استشارية تعنى بقضايا الشباب والعمل الجمعي.

وإذا كنا قد لاحظنا التفاوت الواضح بين الجهات فيما يخص القطاعات الاجتماعية بصفة عامة، فقد سجلنا في هذا القطاع تفاوتات هجوما محولا فيما يخص المؤسسات والمركبات والمراكز التابعة للوزارة الأمر الذي سيسائل الحكومة عن العدالة الجالية وتفعيل الجهوية ويحتم عليها ضرورة تعزيز الالتقائية بين القطاعات الحكومية ترشيدا للوسائل وتحقيقا للنجاحة وربحا للزمن السياسي، فلا يمكن أن يرضينا أن تكون المواطنة درجات، أملنا الأسمى أن ينتفع كل المواطنين على حد سواء، بمختلف مكوناتهم وامتدادهم الجغرافي بخيرات بلادهم.

السيد الرئيس المحترم،

الأكد أن وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، قامت بمجهودات مهمة من أجل تحقيق التوازن بين مختلف المجالات التي تتحمل مسؤوليتها، وهذا المجهود تم توجيهه بترسيم المساواة إلى هذه الوزارة التي تبقى عالية الطموح محدودة الميزانية تبخس الجهود والمشاريع المبذولة والمرتبقة.

وإننا في الفريق الاستقلالي إذ نثمن مجهودات الحكومة للاهتمام بالفئات المعوزة والأشخاص في وضعية إعاقة، نؤكد على وجود تقصير واضح في مجال التنسيق مع باقي الوزارات نظرا لكون قضية الأشخاص المعاقين هي قضية وطنية تمهم كل القطاعات بما فيها القطاع الخاص، والولوجيات غير المتوفرة في معظم مدننا وشوارعها لخير دليل.

وفي مجال الأشخاص المسنين نسجل في الفريق الاستقلالي بإيجابية الاهتمام بهذه الشريحة العمرية من المجتمع، إلا أننا ننبه إلى ضرورة العناية بهم من باب الحق وليس من باب الشفقة، فالمسنون لديهم حق على الدولة كباقي فئات المجتمع الأخرى وعلينا أن نعمل بكل الوسائل من أجل استفادتهم من كافة حقوقهم الدستورية والتي يضمنها القانون، ولما لا دعم أسرهم أسوة بالأرامل والمطلقات، فذات ضيق العيش هي من ترمى بهم إلى الشارع وفي أحسن الأحوال إلى مؤسسات للرعاية الاجتماعية على علاتها، لهذه الغاية وجب بدل المزيد من الجهود عبر تشجيع مبادرات المجتمع المدني و التحسيس بأهمية هذه المؤسسات التي تتطلب بدورها مراقبة دائمة من أجل حفظ كرامة النزلاء.

إن دور مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال لا يعني بأي شكل من الأشكال أن تحل محل الأسرة أو تقوم بدورها، كما أن النهوض بهذه المؤسسات يستدعي رفع مجموعة من التحديات أهمها جودة الخدمات وتحسين ممارسات العاملين بها مع الأطفال، والتعجيل بمواكبة وإدماج النزلاء منهم البالغين سن الرشد، إلى جانب تعزيز سياسات وبرامج دعم الأسرة

والسلام عليكم ورحمة الله.

4- لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

- الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة؛

- وزارة الاقتصاد والمالية؛

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

- المندوبية السامية للتخطيط.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الحضور الكريم،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة القطاعات المرتبطة برئاسة الحكومة والوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ووزارة الاقتصاد والمالية والمندوبية السامية للتخطيط.

السيد الرئيس،

في البداية اسمحو لي أن أبدي ملاحظة جوهرية تخص قانون المالية هذا، فهو قانون مالية لحكومة سابقة ببرنامج حكومي سابق، أعد في ظرفية اقتصادية مختلفة وفق فرضيات كانت قائمة قبل 6 أشهر، فكيف له أن يكون معبرا عن انتظارات المواطنين والمواطنات؟

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نعتبر مناسبة دراسة مشروع القانون المالية لقاء سنويا مهما سألنا الممارسة دورنا التشريعي والرقابي وإبداء رأينا في التدبير الحكومي للمالية العمومية داخل القطاعات الحكومية.

ومن هذا المنطلق فإن التقييم الموضوعي لهذا القانون المالي يدفعنا إلى الجزم بكل أسف أنه يتسم بالقصور وعدم الدقة، حيث لجأت الحكومة فيه إلى التجزئ في تنزيل المشاريع القطاعية، دون خيط ناظم بينها، وبلا مخططات متوسطة المدى تضمن التناسق والإيجابية في الأثر، وتفعيل القانون التنظيبي للمالية الذي نص صراحة على التخطيط الثلاثي للميزانيات، وبدون نظرة استشرافية عن تنفيذ الأهداف المنتظرة في مختلف البرامج والاستراتيجيات الوطنية مثل: مخطط المغرب الأخضر، وبرنامج التنمية البشرية، والبرنامج الطاقوي، ومخطط المغرب الأزرق وغيرها.

كما نسجل أن هذه الحكومة كسابقها، لازالت مستندة إلى النموذج التنموي الذي ظهرت بشكل جلي محدوديته في التعامل

حماية للأعراف والهوية المغربية، لذا نؤكد أنه لن يكون كافيا أن تكون لنا دفاتر تحملات هامة، بل لابد من ضمان تنفيذ أمثل لمقتضياتها.

- حماية الناشئة المغربية من رداءة المسلسلات المدبلجة التي تحمل قبا لا تخص إلا منتجها، والتي تجد مكانا لها في إعلامنا العمومي من ميزانيتنا العامة.

- تشجيع البرامج الموجهة للأطفال.

- إخراج المجلس الوطني للصحافة من أجل استقلال تام بالصحافة والإعلام.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي نؤمن إيمانا راسخا، أن الشأن الثقافي هو أحد أهم مداخل عمليات التنمية الشاملة لان موضوعها هو الإنسان وهدفها هو تطوير ملكاته و قدراته و صيانة قيمه، مؤكداين أن الثقافة لا ينبغي حصرها في تعبيرات موسمية ولا ينبغي اختزالها في مقارنة فولكلورية بل ينبغي التعاطي معها ك مجال لإعادة بناء عدد من القيم التي نحتاجها في نهضتنا الشاملة، فالماثر التاريخية مكتوب عليها أن تعيش في ذاكرتنا وحاضرنا ومستقبلنا، وبلادنا تزخر بالكثير من الماثر التاريخية التي تدون وبكل فخر عصورا من حضارة تمتاز بالازدهار والرقى، لتظل أهم عامل مشترك يربط بيننا وبين أجدادنا ومن حقهم علينا العناية بآثارهم، لأن في اندثار معالمها أو تشويهها أو إهالها اندحارا وتشويها وإهالا للذاكرة الإنسانية.

السيد الرئيس،

إن معاناة الفنان المغربي لا يمكن بناتا فصلها عن مشاكلنا الاجتماعية والإنسانية والثقافية التي نتخبط فيها ولا يمكنها أن تشكل استثناء علينا تخطيه، فالفن جزء لا يتجزأ من النسيج الإنساني والثقافي والإبداعي والتراثي لمجتمعنا، والاهتمام به اهتمام بحضارتنا، والعناية بالفن يجب أن يصاحبه العناية بأصحابه، وتمييزهم هو تمييز للفن ذاته، فعلى الحكومة أن تعتني بهذه الفئة العزيزة إلى قلوبنا وأن تجعلهم أولويتها وأن تجعل من بطاقة الفنان امتيازاً بدل جعلها كبطاقات الزيارة، وأن يصبح لقطاع الثقافة دور الوصاية لا الرقابة على القطاعي السينمائي ببلادنا.

السيد الرئيس،

إذا كانت معارك الماضي والحاضر قد ارتكزت وحسمت عبر امتلاك التكنولوجيا وأفضليتها فإن ثقافة الأمم وانتشارها وتحسينها وتمييزها هو ما سيحسم تدافع الأمم وانتصارها وامتدادها وهي رسالة واضحة لنذكر الحكومة أن الميزانية القطاعية المخصصة لقطاع الثقافة تبقى هزيلة ومقلقة وتبين بما لا يدع مجالا للشك أن الحكومة لم ولن تراهن على الشق الثقافي لتحقيق التقدم بالرغم من الدعوات المتكررة لاستثمار التراث اللامادي وتمييزه باعتباره منتجا للثروة وعنصرا مركزيا في تعزيز الاتناء ومواجحة الاستيلا ب الثقافي، وهو ما يدفعنا اليوم لتنبية الحكومة إلى خطورة الأمر وتردي الوضع الثقافي ببلادنا.

والبحث عن بدائل للموارد التقليدية، بل أكتفت بتدابير تجزئية، مما يبرز بشكل جلي أن هذه الحكومة لا تمتلك رؤية واضحة لتنفيذ الإصلاح بما يوفر الوضوح الكافي للفاعلين مما سيؤثر سلبا على الاستثمار لا محالة.

وبقدر ما نرحب بفلسفة بعض التدابير الجبائية المقترحة في هذا المشروع وتحديدًا تلك الهادفة إلى ضمان العدالة الجبائية على قلتها باقتراح تلك التي من شأنها دعم الانخراط الضريبي، بقدر ما تنأسف على افتقار المشروع لإجراءات بنوية من شأنها إدماج القطاع غير المهكل وعقلنة النفقات الجبائية والرقى بالسياسة الجبائية إلى أداة اقتصادية حقيقية تخدم تنافسية الاقتصاد الوطني، ومراجعة شاملة للإعفاءات والامتيازات التي تتطور تصاعديًا سنة بعد سنة، ونفس القول بالنسبة للباقي استخلاصه بحذف الموارد الذي ظهرت استحالة تحصيله، كما ندعو إلى ضرورة الاهتمام بتكوين العنصر البشري من أطر وزارة الاقتصاد والمالية وجعل هذا المشاركة في هذا التكوين خاضعا لمعايير موضوعية مع تقوية جهاز التفتيش تكويننا وعددا، كما لا يفوتنا الإشارة إلى ضرورة تطوير التعامل مع أملاك الدولة وفق مقاربات جديدة قوامها الاستثمار والإنتاجية عوض المنح والتوزيع لجعلها قاطرة لتشجيع الاستثمار.

ومن هذا المنبر أدعو وزارة الاقتصاد والمالية إلى تنويع آلياتها في التواصل مع المرتفقين والعموم المواطنين باعتبارها الساهر على تدبير الشؤون الاقتصادية والمالية لبلادنا مما يستوجب منها افتتاحا أكثر وتوصلا أشمل.

السيد الرئيس،

على الحكومة اليوم أن تعي أنه لا حل مستديم لإشكالية عجز الميزانية إلا بوضع تصور اقتصادي ناجع يهدف إلى إرجاع الاقتصاد الوطني إلى مساره التنموي الذي شهدته خلال العشرية الأخيرة، حتى تعود المداخل الجبائية إلى وثيرتها التصاعدي.

لقد أصبح من اللازم، على الحكومة الإسراع بوضع خطة طريق ناجعة لتنمية المداخل الجبائية عبر تعزيز تحصيل أموال التهرب والغش الضريبي، وتقوية المراقبة الضريبية وتقليص الإعفاءات، وضع إستراتيجية لإنعاش الاقتصاد ودعم الاستثمار.

فبلادنا مطالبة، إن أرادت الخروج من البوتقة التي تتواجد فيها، بالاتجاه نحو التأسيس لنموذج اقتصادي تنموي جديد، مبني على تقوية القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير، عبر تدعيم الأقطاب التنموية وتقوية البنيات الصناعية في مهن المغرب العالمية والرفع من تنافسية المنتجات الوطنية، والعمل على تطوير وتحسين مناخ الأعمال، ليس على الورق بل بالممارسة في الواقع.

الإيجابي والفعال مع المعضلات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى، على امتداد السنوات السابقة، مما سيؤدي لا محالة وبوضوح إلى ضعف نسبة النمو، واستمرار استفحال ظاهرة البطالة لدى الشباب المكون والحامل لشهادات عليا، وفي استدامة الأوضاع المتردية للقطاعات الاجتماعية خصوصا التعليم والصحة.

السيد الرئيس،

عمدت الحكومة السابقة، والتي تعتبر الحكومة الحالية امتدادا لها، إلى تحرير قطاع المحروقات بعدما رفعت الدعم الموجه له مما جعل المواطنين عرضة للمضاربات التي تمارسها شركات التوزيع مما يستوجب التعامل الحازم مع هذا الوضع، ويحق لنا هنا السؤال: ما هي الآثار الاقتصادية لاعتماد نظام المقايسة؟، إننا نعلم علم اليقين أن الحكومة، وبكل تأسف، لم تحسن استثمار المبالغ المالية الهامة التي تم توفيرها من إصلاح صندوق المقاصة، فها هو قانون المالية 2017 يسجل تراجعًا غير مبرر في ميزانيات القطاعات الاجتماعية، كما أننا هنا نسائل الحكومة التي تهمل لتقدم المغرب في ترتيب مناخ الأعمال بالارتقاء إلى الرتبة 68، ماهي في المقابل نسبة الارتياح لدى المستثمرين للمساطر الإدارية؟ ماهي التحفيز الضريبية والإدارية الممنوحة لهم؟

يعتبر تعامل الحكومة باللامبالاة مع رواج معلومات بخصوص رفع الدعم عن غاز البوتان غير مقبول مما يسائل السياسة التواصلية لهذه الوزارة المنتدبة، كما أن تعاملها بنفس المرتبة مع من يستعمل هذا المنتج للاستعمال الشخصي ومن يستعمله للاستعمال التجاري أو الإنتاجي يعد من ضروب العبث، ويبرز عدم صدق النية في معالجة هذا الموضوع.

إننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن الحكومة ماضية في الإحماز على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، وخصوصا الطبقة المتوسطة، التي تتساءل هنا عن مآل هذا الملف الذي أقبر بمصالح هذه الوزارة المنتدبة، كما هو الأمر لموضوع الحكامة التي لم تبرح أن تكون مجرد عنوان أضيف إلى اسم الوزارة للتنويه.

السيد الرئيس،

نعلم جميعا أن هذه الحكومة اختارت نهج الطريق الميسر والبسيط والبعيد على الابتكار والاجتهاد والمثمل في اعتمادها شبه التام على مصدرين أساسيين للموارد أولها جيوب المواطنين والمواطنات وثانيها الاستدانة، وعليه وبوضع الذي لا حول ولا قوة له نحاول استساعة ذلك، ولكن في المقابل فإننا في الفريق الاستقلالي لا نفهم التباطؤ الكبير للحكومة في تنزيل توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات التي سعت إلى تحقيق العدالة الضريبية وتوحيد القيم

اعتماد الحكامة المجالية والتوزيع العادل لبرامج الطرق بين جميع أنحاء المغرب.

السيد الرئيس،

إن تحقيق اللاتمركز بالنسبة لقطاع التجهيز من شأنه دعم الجهوية المتقدمة وخلق مخاطب رسمي محلي قوي، وذلك نظرا لقلة الموارد البشرية المؤهلة لبلورة إستراتيجية الإدارة المركزية محليا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسجل السيد الوزير ضعف الانفتاح والتواصل مع الساكنة محليا، الأمر الذي يخلق احتقانات اجتماعية يشكل قطاع التجهيز فيها حجر الزاوية خاصة في ظل غياب وتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات بالعالم القروي مما يؤدي إلى تكريس العزلة وارتفاع نسبة الهجرة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إنه على الرغم من الجهود المبذولة بالعالم القروي خاصة ما يتعلق بشبكة الماء والكهرباء، فإنه على مستوى البنيات التحتية، خاصة ما يتعلق بالطرق، فإنه يلاحظ أن هناك خصائصا كبيرا في هذا المجال، مما يجعل نقل وإسعاف المرضى أمرا صعبا في المناطق الجبلية والنائية، إن العالم القروي لا زال يعاني من العزلة نظرا لما آلت إليه حالة الطرق الثلاثية والثانوية من تدهور، حيث إن سكان البادية والمناطق الجبلية لا يزالون محرومين من الربط بينهم وبين المدن والمراكز الحضرية لتنشيط الحركة التجارية والصناعية والسياحية والاجتماعية، هذا العالم القروي الذي يعاني من قلة إن لم نقل انعدام الشبكة الطرقية مما يجعل البادية المغربية والمناطق الجبلية تئن تحت وطأة التهميش واللامبالاة والعزلة في غياب شبكة طرقية معبدة، حيث إن أغلبية هذه الطرق يتوقف السير بها بمجرد تهطل الأمطار الأولى. فتصبح القرى معزولة لعدة أسابيع بل لعدة شهور بها فيتوقف النقل والتموين، وتحركات المواطنين، مما يجعل العديد منهم يفكر في الهجرة إلى المدن.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إنه انطلاقا من ربط المسؤولية بالمحاسبة وتكافؤ الفرص بين الجميع، نتساءل عن الإجراءات المزمع اتخاذها للقطع مع

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي نشيد بالدور الذي يلعبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فهذه المؤسسة الدستورية أصبحت تلعب دورا اقتراحيا واستشاريا بالغ الأهمية، يساهم لا محالة في مساعدة متخذي القرار التشريعي أو التنفيذي في مختلف السياسات العمومية على تلمس الخطوات بيقين وثقة، سواء عبر الإحالات أو الإحالات الذاتية، كما أن اهتمامه بمجالي التنمية المستدامة والجهوية المتقدمة يلقي على عاتقه مهام جديدة وهامة تساهم في توضيح خارطة طريق لوفاء المغرب بالتزاماته بخصوص التنمية المستدامة ولاء اعتماد الجهوية في كل أبعادها السياسية والثقافية والاجتماعية والتراثية،

السيد الرئيس،

إنه من باب الاعتراف والإنصاف، ونحن بصد مناقشة قانون المالية لا يسعنا، إلا أن نشيد بالدور الحيوي الذي تقوم به المندوبية السامية لتخطيط في إعداد التقارير الاقتصادية والاجتماعية وتوفير المعلومات الإحصائية الاقتصادية والديمغرافية، التي لا محالة تمكن أصحاب القرار من القدرة على التخطيط الاستراتيجي للمستقبل بهوامش خطأ ضئيلة. مع دعوتنا إلى العمل على توفير آلية موحدة لتقديم المعطيات الاقتصادية لتفادي تضارب وتناقض الأرقام والمعطيات الاقتصادية، بين الحكومة وباقي المؤسسات المهمة، وندعو المندوبية إلى انفتاح أكبر على مجلس المستشارين من خلال تنظيم تظاهرات مشتركة واجتماعات توضيحية دورية تساهم في تطوير الأداء البرلماني، كما ندعو الحكومة إلى تمكين المندوبية من الوسائل المادية والبشرية التي تمكنها من الاستمرار في القيام بهذا الدور الرائد الذي أشدنا به

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

5- قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك؛

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

يسرني أن أساهم في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك، وقبل الشروع في المناقشة، أهئ السيدين الوزيرين على الثقة التي حظيا بها من طرف صاحب الجلالة نصره الله.

إننا بصد مناقشة ميزانية قطاع من القطاعات المهمة، بالنظر إلى الأدوار الأساسية التي يضطلع بها في الاقتصاد الوطني، إذ أنه ما أن يذكر اسم التجهيز والنقل، ينصرف بنا إلى السدود، الطرق، المطارات، المقالع.. وغيرها، لذا فإننا سنركز في تدخلنا على أهم القطاعات التي تدخل في نطاق اختصاصات الوزارة، بداية نطالب ووفقا للدستور

يشرفني أن أتدخل باسم أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات الفرعية، قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطاع إدارة الدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة، المنسوبة السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير، قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، الوزارة المكلفة بالجلالية المغربية المقيمة بالخارج.

السيد الرئيس؛

من المعلوم أن بلادنا اليوم تعيش على عتبة عهد حافل بالتحويلات العميقة على الصعيدين الداخلي والخارجي في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والإعلامية.

وهذه التحويلات المستمرة والسريعة تعتبر تحديات جسيمة، تستدعي إعادة النظر في استراتيجية العمل المتبعة لمواجهة المتطلبات الجديدة، وتوفير الشروط الضرورية والإستعداد التام للانخراط بقوة في المنظومة العالمية.

وإذا كان المغرب قد تبني منذ عقود نهج التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي وحرية المبادرة، فإن النتائج المكتسبة برهنت على صواب هذا النهج، وبالتالي فبلادنا مدعوة اليوم في محيط دولي تسوده العولمة والمنافسة القوية، لتعبئة كل طاقاتها للقيام بأعمال جبارة على كل الواجهات، فسواء تعلق الأمر برفع التحديات الداخلية، كتأهيل الاقتصاد الوطني واستقطاب رؤوس الأموال لإنعاش الاستثمار، أو بتقوية دور المغرب على الساحة الدولية والدفاع عن وحدته الترابية، لأن التعاون الدولي الذي يعني أساسا تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدول، أضحي عنصرا فعالا في مسار التنمية الاقتصادية وتوجها لا محيد عنه للسياسات الخارجية للدول.

السيد الرئيس،

1- بالنسبة لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية؛

يمثل الإسلام القيم المقدسة التي تقوم عليها الأمة المغربية، وهو مكون قوي وثابت للهوية المغربية، كما يعتبر من مكونات الشخصية المغربية منذ أكثر من أربعة عشر قرنا، وهي المقومات التي لازالت وستظل مصدر إشعاع حضاري للأمة المغربية ومعبرا أكيدا لبلوغ مكانة متميزة بين شعوب وحضارات العالم.

وان استراتيجية الوزارة المستلهمة من التوجيهات والخطابات الملكية السامية، والمرتكزة بالأساس على الحفاظ على سلامة العقيدة الإسلامية وتقوية القيم الدينية ووحدة المذهب الملكي والعناية بأبناء الجلالية المقيمين بالخارج، وتجديد الروابط الدينية والتاريخية والثقافية التي تجمع المغرب بإفريقيا، والذي يعكس التوجه الإفريقي لسياسة جلالة الملك الحكيم، المستمدة من الأواصر الجغرافية والروابط التاريخية والإنسانية والإشترك مع عدد مهم من الدول الإفريقية في الثوابت الدينية والعقيدية والمذهبية.

وطبقا للتوجيهات الملكية السامية، لإعادة تأهيل الحقل الديني انطلاقا من فكرة دمج الإسلام في مسلسل بناء مجتمع حديثي، بهدف الحفاظ على الخطاب

اعتماد الربيع من خلال منح رخص المقالع وغيرها من المنافع التي تدخل تحت يافطة الوزارة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نود أن نشير انتباه الحكومة، ومن خلالها الوزارة إلى ضرورة تسريع وثيرة إنجاز مجموعة من المشاريع المبرمجة التي أعطيت انطلاقتها منذ سنين، ومنها التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة نصره الله، مما يضرب في الصميم مصداقية الجهات المسؤولة على تنفيذها.

قطاع النقل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

المواث:

لا أحد ينكر ما لهذه المنشآت من أهمية قصوى سواء تعلق الأمر بنقل البضائع أو المسافرين، ونخص بالذكر ميناء طنجة المتوسط، الذي يعد مفخرة يمكن أن نعتز بها، غير أن هذا لا يمنع السيد الوزير من إبداء بعض الملاحظات التي تتجلى في التسيير البيروقراطي للبعض منها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن المواث والمطارات تعد بوابة المغرب على العالم، لذا يتعين ويتوجب العناية بها، عبر تجويد الخدمات، وفي هذا الصدد ندعو إلى خلق توازن مجالي لمثل هذه الخدمات.

حوادث السير:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

ما زالت حرب الطرقات تحصد أرواحا عديدة مما يكلف ميزانية الدولة خسائر جمة وجسيمة على الرغم من الجهود المبذولة في هذا المضمار، إن المسؤولية مشتركة منها ما يتعلق بالعنصر البشري، ومنها يتعلق بالبنية الطرقية وغياب المراقبة الصارمة..

6- لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق

المغربية المحتلة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تقديم الدعم والإعانات لبعض الجمعيات والمؤسسات وخاصة الناشطة في المجال الإحساني والاجتماعي، وتنمية التعاون الإسلامي سواء على المستوى الثنائي أو على المستوى المتعدد الأطراف.

✓ الإرتقاء بالمساجد، وتحسين وضعية الخطباء والمؤذنين والقيمين الدينيين، والأئمة في إطار خطة العلماء؛

ضرورة تخصيص الإعتمادات الكافية لبناء وإصلاح وترميم المساجد المغلقة وإعادة فتحها للقيام بدورها الديني، وبناء المساجد الضرورية بالعالم القروي، وبالأحياء الهامشية للقطع وبشكل نهائي مع أداء الصلاة بالأماكن غير اللائقة للعبادة والتي تمس بقدسية ديننا الحنيف.

وحرص الوزارة على تحسين وضعية الأئمة والخطباء والمؤذنين والقيمين الدينيين، وتخصيص منح سنوية لتشجيعهم على القيام بدورهم التأطيري وأداء رسالتهم في صيانة الثوابت الدينية والإستجابة لما ينتظره الناس من الإمام من أدوار توجيهية وإصلاحية، والعمل على تحفيزهم من أجل الإجتهد وذلك في إطار التنسيق مع المجلس العلمي الأعلى، ومجموع المجالس العلمية المحلية، في إطار برنامج خطة ميثاق العلماء للرقى بالشأن الديني، وتتبع الأنشطة المنظمة من طرفهم أو مساهمة منهم، وتدبير ملفاتهم الصحية وكذا الخطباء والمؤذنين ومتفقي المساجد.

✓ إصلاح قطاع التعليم العتيق؛

إن العناية التي تولى للقرآن الكريم، ووعيا بأهمية البحث التربوي والتوثيق السمعي البصري في خدمة العلوم القرآنية، تقتضي تكوين المربين والمربيات وتمكينهم من الإطلاع على التوجهات التربوية والأسس البيداغوجية، بالإضافة إلى تقويم ومراجعة البرامج الدراسية الخاصة بالطور الابتدائي والثانوي العتيق وذلك تماشيا مع المستجدات التي يعرفها قطاع التربية والتكوين، وإصلاح الوضعية الإدارية والمالية للعاملين بهذ القطاع الهام.

✓ تدبير المنازعات الوقفية؛

هناك مجهود في هذا الباب لا يمكن نكرانه، إلا أن الملفات والقضايا المتعلقة بالمنازعات الوقفية والرائجة أمام العديد من المحاكم على اختلاف درجاتها، تحتاج لبذل المزيد من الجهد للتغلب عليها وفضها داخل أجل معقول بدل طول المساطر وطول الوقت، بالإضافة إلى ضرورة توحيد المساطر والإجراءات الواجب اتخاذها في جل دعاوى المنازعات الوقفية، وبذل المزيد من العناية لترميم التراث الإسلامي، وتنشيط الحركة الفكرية، والتعريف بالكتاب الإسلامي، وترميم المخطوطات ببعض الخزانات الحبسية، والاهتمام بكافة الموارد البشرية للارتقاء بمستوى التدبير الإداري، وبحث السبل في تنفيذ الأوامر الإستعجالية المشمولة بالنفاذ المعجل، وهذا بدوره متوقف على تنظيم دورات تكوينية لفائدة موظفي وأطر المنازعات الوقفية، لمواكبة جميع المستجدات القانونية والقضائية.

الديني من المغالطات التاريخية التي علقت به لأغراض لا تمت إلى ساحته بصلة، ودفعاً للتفاوتات، والتفككات، وإلى محاربة السلوكات الاجتماعية والمواقف التي تتعارض أو لا تنسجم مع الاختيارات الأساسية للبلاد، كل هذا يحتاج إلى:

✓ التوعية الدينية؛

إلى جانب الجهود التي تبذلها الوزارة في هذا المجال، إلا أنها تبقى دائماً مطلوبة لبذل المزيد من الجهد لتوسيع مجال التوعية الدينية وإشاعة القيم الإسلامية المثلى في مختلف أنحاء البلاد، وتحسين بلادنا من التيارات الفكرية والعقدية المتطرفة، وذلك بالتنسيق المستمر مع المجالس العلمية المحلية، وتنمية مهارات الخطباء، والنهوض بالخطبة المنبرية شكلاً ومضموناً، مع الإلتزام بمبادئ الوسطية والاعتدال، ومواكبة كل المناسبات الدينية والوطنية والعالمية.

ويعتبر إحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، رسالة واضحة لتقوية التدبير المغربي للشأن الديني ببلادنا، من أجل التعريف بالتجربة المغربية المتميزة وتقاسم الخبرات العلمية مع الأشقاء الأفارقة، وهذه سنة محمودة وهادفة لتوحيد وتنسيق جهود العلماء المسلمين بكل من بلادنا وباقي الدول الإفريقية، للتعريف بقيم الإسلام السمحة ونشرها وترسيخها، وإحياء التراث الثقافي الإفريقي الإسلامي المشترك من خلال التعريف به ونشره والعمل على حفظه وصيانه.

✓ التأطير الديني لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج؛

لصون هذه الفئة من الخطابات المنحرفة وتحسينها من الغلو والتطرف، وربطها بالأصول والثوابت المغربية المتجلية في مذهبنا المالكي، والعقيدة الأشعرية والتصوف السني، وترسيخ قيم المواطنة الحقة، لابد من تنظيم بعثات علمية بشكل منتظم طيلة السنة، وخاصة خلال شهر رمضان الفضيل، لإمداد جاليتنا بكل ماتحتاجه في حياتها الدينية، من مقومات روحية مؤسسة على قيم التسامح الحقة التي نادى بها الإسلام.

كما أننا في الفريق نتمن كل الاتفاقيات سواء الثنائية من أجل التعاون الإسلامي، وكذا المتعددة الأطراف، كما أننا في الفريق الاستقلالي، ندعو إلى تتبعها ومواكبتها لتفي بالغرض الذي أبرمت من أجله.

✓ تأطير وتوعية الحجاج؛

بالإضافة إلى الكتيبات التي تطبعها الوزارة مشكورة لتتوير الحجاج بكل مايتعلق بمناسك الحج، فقها وسلوكاً وأخلاقاً، فإن المغاربة بالخارج يحتاجون للمزيد من الشرح والتوعية، حتى لا تختلط عليهم الأمور وخاصة الشباب منهم.

✓ إحياء التراث الإسلامي؛

السيد الرئيس؛

1- بالنسبة لميزانية قطاع إدارة الدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتملة؛

إن ميزانية إدارة الدفاع الوطني لا تجد من الفريق الاستقلالي إلا التأييد المطلق، ومهما يكن الرقم المخصص لهذا القطاع فيبقى ضئيلا ولا يرقى إلى مستوى تطلعاتنا، نظرا للدور الكبير الذي تقوم به قواتنا المسلحة الملكية وعلى رأسها القائد الأعلى جلالة الملك نصره الله وأيده، في الحفاظ على وحدة التراب المغربي، وإننا في الفريق الاستقلالي لايسعنا إلا أن نؤكد إفتخارنا بهذه المؤسسة الوطنية التي تستعيد أجداد المغرب الذي حافظ دائما على استقلاله ووحده طيلة فترات التاريخ، اعتزازنا بمستوى التكوين والتجهيز الذي تتوفر عليه القوات المسلحة الملكية في خدمة الأمن والسلام في بلادنا، ومنع كل من تسول له نفسه أن يقتحم وحدتنا ويعكر صفو السلام في المنطقة.

كما أننا في الفريق الاستقلالي نثمن عاليا الدور الأساسي الذي تبذله القوات المسلحة الملكية تحت القيادة الرشيدة للقائد الأعلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والدرك الملكي والأمن الوطني، والقوات المساعدة، وعلى التفاني والشجاعة وروح التضحية والإقدام التي أبانت عنه في الدفاع المسميت عن الوحدة الترابية، والدود عن أمن البلاد وسلامتها وتأمين استقرارها، ومواجهة كل التهديدات والمخاطر الناتجة عن تنامي عمليات الإرهاب والهجرة السرية والتهريب، وفي المكافحة الفعالة لظاهرة الاتجار العابر للحدود من أسلحة ومخدرات.

فتحية إكبار لهذه القوات الساهرة على أمننا وسلامتنا، ودعواتنا من هذا المنبر إلى العلي القدير، أن يتغمد برحمته الواسعة أرواح شهدائنا الأبرار الذين وهبوا حياتهم فداء للوطن ودفاعا عن وحدته الترابية.

2- بالنسبة للمندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير.

السيد الرئيس؛

وأما بالنسبة للمندوبية السامية للمقاومة وجيش التحرير، فلا بد من استحضار الخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء لما تضمنه من أفكار نيرة وإشارات قوية، فعرفانا لتضحياتهم، نطالب بالرفع من التعويضات التي تمنح للمقاومين وأراملهم، وكذا التسريع بتحسين وضعيتهم المادية والصحية، سيما وأن جل المقاومين أضحووا في حاجة ماسة إلى مساعدة تضمن لهم العيش الكريم، كما ندعو إلى حفظ الذاكرة، وذلك عن طريق دعم الأفلام التاريخية والذاكرة والأرشيف، وتدوين تاريخ المقاومة وعقد لقاءات مع المقاومين مع إعطاء الأهمية للفضاءات التربوية وتعميمها في جميع المؤسسات وكذا التفكير في الذاكرة المشتركة.

3- أما بالنسبة لقطاع الشؤون الخارجية والتعاون الدولي؛

يتابع الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين باهتمام كبير، تدبير هذا القطاع الحيوي الهام الذي يسوق صورة المغرب بالخارج، فمهما يكن رقم الميزانية فهو ضئيل بالنسبة للمسؤوليات الضخمة الملقاة على عاتق الوزارة، وهنا نسجل كفريق بارتياح نجاح بلادنا في جعل السنة الماضية "سنة الحزم" في صيانة وحدته الترابية بفضل الخطى المباركة الثابتة لجلالة الملك نصره الله وأيده، في التصدي للتصريحات المغلوطة والتصرفات اللامسؤولة التي شابت تدبير ملف قضية وحدتنا الترابية، كما أن جلالة الملك نصره الله وأيده، كان في مستوى اللحظة باتخاذ بلادنا لكافة الإجراءات للقطع مع كل الممارسات المغلوطة وضع حد للانزلاقات الخطيرة، ودعم مسلسل المحادثات كسبيل وحيد لتسوية هذا النزاع المفتعل، وإفشال كل المناورات التي ترمي إلى إحقاق أية منظمة إقليمية في تدبير ملف الصحراء المغربية.

إننا في الفريق الاستقلالي نسجل بارتياح عزم بلادنا على مواصلة التعاون مع الأمين العام، من أجل التوصل إلى حل سياسي مبني على أساس المبادرة المغربية للحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية، في إطار الاحترام والترويج للنضج الذي بلغه النموذج المغربي، مع إعطاء أهمية خاصة للدبلوماسية الاقتصادية والثقافية.

الترويج كذلك للنموذج المغربي المتميز في أبعاده الإصلاحية والتنموية، وتعزيز الانفتاح واستمرار التواصل مع المحيط الخارجي، وحث المؤسسات المعنية بالترويج الاقتصادي، وجلب الاستثمارات الخارجية، بتنسيق مع البعثات الدبلوماسية، والرفع من نجاعتها في استكشاف أسواق وزبناء جدد، وتقوية الحضور في المناطق ذات أولوية استراتيجية بالنسبة للمغرب وخاصة في إفريقيا.

تتبع كل الجوانب الاقتصادية والتجارية لانضمام بلادنا إلى الاتحاد الإفريقي، وكذا آفاق انضمامه إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

تطوير التعاون الثنائي والإفريقي ومتعدد الأطراف، وكذا التشبث بالخيار المغربي باعتباره رهانا استراتيجيا، والعمل على تجاوز الجمود السياسي الراهن وتفعيل مؤسسات الاتحاد المغربي وتدعيم هيكله، ومواصلة الانخراط في مسلسل الإصلاح الجذري لهيكل جامعة الدول العربية وطرق عملها لتحقيق فعالية أكبر للعمل العربي المشترك.

تقوية العلاقات الثنائية مع شركائنا التقليديين بأروبا وبشكل منتظم، وتعزيز العلاقات مع بعض الدول الأوروبية الوازنة والواعدة بالنسبة لبلادنا، والانفتاح على دول أوروبا الشمالية والشرقية وتكثيف المشاورات على جميع الأصعدة.

كما أن الفريق الاستقلالي يثمن عاليا الدور الريادي لبلادنا، حول القضايا الأمنية وخاصة نزع السلاح ومنع الجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب، وندعو من هذا المنبر إلى مواصلة الأنشطة التي من شأنها خدمة المصالح الوطنية لضمان مزيد من الإشعاع الدولي في إطار مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية الدولية.

✓ تأهيل جهازنا الدبلوماسي؛

إن وضع بلادنا يقتضي توطيد الحوار البناء حول مختلف مجالات وملفات الدبلوماسية المغربية بكل أشكالها وخاصة الرسمية منها، والإرتكاز في المقام الأول على المنظور الملكي المتبصر الهادف إلى التأهيل المحكم لجهازنا الدبلوماسي ضمن الامتداد الإستراتيجي للتأهيل الوطني الشامل، وذلك انطلاقا من اختياراتنا والتزاماتنا الدولية، ومبادئ وثوابت وقيم هذه الدبلوماسية المتمثلة بالأساس في الدفاع عن الشرعية، واحترام سيادة الدول واستقلالها، وتكريس قواعد حسن الحوار، وخدمة التضامن الدولي، واعتماد أسلوب متزن ومعتدل ومنفتح.

وعلى هدي التوجيهات السامية لجلالة الملك نصره الله وأيده، سنواصل بروح عالية تنسم باليقظة والحزم، والتعبئة الكاملة حكومة وبرلمانا وكل القوى الحية الفاعلة في بلادنا، لإفضال كل المناورات التآمرية وصيانة وحدتنا الترابية وسيادتنا الوطنية، وذلك من خلال تكريس الدور الريادي لبلادنا حول القضايا الأمنية وخاصة قضايا نزع السلاح ومنع انتشاره، ومكافحة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة وغيرها واعتماد القرار 2218 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول الصحراء المغربية، والذي يدعم مسلسل المحادثات كسبيل وحيد لتسوية هذا النزاع المفتعل، والدعوة إلى الإنخراط بجدية في المفاوضات والتخلي بالواقعية وروح التوافق . وكذا مصادقة اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أكتوبر 2015 على قرار يؤكد انخراط الجمعية العامة في نفس توجه مجلس الأمن الهادف كذلك إلى إيجاد حل سياسي وواقعي لفرض النزاع المفتعل.

وإن هذا الأمر يستلزم الحضور المتواصل وبذل المزيد من الجهود من أجل اقناع الدول التي مازالت تعترف أو جمدت اعترافها بالجمهورية الوهمية، والتصدي لكل المناورات الجزائرية في المحافل الدولية.

تحريك كل آليات التعاون الثنائي سواء في نطاق مجموعات التقييم أو اللجان المشتركة، وعلى مستوى التضامن الإنساني، والتعاون الجهوي الإفريقي واستغلال كل فرص التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والخبرة البيئية.

مواصلة العمل على تعزيز روابط التعاون داخل الدائرة العربية والإسلامية، بما يدعم حضور بلادنا سياسيا واقتصاديا وثقافيا ويخدم المصالح الوطنية، وذلك بتفعيل كل آليات التعاون القائمة مع الدول العربية والبحث عن أساليب جديدة والانفتاح على فاعلين جدد لمواكبة التطورات واستشراف آفاق أخرى لتطوير منظومة العمل العربي المشترك، من خلال إرساء استراتيجية متكاملة ومتعددة الأبعاد بين بلادنا ومجلس التعاون الخليجي وغيره من الدول.

وكذلك تقوية الشراكة المتعددة الأبعاد مع الدول الإفريقية الشقيقة والصديقة، وفتح المزيد من المكاتب الدبلوماسية في كل العواصم الإفريقية ومساعدة ومواكبة هذه الأخيرة لفتح سفارات لها مقيمة بالرباط.

وتعتبر تقوية العلاقات الثنائية مع دول الإتحاد الأوروبي وتعزيز موقع بلادنا في محيطه الأورومتوسطي، وتعميق كل آلية التعاون الجهوي المتعدد الأطراف مع دول الجوار في كل القطاعات ذات الاهتمام المشترك.

والعمل كذلك على تقوية العلاقات الثنائية مع شركائنا التقليديين بدول أوروبا والانفتاح على بلدان أوربية أخرى ولاسيما دول البلقان والبلطيق ودول أوروبا الشمالية والشرقية.

وكذلك تقوية التواجد الدبلوماسي للمملكة بدول أمريكا الجنوبية، ومواصلة الجهود الرامية إلى استهداف بعض دول المنطقة التي مازالت تتعاطف مع الانفصاليين من أجل تغيير موقفها لصالح بلادنا المغرب، وخاصة السلفادور والأوروغواي والإكوادور وبوليفيا وفتح سفارات وتمثيلية بمونتفيدو بالأوروغواي، والاستمرار في التنسيق مع هذه الدول داخل المنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية والجهوية، والرفع من وثيرة الزيارات واللقاءات سواء على المستوى الحكومي أو على مستوى المؤسسات التشريعية في إطار الدبلوماسية البرلمانية ومنظمات المجتمع المدني .

وتطوير العلاقات مع الدول الأوروبية الوازنة والواعدة بالنسبة للمغرب كألمانيا، بولونيا وروسيا وإيطاليا وتركيا لأنها من أهم التحديات المطروحة علينا.

مع تنوع الشراكات لضمان انخراط بلادنا في مسلسل العولمة وتحسين فرص الاستثمار.

كل ذلك لأن الانخراط في الإطار المتعدد الأطراف سيسهل على بلادنا مواصلة سياسة تدبير القضايا الشمولية الكبرى المطروحة على المجتمع الدولي كقضايا، حقوق الإنسان والتنوع الثقافي، والتغيرات المناخية وغيرها من القضايا.

أما بالنسبة للدبلوماسية الاقتصادية فقد أضحت رقما أساسيا في معادلة السياسة الخارجية، وذلك بفضل التطور الذي يعرفه العالم وتحديات العولمة وتشابك المشاكل الدولية وتعقدها، وبالتالي يجب تفعيلها والتعامل بنفس الروح والالتزام المعول بها في المجالين السياسي والأمني، للتصدي للحملات العدائية التي تستهدف المتوجات الاقتصادية المغربية.

ويقتضي الأمر تنظيم زيارات اقتصادية منتظمة لمواكبة الدينامية الاقتصادية والأوراش المفتوحة ببلادنا خاصة لصالح الدول الآسيوية، مع تقوية العلاقات مع شركائنا التقليديين وكذا شركائنا بدول أمريكا اللاتينية وإفريقيا.

هذا بالإضافة إلى فتح الباب أمام شركاءنا دولا ومقاولات عالمية للاستفادة من فرص الاستثمار بأقاليمنا الجنوبية بفضل المشاريع التنموية

عن بعدها السياسي، لأنها تمتاز عن غيرها بتشبهاً بهويتها وارتباطها القوي ببلادها.

● وحفاظاً على استمرار هذا الارتباط والتواصل، فإن الوزارة مدعوة إلى توطيد هذه العلاقات ومساعدة المغاربة المقيمين بالخارج على التمسك بهويتهم، والاستغناء عن الاندماج داخل البلدان المستقبلية، كما أن الوزارة الوصية مطالبة بالحفاظ على حقوقهم المكتسبة، والدفاع عن مصالحهم وتقوية علاقاتهم مع الوطن والتصدي لكل دواعي الانقسام، وبالتالي المحافظة على الهوية المغربية لمغاربة العالم يقتضي:

● تعليم الأطفال أبناء الجالية اللغة العربية الرسمية والثقافة المغربية، ودعم ومواكبة مشاريع الجمعيات الخاصة بالدعم المدرسي لفائدة التلاميذ المغاربة.

● تعزيز وتقوية كل سبل التعاون والشراكة مع مختلف القطاعات المعنية من أجل التنسيق حول مجموعة من القضايا والإشكالات التي تعترض مغاربة العالم، ومحاولة إيجاد الحلول الناجعة لها، ودعمها في كل المجالات وخاصة الصحة منها وتشجيعهم على الانخراط في عمدة التأمين، والتعليم وذلك بدعم المدرس لأبناء الأسر المغربية المعوزة، وتحويل الطلبة بالخارج منحا جامعية لمتابعة دراستهم للحصول على شواهد عليا، ومساعدتهم على إيجاد سكن كريم.

● العمل على استقبال ومواكبة المغاربة العائدين اضطرارياً إلى أرض الوطن، وتقديم مساعدات للذين في وضعية هشّة، والتنسيق مع القطاعات الحكومية المتداخلة لمساعدتهم على حل مشاكلهم.

● حماية حقوق ومصالح مغاربة العالم؛ وذلك بمراجعة اتفاقيات الحماية الاجتماعية الموقعة بين المملكة المغربية وبلدان إقامة مغاربة العالم، مع وضع تصور للتغطية الصحية لهذه الفئة، وتقديم المساعدة الضرورية للذين هم في وضعية هشاشة أو صعبة.

● تدبير ومعالجة شكايات مغاربة العالم، وذلك بتنسيق مع الوزارات والإدارات والجماعات الترابية وأحداث شبك خاص لتسهيل ولوجهم إلى المرافق العمومية خلال مقامهم الصيفي، مع توعيتهم بقضاياهم الإدارية والقانونية عبر وسائل الإعلام، وتحسين ظروف استقبالهم أثناء العودة إلى أرض الوطن وخاصة خلال الفترة الصيفية.

● تفعيل آلية المواكبة القانونية، وذلك بتوقيع تعاقدات مع المحامين لتقديم الاستشارات والتوجيه الضروريين وذلك عبر التنسيق مع سفارات وقنصليات المملكة المغربية بالخارج.

● ووضع آلية لليقظة والرصد والتتبع القانونية، لتعزيز وتطوير قاعدة البيانات المتعلقة بالمقتضيات التشريعية الوطنية والأجنبية ذات الصلة بمغاربة العالم.

الكبرى التي أعلن على إطلاقها جلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد المسيرة الخضراء المظفرة.

وتنظيم المنتديات الاقتصادية وتشجيع التواصل والتبادل المعرفي بين المجتمعات المدنية.

مع التأكيد على تفعيل الدبلوماسية الثقافية، للتعريف بالمنتوج الثقافي الوطني وخاصة المنتوج الثقافي لأقاليمنا الجنوبية عبر دول العالم، وذلك من خلال إبرام الشراكة مع مجالس جهات الجنوب ووكالة تنمية الأقاليم الجنوبية. وتقديم المساعدة والدعم اللازمين للفنانين الشباب المغاربة من أجل التعريف بثقافتنا وإبراز العمق الثقافي المتنوع الذي تزخر به بلادنا.

✓ تطوير الأداء الفصلي في دول الإستقبال ومواكبة التطورات الحقوقية ببلادنا.

إن ترسيخ سياسة القرب الفصلي، وتحسين بنيت الاستقبال في بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية، سيساهم لا محالة في صون حقوق ومكاسب أفراد جاليتنا وتدعيم الروابط الوطنية الروحية والثقافية مع الأجيال الصاعدة، ولن يتأتى ذلك إلا بتأهيل الموارد والكفاءات البشرية باعتماد نظام جديد للتدبير المندمج لتسهيل المعالجة المعلوماتية لضمان التتبع المتواصل والآني مع المصالح المختصة، الرفع من مستوى التواصل والتعامل مع المغاربة أفراد الجالية وتخصيص الموارد البشرية التي تتوفر فيها الكفاءة والمسؤولية، ومواصلة إصلاح فضاءات العمل بتأهيل المراكز القنصلية من خلال ترميم وتحديث المباني القنصلية، وربط الاتصال مع وزارة العدل ووزارة الداخلية لحل مشاكل المغاربة أبناء الجالية المقيمين بالخارج.

العمل على تسريع وثيرة بناء الأكاديمية المغربية للدراسات الدبلوماسية، الذي سبق للحكومة أن التزمت به عند تقديمها لأول مشروع قانون مالي، وعياً بأن تكوين العنصر البشري مهم جداً في كل المجالات وخاصة في هذا المجال.

واعتباراً لطبيعة عمل الوزارة فإن الجهود لا تقاس بمستوى ميزانية التجهيز المرصودة لبرنامج العمل، لأن تحقيق الأهداف المنشودة متوقفة على مدى دينامية الجهاز الدبلوماسي وتظافر مختلف جهود التحولات الحية للأمم والمؤسسات الوطنية للمساهمة في تقوية حضور المغرب على الصعيد الجهوي والدولي كما أن تطوير العمل الدبلوماسي لمسيرة تحولات المناخ الدولي وأساليب التعامل بين الدول في إطار العولمة والتكتلات الجهوية، يفرض اعتماد مقاربة جديدة للقضايا السياسية والاقتصادية والتجارية، ومواجهة التحديات التي تعترض سير المغرب نحو تحقيق طموحاته.

2- أما الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج؛

السيد الرئيس،

● يعتبر مستقبل علاقات الجالية المغربية بالخارج مع بلدها الأصلي، مسألة ذات أهمية كبرى تكثسي أبعاداً اجتماعية وثقافية واقتصادية فضلاً

اقترح كل الإجراءات التي من شأنها تشجيع الاستثمار بالمغرب من طرف أبناء الجالية المغربية وتحويل توفيراتهم نحو المغرب، وذلك بتنسيق مع المصالح المعنية.

العمل على تشجيع أفراد الجالية على المساهمة في إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهات التي ينتمون إليها بالمغرب للتخفيف من ضغط الهجرة القروية.

7- لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين لمناقشة ميزانيات الداخلية، والنقل والتجهيز واللوجستيك والإسكان وسياسة المدينة.

إن قطاع الداخلية، يعتبر من القطاعات المهمة نظرا لارتباطه بالحياة اليومية للمواطنين، زيادة على ارتباطه بأمن وطمأنينة الأفراد والجماعات والساهر على حياتهم، فهذا القطاع يواكب المواطن المغربي من المهد إلى اللحد، أي منذ حصوله على عقد الازدياد، بتسجيل ولادته إلى الحصول ذويه على شهادة الوفاة، لهذا فهو القطاع الحكومي الأكثر التصاقا بالمواطنين بامتياز.

كما يعتبر المشرف على العمليات الانتخابية ابتداء من التسجيل في اللوائح الانتخابية إلى غاية الإعلان النتائج، وذلك باعتباره الوصي الأول والأخير على تدبير وتسيير الشأن اليومي المحلي للمواطنين بالجماعات المحلية، وبالتالي فهذا القطاع الهام مطالب أكثر من أي وقت مضى برفع التحدي والتطور الذي تفرضه خصوصية المرحلة السياسية التي تجتازها بلادنا، فالتغيير والتطور المطلوب يجب أن يشمل إلى جانب المؤسسات العقلية لضمان مسيرة النهضة السياسية والإقلاع الاقتصادي والاجتماعي، في إطار ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات الدستورية على أسس سليمة ونزيهة وذات مصداقية تحظى بثقة المجتمع بكل مكوناته، وذلك لبناء مغرب قوي بأفكاره ومبادئه ومؤسساته التمثيلية على الصعيد الوطني والجهوي والإقليمي والمحلي، مجتمع قوي بديمقراطيته التي تجعله يسير في طريق السمو بالحياة السياسية المبنية على ثقافة الإنصاف وصون الحريات الفردية والجماعية واحترام حقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها دوليا، حتى تتمكن بلادنا من رفع تحدياتها.

كما أسلفت في البداية، فإن قطاع الداخلية قطاع متعدد الاختصاصات حيث يطال جميع مناحي الحياة سياسيا، اقتصاديا، امنيا واجتماعيا..

وتبقى الوظيفة الأمنية والوقائية من أهم الاختصاصات المنوطة بوزارة الداخلية، تمارسها عن طريق العديد من الأجهزة التي ننوه بالمجهودات الجبارة التي تضطلع بها على اختلاف مستوياتها ودرجاتها على الرغم من قلة الإمكانيات المتوفرة لها، والتي نطالب بضرورة العناية بها وتحسين وضعيتها حيث أضحت (هذه الأجهزة) نموذجا يحتذى به في العمليات الإستباقية في

مساهمة مغاربة العالم في تنمية المغرب؛ وذلك عن طريق تفعيل صندوق الاستثمارات الخاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج، وفق مقارنة أكثر مرونة، ومواكبة حاملي المشاريع خلال جميع مراحل خلق المقاول، ووضع قاعدة بيانات تمكن المستثمرين المغاربة من الاستعلام عن الفرص المتاحة لهم لتحفيزهم على الإستثمار بوطنهم الأم، وتقوية الحكامة والتنسيق مع مختلف المتدخلين في مجال الشراكة، وتنظيم حملات تحسيسية داخل وخارج أرض الوطن بشراكة مع صندوق الضمان المركزي والأبنك من أجل تشجيع مغاربة العالم على خلق المقاولات.

تطوير الشراكة مع المجتمع المدني؛ وذلك لتعزيز قدرات الجمعيات العاملة لفائدة مغاربة العالم ببلدان الإقامة في مجال إعداد مشاريع خاصة بالدعم المدرسي، ومواكبة الشباب والأشخاص المسنين والنساء بالخارج، وكذا الجمعيات التي تسهر على تنظيم أنشطة ثقافية للتعريف ودعم الإبداع الثقافي والفني.

تدبير قضايا الهجرة:

السعي إلى الاطلاع على أوضاع المغاربة المقيمين بالخارج، أو الذين يعززون العودة إلى المغرب، الشيء الذي يقتضي معرفة وتتبع هذه الأوضاع بوجود مرصد للهجرة مجهز بشبكة لتجميع وبحث ونقل ونشر المعلومات حول الهجرة ودراسة تطور العوامل ذات التأثير عليها.

المشاركة في كل المهرجانات والندوات الدولية والجهوية التي تندرس المسائل المتعلقة بالهجرة للجالية المغربية القاطنة بالخارج.

إعداد ملفات وبرامج حكومية خاصة تتماشى مع السياسات الجديدة للهجرة، وإعداد برامج توجيهية وتحسيسية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، وتفعيل آلية المراقبة القانونية، وتنظيم منتديات للتعريف بقانون الأسرة والأحوال الشخصية، وقانون الشغل وجعل إطار الإتفاقيات الوطنية في توافق تام مع المعايير الدولية المرتبطة بحقوق العمال المهاجرين. وتزويدهم بقاعدة المعطيات وكفاءات جديدة لدعم التواصل مع حاملي المشاريع وتوجيههم بالشكل المطلوب، ومواكبة المقاولات والشركات لأبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

القضايا الاجتماعية والتربوية والدينية.

تشجيع الأنشطة التي تقوي ارتباط الجالية المغربية، وذلك بإعداد برامج وأنشطة توفر ظروفًا تساعد أبناء الجالية وخاصة الجيل الثاني والثالث على التعرف على الإرث الحضاري لبلدهم الأصلي.

القضايا الاقتصادية.

تشجيع المساعدة والتأطير الفعال وحث أبناء الجالية الميسورين على استثمار أموالهم في مشاريع تنموية بالمغرب.

السيد الوزير، إننا لسنا في حاجة إلى التنبيه على أهمية العنصر البشري في تحقيق أية تنمية مرجوة، حيث يلاحظ غياب إطار قانوني للوظيفة العمومية الترابية تراعي فيه خصوصية هذه المؤسسات الدستورية، ذلك أن التدبير الجيد يحتاج إلى الكفاءات البشرية المؤهلة، علما أن تدبير الشأن المحلي في إطار الجماعات المحلية يعرف خصا كبرا على مستوى الكفاءات والأطر الضرورية لتحقيق الطموحات المنتظرة، ناهيك عن غياب التحفيز والتشجيع وغياب النظام الإداري الخاص بالموارد البشرية للجماعات المحلية يراعي الهيكلية الإدارية للجماعات الترابية الحضرية والقروية والإقليمية والجهوية، بل يلاحظ مع الأسف الشديد اجتهادات هنا وهناك تخضع إلى المزاجية في غياب إطار قانوني منظم للوظيفة العمومية الترابية تراعي فيه خصوصية هذه المؤسسات الدستورية، اللهم فقط ما تضمنه مرسوم 1977، ففي الوقت الذي عرف الميثاق الجماعي تعديلات تشريعية، إلا أنه مع الأسف الشديد لم يواكبها على مستوى الهيكلية الإدارية وتطورات لتعزيز مكانة الموارد البشرية وإبلائها العناية التي تستحقها.

السيد الوزير،

من بين المواضيع التي تثار دائما بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية للوزارة:

مشكل الأراضي السلالية التي تعرف خلا في التدبير، لذا ندعو إلى إعادة النظر في طريقة تسييرها.

السيد الرئيس،

إن حجم المسؤوليات والمهام المنوطة بوزارة الداخلية، تجعلها تسمو وتفوق مستوى مناقشة أو دراسة الأرقام أو الاعتمادات المرصودة، باعتبارها العمود الفقري والأساسي لعمل الدولة بكاملها فهي المركز والمحيط. إنها الوزارة الأكثر التصاقا بهوموم وانشغالات المواطنين، ولذلك فإن حجم هذه الميزانية يبقى محدودا ومتواضعا بالمقارنة مع حجم المهام وتطلعات وطموحات وانتظارات الشعب المغربي وكذا الأوراش الهيكلية والمشاريع التحديثية المنتظرة.

8- ميزانية وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

يسعدني أن آخذ الكلمة للمساهمة في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

تفكيك مجموعة من الجماعات الإرهابية التي كانت تروم زعزعة أمن واستقرار البلاد.

وإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وهو ينوه بهذه الجهود ويقظة رجال الأمن على اختلاف مسؤوليتهم وتخصصاتهم، ننبه إلى أنه أصبح من الضروري إعادة الهبة والمكانة الخاصة لهؤلاء الساهرين على أمننا.

السيد الوزير،

لا يخفى عليكم أن الانتخابات هي عصب العملية السياسية، الشيء الذي يدفعنا إلى إبداء جملة من الملاحظات:

1. اللوائح الانتخابية تشوبها شوائب عديدة.
2. التدخل المباشر لبعض رجال وأعوان السلطة في بعض الدوائر الانتخابية، مما يجعل نزاهة نتائج الانتخابات محط شكوك ومما يؤكد رجاحة الطرح الذي جاء به حزب الاستقلال بخلق لجنة وطنية مستقلة للتمتع والإشراف على سير العمليات الانتخابية.
3. التقطيع الانتخابي الذي يطرح أكثر من علامة استفهام.
4. تشتيت الناخبين ووضع عراقيل أمامهم للحيلولة دون القيام

بواجبهم الوطني رغم الجهود التي لم تكن كافية وناجعة في إبانها.

هناك ملاحظات السيد الوزير، لا بد من الإشارة إليها تتعلق بالجواز البيوميترية، ذلك أنه غير مقروء داخل مجموعة من الدول الأوروبية الأمر الذي يستدعي تجويده.

السيد الوزير،

كما سبق أن أسلفت تبقى الوظيفة الأمنية أهم وظيفة بالنسبة للوزارة، إلا أن التنمية المحلية لا تقل أهمية عنها، بل إنها عامل مساعد على الاستقرار والأمن، غير أن الملاحظة التي يمكن إبدائها هي غياب العدالة المحلية، بحيث نجد منطقة تنمو على حساب أخرى، إذ أن اعتماد معيار عدد السكان لتوزيع حصة الجهات من ضرائب الدولة لم تحقق الهدف المتوخى منه. لذا نطالب بخلق وسيلة لتحقيق العدالة المحلية بين الجهات.

السيد الوزير،

لا يخفى على الجميع أن الضريبة على القيمة المضافة (TVA) تساهم مساهمة فعالة في تنمية الجماعات بل تعد موردا أساسيا للكثير منها، الأمر الذي يحتم إعادة النظر في معايير توزيعها بعد مرور 30 سنة على اعتمادها.

صندوق التجهيز الجماعي.

غير خاف عنكم السيد الوزير، لما لهذا الصندوق من أهمية كبيرة وأساسية في مساعدة الجماعات الترابية على تحقيق بعض مشاريعها، غير أن فائدة القروض الممنوحة مبالغ فيها، لذا ندعو إلى ضرورة تحفيظ نسبة فائدة القروض الممنوحة لها.

الإدارة الجماعية.

والاقتراحات التي من شأنها أن تساعد على تخطي مجموعة من العقبات منها:

- تنوع المنتج السكني وتجويده.
 - مراقبة المواد المستعملة في البناء.
 - إعادة النظر في ضريبة الجوار.
 - العناية بالدور الآيلة للسقوط والعتيقة لتفادي الخسائر المادية والبشرية.
 - المطالبة بإعادة النظر في مسألة الطلب والعرض في السكن.
 - القيام بإحصاء شامل للأحياء الصفيحية لمحاربة السكن غير اللائق.
 - أما فيما يتعلق بسياسة المدينة، فإن أول ملاحظة يمكن تسجيلها، هي غياب نسق معماري متجانس، وفي هذا الإطار ندعو السيد الوزير إلى إيجاد بديل لهذا الواقع.
- ملاحظات عامة:**

- بخصوص الهندسة المعمارية ندعو إلى بناء مدارس جديدة وبخاصة بمدينة العيون حاضرة الأقاليم الجنوبية الصحراوية.
- المطالبة بإعادة النظر في مسطرة الاستثناءات وإيجاد صيغ قانونية لضبطها.
- تفعيل خدمات الشباك الوحيد.

ثانيا، فريق الأصالة والمعاصرة:

1- مداخلة في الميزانيات الفرعية لجميع اللجان:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة الميزانيات القطاعية برسم مشروع القانون المالي 2017، وسمحوا لي في البداية، أن أشيد بالجهودات الكبرى والانتصارات المتتالية التي تحققتها دبلوماسيتنا الوطنية بقيادة صاحب الجلالة حفظه الله والتي توجت بانضمام المغرب للاتحاد الإفريقي، وهو ما يعد انتصارا تاريخيا للمغرب وانتصارا حقيقيا للدبلوماسية الواقعية، التي قادها جلاله الملك محمد السادس. فالمغرب كان دوما متشبثا بهويته الإفريقية واثمائه الإفريقي، وذلك ما تؤكده مختلف الدساتير المغربية في ديباجتها، خاصة دستور 2011، والذي كرس

وقبل الشروع في إبداء الملاحظات التي عننت للفريق الاستقلالي، الذي أشرف بالانتماء إليه، أهناكم على الثقة المولوية التي حظيتم بها.

إنه لا يخفى على أي أحد كون القطاع الذي تدبرونه قطاع مهم وحيوي، بالنظر إلى كونه سيساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية، وأحيطكم علما السيد الوزير أن تدخل سيصب على القطاعات التي تنطوي تحت الوزارة التي تشرفون على تسييرها.

إلا أن أول ملاحظة يمكن تسجيلها على الميزانية المرصودة هو وجود تفاوتات فيما يخص الاعتمادات الممنوحة لفائدة الجهات، كما نسجل كذلك أن الميزانية المخصصة للاستثمار عرفت قصفا في الاعتمادات الأمر الذي سيؤثر لا شك على البرامج الاستثمارية. والآن أمر إلى قطاع إعداد التراب الوطني.

السيد الوزير المحترم،

غير خاف عنكم أن صندوق التنمية القروية يساهم مساهمة فعالة في التنمية سؤالنا عن مدى مساهمته في تنزيل إعداد التراب الوطني إلى جانب إعداد التراب هناك مسألة التعمير إذ أن أول ملاحظة يمكن تسجيلها هي غياب رؤية واضحة في المجال حيث يعود السبب في ذلك حسب رأينا هو كثرة المتدخلين لذا ندعو إلى التفكير في صيغة قيمة تمكن من إعداد رؤية منسجمة ومتناغمة وهذا الأمر لن يتأق إلا إذا عملت الوزارة على التسريع بإخراج بعض تصاميم التهيئة العالقة.

السيد الوزير المحترم،

إن الوكالات الحضريّة هي مؤسسة مهمة في مجال التعمير إلا أن اختصاصاتها تبقى في بعض الأحيان مهمة، وغير مفهومة، لذا نطلب منكم السيد الوزير تنويرنا من أين تنبئ مسؤوليتها وأين تنهي.

السيد الوزير المحترم،

إلى جانب العالم الحضري هناك عالم اسمه العالم القروي وهنا نتساءل ماذا أعدت الوزارة من قوانين تراعي خصوصياته وماهي التسهيلات المتاحة أمام هذه الساكنة.

السيد الوزير المحترم،

كما سبق أن أسلفت في البداية أن القطاع الذي تدبرونه قطاع مهم يطال عددا كبيرا من المجالات على رأسها قطاع الإسكان، هذا القطاع الذي قيل ويقال عنه الشيء الكثير، ولكي نكون عمليين ندلي ببعض الملاحظات

وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة. لذا نتساءل عن خطة الحكومة لوضع المتطلبات التقنية والمهنية المرتبطة بورش ملاءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق الإنسان؟

وفيما يتعلق بالوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة تؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة أننا لم نلمس في برنامج الحكومة ما يؤكد مضيها قدما في تنفيذ مضامين الخطاب الملكي السامي، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة، يوم الجمعة 14 أكتوبر 2016، والذي وقف فيه جلالتنا على أعطاب الإدارة المغربية، وشخص فيه بشكل دقيق مشاكل الإدارة العمومية. وخاصة ما يتعلق ب:

النجاعة الإدارية التي اعتبرها جلالتنا معيارا لتقدم الأمم، وما دامت علاقة الإدارة بالمواطن لم تتحسن، فإن تصنيف المغرب في هذا الميدان، سيبقى متديلا لقائمة دول العالم في هذا المجال.

وعلاقة المواطن بالإدارة، سواء تعلق الأمر بالمصالح المركزية، والإدارة الترابية، أو بالمجالس المنتخبة، والمصالح الجهوية للقطاعات الوزارية. كما نريد معرفة الإجراءات المتخذة من أجل تمكين المواطن من قضاء مصالحه الإدارية في أحسن الظروف والآجال، وتبسيط المساطر، وتقريب المرافق والخدمات الأساسية منه؟

إننا نعتبر من جانبنا في فريق الأصالة والمعاصرة، أن ورش تحديث الإدارة المغربية يحتاج إلى جرأة سياسية أكبر، فالخطاب الرسمي ودستور المملكة يؤكدان على أن إصلاح الإدارة أصبح ضرورة لا محيد عنها، إلا أن الانتقال إلى الفعل لازال يعاني من مجموعة من المعوقات أبرزها إشكالية الفساد، وهذا الأمر لن يتحقق إلا إذا تضافرت جهود كل الفاعلين، من خلال التطبيق الصارم للقانون وسن إجراءات ملموسة وذات وقع مباشر على المواطن وعلى المقاول، واعتماد الشراكة بين القطاعات الحكومية والمركزيات النقابية، وكذا القطاع الخاص ومختلف فعاليات المجتمع المدني.

السيد الرئيس،

في المجال الاقتصادي نسجل مع كامل الأسف أن الحكومة السابقة عجزت عن اتخاذ تدابير عملية كفيلا بتنوع الاقتصاد الوطني ومصادر النمو، فلم تبدل أي مجهود يذكر لإصلاح الاختلالات الهيكلية التي تشوب التركيبة البنوية للاقتصاد الوطني، لأننا إذا ما قمنا بمقارنة بنية الاقتصاد الوطني سنة 2011 أي آخر سنة من ولاية حكومة عباس الفاسي، نلاحظ أن قطاع الفلاحة والصيد البحري ظل يساهم في الناتج الداخلي الخام (دون احتساب صافي الضرائب) ب 14% طيلة مدة الحكومة المنتهية ولايتها، نفس الشيء نسجله بالنسبة لقطاع الصناعة والعمارة والخدمات العمومية، الذي شهد هو الآخر استقرار نسبة مساهمته في حدود 29% ولعل المؤسف في

الروابط والمصالح الاستراتيجية بين المغرب والدول الإفريقية وتقوية العلاقات مع إفريقيا.

وتعد هذه العودة، ثمرة سياسة استباقية، ومتواصلة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ولرؤية ملكية من أجل تطوير، تعاون جنوب- جنوب وشراكة على أساس راجح-راجح بهدف الدفاع عن القضية الوطنية الأولى؛ إذ أكد جلالة الملك أنه "في إطار هذه العودة، يعتزم المغرب مواصلة التزامه بخدمة مصالح القارة الإفريقية، وتعزيز انخراطه في كل القضايا التي تمهما، كما يلتزم في هذا السياق بالمساهمة، وبشكل بناء، في أجندة الاتحاد وأنشطته".

وفي هذا الإطار يجب أن يتحور العمل الدبلوماسي على التعبئة الدائمة للدفاع عن الوحدة الترابية للمغرب وتكريس دبلوماسية هادفة لتعزيز التعاون، جنوب - جنوب خصوصا مع الدول الإفريقية لتحقيق المزيد من الإشعاع للدبلوماسية الاقتصادية، إن على المستوى الإقليمي أو الدولي، وتطوير الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وتعزيز العلاقات الثنائية والإقليمية مع مختلف الشركاء.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع العدل والحريات نتساءل في فريق الأصالة والمعاصرة عن مبررات التباطؤ الحكومي غير المفهوم في مراجعة السياسة الجنائية والعمل على تحديثها؟ خاصة وأنها نسجل محدودية الولوج للقضاء باعتباره أحد المقومات الأساسية لتحقيق المحاكمة العادلة؟ وهذا يتجسد في مدى قدرة القانون رقم 42.10 المتعلق بقضاء القرب في فض النزاعات البسيطة، خاصة وأنه أصبحت تطبعه سمة الارتباك والتخبط؟

من هذا المنطلق نتساءل معكم حول الإجراءات المتخذة من أجل تحسين جودة الخدمات للمرتفقين، وكذا تبسيط الولوج للمحاكم بشكل رقمي؟ في نفس السياق نتساءل حول ما تحقق من البرنامج المتعلق بالمحاكم الرقمية؟ وما مآل التزام الحكومة السابقة بوضع مخطط واضح ودقيق من أجل تحديث البنية التحتية للمحاكم؟

في المجال الحقوقي، ووعيا منا في فريق الأصالة والمعاصرة بالدور الذي قامت به هيئة الإنصاف والمصالحة والتوصيات الصادرة عنها والتفاعل الإيجابي لجلالة الملك معها من خلال العمل على دسترتها، وفي ظل غياب سياسة حكومية لتفعيل وتنزيل مقتضياتها نود أن نتساءل عن مآل مشروع خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان 2011 - 2016. إن هذا الأمر يطرح سؤالا كبيرا حول الجدوى من إقرار مثل هذه الخطط والبرامج، وطبيعة الأسلوب الذي سوف تتعامل به الحكومة الحالية معها ومع العديد من المخططات والمشاريع والتوصيات التي تم تطوير أوضاع حقوق الإنسان؟

لقد نص دستور المملكة لسنة 2011 على جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة،

سبيل المثال نتساءل عن مال " البرنامج الوطني لتشجيع الضخ بواسطة الطاقة الشمسية".

في هذا الإطار وعلى الرغم من أن الحكومة تحاول رسم صورة وردية لواقع الفلاحة التضامنية، إلا أن الواقع يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن مخطط المغرب الأخضر في دعامة الفلاحة التضامنية فشل فشلاً ذريعاً، ولم يستطع أن يغير شيئاً من وضعية صغار الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية. فلم يستطع تحقيق نتائج مشجعة في مجال رفع مداخيل الفلاحين الصغار، الذين عانوا كثيراً بسبب مشاكل بنوية، مرتبطة بطبيعة الأرض، والتقلبات المناخية، وضعف القدرات الاستثمارية والإنتاجية، ما جعلهم يعيشون في فقر مدقع.

السؤال المطروح اليوم هل تم بذل ما يكفي من الجهود للقضاء على هذه المشاكل؟ للأسف الواقع يثبت عكس ذلك، لأن الواقع اليومي لآلاف الفلاحين الصغار بيوادي ومداشر هذا الوطن يكرس وضع الفلاحة التقليدية التي تعرف العديد من الصعوبات والإكراهات.

فمن أي فلاحية تضامنية نتحدث والدعامة الثانية لم تغير شيئاً ملموساً من وضعية صغار الفلاحين، في ظل توجيه الجزء الأكبر من الدعم والاستثمارات بالأساس إلى كبار الفلاحين الذين ينشطون في مجال التصدير، في حين ظل الفلاح الصغير معزولاً لا يتوفر على الإمكانيات المادية أو اللوجستية للرفع من إنتاجيته وهامش ربحه ليتحول إلى الاستثمار أو التصدير؟ فلا يمكنه والحالة هذه الولوج إلى السوق المالي للحصول على قروض كبيرة لتطوير منتوجاته، فضلاً عن أنه لا يتوفر على الدعم المادي لإنجاز دراسات لمعرفة نوع الفلاحة التي تصلح لأرضه.

عن أي فلاحية تضامنية نتحدث والعديد من التعاونيات لم تنجح في الاستقرار أو تحقيق هامش ربح «محترم»؟ فعلى الرغم من استفادتها من الدعم المادي الموجه بالأساس إلى الفلاحة التضامنية، إلا أنها عانت من الكثير من المشاكل على مستوى التسويق، خصوصاً وأنها ظلت حبيسة المناطق القروية منها، ولم تجد عوناً أو مساعدة لتصل إلى عموم مناطق المغرب، فهي لا زالت تعاني على مستوى التسويق داخلياً، ناهيك عن التسويق الخارجي.

عن أي فلاحية تضامنية نتحدث والسوق لا زال يعرف تدخل الوسيطاء في المضاربة بأسعار المنتوجات، في ظل غياب هيكل تضمن تسويقاً معيناً، جعل الأسعار متذبذبة مما أثر على الفلاح الصغير والمستهلك؟ وهذا من بين الأسباب المباشرة لبقاء نسبة الفقر مرتفعة في العالم القروي، فالتقارير الوطنية والدولية تؤكد أن جل الفلاحين الصغار يعيشون تحت عتبة الفقر.

عن أي فلاحية تضامنية نتحدث وقد أثبت العديد من تجارب التجميع عدم نجاعتها، ولم تحقق النجاح المنتظر منها في ظل تناقض المصالح بين كبار الفلاحين وصغارهم؟

استقرار التركيبة الهيكلية للاقتصاد الوطني هو استقرار مساهمة قطاع الخدمات بنسبة تتراوح ما بين 56% و57%.

وفي المجال الضريبي نسجل فشل سياسة الحكومة التي تروم تخفيض الضريبة على الدخل لتحفيز القطاع غير المهيكل على الالتحاق بالقطاع المنظم.

فضلاً عن أن جهاز المراقبة بإدارة الضرائب يعاني من الخصاص المهول في الموارد البشرية، حيث انخفض من 287 مراقب إلى 280 محقق خلال الفترة (2007 و2013)، والذي رافقه تضاعف عدد الخاضعين، فبالنسبة للضريبة على الشركات تضاعف عدد الملمزمين ما بين 2005 و2011 وارتفع العدد خلال نفس الفترة ب 70% بالنسبة للخاضعين للضريبة على الدخل، و40% بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة.

كما أن نسبة تحصيل الضرائب ومداخيل الدولة لا تتجاوز 45%، مما يعني أنه سنوياً أكثر من نصف الموارد العمومية معرضة للاختفاء والإنلاف. السيد الرئيس،

لا زالت القطاعات الإنتاجية تعاني من مجموعة من المشاكل والإكراهات. وفي هذا الإطار يواجه القطاع الفلاحي صعوبات متعددة لعل أبرزها:

1. إشكالية ارتهان القطاع الفلاحي بالظروف المناخية التي لا زالت قائمة وتبقى العامل الحاسم في نجاح أي موسم فلاحي.

وللأسف لم تستطع بلادنا لحد الساعة بالرغم من الجهود التي بذلت أن تجد حلولاً جذرية للارتباط الوثيق بين الفلاحة الوطنية والتساقطات المطرية، مما يتعين معه تطوير وتكثيف البحث العلمي والتقني لمواجهة ظاهرة الجفاف الذي أصبح بنويوا يتعين التعامل معه على هذا الأساس.

وفي هذا الصدد نجحت مجموعة من الدول في تطوير العديد من التجارب على أنواع جديدة من المحاصيل والسلالات النباتية، القادرة على تحمل الظروف المناخية القاسية السائدة فيها، وارتفاع درجة الملوحة.

وتبرز أهمية هذا النوع من المحاصيل كونها توفر بدائل للمحاصيل عالية الاستهلاك للمياه، وتكون قادرة على تحمل درجات حرارة عالية ومستويات عالية من الملوحة، مما سيؤدي إلى المحافظة على الموارد المائية من الاستنزاف، واستدامة الإنتاج الزراعي؛

2. حمل أكثر من 60% من الفلاحين لمخطط المغرب الأخضر وهذا في حد ذاته مؤشر دال على عدم قدرتهم على الانخراط في مشاريع الدعامة الثانية؛

3. إشكالية التمويل؛

4. الفشل في تأهيل وتأطير الفلاحين وجعلهم قادرين على رفع التحديات التي تواجه الفلاحة المغربية؛

5. التردد في دعم بعض وسائل الإنتاج وتخفيف التكاليف على الفلاحين خاصة الصغار والمتوسطين على

مع الأسف كان لفشل وإفلاس السياسات العمومية للحكومة السابقة أثر كبير على قطاع الداخلية الذي أخذ نصيبه من آثار هذا التعثر لا أدل على ذلك إحدى الأوراش الكبرى، ويتعلق الأمر بورش الجهوية المتقدمة فبالرغم من الترسانة القانونية المهمة التي تعتبرها مكسبا على درجة كبيرة من الأهمية إلا أن وقعها على التنمية المنشودة ظلت محدودة.

في هذا السياق تثير إشكالية التأخر في إصدار مجموعة من المراسيم نذكر منها المراسيم المتعلقة بإعداد البرامج التنموية للجماعات الترابية الذي ينص القانون التنظيمي للجماعات الترابية 14-115 في مادته 78: "على الجماعات الترابية إعداد برامجها التنموية في السنة الأولى من انتخابها"، إلا أننا نلاحظ أن وزارة الداخلية تأخرت كثيرا في إصدار المرسوم الذي لم يعرف النور إلا في 29 يونيو 2016 مما جعل الجماعات الترابية تشتغل بدون برامج عمل جماعية.

ولعل أكبر رهان وتحد يحتاج في نظرنا إلى توفير اعتمادات هو ورش الجهوية الموسعة باعتبارها مدخلا حقيقيا وتوجها حاسما في استراتيجية التنمية الشاملة في كل أعابها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وذلك لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية، الشيء الذي يتطلب تضامنا وإرادة وجهود مختلف القوى الحية والفاعلة لمكونات المجتمع المغربي، وتعبئتها الكاملة للانخراط الجماعي في المسلسلات المتداخلة لعملية التنمية. وتشكل تقوية مسلسل اللامركزية وعدم التركز عنصرا أساسيا لتجسيد سيادة التنمية الجهوية والمحلية.

كل هذه الاعتبارات تدفعنا للتساؤل عما يمكن أن تحمله هذه الوثيقة المالية المعروضة على أنظارنا من إجابات لإنجاح كل هذه الأهداف والغايات المتوخاة من ورش الجهوية المتقدمة في أفق تحقيق إقلاع تنموي من صنع المواطن وجهات في خدمته؟

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالقطاعات الاجتماعية تؤكد في مجال التربية الوطنية والتعليم العالي أن كل المؤشرات تدل على أن المسافة تزداد بعدا بين طموح الخطاب وواقع الممارسة، رغم كون هذا الورش هو ثاني قضية للمغاربة بعد قضية الوحدة الترابية، إذ أكد جلالة الملك في عدة مناسبات على ضرورة العناية بهذا القطاع والنهوض به بالنظر إلى دوره المحوري في تطور بلدنا عبر تأهيل العنصر البشري. فكيف إذن يحظى قطاع بكل هذه الأهمية ويأتي في ترتيب متدني في التقارير الدولية؟ فحسب التقرير الأخير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ب "دافوس" فقد حل المغرب في الرتبة 101 من بين 140 دولة شملها مؤشر جودة التعليم، وهذا طبعاً، راجع إلى غياب الجدية في تعاطي الحكومة مع ورش الإصلاح في هذا القطاع الحيوي، إذ لا تتردد في إطلاق مخططات وبرامج تبدوا من الوهولة الأولى أنها طموحة للغاية وقادرة فعلا على إخراج التعليم من ظلمات الأزمان الخائفة للتي يتخبط فيها، غير أننا نتفاجأ بإعلان فشلها بعد سنة أو سنتين على البدء

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالتنمية القروية نحيل على التقرير الصادم الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول " تنمية العالم القروي، التحديات و الآفاق " والذي أكد أن نسبة الفقر ترتفع في العالم القروي في بلادنا إلى 79%، وأن 64% منهم يوجدون في وضعية هشاشة، وأن 24% منهم يجدون صعوبات في الوصول إلى الخدمات الصحية، بل وأن 75% من وفيات الأمهات المغربيات أثناء الولادة هي من نصيب النساء القرويات لأسباب كثيرة ترتبط بالشبكة الطرقية و سوء توزيع الخريطة الصحية، وأن 97% من هؤلاء المواطنين المغاربة لا يرتبطون بشبكات الصرف الصحي، وأن 60% منهم لا يرتبطون مباشرة بشبكات الماء الشروب، وأن 1,3 مليون قروي وقروية لا يستفيدون من شبكات الربط بالكهرباء.

للأسف هذه المؤشرات تؤكد بأن العالم القروي لا يزال في وضعية تخلف عميق، وبالتالي فإن جميع الشعارات التي روجتها الحكومات المتعاقبة بالاهتمام بالعالم القروي لم تكن في حقيقتها غير شعارات ظرفية حكمتها خلفية مكاسب سياسية لحظية، فبلادنا للأسف لا تتوفر على سياسة عمومية أثبتت نجاعتها في مجال التنمية القروية، فواقع البادية المغربية يعني عن التأكيد بأن الهشاشة والتمهيش وصعوبة الوصول إلى الخدمات السمة الأبرز التي تطفئ على هذه المناطق وأن البرامج و المشاريع العمومية التي قالت السلطات العمومية في وقت من الأوقات إنها ستحقق التنمية القروية، اتضح أن تأثيراتها كانت جد محدودة و لم تستجب إلى الحدود الدنيا من حاجيات سكان العالم القروي.

السيد الرئيس،

إن الصناعة الوطنية لا زالت تعاني من عدة اختلالات وتحديات، نرى في فريق الأصالة والمعاصرة أن مشروع القانون المالي لا يجب عنها بشكل ملموس ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- التمويل؛
- التوزيع غير المتكافئ للمشاريع الاستثمارية؛
- صعوبة إدماج الفاعلين الصغار في المجال الصناعي، وضعف انخراط الفاعلين المحليين وغياب التكامل والتعاون بينهم؛
- غياب الاندماج والتكامل في بنية المنظومة الصناعية الوطنية؛
- بطء وتعقد المساطر الإدارية؛
- ضعف تسويق العرض المغربي في مجال الاستثمار وعجز الحكومة عن جلب رؤوس الأموال على الرغم من الظروف التي تعيشها الدول المنافسة.

السيد الرئيس،

فيما يخص قطاع الأسرة و التضامن و المساواة و التنمية الاجتماعية نشدد على ملحاحية الإسراع في تنفيذ مختلف البرامج ذات الصلة بالنهوض بأوضاع المرأة و صيانة حقوقها الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، حتى تكون بلادنا في مستوى التزاماتها الوطنية و الدولية، وذلك من خلال دعم تواجد النساء في مراكز القرار لأن هذا الأمر يبقى دون المستوى المطلوب خاصة و أن نسبة تأنيث الإدارة في ازدياد مضطرد، إذ بالرغم من تخصيص القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا على السعي نحو المناصفة لكن الأرقام تثبت أن النسبة لازالت ضئيلة جدا.

وفي مجال الطفولة كشف التقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول مراكز حياية الطفولة، أن عددا كبيرا من الأطفال المودعين بهذه المراكز يتعرضون لمعاملة سيئة نظرا لافتقار هذه المراكز للمعايير المعمدة في مجال الاستقبال والتكفل بهم.

كما نلاحظ غياب سياسة عمومية مندمجة لحماية الأطفال ضد جميع أشكال الإهمال وسوء المعاملة والعنف والاستغلال، لذلك نرى لزاما على الحكومة تطوير وملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المرتبطة بحقوق الطفولة.

وشكرا السيد الرئيس.

ثالثا، فريق العدالة والتنمية:

1- جميع الميزانيات الفرعية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات والسادة المستشارون المحترمون،

أشرف بتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة الميزانيات القطاعية لمشروع قانون مالية 2017، وقبل ذلك أود باسم الفريق أن أبارك لكم جميعا هذا الشهر الفضيل سائلا المولى عز وجل أن يعيده علينا أعواما عديدة بمزيد من الصحة والعافية والأمن والاستقرار لبلدنا الحبيب.

ونظرا لضيق الحيز الزمني فإنني سأقتصر على بعض القطاعات فقط، وسأركز بالدرجة الأساس على القطاعات الاجتماعية نظرا لأولويتها بالنسبة لمجلسنا الموقر.

قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

في البداية نتمن قرار تجميع القطاعات التي كانت متفرقة في قطاع واحد، لكن اسمحو لي أن أسجل عدم دقة المعطيات المقدمة لنا في مذكرة التقديم المرفقة مع مشروع قانون مالية 2017 والمعطيات الواردة في عرض السيد الوزير فيما يخص عدد المؤسسات ونسبة التمدريس.

في تفعيلها، وذلك راجع للمفارقة الكبرى بين المخططات والوعود من جهة، والميزانيات والإمكانات البشرية واللوجستيكية المرصودة، من جهة أخرى.

كما نسجل افتقار قطاع التعليم العالي لتدابير ناجعة لتسهيل الولوج إلى الكليات بما يضمن مبدأ تكافؤ الفرص، ويقضي أو يقلص على الأقل من نسبة الهدر الجامعي المرتفعة جدا، حيث أن تقرير سابق للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والتعليم العالي صادر سنة 2011 أوضح أن ما يناهز 64% من الطلبة يغادرون الجامعة دون الحصول على شهادة، إضافة إلى ضعف حضور الجامعات المغربية بين الجامعات الدولية والإفريقية، هذا بالرغم من أن الحكومة السابقة وضعت من بين أهداف برنامجها، استعادة ريادة الجامعة المغربية في التكوين والإشعاع والبحث العلمي، الأمر الذي يؤكد أن وضعية التعليم العالي بالمغرب مقلقة جدا، وتتطلب اتخاذ قرارات جريئة وصارمة، إن كنا فعلا نسعى إلى تجاوز هذا الوضع وننافس على احتلال مراتب متقدمة.

السيد الرئيس،

ارتباطا بقطاع الشغل والإدماج المهني فقد كشفت الإحصائيات الرسمية عن ارتفاع كبير للبطالة وسط الشباب، حيث أشار تقرير للمندوبية السامية للتخطيط أن معدل البطالة على المستوى الوطني، عرف ارتفاعا من 10.4% إلى 10.7%، مقارنة بين الفصل الأول من سنة 2016.

من جهة أخرى، تم رصد ارتفاع معدل البطالة في صفوف فئة الشباب ما بين 15 و 24 سنة بنسبة 25.5%. أما الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 25 و 34 سنة فقد تم تسجيل ارتفاع بنسبة 16.6%، كل هذه السيد الوزير مؤشرات تنذر بتفاقم مشكل البطالة.

وحسب التقرير السنوي الأخير لبنك المغرب بلغ عدد السكان البالغين لسن الشغل سنة 2015 حوالي 25.000.000 مواطن من بينهم 11.850.000 من السكان النشيطين بنسبة 47.4%، بمعنى أن 13.150.000 مغربي بنسبة 52.6% لا يشتغلون ولا يبحثون عن شغل.

وفيما يتعلق بقطاع الصحة نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة أن هذا القطاع يعاني من جملة من الاختلالات وهو ما تؤكد أغلب الدراسات المرتبطة بالسياسة الصحية، وكذا تقارير المؤسسات الوطنية والدولية على هذا الصعيد، فهناك مجموعة كبيرة من النقائص التي ترتبط بالوضع الصحي لبلادنا، وفي مقدمتها طابع اللامساواة على المستوى البعد الخدماتي الصحي، إذ يلاحظ في هذا الشأن انعدام مساواة المغاربة على مستوى الخدمات الصحية على المستوى المحلي وعلى مستوى الطبقات الاجتماعية.

وهكذا اعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره الأخير بأن القطاع الصحي بالمغرب، من خلال عرض العلاجات "يقتى دون مستوى حاجيات وانتظارات المواطنين، ودون مستوى المعايير الدولية".

السيد الرئيس،

- سوء تطبيق القانون 36/96 الخاص بالتكوين بالتناوب، حيث أصبح يلجأ إليه للزيادة في عدد المتدربين؛
- غياب دليل الجودة للشعب ومراجع المهن والكفاءات؛
- تراجع التكوين المستمر بحيث أن تعقيد المساطر جعل المقاولات تستفيد في حدود 5 في المائة عوض 30 في المائة، التي ينص عليها القانون، مما يؤثر على الاقتصاد الوطني؛
- عدم إشراك المهنيين في تحديد خريطة التكوين على المستوى الجهوي؛
- التضييق على الحريات النقابية وغياب الحوار مع الجامعة المغربية لقطاع التكوين المهني؛
- عدم الاستجابة لطلب تمثيلية المركزية النقابية في مؤسسات الحكامة لمكتب التكوين المهني (المجلس الإداري ولجنة التدبير نموذجاً) وفق نتائج انتخابات اللجان الثنائية 2015 رغم المراسلات المتكررة في الموضوع؛
- الاستمرار في حرمان موظفي المكتب من حقهم في الانخراط في مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية.

قطاع الشغل والإدماج المهني

ونستغل هذه المناسبة لتثمين المبادرة التي قام بها السيد الوزير بعد تعيينه والمتمثلة في زيارة المركزيات النقابية في مقراتها للاستماع للشركاء الاجتماعيين، دون أن ننسى التنويه بما تحقّق في الولاية السابقة في المجال الاجتماعي، نذكر منه هنا على سبيل المثال لا الحصر، إخراج صندوق التعويض عن فقدان الشغل والتغطية الصحية لفائدة الطلبة. غير أن ما تم تحقيقه يظل دون انتظارات فئات واسعة من المواطنين والمواطنات، ولذلك فإننا في فريق العدالة والتنمية نشير انتباه الوزارة إلى ضرورة:

- مأسسة الحوار الاجتماعي، والرقى به إلى المفاوضة الجماعية، كآلية من آليات إرساء العدالة الاجتماعية؛
- تعزيز الترسانة القانونية المرتبطة بالشغل، سواء من خلال مراجعة القوانين الحالية أو إخراج أخرى جديدة؛
- تقييم البرامج السابقة التي همت تشجيع حاملي المشاريع على إحداث مقاولات، ومنها على وجه الخصوص برنامج "مقاولتي"؛
- العمل على وضع تقييم شامل لسياسات الشغل وعلاقتها بالبطالة؛

أما فيما يخص القطاع الخاص فلم يصل بعد إلى ما كان مرسوماً له في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، حيث أنه كان من المنتظر أن يمتص 20 في المائة من التلاميذ المتدربين في أفق 10 سنوات. وفي هذا الإطار لا يفوتني التعبير عن رفضنا إلغاء مقرر سابق للسيد وزير التربية الوطنية يقضي بمنع أساتذة التعليم العمومي من الاشتغال في التعليم الخصوصي بشكل تدريجي، في أفق المنع النهائي نهاية الموسم الدراسي 2016-2017، مما سيكون له انعكاس سلبي على المردودية في التعليم العمومي بسبب استنزاف الأساتذة في التعليم الخصوصي، لاسيما مع استمرار ضعف المواكبة والتتبع. لذلك نقترح عليكم السيد الوزير فتح باب تقديم ساعات إضافية داخل المؤسسات العمومية من قبل الأساتذة بتعويض تحفيزي لسد الخصاص.

ومن بين التحديات الكبيرة التي ما لازالت تواجه نظامنا التربوي هناك ظاهرة الهدر المدرسي والتكرار وضعف المردودية. هذا بالرغم من إطلاق مجموعة من البرامج: مليون محفظة، وتيسير، والنقل المدرسي وتوسيع شبكة الداخليات.

وبالانتقال إلى التعاليم العالي نسجل نفس الملاحظة المرتبطة بعدم دقة الأرقام المقدمة ما بين مذكرة التقديم وعرض السيد الوزير فيما يخص عدد المنوحين والطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية. كما نسجل استمرار غياب منظم موحد خاص بالجامعات، بالإضافة إلى غياب آلية قانونية لتنظيم البحث العلمي في جامعاتنا. وبالمناسبة ندعو إلى ضرورة مراجعة القانون 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي.

كما نسجل أيضاً:

- ضعف المردودية الداخلية لسلك الاجازة؛
- ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي؛
- انتشار ظواهر الابتزاز داخل الجامعات من قبل الأساتذة.
- وعلى صعيد التكوين المهني فإننا ننبه إلى غياب رؤية موحدة لتنزيل الرؤية الاستراتيجية 2021، لاسيما في ظل كثرة المتدخلين. ولعل من بين النقط المسجلة في هذا الإطار:
- ضعف الحكامة فيما يخص الجودة بالنسبة لبغض مجالات التكوين، والتي لا تستجيب لمتطلبات المقاول؛
- اعتماد سياسة الكم عوض الكيف، حيث سلجنا ارتفاعاً ملحوظاً في عدد المتدربين دون إجراءات مواكبة لضمان جودة التكوين. إذ أن معدل ما يدرسه المستفيد من التكوين بين 10 و15 ساعة فقط عوض 30 ساعة الضرورية، مع تسجيل النقص الحاد في الأطر والمعدات؛

الحكمة. كما أن الوزارة تتداخل مع عدة قطاعات مختلفة، في الوقت الذي لا زلنا نسجل فيه غياب سياسات التقائية.

واستحضارا للرسالة الملكية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس للمشاركين في المناظرة الوطنية للرياضة بالصخيرات في 24 و25 أكتوبر 2008، تؤكد على ضرورة:

- افتتاح الدعم المقدم للجامعات ووضع شروط وآليات مضبوطة لتوزيع هذا الدعم؛
- التنسيق مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي من أجل النهوض بالرياضة المدرسية وتشجيع مشاتل الأبطال؛
- العمل على تأهيل دور الشباب وتفعيلها؛
- عقد شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وفق دفتر تحملات واضح لتسيير ملاعب القرب عوضا أن تبقى ريعا للجمعيات والأفراد؛
- وضع الحماية الاجتماعية للرياضيين المغاربة؛
- الاعتناء أكثر بالأبطال في وضعية إعاقة، ولاسيما المشاركين منهم في الألعاب "البارا أولمبية"؛
- التعجيل بإخراج باقي النصوص التنظيمية للقانون 30.10 المتعلق بالتربية الوطنية والرياضة.

قطاع الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية

نسجل مع الأسف استمرار ضعف الميزانية المخصصة لهذا القطاع، وهو ما من شأنه التأثير سلبا على تنفيذ مجموعة من البرامج الاجتماعية أو وضع برامج أخرى. ومن أجل تجويد عمل الوزارة نقترح في فريق العدالة والتنمية ما يلي:

- ضرورة مراجعة مرسوم صرف الدعم المباشر الموجه للنساء الأرامل، بما يوسع دائرة المستفيدين ويسر مسطرة صرفه؛
- ضرورة افتتاح مشاريع الجمعيات المستفيدة من الدعم؛
- ضرورة الإسراع بإخراج عدد من القوانين أو نصوصها التنظيمية (القانون الإطار لحماية الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، المجلس الاستشاري للطفولة والشباب، هيئة المناصفة، العنف ضد النساء)؛
- ضرورة توفير الرعاية الاجتماعية لليافعين البالغين 18 سنة وموآبتهم حتى الإدماج الاجتماعي خشية أن يتحولوا إلى قنابل موقوتة؛
- ضرورة اعتماد سياسة عمومية للاعتناء بالأشخاص المسنين.

- احترام الحرية النقابية، خصوصا في القطاع الخاص وتفعيل وتقوية لجان المصالحة.

وفي نفس الإطار ندعو البرلمان إلى المرور للسرعة القصوى في إخراج القوانين التي بين يديه مثل مشروع قانون الحق في ممارسة الإضراب، والنصوص التطبيقية للقانون رقم 12-19 المتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمالات والعمال المنزليين، بالإضافة إلى القرارات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية.

قطاع الصحة

لقد حظي قطاع الصحة بمكانة مرموقة في البرنامج الحكومي، خصوصا وأن الحكومة الحالية التزمت بمواصلة أوراش الإصلاح التي بدأتها الحكومة السابقة، كالتغطية الصحية الشاملة وتعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية وإصلاح الصحة العامة. وهو ما كان يقتضي الرفع من الميزانية المخصصة لهذا القطاع، غير أن العكس هو الذي حصل حيث جاء في مشروع القانون المالي لهذه السنة أن نسبة التغييرات في ميزانية هذا القطاع قد بلغت - 1.16 في المائة (أي بتخفيض بلغ 166 182 000).

وهو ما يجعلنا نتساءل صراحة عن سبب تخفيض نفقات الاستثمار بـ 100 مليون درهم، في الوقت الذي نسجل فيه عجزا حقيقيا على مستوى البنيات التحتية الأساسية من مستشفيات جامعية ومستشفيات جموية وإقليمية، بالإضافة إلى الأطر الطبية والمعدات الـ "بيوطية".

وإذ نثمن ما قامت به الحكومة السابقة لتعزيز الخدمات الصحية وتجويدها وما ورد في البرنامج الحكومي الذي صادق عليه مجلس النواب قبل أسابيع، فإننا نسجل ما يلي:

- ضعف ميزانية الاستثمار؛
- ضعف الاستقبال، إن لم نقل سوء استقبال المرضى؛
- الحاجة إلى تأهيل البنيات الاستشفائية وتزويدها بالتجهيزات والمعدات الصحية؛
- الخصاص الكبير في الموارد البشرية.

قطاع الشباب والرياضة

إن قطاع الشباب والرياضة لا ينبغي الاستمرار في النظر إليه كقطاع اجتماعي يشكل عبئا على خزينة الدولة، بل ينبغي الرقي به إلى صناعة تساهم في الرفع من الناتج الداخلي الخام كما هو عليه الأمر في عدد من بلدان العالم.

ولعل المتبع للبرامج والميزانيات التي صرفت على هذا القطاع مقارنة مع النتائج الضعيفة جدا والمحدودة المحققة على أرض الواقع يستنج أن الإشكال ليس مرتبطا بالموارد، خصوصا المالية منها، بقدر ما هو مرتبط بمسألة

● تعقد المساطر والإجراءات القضائية وتعددها بما يساهم في طول وبطء آجال البت في القضايا كما أن بعض القضايا يتم تأخيرها عن قصد؛

● غياب دور فعال لوزارة العدل في ضمان تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الخواص وضد الإدارة وأشخاص القانون العام وضعف الإجراءات التي ترمي إلى تجاوز الاختلالات التي تعترض إجراءات التبليغ؛

● ارتفاع عدد السجناء الخاضعين للاعتقال الاحتياطي من بين الساكنة السجنية الإجمالية؛

قطاع الداخلية

في مجال المسار الديمقراطي:

من الأمور التي ستعزز فرص نجاح تجربتنا الديمقراطية مراجعة القوانين الانتخابية بما يؤدي إلى إفراس مشهد حزبي وسياسي واضح يتمتع بتمثيلية حقيقية، واعتماد التسجيل التلقائي في اللوائح الانتخابية بالاعتماد على سجلات البطاقة الوطنية للتعريف؛ مما سيؤدي إلى توسيع قاعدة المشاركة الانتخابية، والعمل على توفير الشروط الضرورية لممارسة هذا الحق الدستوري لكافة المواطنين والمواطنات سواء داخل الوطن أو خارجه ناهيك عن ضرورة حياد السلطات وعدم تدخلها في العملية الانتخابية.

وفي مجال الحريات:

لازال بعض رجال السلطة يمتنعون عن تسليم وصولات تأسيس الجمعيات، وكذلك الشأن بالنسبة للمس بالحرية النقابية بالامتناع عن الاعتراف بالفروع الجديدة أو بالطرد التعسفي.

وفي مجال الأمن:

لا يسعنا إلا أن نحمد الله على نعمة الأمن والاستقرار الذي تعيشه بلادنا في محيط يعرف اضطرابات وتحديات أمنية مختلفة. وبهذه المناسبة لا بد من الإشادة بمختلف قوى الأمن على وطنيتها وبقظتها الدائمة وتحملها لأعباء السهر لكي تحمي بلادنا من كل المخاطر الأمنية وافساحها للمخططات الإرهابية قبل وقوعها. وفي نفس الوقت وجب التنبيه إلى ضرورة الالتزام بكل مقتضيات القانونية في هذا المجال وتفويت الفرصة على المترصين ببلادنا للإساءة إليه من خلال بعض التصرفات المعزولة.

كما نغتنم هذه اللحظة كذلك لكي نطالب الحكومة بإيلاء عناية خاصة بمختلف القوى الأمنية وإحداث مؤسسات للأعمال الاجتماعية خاصة بهم وبأسرهم، ودعمها بالإمكانات المالية اللازمة على غرار باقي الفئات الأخرى.

وفي مجال الإدارة:

تعتبر الموارد البشرية في الجماعات الترابية أهم حلقة في الإصلاح إلى جانب تبسيط المساطر الإدارية، لذلك نعتبر إخراج القانون الأساسي لهذه

- التنسيق مع مختلف المتدخلين لتشجيع الولوج للمسلك الخاص بطلب الشيوخوخة في كليات الطب؛

- فتح الاستثمار للقطاع الخاص في مجال الرعاية الاجتماعية الخاصة بالمسنين.

قطاع الثقافة والاتصال

مرة أخرى نثير مسألة التمويل، حيث تبقى الميزانية المرصودة للقطاع في مشروع قانون مالية 2017 ضعيفة، غير أن هذا يدفعنا إلى السؤال عن مستوى تنفيذ ميزانية 2016، وعمّا إذا كانت هناك رؤية واضحة لتدبير هذا القطاع، خصوصا فيما يتعلق ببرنامج توسيع المراكز الثقافية، الشيء الذي يدفعنا إلى التساؤل عما إذا كان هذا التوزيع مبني على تقييم للمردودية الداخلية والخارجية للمراكز القائمة أم لا.

كما نتساءل أيضا عن ماهية المعايير المعتمدة في توزيع الدعم على الجمعيات، وعمّا إذا كان هذا الدعم يخضع للاقتصاص من طرف الوزارة، وعن القرارات المتخذة على ضوءه في حال ظهور بعض الاختلالات، وعن تفاعل وزارتك مع تقرير المجلس الأعلى للحسابات بخصوص الوضعية المالية للقناة الثانية، التي أصبحت اليوم تمنع في إهانة قيم وأخلاق المجتمع المغربي.

هذا بطبيعة الحال دون الحديث عن إحدى أهم الإشكالات التي لازالت تواجه قطاع الاتصال وهي مسألة المهنية، حيث يسهل على المتابع العادي أن يلاحظ انحيازا واضحا في بعض قنواتنا العمومية لجهات معينة.

كما لا يفوتنا أن ننبه للواقع السينمائي ببلادنا، حيث أن هناك العديد من دور السينما أصبحت مغلقة، وهو ما سيدعى من وزارتك وضع مقاربة للتعامل مع هذه البنائيات التي أصبحت اليوم تراثا تاريخيا.

قطاع العدل

بالنظر إلى الدور الحيوي الذي يلعبه القضاء العادل في البناء الديمقراطي وفي ترسيخ دولة الحق والقانون وتوطيد الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية من خلال:

- تحقيق الأمن القضائي؛
- صون الحقوق والحريات وضمان ممارستها الفعلية؛
- حماية حقوق والتزامات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين؛

● ترسيخ الثقة الكفيلة بالتحفيز على المبادرة والاستثمار سواء الداخلية منها أو الخارجية.

وفي هذا الصدد، نسجل بارتياح التوصل إلى ميثاق لإصلاح المنظومة القضائية، ومن ثم فإنه يجب أن نتجنب جميعا، من أجل إيصال هذا الإصلاح الهام إلى محطته النهائية

ومن بين الإشكالات التي مازالت تعاني منها منظومة العدالة بالمغرب:

مع الأهداف التي سطرتها الحكومة في برنامجها. ولأجل بلوغ هذا الهدف تشتغل الحكومة على محورين:

المحور الأول: القضاء على السكن غير اللائق من خلال برنامج مدن بدون صفح وبرنامج إعادة تأهيل المباني الآيلة للسقوط وبرنامج هيكلية الأحياء الناقصة التجهيز.

والمحور الثاني: تنوع العرض السكني من خلال برنامج المدن الجديدة وبرامج السكن الاجتماعي وبرنامج السكن الموجه للطبقة المتوسطة.

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك

مجال التجهيز: إننا نثمن المجهودات التي تقوم بها الوزارة في مجال البنيات التحتية سواء تعلق الأمر بالبنيات التحتية الطرقية والطرق السيارة والبنيات التحتية للموانئ والبنيات التحتية للمطارات والسكك الحديدية والبنيات التحتية المتعلقة بالسدود. أما بالنسبة لورش الطرق السريعة فلا يقل أهمية عن ورش الطرق السيارة لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية لذلك نثمن ما تحقّق في السنوات الماضية وندعو لاستكمال الأوراش المتبقية والرفع من وتيرة إنجازها والفعالية في فتح الأوراش الجديدة. كما يبقى الحفاظ على الشبكة الطرقية الأخرى وصيانتها من الضرورات الملحة مما يتطلب نظرة متكاملة لتأهيلها مع تحديد الأولويات.

وفي مجال النقل الطرقي والسلامة الطرقية: فبالرغم من التقدم الحاصل في هذا المجال فما زال القطاع يواجه صعوبات مما يتطلب الاستمرار في المقاربة التشاركية لتجاوز كل المعوقات سواء على المستوى التشريعي أو على المستوى العملي، وتكثيف الحملات التحسيسية بمختلف الوسائل لحث مستعملي الطريق على الالتزام بقواعد السلامة داخل الفضاء الطرقي، فضلا عن التحسيس بخطورة السياقة تحت تأثير الكحول والمواد المخدرة.

قطاع الإدارة والوظيفة العمومية

لا نحتاج إلى التأكيد على أهمية ورش إصلاح الإدارة العمومية، ولا بد أن نستحضر الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة ونوه بمضامينه التي ارتكزت على إرساء الحكامة الجيدة وإصلاح الإدارة الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري وتهيئة الموارد البشرية كما أنه مطلوب استحضار مضامين الدستور والتوجهات العامة للبرنامج الحكومي من أجل الرقي بالإدارة إلى إدارة في خدمة الوطن.

وعلى هذا الأساس يجب أن يذهب الإصلاح في اتجاه تعزيز الإدارة المواطنة التي توطد لمفهوم المرفق العام والهادفة بالأساس إلى تحسين العلاقة مع المرتفقين.

أما متطلبات المواطن من الإدارة فإنه يطمح إلى الاستفادة من خدمات تتوفر فيها مميزات:

- الجودة العالية؛

الفترة أولوية قصوى بما سيأتيه من آليات شفاقة لتقلد المسؤولية ومن تحفيزات للإبداع في العمل.

وفي مجال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

فإنها لا شك حققت نتائج إيجابية سواء من حيث عدد المشاريع المنجزة، أو من حيث نوعيتها، وعدد المستفيدين منها. ويبقى من مسؤولية الحكومة مراقبة مدى فعالية بعض المشاريع ومدى تحقيقها لغاياتها، لذلك نؤكد على أن تكثيف آليات التنسيق بين مختلف المتدخلين سواء على مستوى البرمجة أو التنفيذ أو التتبع أو التقييم سيجعلنا نقف على مكامن القوة والضعف في هذه المشاريع.

وفي مجال احتلال الملك العمومي:

ننبه إلى أن ظاهرة احتلال الملك العمومي بشكل عشوائي من طرف الباعة الجائلين أصبحت تدعو للقلق خصوصا في المدن الكبرى. لذلك فإن هذه الظاهرة تحتاج أول المقاربة جديدة لإدماج هذه الفئة في النسيج الاقتصادي المنظم ثم لحزم السلطات المحلية في التعامل معها.

وفي ما يتعلق بالأراضي السلالية:

فإن الجهود المبذولة لحمايتها وتهيئتها وإدماجها في مسلسل التنمية الاقتصادية حمد مقدر إلا أنه بطيء أمام التحديات التي تحيط بهذه الأراضي لذلك ندعو للتسريع بالإصلاح القانوني المنظم لشؤون هذه الجماعات السلالية مع مراعاة الجانب الاجتماعي لذوي الحقوق.

وفي ما يتعلق بأسواق الجملة:

فرغم أهميتها الاقتصادية والاجتماعية فإن تنظيمها في حاجة إلى مقاربة جديدة لأن النصوص الحالية المنظمة لها والتي تعود إلى فترة الستينيات لم تعد قادرة على مواكبة الحجم التجاري لهذه المرافق وتنظيم العلاقة بين مختلف المتدخلين من فلاحين وتجار ووكلاء. لذلك ندعو السيد الوزير إلى إخراج صيغ أخرى لتدبير هذه المرافق تسير التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي تعرفها بلادنا.

قطاع السكنى وسياسة المدينة

في هذا القطاع لا بد في البداية من التنويه بالمجهودات المبذولة من طرف الوزارة في هذا المجال رغم صعوبته لطبيعته الاجتماعية وكثرة المتدخلين فيه.

والعنوان العريض في البرنامج الحكومي هو دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن.

وقد سطر الوزارة كهدف قابل للقياس تقليص العجز في مجال السكن بإنتاج 170 ألف وحدة سكنية سنويا وإعلان 5 مدن بدون صفح سنة 2017 والسعي لتأهيل 9 مدن أخرى في أفق إعلانها مدن بدون صفح، وتحسين ظروف ساكنة الأحياء الناقصة التجهيز في 18 مدينة ومركز، ومتابعة معالجة 23967 بناية مهددة بالانهيار المتعاقد بشأنها، والسعي للتعاقد بشأن البنيات المتبقية وعددها 19730 بناية. وهذا ينسجم

جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. كما ندعو الله تعالى أن يتغمد بواسع رحمته شهداء الوطن على ما أسدوه من تضحيات جسام في سبيل استقلال ونصرة وخدمة قضايا هذه الأمة، وفي مقدمتهم الملكين المجاهدين جلالة الملك محمد الخامس وجلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحيهما.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي ننوه بالمجهودات التي تبذلها وزارة الداخلية للنهوض بقطاع الأمن عبر العناية برجاله ونسائه، بغية توفير الاستقرار والأمن والأمان بالبلاد، والنهوض بالمجالات التنموية خصوصا التنمية البشرية، وفي هذا الإطار نشيد بما حققته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من إنجازات في مجال محاربة التهميش والإقصاء.

وفي مجال الجهوية المتقدمة الذي يعد تحديا ورهانا أمام بلادنا، نؤكد في فريقنا أنه لا بد من استثمار كل التراكمات الإيجابية التي حققناها في مجال الديمقراطية المحلية، وعلينا تجاوز الاختلالات التي أفرزتها التجارب السابقة، وذلك من خلال تدعيم الموارد المالية والبشرية للجهات مع إعادة توزيع الثروات الوطنية بشكل منصف يحقق التوازن بين الجهات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن النموذج التنموي المغربي المتمسك على العموم بالنضج والمناعة لازال يواجه محدودية قدراته في بناء الاقتصاد المغربي الذي هو في حاجة ملحة إلى تحسين مستوى النمو الذي يخلق فرص الشغل، ويقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية التي تنعكس سلبا على التنمية البشرية، إلا أننا في الفريق الحركي، رغم كل هذه العوائق يمكننا الجزم بأن قانون المالية لسنة 2017 جاء لتثبيت ملامح وركائز نموذج تنموي مغربي، يبنى على مرتكزات محددة وأهداف مضبوطة.

السيد الرئيس،

إن الفريق الحركي يعتبر إصلاح منظومة الضرائب مطلبا آتيا لا يتطلب التأجيل، فنظامنا الجبائي يعاني من نقائص وإشكالات أشارت إليها بالتفصيل المناظرة الوطنية الثانية حول الجبايات ودعت إلى إصلاحها، فهو يتواجد في قلب معادلة التوازنات الماكرواقتصادية، حيث إن العجز الذي تعاني منه الميزانية العامة للدولة ليس بمنأى عن النظام الجبائي، فالموارد الضريبية تمثل ما يزيد عن 80% من موارد الدولة، فأهم اختلال تعرفه المنظومة هو تناهي الغش والتخلص الضريبيين في ظل محدودية إمكانية الإدارة الضريبية في المراقبة نظرا لضآلة وعدم كفاية المفتشين المكلفين بتغطية أنشطة المزمين، فنحن في الفريق الحركي نقترح ضرورة إيجاد توازن في هيكلية الموارد الجبائية بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة قصد تحقيق العدالة الضريبية المنشودة وكذلك الحد التدريجي من الإختلالات التنافسية الناتجة عن بعض الإعفاءات التي تستفيد منها بعض القطاعات، مع ضرورة مراجعة وعاء

● السرعة؛

● القرب؛

● سهولة الولوج وعلى أساس المساواة؛

● تواصل جيد بتحسين ظروف الاستقبال والتعامل الجدي مع الشكايات والعمل على حلها.

ومن بين الإشكالات التي نلاحظها اليوم في عدد من الإدارات العمومية، الأمن الخاص الذي أصبح يشكل حاجزا حقيقيا أمام ولوج مرافقها؛ كما لا يمكن أن يفصل بين إصلاح الإدارة العمومية وبين تخليق الحياة العامة ومن الخطوات الكفيلة بكسب هذا الرهان:

● التفعيل الأمثل للإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؛

● اتخاذ المبادرة لتأسيس الهيئة الوطنية للنزاهة؛

وفي هذا الإطار فإننا ننتظر التفعيل العملي لإجراءات البرنامج الحكومي في مجال إصلاح الإدارة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رابعا، فريق الحركة الشعبية:

1- جميع الميزانيات الفرعية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي، في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات جميع اللجان الدائمة بمجلس المستشارين برسم مشروع القانون المالي لسنة 2017، وهي فرصة سانحة لنا للإدلاء بوجهات نظرنا وتصوراتنا حول السياسات العمومية وإشكالياتها في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي أن نهني أنفسنا جميعا، على المجهودات التي يقوم بها صاحب جلالة الملك محمد السادس نصره الله، في إطار الدفاع عن وحدة بلادنا الترابية، وكذا جهوده التي توجت بعودة بلادنا للإتحاد الإفريقي، مؤكداً نتجندنا الدائم وراء جلالته، متشبثين بعدالة قضيتنا ومعينين للدفاع عن وحدتنا الترابية، كما نقف وقفة إجلال وإكبار لأفراد القوات المسلحة الملكية، ورجال الدرك الملكي، ورجال الأمن الوطني، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، الساهرين على أمن وسلامة الوطن والمواطنين، تحت القيادة الرشيدة لقائدها الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية

غير العادل للموارد البشرية، كما ندعو الحكومة إلى تأهيل أقسام المستعجلات اعتبارا لكونها النقطة السوداء في منظومتنا الصحية.

السيد الرئيس،

فيما يخص قطاع الثقافة والاتصال نوه بالاستراتيجية الطموحة التي أطلقتها وزارة الثقافة والاتصال مؤخرا والتي تستهدف تعميم دور الثقافة في العالم القروي المهتمش وندعو الحكومة إلى التعجيل بإصدار القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وبالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، لكن وفق منهجية تشاركية تأخذ فيها الحكومة بعين الاعتبار تصورات مختلف الفاعلين في مجال الدفاع عن الأمازيغية.

السيد الرئيس،

يعتبر إصلاح منظومة العدالة من أهم الإصلاحات الكبرى التي تباشرها بلادنا، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية والجوهرية لبناء دولة الحق والقانون، ومطلبا ملحا للقوى الحية داخل المجتمع بمختلف مشاربها، بالإضافة إلى كونه أحد المحاور الأساسية التي حظيت بعناية كبيرة في مجموعة من الخطب الملكية السامية.

ولقد شكل تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وضامن استقلال السلطة القضائية، باستقبال وتعيين أعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية وأعضاء المحكمة الدستورية، حدثا تاريخيا وتوتيجا لمسلسل إصلاح القضاء ببلادنا واستقلاليتها، تم من خلاله تعزيز مكانة القضاء في البناء المؤسسي الوطني والارتقاء بالسلطة القضائية إلى سلطة قائمة الذات، مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية.

كما نتمنى أن تساعد اعتمادات ميزانية 2017 على تنفيذ البرامج وتحقيق طموحات الوزارة وبلورة توجهاتها المستقبلية، وتزليل مضامين ميثاق إصلاح منظومة العدالة ومقتضيات الدستور بشأن السلطة القضائية.

وفيما يخص عدم تنفيذ الأحكام الإدارية فإننا نسجل أهمية التعديل الذي تقدمت به الفرق والمجموعات بالمجلس والذي أفضى إلى حذف أحكام المادة الثامنة مكرر في مشروع القانون المالي كما عدلت في مجلس النواب، والتي تمنح الإدارة حق التملص من تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة ضدها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

بالنسبة للقطاعات الإنتاجية والذي تشكل الفلاحة إحدى ركائزه، فإننا نسجل أن هذا القطاع يعد رافعة أساسية للإقلاع الاقتصادي والتنموي الذي يوفر الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي، بالرغم من بعض الإشكاليات التي تعاني منها كمشكل العقار و تعقيد المساطر الإدارية المتعلقة بالوعاء العقاري التابع لأراضي الجموع والكيش والأحباس والأملاك المخزنية والأراضي السلاية، وندعو الحكومة من هذا المنبر إلى بدل مزيد من

الضريبة على الدخل، دون أن تغفل كون مسألة تقوية وسائل عمل الإدارة الجبائية وذلك بالزيادة في الموارد البشرية الموضوعه رهن إشارة المراقبة الجبائية، تبقى المدخل الرئيسي لهذا الإصلاح الجبائي الذي نشده. ونحن نتحدث عن الإصلاح الجبائي لا نفوتنا الفرصة دون التنويه والإشادة بمجهود وزارة الاقتصاد والمالية لتحسين المداخل الضريبية عبر الباقي استخلاصه

السيد الرئيس،

إن قطاع التربية والتكوين الذي نعتبره أولوية الأولويات بعد قضية الوحدة الترابية ويشكل الرافعة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي نستشرفها، لازال يعاني إشكاليات عدة رغم المجهودات المبذولة والاعتمادات المهمة المخصصة للقطاع على مر عقود خلت، فتوالت الوصفات وتعددت لجان الإصلاح والبرامج والمخططات ولازلنا نتحدث عن الإصلاح، فجلالة الملك قدم في كثير من خطاباته السامية تشخيصا دقيقا وتشريحا موضوعيا لأزمة المنظومة، فجاءت الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية (2015-2030) التي استهدفت إرساء مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء والتي نتمنى لها في الفريق الحركي كامل النجاح والتوفيق، فنحن نعتبرنا دائما ولازلنا كون المدرسة الجماعية هي المدخل الرئيسي لمعالجة اشكالية الهدر المدرسي وتحسين جودة التعليم في العالم القروي والمناطق الجبلية والمناطق شبه حضرية، فتوفير فضاءات تجمع فيها حجات الدراسة والداخليات المخصصة للسكن والمأكل هو النمط الأنسب لتدبير المنظومة التربوية بهذا الوسط الذي عانى ويلات التهميش والإقصاء. كما نقترح نقل بعض اختصاصات المركز إلى مدرء الأكاديميات الجهوية والمدراء الإقليميين ومنحهم تفويضات، اعتبارا لكونهم الأدرى بالخصوصيات الجهوية والمحلية التي يجب مراعاتها في تدبير القطاع وانسجاما أيضا مع متطلبات الجهوية المتقدمة كخيار تتوخاه لتحقيق التنمية المنشودة.

السيد الرئيس،

إن المجهودات المبذولة لمعالجة المنظومة الصحية المحتلة لا يمكن أن ينكرها إلا جاحد، فالترسانة القانونية الصحية تعززت بمجموعة من القوانين التي صادق عليها البرلمان في الولاية السابقة في انتظار استكمال هذا المسلسل التشريعي بمصادقة مجلس النواب على مشروع قانون في غاية الأهمية ألا وهو مشروع قانون رقم 65.00 يتعلق بتوسيع التأمين الصحي ليشمل المهن الحرة، فمسألة تعميم التغطية الصحية على جميع المغاربة نعتبرها في الفريق الحركي مدخلا للإجابة على إشكالية الصحة ببلادنا. وبخصوص اختلالات القطاع، إن أهم اختلال يعرفه القطاع هو الحصاص المهول في الأطر الصحية والمقدر ب 6000 طبيب و 9000 ممرض، ومن هذا المنطلق نقترح حل هذه الإشكالية بإنجاز بنيات مؤسساتية للتكوين على صعيد كل جهة على حدى وتوظيف الأطر الطبية المكونة والمتخرجة من هذه المؤسسات في نفس الجهة، لتكون قد ساهمت في فك شفرات التوزيع

2. لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

بسم الله الرحمن الرحيم والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، لإبداء وجهات نظر الفريق بخصوص التوجهات والاختيارات التي رسمتها القطاعات الحكومية المعنية خلال ميزانياتها الفرعية برسم السنة المالية 2017.

السيد الرئيس

حضرات السيدات والسادة،

يعتبر إصلاح منظومة العدالة من أهم الإصلاحات الكبرى التي تباشرها بلادنا والتي نوليها عناية خاصة، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية والجوهرية لبناء دولة الحق والقانون، ومطلبا ملحا للقوى الحية داخل المجتمع بمختلف مشاربها، بالإضافة إلى كونه أحد المحاور الأساسية التي حظيت بعناية كبيرة في مجموعة من الخطب الملكية السامية.

هذا، ويعد تحقيق استقلال القضاء من أبرز المقومات والمبادئ الأساسية التي يركز عليها إصلاح منظومة العدالة، لاعتباره من أهم الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة وأحد المبادئ الأساسية المحورية التي نصت عليه العديد من المواثيق الدولية في المجال.

ولقد عمل المغرب بدوره على تكريس هذا المبدأ وقوة من خلال التنصيص عليه في المادة 107 من الوثيقة الدستورية لسنة 2011، وتنزيل مقتضاياتها، حيث قام بسن وإصدار النصوص التشريعية الخاصة بإحداث مؤسسة المجلس العلى للسلطة القضائية بتكريب ووظائف جديدة، انسجاما مع المعايير القانونية والدولية بخصوص تفعيل استقلالية القضاء.

ولقد شكل تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية وضامن استقلال السلطة القضائية، باستقبال وتعيين أعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية وأعضاء الحكومة الدستورية يوم الخميس 6 أبريل 2017، حدثا تاريخيا وتوتيجا لمسلسل إصلاح القضاء ببلادنا واستقلاليتها، تم من خلاله تعزيز مكانة القضاء في البناء المؤسسي الوطني والارتقاء بالسلطة القضائية إلى سلطة قائمة الذات، مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وفي هذا الإطار، فإننا في الفريق الحركي نثمن الجهود الجبارة التي تبذلها وزارة العدل لمتابعة ورش الإصلاح القضائي ببلادنا، كما نشيد بالإستراتيجية المعتمدة من طرف الوزارة، مرجعيتها الخطب الملكية السامية في عدة مناسبات، ونهجها المقاربة التشاركية مع جميع القوى والفاعلين، وتستمد أهدافها من توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة، منها على

الجهود والإنكباب على حل كل تلك الإشكالات خصوصا وأن مخطط المغرب الأخضر مقبل على دعامته الثانية التي تستهدف الفلاحة التضامنية.

حضرات السيدات والسادة،

إن عالمنا القروي والجبلي ما زال يعاني من عدة اختلالات بنيوية، ومشاكل مزمنة تجعل منه معيقا أمام تحقيق التنمية الشاملة ببلادنا، و بقدر ارتياحنا لإحداث قطاع حكومي يهتم به، بقدر ما نأمل أن يتضمن مشروع الميزانية المرصودة له إجراءات تساهم في تحسين الظروف الاجتماعية للإنسان القروي والجبلي الذي تشكل الفلاحة مورد عيشه الوحيد، والذي ما يزال يعيش تهميشا وعزلة دائمين خصوصا في المناطق الجبلية بسبب الظروف المناخية والكوارث الطبيعية، وهي مناسبة ندعو فيها الوزارة الوصية لمنح الأولوية لهذه المناطق للاستفادة من صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية الذي رصدت له اعتمادات مهمة.

أما فيما يخص قطاع الصيد البحري، فإننا في فريقنا ننوه ونشيد باستراتيجية أليوتيس الواعدة والرامية إلى تهمين المنتجات البحرية، كما نطالب بضرورة اعتماد الصرلما، وتشديد المراقبة من أجل المحافظة على المخزون الوطني البحري من أجل استدامة المصايد.

السيد الرئيس،

وفيما يخص قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، فإنه لا يسعنا إلا أن نثمن الجهود المطردة التي تقوم بها الوزارة على جميع المستويات من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي وتأهيله، وفي هذا السياق فإننا ندعو إلى تكثيف هذه الجهود والرفع من وتيرتها بغية الرفع من جودة البنيات التحتية التي تعتبر العمود الفقري لكل انطلاقة كينها كان نوعها اقتصادية واجتماعية أو ثقافية وغيرها، كما نأمل التوزيع العادل للاستثمارات العمومية القطاعية على مستوى سائر جهات المملكة، حتى يتم تدارك الفوارق التي تشكو منها عوض التركيز على بعض الجهات دون غيرها.

وبخصوص قطاع السكنى والتعمير، لا تفوتنا الإشارة هنا أيضا إلى الإنتظارات المتعددة لدى المواطن لإيجاد حلول ناجعة لبعض الإشكالات مثل غياب وثائق التعمير وتنامي ظاهرة البناء العشوائي، وتعدد إيجاد الحلول لمشاكل أراضي المجموع وكذا تصاميم التهيئة، كما نتطلع إلى تعجيل الحكومة بإخراج الإطار القانوني الخاص بالتعمير في المجال القروي في اتجاه إضفاء المرونة وتبسيط المساطر في هذا القطاع الحيوي والهام.

السيد الرئيس،

تلكم بعض وجهات نظرنا بخصوص بعض مشاريع الميزانيات القطاعية، نعلن تصويتنا بالإيجاب على الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات كل لجنة على حدة.

وفقكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وفي هذا الإطار، فإننا في الفريق الحركي نشيد بالمجهودات التي تبذلها الوزارة من خلال متابعة ورش إصلاح الإدارة ببلادنا وتنزيل مقتضيات الدستور في دعم الحكامة الجيدة، كما نشيد بالإستراتيجية المعمدة من طرف الوزارة والتي تستمد مرجعيتها من الخطاب والتوجيهات الملكية السامية، حيث نستحضر منها خطاب جلالة بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الأولى من السنة التشريعية من الولاية العاشرة يوم 14 أكتوبر 2016، الذي يعتبر خارطة طريق مستقبلية لتنزيل الأوراش الكبرى لإصلاح الإدارة والاستجابة لتطلعات وانتظارات المواطنين وكذا الارتقاء بأداء ونجاعة الإدارة، وذلك في إطار منهجية المقاربة التشاركية مع جميع القوى والفاعلين.

كما نتمن البرنامج الذي سطرته الوزارة للنهوض بإصلاح الإدارة والذي يهدف إلى تحسين علاقة الإدارة بالمواطنين من خلال تحسين الاستقبال وتبسيط المساطر ورقمتها ووضع منظومة متكاملة لمعالجة الشكايات والتظلمات، إلى جانب مواصلة دعم قدرات الإدارة العمومية في مجال تطوير رأس مالها البشري وتثمينه وتدبيره، لجعلها قادرة على المساهمة في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار، فضلا عن تعزيز الثقة والشفافية في علاقة الإدارة بالمعاملين، بالإضافة إلى تكريس مبادئ الحكامة الجيدة وتطوير آلياتها وربط المسؤولية بالمحاسبة.

إلى جانب ذلك نسجل بإيجابية ما تم تحقيقه في مجال إصلاح هذا القطاع والارتقاء به، من قبيل محاربة التغيب غير المشروع عن العمل الذي يندرج في إطار تكريس مبادئ الحكامة الجيدة، وكذا ما تم تحقيقه بخصوص تبسيط المساطر الإدارية، وخاصة تلك التي همت المقاولات والضرائب لما لها من انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني ودعم التشغيل، بالإضافة إلى إصلاح منظومة التقاعد.

غير أنه وبالرغم من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الوزارة لإصلاح المرفق العام وتحديثه، فإننا نلاحظ أن الإدارة لا تزال تعاني من عدة اختلالات تستوجب بذل المزيد من الإصلاحات وتستدعي نفسا وجهودا متواصلة تخرط فيه كل القطاعات العمومية، عبر مجموعة من المشاريع والبرامج الهادفة إلى تيسير التواصل وتحسين الاستقبال وجودة الخدمات وتسهيل علاقة الإدارة بالمواطنين والمستثمرين والمقاولين، مما سيساهم في خلق المناخ المناسب لإنعاش وتشجيع الاستثمار استجابة لما دعا له جلالة الملك نصره الله في افتتاح البرلمان في خطاب 14 أكتوبر 2016، حيث قال "فالمرحلة التي نحن مقبلون عليها أكثر من سابقتها، فهي تقتضي الانكباب الجاد على القضايا والانشغالات الحقيقية للمواطنين، والدفع قدما بعمل المرافق الإدارية، وتحسين الخدمات التي تقدمها" إن الهدف الذي يجب أن تسعى إليه المؤسسات، هو خدمة المواطن وبدون قياها بهذه المهمة، فإنها تبقى عديمة الجدوى بل لا مبرر لوجودها أصلا" انتهى كلام جلالة الملك، وكلها إشارات وتوجيهات واضحة تروم إلى تدبير شؤون المواطنين وخدمة مصالحهم بأمانة وعدم التهاون في أدائها.

الخصوص تفعيل المقتضيات المتعلقة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنصوص التي تم استقلالية القضاء وتحقيق منظومة العدالة.

كما نتمنى أن تساعد اعتمادات ميزانية 2017 على تنفيذ هذه البرامج وتحقيق طموحات الوزارة وبلورة توجهاتها المستقبلية، وتنزيل مضامين ميثاق إصلاح منظومة العدالة ومقتضيات الدستور بشأن السلطة القضائية عبر دعم قدراتها، خاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية والبنيات التحتية وتحديث أساليب ونمط عملها، وذلك من أجل تفعيل مخطط التحديث والعصرنة والفعالية الكفيل يجعل العدالة قادرة على رفع التحديات وتعزيز نمط الديمقراطية وروح المسؤولية وسيادة القانون، وتوفير الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمار والرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الارتكاز على استخدام التكنولوجيا للوصول إلى المحكمة الرقمية والنهوض بها لتوفير ظروف ملائمة للعمل واستقبال المواطنين، تماشيا مع ما أكد عليه صاحب الجلالة الملك في خطابه بمناسبة افتتاح البرلمان في دورة أكتوبر 2016، حيث شدد على ضرورة "تمكين المواطن من قضاء مصالحه في أحسن الظروف والآجال وتبسيط المساطر وتقريب المرافق والخدمات الأساسية منه" كما أكد على أن "النجاعة الإدارية معيار لتقدم الأمم".

وفي هذا الصدد فإننا نسجل أهمية التعديل الذي تقدمت به الفرق والمجموعات بالمجلس والذي أفضى إلى حذف أحكام المادة الثامنة مكرر في مشروع القانون المالي كما عدلت في مجلس النواب، والتي تمنح الإدارة حق التملص من تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة ضدها.

وبالمناسبة، ندعو الجميع حكومة وبرلمانا، للعمل على تعبئة الطاقات وتضافر الجهود من أجل مواصلة الإصلاح الشامل لمنظومة العدالة وإنجاحه، في أفق تخليق الحياة العامة وضمان المحاكمة العادلة وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع وإرجاع الثقة للقضاء وترسيخ استقلاليته.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

يعتبر إصلاح الإدارة العمومية وتحديثها من أهم الإصلاحات التي نراهن عليها من أجل رفع التحديات التي تملها التحولات الاقتصادية والانتظارات الملحة للمواطنين والمستثمرين من هذا القطاع الحيوي والإستراتيجي، الذي يعتبر من القطاعات التي نوليا أهمية بالغة في فريقنا الحركي، نظرا للدور المحوري الذي تلعبه الإدارة في علاقتها بالمواطن وجعله في صلب انشغالاتها عبر تطوير جودة الخدمات المقدمة إليه.

لقد اطلعنا على التدابير المتخذة من طرف الوزارة من أجل تحديث الإدارة وتطوير منظومتها وجعل المرفق العمومي في خدمة المواطنين، وتخليق الحياة العامة، وعلى ما تم تحقيقه في إطار تنفيذ مخطط عمل الوزارة والرامي إلى الرفع من نجاعة الإدارة وفعاليتها وتسريع أدائها وتقوية إجراءاتها وجعلها في مستوى رفع التحديات اليومية التي تواجهها، بالإضافة إلى مواصلة إرساء دعائم الحكامة والشفافية والمساواة والنهوض.

مصنف الدول المتقدمة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، من جهة أخرى لا بد من التأكيد على ضرورة إيجاد إجراءات عملية ومستعجلة في مجال تنمية وتعزيز الجيل الجديد لحقوق الإنسان المتعلقة بالحقوق اللغوية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وفي صدارتها تفعيل مقتضيات الفصل الخامس من الدستور عبر مقاربة تشاركية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

يعتبر المجلس الأعلى للحسابات مؤسسة دستورية مستقلة تعمل على تنزيل مقتضيات الدستور لمراقبة المالية العمومية في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة، كما يقوم باعتماد التقارير المتسمة بالموضوعية والحيادية، والتي تهدف بالأساس إلى تقييم السياسات العمومية.

وفي هذا الإطار، ننوه بالمجهودات التي يقوم بها المجلس الأعلى للحسابات في مجال مراقبة قانون المالية ومطابقة حسابات المحاسبين العموميين الفردية للحساب العام للمملكة، وما يقف عليها من اختلالات على مستوى التدبير المالي العمومي وما يخلص إليه من ملاحظات وما يصدر عنه من توصيات، من شأن تنفيذها وتحسين حكمة تدبير الشأن العام.

وبالمناسبة، ندعو الجميع إلى الأخذ بملاحظات المجلس وتفعيل التوصيات الصادرة عنه وتبوع تنفيذها على مستوى كافة الإدارات والمؤسسات خدمة الصالح العام.

وارتباطا بهذا، وفضلا على أهمية عمل المجلس والتقارير التي يصدرها، فإنه يستوجب علينا برلمانا وحكومة أن نعمل على تبني مقاربة شاملة في إصلاح المالية العمومية، تهدف إلى الارتقاء بالحكمة وتجويد تدبير المالية العمومية وكشف المعلومات والمصادقية ووضوح القوانين والتشريعات والمساطر وانسجامها مع بعضها البعض، وتشجيع أعمال الديمقراطية التشاركية مع عقلنة النفقات العمومية.

إننا في الفريق الحركي، وإيماننا منا بأن الرفع من جودة التدبير العمومي وإرساء حكمة جيدة يشكلان إحدى الدعائم التي من شأنها المساهمة في تجاوز التحديات التي تواجهها المالية العمومية، نؤكد مرة أخرى حرصنا على دعم عمل المجلس والخراطيم في مسلسل الإصلاحات الهيكلية التي تباشرها السلطات العمومية، والرامية إلى تجويد الأداء المالي. كما نود التأكيد على أن تحقيق شفافية المالية العمومية ليس شأن الفاعلين الاقتصاديين فحسب، بل هو شأن كل مكونات المجتمع المدني المغربي من مجتمع مدني ومؤسسات الدولة وبرلمان ومواطنين.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

تعتبر الأمانة العامة للحكومة من أهم القطاعات الحكومية، بالنظر للدور الإستراتيجي الذي تلعبه في مجال تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

بالنسبة للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، فلا يخفى على أحد منكم الدور الهام الذي تقوم به، والذي يتمثل أساسا في تسهيل الحوار وتقريب وجهات النظر والتنسيق بين الجهازين التنفيذي والتشريعي وذلك من أجل الرفع من وثيرة الإنتاج التشريعي والرقابي وتحسين صورة المؤسسة التشريعية.

وفي هذا الصدد فإننا في الفريق الحركي نحني البرنامج الطموح الذي أعدته الوزارة والذي يرمي إلى تعزيز التعاون بين الحكومة والبرلمان والرفع من وثيرة الإنتاج التشريعي والرقابي وتحسين صورة المؤسسة التشريعية، كما نتمنى برنامج الوزارة فيما يخص العلاقات مع المجتمع المدني الذي يهدف إلى تفعيل الديمقراطية التشاركية وتعزيز حكمة المجتمع المدني وتمييز عمله وتعزيز دوره في مجال صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.

كما نشيد بعزم الوزارة على مواصلة الإصلاح من خلال إستراتيجية قطاعية للفترة ما بين 2021-2016 والتي تركز على أربعة محاور وهي العلاقات مع البرلمان، العلاقات مع المجتمع المدني، التواصل الحكومي والحكمة والتكوين وتحديث الإدارة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

لقد عرفت وضعية حقوق الإنسان ببلادنا تحسنا وتطورا ملحوظا منذ سنوات بفضل اتخاذ قرارات وإجراءات شجاعة، حظيت بارتياح واعتزاز مجتمعنا وبتقدير دولي واسع، ومكنت المغرب من أن يصبح مرجعا ونموذجا يحتذى به لدى بلدان المنطقة وخارجه، ونخص بالذكر منها الانضمام لمختلف الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، بالإضافة إلى إطلاق ورش إصلاح العدالة بالنظر للأهمية المحورية لهذا القطاع في الحفاظ على الحقوق والدفاع عن الحريات.

كما شكل ارتقاء المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان إلى مرتبة وزارة دولة مكلفة بحقوق الإنسان محطة اعتزاز ومكسبا هاما يؤكد عزم الحكومة على مواصلة إنجاز ورش بناء دولة الحق والقانون والحريات والديمقراطية، ويعكس حرصها على تنزيل مقتضيات الدستور الجديد بشأن الحريات والحقوق الأساسية والمدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كما سيساهم هذا الارتقاء في ضمان التنسيق الوزاري وبعتماد سياسة حكومية مندمجة في مجال حقوق الإنسان، وفق تخطيط إستراتيجي، تشاركي وتحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

بالرغم من كل ما تحققت في مجال حقوق الإنسان، فإننا في الفريق الحركي نأمل إلى مواصلة وبذل المزيد من الجهد للتنسيق والتعاون بين جميع الفاعلين والقطاعات ذات الصلة من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان وملائمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، حتى نكون في

الملائمة لممارسة حقهم في المطالعة كحق من الحقوق الإنسانية، التي نادى بها المواثيق والقوانين الدولية والوطنية.

غير أنه، وفي نفس الوقت، فإننا نسجل بعض الملاحظات والمشاكل التي تتعلق بوضعية السجون، والتي ينبغي في نظرنا بذل المزيد من الجهود لمعالجتها، وتتجلى أساسا في ظاهرة الاكتضاض التي تعاني منها معظم السجون عبر التراب الوطني، والتي ترتفع سنة بعد سنة وخاصة المتعلقة بالفئات الهشة كالأحداث.

تلکم كانت أهم الملاحظات التي ارتأينا في فريقنا إثارتها بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

ونعلن أن تصويتنا عليها سيكون مع موقفنا من القانون المالي برمته.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3. لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وهي فرصة سانحة لنا للإدلاء بوجهات نظرنا وتصوراتنا حول السياسات العمومية وإشكالياتها في أبعادها الاجتماعية، التعليمية والصحية والثقافية والرياضية.

السيد الرئيس،

إن قطاع التربية والتكوين الذي نعتبره أولوية الأولويات بعد قضية الوحدة الترابية ويشكل الرافعة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ستشرفها لمعالجة معضلاتنا لازال يعاني إشكاليات عدة، وذلك بالرغم من الجهود المبذولة والاعتمادات المهمة المخصصة للقطاع على مر عقود خلت، فتوالت الوصفات وتعددت لجان الإصلاح والبرامج والمخططات ولازلنا نتحدث عن إصلاح المنظومة التربوية، فخلالة الملك قدم في كثير من خطاباته السامية تشخيصا دقيقا وتشريحا موضوعيا لأزمة المنظومة، فجاءت الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية (2015-2030) التي استهدفت إرساء مدرسة الانصاف والجودة والارتقاء، والتي نتمنى لها كامل النجاح والتوفيق للإجابة على كل الإشكاليات والاختلالات التي تعرفها المنظومة التربوية، فنحن في الفريق الحركي نعتبر أن ميزانية وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني يجب أن تواكب هذه الرؤية الطموحة التي تتطلب إمكانيات واعتادات هامة، وعليه يجب أن تعمل الحكومة ابتداء من السنة المقبلة على الزيادة في ميزانية الوزارة، بما يمكنها من تنزيل الإجراءات الكفيلة بتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية.

إننا في الفريق الحركي، نسجل بارتياح حصيلة الأمانة العامة للحكومة، والتي تمثلت في مجموعة من المهام والأنشطة التي تقوم بها، بالإضافة إلى عدد من المنجزات التي تم تحقيقها في ثلاثة مجالات أساسية، همت بصفة خاصة تنزيل أحكام الدستور ولاسيما من خلال القوانين التنظيمية والقوانين المتعلقة بالمؤسسات الدستورية وتنفيذ السياسات العمومية للحكومة في المجال الاقتصادي والمالي والتجاري والاجتماعي والثقافي والبيئي، إلى جانب النصوص المتعلقة بمراجعة المنظومة القانونية الوطنية المتعلقة بالمادتين المدنية والجنائية وكذا الخاصة بتنظيم ممارسة عدد من المهن والهيئات المهنية.

كما نشيد بالجهود التي باشرتتها الوزارة لتعزيز القدرات والكفاءات القانونية المتخصصة في العمل التشريعي، مع التنويه بالخدمة الهامة التي تقدمها البوابة الإلكترونية.

غير أنه ويقدر ما ننوه بما تحقق في هذا المجال، ونظرا لما يقتضيه مسلسل الإصلاحات التي باشرتها بلادنا من إعداد مشاريع القوانين وتحيين بعض النصوص التشريعية بمختلف القطاعات الحكومية، استجابة لما تمليه التطورات والتحولات السوسيو اقتصادية والاجتماعية التي يعرفها مجتمعنا وكذا المنتظم الدولي، بالإضافة إلى ما يتطلبه تنزيل مقتضيات الدستور الجديد من نصوص قانونية فإننا، في الفريق الحركي، نطالب ببذل المزيد من الجهود من أجل مواكبة المبادرات التشريعية وعلى رأسها المخطط التشريعي، والعمل على تطوير ورفع من مستوى أداء جميع الفاعلين في الأمانة العامة للحكومة، وذلك عبر توفير وتحديث وسائل عملها ورفع من مستوى أطرها.

هذا، وندعو إلى مواصلة الجهود وتكريسها للنهوض ورفع من مستوى الأمانة العامة خدمة للصالح العام ومواكبة العمل الحكومي والتشريعي، بغية الارتقاء به ليكون آلية مساعدة على دعم دولة الحق والقانون وتوفير الشروط الضرورية لنمو اقتصادي.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

كما تعلمون ووفقا للتوجيهات الملكية السامية والتدابير الحكيمة المتخذة من طرف المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، فلقد عرفت المؤسسات السجنية سلسلة من الإصلاحات الجوهرية، تهدف إلى النهوض بالسجون ورد الاعتبار للسجناء وتوفير الإمكانيات اللازمة لإعادة إدماجهم في المجتمع.

لذا، فإننا في الفريق الحركي نثمن الجهود التي تبذلها المندوبية منذ إنشائها، والتي كان لها وقع إيجابي فيما يخص تحسين ظروف الإيواء والتغذية وتوفير الرعاية الصحية، بالإضافة إلى التحسن الذي عرفته برامج التكوين والتأهيل وإعادة الإدماج، كما نسجل عزم المندوبية إيلاء المزيد من العناية للسجناء والاهتمام بالجانب الفكري والمعرفي من خلال توفير الظروف

الكفاءات في مختلف القطاعات وفي مواكبة مختلف المخططات القطاعية القائمة التي أطلقتها الحكومة السابقة أو التي ستطلقها الحكومة الحالية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إن المجهودات المبذولة لمعالجة المنظومة الصحية المختلة لا يمكن أن ينكرها، إلا جاحد، فالترسانة القانونية الصحية تعززت بمجموعة من القوانين التي صادق عليها البرلمان في الولاية السابقة كقانون يتعلق بتغيير قانون المراكز الإستشفائية الجامعية وقانون رقم 44.13 يتعلق بمزاولة مهنة القابلة وقانون رقم 43.13 المتعلق بمزاولة مهنة التمريض، في إنتظار أن يصادق مجلس النواب على مشروع القانون رقم 65.00 يتعلق بتوسيع التأمين الصحي ليشمل المهن الحرة، فمسألة تعميم التغطية الصحية تشكل ثورة صحية ومدخلا للإجابة على إشكاليات الصحة بلادنا، تستحق منا كل الإشادة والتأييد.

السيد الرئيس،

إن ميزانية قطاع الصحة التي لم تتجاوز 5.69% من الميزانية العامة للدولة في الوقت الذي تطالب منظمة الصحة العالمية بتخصيص 12% على الأقل من الصعب أن تجيب على كل الإشكالات المطروحة وأن تحقق انتظارات وطموحات المواطنين، فأهم اختلال يعرفه القطاع هو الخصاص المهول المسجل على مستوى الأطر الصحية والمقدر ب 6000 طبيب و 9000 ممرض، ومن هذا المنطلق نقتراح في الفريق الحركي إنجاز بنيات مؤسساتية للتكوين على صعيد كل جهة على حد وتوظيف الأطر الطبية المكونة في نفس الجهة وبالتالي سنكون قد ساهمنا في فك شفرات التوزيع غير العادل للموارد البشرية الصحية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إن قطاع الثقافة نعتبره في الفريق الحركي من الأهمية بما كان، لكونه مرآة تعكس مدى اهتمام الحكومات بهوية وتراث وحضارة وتاريخ وفن الأمة المغربية، فحجم الخصاص الثقافي تراكم، وانتظارات المواطنين والمبدعين ارتفعت، في حين نسجل للأسف كون ميزانية القطاع بقيت ضعيفة، وإن سجلت ارتفاعا في السنوات الأخيرة، ولا تفوتنا الفرصة ونحن نناقش الشأن الثقافي دون التنويه بالاستراتيجية الطموحة التي أطلقتها وزارة الثقافة والاتصال مؤخرا والتي تستهدف تعميم دور الثقافة في العالم القروي، ونحن كمنتخبين سندعمها لا محالة، وفي المجال التشريعي ندعو الحكومة إلى الإسراع بإصدار القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وبالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية كمؤسسة دستورية وطنية مرجعية في مجال السياسات اللغوية والثقافية، لكن وفق منهجية

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي اعتبرنا دائما ولا زلنا كون المدرسة الجماعية هي المدخل الرئيسي لمعالجة إشكالية الهدر المدرسي وتحسين جودة التعليم والنقل المدرسي في العالم القروي والمناطق الجبلية وشبه الحضرية، فتوفير فضاءات تجمع فيها حجات الدراسة والداخليات المخصصة للسكن والمأكل هو الخط الأنسب لتدبير المنظومة التربوية بهذا الوسط الذي عانى ويلازم التهميش والإقصاء.

السيد الرئيس،

إن أهم عائق أمام إصلاح التعليم هو تركز الاختصاصات في يد الوزارة في العاصمة، لذا ينبغي التفكير في نقل بعضها إلى مدراء الأكاديميات الجهوية والمدراء الإقليميين ومنهم تفويضات لممارسة بعض اختصاصات المركز، اعتبارا لكونهم الأدرى بالخصوصيات المحلية والجهوية التي يجب مراعاتها في تدبير القطاع، وانسجاما أيضا مع متطلبات الجهة المتقدمة كخيار تنويعها جميعا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

السيد الرئيس،

بالنسبة للتعليم العالي، فالجامعة المغربية عرفت منذ تأسيسها إلى اليوم ارتفاعا متزايدا في عدد الطلبة المسجلين بمختلف كلياتها ومدارسها، كما ازداد عدد الأطر العاملة بها سواء التربوية أو الإدارية وتوسعت حجم بنياتها ومؤسساتها، وارتفعت حجم الميزانيات المرصودة، وبرز الأمل في أن تشكل الجامعة قطبا اقتصاديا واجتماعيا بالجهة التي تتواجد بها، لكن الوضعية لازالت تتسم بكثرة الاختلالات رغم الإصلاحات التي باشرتها الحكومات المتعاقبة خصوصا إصلاحاتي سنتي 1975 و 2000 وتجلت الإشكاليات والاختلالات فيما يلي:

- ارتفاع معدل الهدر الجامعي ونسبة التكرار.

- التركيز على الجانب الكمي على حساب الكيف.

- عدم ملائمة منظومة التعليم العالي مع متطلبات سوق الشغل.

- ازدواجية لغة التدريس بين التعليمين الثانوي والجامعي خاصة في الشعب العلمية والاقتصادية والتقنية مما يؤثر سلبا على مردود الطلبة.

- ضعف ميزانية البحث العلمي وغياب سياسة وطنية واضحة المعالم، ترسم الأهداف العامة للبحث العلمي والتقني.

السيد الرئيس،

بالنسبة للتكوين المهني الذي نعتبره في الفريق الحركي قطاعا استراتيجيا، فلا شك أن تعيين شخصية محكمة دبرت مؤسسة المكتب الوطني للتكوين المهني وناش الشغل بكفاءة ومهنية عاليتين على رأس القطاع، لا محالة سيحقق قيمة مضافة لمنظومة التكوين المهني، لتكون فاعلة في تكوين

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي، للمساهمة في مناقشة الميزانية القطاعية لوزارة الخارجية والتعاون الدولي برسم سنة 2017. وسمحوا لي في البداية أن نهني أنفسنا جميعا، على الجهود التي يقوم بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي توجت بعودة بلدنا الى حظيرة الإتحاد الإفريقي خلال انعقاد الدورة 28 في اديس ابابا يوم 30 يناير 2017، رغم كيد الكائدين، وكذا ابرام وتوقيع عدة اتفاقيات (أكثر من 1000 اتفاقية) مع مختلف الدول الإفريقية، وكذا إطلاق أوراش هامة كأنبوب الغاز الذي سيربط نيجريا بالمملكة مرورا بالعديد من الدول الإفريقية، مما ساهم في سحب العديد منها للإعتراف بالكيان الوهبي، وإننا نؤكد على تجددنا الدائم وراء جلالته، متشبثين بعدالة قضيتنا ومعبيين للدفاع عن وحدتنا الترابية، التي كانت ومازالت محمدا هاما لسياسة المغرب الخارجية، ويعتبر المقترح المغربي للحكم الذاتي في اطار السيادة المغربية حلا سياسيا واقعا ناجعا لهذا النزاع المفتعل بأقاليمنا الصحراوية.

السيد الرئيس،

لا يخفى على أحد الدور الفعال الذي تلعبه الدبلوماسية المغربية كرامة تعكس وجه المغرب على الصعيد الدولي، وفي إبراز المنجزات التي حققها لترسيخ دولة الحق والقانون، وإننا في الفريق الحركي نتمن كل المكاسب التي تحققت في هذا الإطار، والجهود التي تقوم بها وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي من أجل تعبئة كل وسائلها للدفاع عن قضية وحدتنا الترابية، طبقا للتوجيهات المولوية السامية للسير قدما نحو الطي النهائي لهذا الملف المفتعل.

إن الإستراتيجيات والأوراش الإصلاحية السياسية والحقوقية والثقافية، والخطط التنموية التي يقودها جلالة الملك منذ اعتلائه عرش اسلافه الميامين، أعطت قوة دفع حقيقية للدبلوماسية المغربية، باعتبار أن السياسة الخارجية هي امتداد استراتيجي للسياسة الداخلية، وبذلك أصبح المغرب فاعلا دوليا جديرا بالتقدير في خدمة السلم والأمن والتنمية، وفي هذا الإطار، لا يسعنا إلا أن نشيد بالنموذج التنموي الجهوي في أقاليمنا الجنوبية الذي يريعه صاحب الجلالة نصره الله، داعين الحكومة إلى مزيد من الجهود لأجراً البرامج المسطرة قطاعيا ومجاليا في اطار هذا النموذج.

فالدبلوماسية المغربية هي دبلوماسية متضامنة، تسخر جل وسائلها وأدواتها للتجاوب الوثيق مع الانشغالات المصرية للفضاء العربي مجدية ومصداقية، بعيدا عن الشعارات الزائفة والوعود الوهمية، وفي مقدمتها الدعم الثابت والقوي والملموس للقضية الفلسطينية وحماية القدس الشريف، من منطلق رئاسة صاحب الجلالة للجنة القدس.

السيد الرئيس،

إن الثقل التاريخي للمغرب وموقعه الجغرافي المنفرد وإرثه السياسي والحضاري والثقافي، شكل النواة الصلبة لانبعاث سياسة خارجية متفتحة،

تشاركية تأخذ فيها الحكومة بعين الاعتبار تصورات مختلف الفاعلين في مجال الدفاع عن الأمازيغية.

السيد الرئيس،

إن قطاع الشغل والإدماج المهني يكتسي أهمية بالغة نظرا لكونه يهتم بقضايا مجتمعية شائكة تهم وضعية الشغيلة المغربية وسوق الشغل وكونه أيضا يلعب دور الوسيط في التشغيل عبر مؤسسة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، ونحن في الفريق الحركي نطالب الحكومة التي نعتبر جزء منها بالافتتاح على الفرقاء الاجتماعيين بإعادة الحوار الاجتماعي إلى سكنه الصحيحة، كما نعتبر أن الأشكال الحقيقية المفروم لعمل القطاع هو الخصاص المسجل على مستوى الموارد البشرية خصوصا مفتشو الشغل (300 مفتش شغل على المستوى الوطني) لذا ندعو الحكومة إلى فتح باب التوظيف في هذا النطاق في السنوات المقبلة.

السيد الرئيس،

إن أهمية قطاع الشباب والرياضة تكمن في استهدافه فئات عمرية تشكل غالبية الهم العمري ببلادنا، وركيزة بناء الأمة المغربية، ألا وهما فئتي الطفولة والشباب، فالاستثمار في هذا القطاع هو استثمار في نهاية المطاف في مستقبل وقيم هذا البلد، ونحن في الفريق الحركي نعتبر أن المغرب إذا كان قد ربح رهان الاستثمار في انجاز بنيات تحتية رياضية كبرى، فإن الرياضة المغربية لازالت تعاني من ضعف الموارد المالية للأندية، وضعف التكوين إذ تعذر إيجاد الخلف للأبطال المعزولين، غياب العدالة المجالية في توفير البنيات التحتية، غياب الحكامة والدمقرطة على مستويات الجامعات والعصب والأندية.

وفي مجال الطفولة والشباب نسجل بارتياح نجاح البرنامج الوطني للتخيم، ونطالب الحكومة بالزيادة في السنة المقبلة في الميزانية المخصصة للتخيم حتى تتمكن الوزارة من رفع سقف المستفيدين وتحسين ظروف إقامتهم ومآكلهم ونقلهم، وبالنسبة لدور الشباب يجب تعميمها على كافة القرى والمدن والهوامش ضمانا للعدالة المجالية الشبانية، وكذلك تأهيلها وتزويدها بمؤطرين، لتلعب دورها كفضاءات للتأطير والتنشئة والإدماج.

السيد الرئيس،

اعتبارا لكوننا جزء من الأغلبية الحكومية، واعتبارا أيضا لكون هذه الميزانيات الفرعية هي ميزانيات انتقالية، تم اعدادها في سياق يعرفه الجميع، فإننا في الفريق الحركي سنصوت عليها إيجابا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4. لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

الترايبية، وبالممارسات اللإنسانية التي تمارس في حق إخواننا بمخيمات تندوف، في كافة المحافل الدولية سواء الرسمية منها أو غير الرسمية.

السيد الرئيس،

وبخصوص جاليتنا المقيمة بالخارج فإننا نهبب بالأدوار الطلائعية التي ما فتئت تلعبها، للدفاع عن وحدتنا الترابية وخدمة القضايا الوطنية، ولذلك فإننا ندعو إلى المزيد من العناية بقضاياها خاصة الاجتماعية منها، مع العمل على تحسين وتطوير الخدمات الإدارية داخل أرض الوطن، وتيسير قضاياهم بما يمكن من حماية حقوقهم وصيانة مصالحهم، من خلال إحداث المراكز الثقافية التي تهتم بالتأطير الديني والثقافي، مع تقديم كل أشكال الدعم التي تعزز انتماءهم لوطنهم إضافة إلى وضع برامج تواصلية للتوجيه والإرشاد وتعزيز شبكة القنصليات وعصرنة بنياتها وتحديث أداؤها وتقريب خدماتها بما يتماشى مع تطلعاتهم.

السيد الرئيس،

نحن في الفريق الحركي نثمن كل الجهود التي تبذلها الوزارة المنتدبة بإدارة الدفاع الوطني سواء تعلق الأمر بمجال تطوير القدرات العسكرية للقوات المسلحة الملكية وتحسين الوضعية الاجتماعية والمادية لأفراد هذه القوات، أو بمجال التكوين العسكري وتدريب أمن نظم المعلومات، ومساهمة القوات المسلحة الملكية في مختلف ميادين التعاون الدولي وفي الأعمال الإنسانية، لذلك فإننا ندعو إلى مضاعفة هذه الجهود من أجل الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، وذلك تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

وبهذه المناسبة فإننا نقف تحية إجلال وإكبار لكل أفراد القوات المسلحة الملكية ورجال الدرك والأمن والقوات المساعدة والوقاية المدنية والساھرين على أمن وسلامة الوطن والمواطنين، كما نترحم على شهداء الوطن والواجب الوطني وكذا الشهداء الذين قدموا أرواحهم في سبيل الواجب الوطني وكذا الذين قدموا أرواحهم ضمن البعثة الأممية لحفظ الأمن والسلم بإفريقيا الوسطى وكل الشهداء الأبرار الذين ساهموا في استقلال واستقرار هذا البلد الأمين، وفي مقدمتهم المغفور لها جلالة الملك محمد الخامس وجلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحهما.

وفي إطار مناقشتنا لهذا القطاع نود أن نساهم ببعض الملاحظات والاقتراحات بغية إغناء النقاش حول هذا القطاع الذي لا نختلف فيه أغلبية ومعارضة.

1. الميزانية المرسدة لهذا القطاع: إذا نظرنا إلى التحديات

الحسمة التي تواجه هاذ القطاع فإننا نلاحظ أن هذه الميزانية لا ترقى إلى مستوى انتظارات لذلك فإننا ندعو إلى دعمها بجميع الوسائل الضرورية والرفع من اعتماداتها قصد مواكبة استراتيجية تحديث هذا المجال وعصرنته.

ومستندة بوجاهة وجرأة الإختيارات على المستويين الداخلي والخارجي، ولتحقيق المزيد من المكاسب على المستويات السياسية والإقتصادية والإنسانية.

ومن جهة أخرى وارتباطا بالدور الفعال لقطاع الخارجية، فلا بد من التأكيد على الجهود المبذولة في هذا القطاع والأدوار المتميزة التي يلعبها في مختلف المحافل الدولية، مما جعل بلادنا تتبوأ مكانة هامة وتحتل بثقة خاصة في المحافل الدولية.

السيد الرئيس،

ولتقوية أداء مختلف القنصليات والسفارات المغربية، فإننا نلح على ضرورة تمكينها من أطر كفأة متخصصة، تتوفر على التجربة والكفاءة المطلوبة واعتماد مقاربة النوع لإدماج أكبر للمرأة في الدوايب الدبلوماسية، وتشجيع الشباب من ذوي المؤهلات لتعزيز حضور المغرب وخدمة قضاياهم بمختلف دول المعمور، لأننا نؤمن أن العمل الدبلوماسي أصبح دوره مرتبطا أكثر بتفعيل الدبلوماسية الإقتصادية، التي نطالب أن تهتم أكثر بترويج المنتجات الصناعية والخدمات، بهدف الرفع من صادرات بلادنا وجلب الاستثمارات الخارجية، ولا سيما في المجالات الإستراتيجية للإقتصاد الوطني، مع التعريف لدى سلطات بلد الاعتماد والمستثمرين الأجانب بالإستراتيجيات الإقتصادية المغربية القطاعية، قصد جلب المستثمرين والتعريف بالإمكانيات والتسهيلات التي توفرها بلادنا.

كما لا تفوتنا الفرصة للتأكيد على ضرورة العناية بالخلفاء التقليديين والاستراتيجيين للمغرب خاصة الإتحاد الأوروبي ودول الخليج عبر وضع استراتيجية واضحة المعالم وما يتطلبه ذلك من توسيع العرض القنصلي بفتح مقرات جديدة وتزويدها بالموارد البشرية المتخصصة والضرورية بها

السيد الوزير،

طموحنا على تقوية التنسيق بين الحكومة والبرلمان في المجال الدبلوماسي على اعتبار ان المؤسسة التشريعية تقوم بدور كبير على مستوى الدبلوماسية الموازية رغم محدودية مواردها مما يستلزم وضع استراتيجية متناسقة ومتكاملة بين المؤسسات، ومد البرلمان بكل المعطيات والملفات ذات الصلة بالعمل الدبلوماسي إلى جانب ادراج الدبلوماسية الحزبية والشعبية عن طريق المجتمع المدني في هذه الرؤية الدبلوماسية المتكاملة للعمل في اطار وحدة الهدف والصف

السيد الرئيس،

ولا يفوتنا ونحن ناقش مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي أن نطالب الحكومة بإبلاء المزيد من العناية والرعاية لأسر المعتقلين المغاربة والمحتجزين بمخيمات تندوف، منددين بما يتعرض له هؤلاء الأسرى من معاملات وتصرفات تخالف كل المواثيق والأعراف الدولية، ونهيب بكافة المنظمات الحكومية وغير الحكومية أن تعمل على التنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي من أجل التعريف بملف وحدتنا

برنامج التكوين الأولي للأئمة والمرشدين وكذلك التأطير والتكوين المستمر لجميع أئمة المساجد، ومواصلة الجهود المبذولة لترميم المساجد الآلية للسقوط، وبناء المساجد عبر تراب المملكة في المدن والمداشر والقرى، كما نتمن أيضا الجهود المبذولة للنهوض بالتعليم العتيق والرفع من مردوديته.

وبهذه المناسبة نطمح إلى الرفع من هذه الجهود لمعالجة بعض الاختلالات المرتبطة بموسم الحج، الذي مازال يعرف مجموعة من الإشكالات، حيث كانت وضعية الحجاج المغاربة خلال مواسم الحج السنوات الفارطة لا ترقى إلى المستوى المطلوب، لذلك فإننا نأمل في أخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار قصد تدارك هذه النقائص في المواسم القادمة.

وفدكم الله لما فيه خير الوطن والمواطنين تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك نصره الله وايده، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خامسا، فريق التجمع الوطني للأحرار:

1- مداخلة المستشار السيد محمد القندوسي في مناقشة

الميزانية الفرعية لقطاع العدل والحريات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشرف اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية التابعة لوزارة العدل والحريات. وفي البداية لا بد أن أهنتكم السيد الوزير محمد أوجار على تعيينكم وزيرا وصيا على هذا القطاع الإستراتيجي وعلى ثقة جلالة الملك حفظه الله في شخصكم من اجل تدبير هذا القطاع ومواصلة مسيرة الإصلاح.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار لفخورون بهذه الثقة المولوية الغالية والتي جعلتنا نواصل معكم مسيرة إصلاح منظومة العدالة في جو هادئ متزن ومسؤول باعتبار هذا الورش استراتيجي.

حضرات السيدات والسادة،

يعد القضاء من المقومات الأساسية لأي دولة ديمقراطية، ذلك أن ضمان سيادة القانون رهين بوجود مؤسسة قضائية قوية وفعالة قادرة على التطبيق السليم والعاقل للنصوص القانونية في إطار الشفافية والمساواة.

وقد حظي هذا الموضوع باهتمام بالغ وتركيز كبير خاصة في الآونة الأخيرة لدرجة أن الجميع يتفق على أن إصلاح القضاء هو قاطرة الإصلاح الشامل في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2. أمن نظم المعلومات: إن التطور التكنولوجي الذي يعرفه العالم من حولنا يساعد على الاختراق الإلكتروني والحصول على المعلومات وأخطرها في نظرنا المعلومات العسكرية والسياسية، ومن هذا المنطلق تتساءل السيد الوزير عن الإجراءات المتخذة من طرف الوزارة للحماية من هذه الأخطار المحتملة؟

3. الوضعية الاجتماعية لأفراد القوات المسلحة الملكية: كذلك نغتم هذه المناسبة لندعو إلى تحسين الوضعية المادية والاجتماعية لأفراد القوات المسلحة الملكية، والاهتمام بهم من حيث التكوين العسكري والديني، كما ندعو كذلك إلى الاعتراف بالمتقاعدين والأسرى العائدين، وعائلات الجنود المفقودين من خلال منحهم الأولوية في المجال الصحي عبر تغطية كاملة، وكذا استفادتهم من برامج السكن العسكري والرفع من معاشاتهم لكون هذه الشريحة تستحق منا كل دعم وتقدير واعتراف لما قدمته من غال ونفيس في سبيل الوطن العزيز علينا جميعا.

السيد الرئيس،

إن الميزانية المرصودة للمندوبية السامية للمقاومة وأعضاء جيش التحرير تعتبر حجرة عثرة في طريق تحقيق مبتغى أفراد أسرة المقاومة، التي قدمت تضحيات جسام أثناء الكفاح الوطني من أجل الحصول على الاستقلال، لذلك فإننا ندعو إلى تحسين الوضعية الاجتماعية والصحية لأسر المقاومة لرد الاعتبار لهم ولأسرهم ولن يتأتى ذلك على بالرفع من الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع الهام.

السيد الرئيس،

إننا نتمن الجهود التي تقوم بها المندوبية السامية لتقديم المقامون وأعضاء جيش التحرير، من خلال الزيارات لمتختلف ربوع المملكة لتخليد المناسبات التي تؤرخ لأعجاب وبطولات المقاومين والشهداء، وكذلك الزيارات التي تقومون بها لتفقد المقاومين الذين يعيشون ظروفًا صحية صعبة.

ولا تفوتنا الفرصة هنا أيضا بأن ننوه بالدور المتميز الذي لعبته المرأة المقاومة في سبيل الحرية والاعتناق ومساهمتها البارزة في الحركة الوطنية.

السيد الرئيس،

وفي نفس سياق مناقشتنا لهذه القطاعات، لا بد أن ننوه بالجهود المبذولة على مستوى قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية لتحسين الوضعية المادية والاجتماعية للقيمين الدينيين، من خلال

على استقلال القضاء واستقلال القاضي بشكل يضمن تنزيل المبادئ الدستورية وتطبيقها على أرض الواقع القضائي وبحس المتقاضي بأثرها المباشر على اعتبار أن الغاية من الاستقلال هو حفظ حق المواطن داخل مجتمع ديمقراطي للتمتع بسلطة قضائية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية دون أن تعني تمتع القاضي في حد ذاته بأي امتياز.

حضرات السيدات والسادة،

إن أي إصلاح مهما كانت قيمته وأهميته لن تكون له قيمة إذا لم يحس المواطن بالأثر المباشر لذلك على حياته، فثقة المواطن في القضاء هي التي تعكس مدى نجاعة أي إصلاح، وهي ثقة لاشك أن ليلها ليس بالأمر الهين مهما بلغت كفاءة القاضي ونزاهته وحياده واستقلاله لوجود عدة متدخلين في العملية القضائية، فكل خلل من أي جهة كانت يؤثر في النهاية على سمعة القضاء ومعه سمعة القاضي لأنه الوجه البارز الذي تسلط عليه الأضواء.

إن صناعة القضاء تساهم فيه عدة أطراف وأن أي تقصير من طرف ما، قد ينعكس سلبا على جودة الحكم القضائي ونجاعته، والقاضي ما هو إلا حلقة ضمن مجموعة من الحلقات المترابطة مهمته الأساسية صناعة المحاكمة العادلة في ظل القوانين الواجبة التطبيق، لذا لا ينبغي تحميل القاضي وحده ما يؤخذ على العدالة المغربية من بطء في إصدار الأحكام وربط إصلاح القضاء بتقويم القاضي وحده، وإنما لا بد أن يمتد الإصلاح إلى باقي الأطراف الأخرى المعنية بصناعة القضاء من محامين وخبراء وكتاب الضبط ومفوضين قضائيين....، لذا يتعين على الجهات المسؤولة إيجاد حل سريع للمشاكل التي تحول دون الوصول إلى المبتغى المنشود، وعلى سبيل المثال فإن حل إشكالية التبليغ وحدها تؤدي بشكل مباشر إلى السرعة في إصدار الأحكام، والقضاء على العدالة البطيئة.

ومن جهة أخرى، لكي يسير القانون التطورات الاقتصادية والاجتماعية، فإن على السلطة التشريعية أن تأخذ المبادرة السريعة بتعديل القوانين التي يظهر التطبيق العملي أنها لا تسير العصر، ومن الأفضل لو يتم استشارة القضاة الممارسين ميدانيا، مع اعتماد قناة للتواصل بين القضاة والمؤسسة التشريعية تمكن من عرض مقترحاتهم بشأن تعديل بعض النصوص ومناقشتها مما يرفع من جودة النص القانوني والحكم المستند إليه، وبالتالي تعزيز ثقة المواطن بدور القضاء في تحقيق الأمن القضائي والتكريس الفعلي لمفهوم القضاء في خدمة المواطن.

كما أن إصلاح القضاء رهين من جهة أخرى، بالرفع من مستوى تكوين القضاة وحسن اختيارهم لغاية الرفع من جودة الأحكام حتى تحوز ثقة المتقاضين سواء كانت لفائدتهم أو ضدهم.

حضرات السيدات والسادة،

رغم الإصلاحات التي باشرتها الحكومة مؤخرا في إطار ورش إصلاح منظومة العدالة والتي همت بالأساس الجانب المؤسساتي كالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة والتنظيم القضائي، يبقى التطبيق

كما أضحى البعد الحقوقي الدولي حاضرا بقوة على اعتبار أن تحقيق العدل وكفالة الحقوق والحريات هو رؤية عالمية تتشارك فيها كل الدول الديمقراطية وكل من يؤمن بقيم العدل والمساواة.

حضرات السيدات والسادة،

إن إصلاح القضاء ليس مطلباً وطنياً فحسب، بل مطلباً دولياً من منطلق أن العالم تتقاطع فيه المصالح بحكم تشعب العلاقات التجارية والاقتصادية أو أن حماية هذه المصالح خارج الحدود الوطنية يقتضي وجود نظام قضائي وقانوني يضمن سيادة القانون ويحمي الحقوق.

كما أن عنصر الثقة في وجود أي نظام قضائي يعد عامل جذب اقتصادي محفز على الاستثمار الشيء الذي فرض على بلادنا الانخراط الجدي في مخطط إصلاح منظومة العدالة، والوقوف على جوانب القوة والضعف حتى يساهم القضاء بفعالية أكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

السيد الرئيس،

إن مناقشة موضوع إصلاح القضاء يقتضي التحلي برؤية موضوعية واستحضار الإكراهات ومناقشتها في جو من الشفافية يسمح بالمكاشفة والنقد الذاتي البناء مع إتاحة الفرصة لكافة الفاعلين والحقوقيين المرتبطين بالحلل القضائي ليدلوا بدلوهم لكون لكل واحد رؤيته وأولوياته.

ووعيا بأهمية دور القضاء واستشعارا لانعكاس النجاعة القضائية على التنمية بشكل عام واستقرار المجتمع فقد انخرطت بلادنا في مسلسل إصلاح القضاء وهو ما عبرت عنه الإرادة الملكية السامية وتوج بالتعديلات الدستورية الأخيرة.

لقد كانت الإرادة الملكية واضحة منذ أول خطاب للعرش سنة 1999 حيث دعا جلالته إلى ترسيخ دعائم دولة القانون وجعل إصلاح منظومة العدالة من بين أولويات ورش الإصلاح الشمولي للبلاد، وقد تلته مجموعة من الخطب السامية التي كانت دائما تشير إلى ضرورة تعزيز مسيرة إصلاح القضاء توجت بالخطاب الملكي بمناسبة ثورة الملك والشعب بتاريخ 2009/08/10، الذي خصص لموضوع إصلاح القضاء، كما أعلن جلالة الملك بمناسبة افتتاحه الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الثامنة عن التأسيس لمفهوم جديد لإصلاح العدالة يتمثل في جعل القضاء في خدمة المواطن والذي من بين أهدافه الأساسية أن يكون القضاء محفزا للتنمية في إطار عدالة قريبة من المتقاضين، وبسيطة وسريعة في مساطرها مع كفاءة ونزاهة وتجرد قضائها لإصدار أحكام تقرر سيادة القانون وتكفل الحقوق وترفع المظالم.

ولاشك أن التعديل الدستوري الأخير يعد مدخلا أساسيا لإصلاح النظام القضائي في شكله الشمولي أو العام بإقرار القضاء كسلطة مستقلة تتساوى في المرتبة مع السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهو إقرار له رمزية كبيرة وسيكون له الأثر البالغ إذا ما تم تفعيل النصوص الدستورية المؤكدة

والمياه والغابات. وبهذه المناسبة، نهنئكم السيد الوزير والسيدة والسيد كاتب الدولة على ثقة جلالة الملك من أجل تدبير هاته القطاعات الحيوية والإنتاجية بامتياز، وذلك من أجل مواصلة الأوراش المفتوحة في هذه القطاعات المهمة جدا مؤكداً داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أننا سنواكبكم إلى النهاية من أجل مواصلة تفعيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية والتي فتحها مخطط المغرب الأخضر على مستوى كافة سلاسل الإنتاج.

السيد الوزير المحترم،

أيد أن إستراتيجية المغرب الأخضر اعتمدت مقارنة مبتكرة ومنهجية وتشاركية، الشيء الذي أدى إلى تنمية فلاحتنا المغربية وعصرتها، وهو ما نتج عنه تحسين مداخيل الفلاحين والرفع من تنافسية منتوجاتنا الفلاحية وضمان تموقعها.

إن الفعالية التي عبرت عنها هذه الإستراتيجية الناجحة أظهرت لنا من خلال الوثائق المقدمة إلينا اليوم للنقاش أنها سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في مجال الاستثمارات الخاصة والذي انتقل من 3,31 مليار درهم إلى 3,9 مليار درهم، حيث تحققت لنا هذه النتائج بفضل:

- الاستثمار العمومي الموجه من طرف وزارتك نحو مختلف سلاسل الإنتاج والتي انتقلت من 3,8 مليار درهم إلى 8,8 مليار درهم، إضافة لحجم التحويلات الخارجية المرصودة منذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر والذي بلغ 26 مليار درهم، 12 مليار درهم كانت على شكل هبات.
- تحفيز الاستثمار الممنوح في إطار صندوق التنمية الفلاحية الذي بلغ غلافه المالي حوالي 2,76 مليار درهم عند متم سنة 2015 مقابل 1,53 مليار درهم سنة 2008.
- إذن انظروا أيها السادة والسيدات إلى حجم هذه الاستثمارات المهمة.

لذلك، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نغد كل تلك الادعاءات المغرزة التي تصدر بين الفينة والأخرى من طرف أعداء النجاح في محاولاتهم اليائسة للتشويش على إنجازات هذا المخطط التاريخية التي قطعت مع اقتصاد الربيع الذي كان يشوب هذا القطاع ولعل مقارنتنا للأرقام ما بين سنة 2008 و 2015 لخير دليل على ما نقول.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذه الانجازات المحققة بفضل الثورة الإصلاحية التي قتم بها السيد الوزير رفقة مساعديكم في هيكلته الوزارة بدءاً من بنية الوزارة وإعادة هيكلتها، مع إعادة النظر في منظومة الدعم كان الغرض منها بصفة شمولية، السعي نحو تحسين الفلاحة العائلية الصغيرة وضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق القروية، وهو مشروع يبقى في نظرنا

العملي هو الكفيل بإبراز الثغرات والإشكالات التي يمكن أن تعيق مسلسل الإصلاح، فإن الجانب القانوني لم ينل حظه الوافر من عملية إصلاح منظومة العدالة، لذلك أن الأوان للعمل على ملائمة القوانين مع المستجدات الراهنة في أفق خلق نظام قضائي وقانوني كفيل بتعزيز دولة القانون والمؤسسات. كما إن تحقيق التنمية رهين بمدى نجاعة المنظومة القضائية وكذا فعاليتها ونزاهتها واستقلاليتها وقدرتها على ضمان تكافؤ الفرص والمساواة وكفالة الحقوق والحريات.

ووعياً بأهمية دور القضاء واستشعاراً لانعكاس النجاعة القضائية على التنمية واستقرار المجتمع يأتي هذا المشروع كترجمة لإرادة الحكومة في تنزيل المضامين المتقدمة للدستور على اعتبار أن إصلاح القضاء هو قاطرة الإصلاح الشامل على جميع الأصعدة.

فهذا المشروع يحمل بين طياته الرغبة في ضمان استقلال القضاء وكفالة حسن سير العدالة وتكريس حق الأشخاص في الاحتفاء بقضاء مستقل منصف وفعال.

حضرات السيدات والسادة،

تبقى المواكبة والتتبع أمران أساسيان لن يتحققا إلا من خلال عصنة أساليب الإدارة القضائية، أي عقلنة تدبير مواردها البشرية والمادية واللوجستية، إضافة إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة كخيار استراتيجي من أجل تحقيق العدالة الرقمية والنهوض بالبنية التحتية للمحاكم مع الاهتمام بجوانب المراقبة والتتبع والتقييم لضمان تنفيذ الإجراءات. هذا دون إغفال دعم وإشاعة قيم ومبادئ المسؤولية والمحاسبة والحكمة الجيدة.

وأخيراً تؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن ثقتنا كبيرة في شخصكم السيد الوزير بأنكم ستكونون في مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقكم وستواصلون مجربكم وتجربتكم وورزاتكم وحنكتكم السياسية مسيرة الإصلاح وفق الرؤية التي يرتضيها جلالة الملك محمد السادس نصره الله لما فيه خير الصالح العام.

تلكم أهم ملاحظتنا على مشروع الميزانية الفرعية لقطاع العدل والحريات والتي سيصوت عليها فريقنا بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2- مداخلة المستشار السيد محمد عبو في مناقشة الميزانية الفرعية

لقطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب البوالة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أنشرف اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،

إن مخطط "هاليوتس" لا يقل أهمية عن مخطط المغرب الأخضر فمع نهاية السنة السابعة، نسجل في فريق التجمع الوطني للأحرار أن هذه الإستراتيجية تسجل نتائج مشجعة تمثل ثمرة الجهود المبذولة من طرف الدولة وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على مستويين اثنين.

1- مستوى الاستدامة الذي يعتمد بدوره على وضع خطة لتتبع ومكافحة الصيد غير القانوني عبر شهادة الصيد الإلكتروني وتجهيز السفن لمراقبة الأرقام الصناعية.

القضاء بصفة نهائية على الشباك العائمة المنجرفة.

إعادة تهيئة مصائد الأسماك ذات القيمة العالية.

2- المستوى الثاني: يخص الفعالية، حيث ارتكز على وضع برنامج استثماري موجه نحو تطوير وتنمية البنيات الكبرى والتجهيزات المينائية عبر بناء أسواق جديدة وبناء 10 أسواق كبيرة حيث تم الانتهاء من أشغال بناء 7 منها ثم آخر لتطوير الصيادين لذلك ومن أجل تعزيز النتائج الإيجابية لهذه الاستراتيجية، فإننا اقترحنا السيد الوزير تعديلين مهمين: الأول يتعلق بحذف اعتماد 10% من الضريبة على القيمة المضافة المفروض على شباك الصيد، لتحسين وضعية الصيادين الصغار وكذا مقترح تعديل مهم إحداث مساهمة خاصة على السمك الصناعي تذهب في اتجاه تعزيز إمكانية المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري تؤدي من طرف الفاعلين الاقتصاديين لصناعة السمك، الغرض منها تشخيص النمط العلمي في هذا المجال لما فيه خير تطوير هذا المخطط وهذا القطاع. لكن للأسف لم تتمكن من قبولها.

حضرات السيدات والسادة،

إن المحافظة على الثروات الغابوية ومحاربة التصحر تعتبر ضمن أولويات فريق التجمع الوطني للأحرار وبالتالي فإن العرض المقدم إلينا بمناسبة تقديم ميزانية الوزارة يعزز المخطط العشري 2005 - 2014 للمياه والغابات ومحاربة التصحر ثم إعداد مخطط عشري يتشاور مع مختلف الفاعلين المحليين حيث تهدف هذه الإستراتيجية القطاعية إلى الحد من المخاطر والتأقلم معها، والمحافظة على التنوع البيولوجي وتنمية وإعادة تأهيل الفضاءات الطبيعية، لذلك نطالبكم السيد الوزير بضرورة إشراك الساكنة المحيطة بالغابة أو المتواجدة في قلبها، منطقة الشمال والريف نموذجاً مع تشجيعها على الاستغلال العقلاني والإنتاجي للغابة وإحداث بدائل لهم حتى يساهموا في تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتعزيزه، مع العمل على بلورة مشروع جديد وطموح يهدف إلى الحفاظ على الغابة والتنوع منوهين بالإنجازات التشريعية الكبرى التي تحققت على مستوى الترسانة القانونية المعتمدة مؤكدين أن تنزيلها يجب أن يكون مرناً.

طموحاً، يعزز الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر والذي سيعمل على إنجاز أكثر من 600 مشروع للفلاحة التضامنية بغلاف مالي يصل إلى 14,89 مليار درهم يستفيد منه أكثر من 730 ألف فلاح يشتغلون على مساحة إجمالية تناهز 753 ألف هكتار موزعة على مجموع التراب الوطني.

إذن أرقام مهمة تبين بالملاموس مدى استفادة الفلاح الصغير من هذا المخطط وهو ما ساهم بشكل مباشر في تحسين مستوى الناتج الداخلي الخام الفلاحي الذي انتقل من 65 مليار درهم سنة 2008 إلى حوالي 116 مليار درهم سنة 2015 رغم التساقطات المطرية غير المنتظمة وهو ما يفسر تحرر الاقتصاد الفلاحي عن الأمطار وهو أمر إيجابي لم يتحقق في القطاع منذ بداية الاستقلال إلى اليوم مع السيد عزيز أخنوش، مما يدحض كل الأصوات النشاز التي تحاول عبثاً تغليب الرأي العام.

لقد حققت بلادنا بفضل هذا المخطط إنجازات كبرى على مستوى مختلف سلاسل الإنتاج، تحقق معه الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الفلاحية والتي فرضت على الوزارة اليوم إعطاء الاهتمام أكثر لهذه الحلقة من سلسلة الإنتاج الفلاحي، عبر بناء أقطاب الجودة داخل الأقطاب الفلاحية، التي بدأت مع قطبي مكناس وبركان وقطب تادلة الذي يوجد في طور الإنجاز، إلا أن الرهان الكبير اليوم السيد الوزير الذي ينتظر منكم مجهودات إضافية هو تنظيم الأسواق الوطنية خصوصاً أسواق الجملة الخاصة بالفواكه والخضر والمسالخ وأسواق المواشي عبر إطلاق مشاريع رائدة.

حضرات السيدات والسادة،

على مستوى تجهيز البنيات الأساسية وإعادة هيكلتها لا بد أن نثمن مجهوداتكم المبذولة على مستوى تعزيز العمليات الهيدرو فيلاخية، المرتبطة بتحويل مياه الشمال إلى المناطق الجنوبية مع مواصلة نهج سياسية الأوراش المفتوحة وتدعيمها في هذا الإطار وهي الاقتصاد في مياه الري، وتوسيع سافلة السدود المشغلة والتي توجد في طور الإنجاز مع مواصلة التهيئة الشاملة للري الصغير والمتوسط مع تكثيف عمليات المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية والمكتب الوطني للصحة الحيوانية O.N.S.A الذي أصبح مطالب بتعزيز إمكانياته وموارده لمراقبة كافة المنتجات الغذائية لحماية صحة المواطن، علماً أن تجند هذه المؤسسة وتعبئتها يفرضها مشروع التسريع الصناعي الذي أعطى الأولوية للصناعة الغذائية والتحويلية على مستوى التكوين الفلاحي والبحث العلمي لا بد السيد الوزير من إعطاء الأولوية لهذا المجال والذي يجب أن تعملوا على إعادة تأهيله وتجهيز البنيات التحتية البيداغوجية المتهاكلة والمتقدمة متسائلين عن دور معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة والمعهد الزراعي INRA الذي تقلصت نتائجه وأبحاثه العلمية بشكل كبير.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

يعد محور التنمية القروية محور أساسي ومهم في هذه الوزارة، بحيث أن الهندسة الحكومية راعت بكل تأكيد مجالات تدخل الوزارة بهدف تحقيق الالتقاء من أجل بلورة مشروع مجتمعي يجعل من التنمية القروية آلية تدخل سهلة بتنسيق مع الجماعات الترابية لمساعدة الساكنة الجبلية والنائية في المغرب العميق على فك العزلة.

لذلك فإننا نشق فيكم السيد الوزير على أنكم ستعملون على تنزيل إمكانيات صندوق التنمية القروية وفق أولويات موضوعية والتوجه رأسا نحو الجهات الفقيرة والمعزولة لفك الحصار عنها وتزويدها بما يليق من البنيات الأساسية للتخفيف من الهشاشة والعزلة التي تعيشها ساكنتها.

تلكم، السيد الرئيس، أهم عناصر مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة الميزانية الفرعية لهذه الوزارة الإستراتيجية والتي نصوت عليها بالإيجاب، آملي أن نكون قد أحطنا بكل جوانبها حيث تبقى مساهمتنا موضوع تفاعل معكم السيد الوزير مقتنعين بأنكم ستعطون نفسا جديد داخل دواليب هذا القطاع الحيوي وستعملون رفقة كتاب الدولة المحترمين على تسريع وثيرة الإصلاح والانجاز حيث سنتمكن جميعا من لمس مجهوداتكم في هذا القطاع على أرض الواقع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3- مداخلة المستشار السيد لحسن أدعي في مناقشة الميزانيات

الفرعية للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

أنشرف اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لكي أندخل لمناقشة مختلف الميزانيات الفرعية التي تدخل في إطار اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين، متقدما في البداية بخالص التهاني للسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة على ثقة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، داعيا لهم بالتوفيق والسداد لما فيه خير الصالح العام.

وسنعمل على مناقشة مضامين هذه الميزانيات الفرعية وفق المنهجية التالية:

■ قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛

■ قطاع الصحة؛

■ قطاع الشباب والرياضة؛

■ قطاع الثقافة والاتصال؛

■ قطاع الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية؛

■ قطاع التشغيل والإدماج المهني.

قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

لا بد أن ننوه بالعرض الشامل والمفصل للسيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وكذلك السيد كاتب الدولة المكلف بالتكوين المهني، والسيد كاتب الدولة المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، وهو العرض الذي سلط الضوء على استراتيجية الحكومة للنهوض بهذا القطاع الحيوي الذي يعتبر أولوية وطنية، كما يعتبر قاطرة للتنمية بكل المقاييس، فستقبل بلادنا رهين بالنهوض بوضعية هذا القطاع الذي مافتى يراوح مكانه رغم ما رصد له من إمكانيات مادية ووسائل بشرية ولوجستية استجابة لضرورات التنمية، ولذلك فهو يحظى حسب مشروعنا هذا بأهمية بالغة اعتبارا للنتائج المقلقة المسجلة في هذا الصدد وما لها من تداعيات مؤثرة على نمو وتطور الاقتصاد الوطني.

إن الحكومة تتطلع إلى تسريع الرؤية الإستراتيجية (2015 - 2030) لإصلاح التعليم والهادفة أساسا إلى تعزيز نجاعة وحكمة المنظومة التربوية، كما أن هذا الإصلاح سيمكن من وضع نموذج للتربية والتكوين قائم على التنوع والانفتاح وتحسين الفرد والمجتمع لمواجهة التحديات التي ترهن آفاق هذا القطاع والتغلب على الصعاب التي تحول دون ترقيه وتطوره.

كما أن تقوية آليات الترابط بين التعليم العمومي والتكوين المهني وإدماج المسالك المهنية في المنظومة التربوية في شأنها الحد من نسبة الهدر المدرسي وضمان الاندماج المبكر للشباب في سوق الشغل.

إن هذه المقاربة المبنية على مد الجسور بين التكوين المهني وكل من النظام التعليمي والاقتصادي الوطني قد تعكس نتائج إيجابية على مستوى أداء هذا القطاع الاستراتيجي، وهو ما يفرض وبالضرورة مواكبة متطلبات الابتكار من أجل ملاءمة أفضل مع حاجيات الاقتصاد الوطني، ولأجل ذلك لا بد من وضع التكوين والتربية والبحث والابتكار في صلب مجموع الاستراتيجيات القطاعية ومن أجل مجموعة الفاعلين، كما ورد في إحدى توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بمناسبة تقديم تقريره السنوي.

وهي مناسبة، السيد الوزير، نطرح من خلالها جملة من الإكراهات التي تعوق عجلات الإصلاح في مجال التعليم، ونخص بالذكر البنيات التحتية المتهاكلة للحجرات الدراسية، التي طالبنا غير مرة بتعويض المفكك منها بالصلب، ناهيك عن التجهيزات التي تتطلب المزيد من الرعاية.

بجهة درعة تافيلالت وخصوصا إقليم تنغير، فالمنطقة تعيش احتقاناً كبيراً فنفس الأمر ينطبق على وسائل العمل وآلياته من المواد البيو-طبية المتعدمة اليوم داخل هذه المستشفيات.

السيد الرئيس المحترم؛

الموارد البشرية، خصاص كبير، تخصيص 1500 منصب مالي في هذه السنة لا يكفي بالمطلق السيد الوزير، لذلك نطالبكم بإعادة توزيع هذه المناصب على المناطق الجبلية والنائية والبعيدة.

وفي هذا الإطار دعمت بعض المناطق وعلى الخصوص إقليم تنغير بالموارد البشرية وبالأطر الطبية، أرسلتم أكثر من 11 طبيباً من كل التخصصات، مع الأسف لا وجود لهم على أرض الواقع، وهو ما يطرح علينا عدة تساؤلات؛ هل الأمر مرتبط بانعدام إمكانيات العمل، حيث نجد أن الأطباء يحتجون على توفير هذه الإمكانيات، ولا يتوفرون على وسائل العمل أم أن الأمر مرتبط بغياب الضمير المهني، لذلك ومن هذا المنبر أطلبكم السيد الوزير ببذل مجهود مضاعف من أجل ضبط الأطباء الذين يغادرون المرفق العمومي في اتجاه المصحات الخاصة، لقد وفرتم قاعات ممتازة للجراحة تقام فيها عمليتين إلى ثلاث عمليات على أبعد تقدير، في حين نجد هذا الطبيب الجراح يقوم بأكثر من 20 عملية جراحية في المصحات الخاصة، إنه المنكر لذلك نجد أن المواطن رغم كل هذه الجهود المبذولة والإمكانيات المتوفرة لم يقتنع بمرودية هذا المرفق ويحتج عليه باستمرار، لذلك فإذا لم تكن هناك مراقبة لهذه المصحات، ومتابعتها عن طريق إعمال القانون وتفعيل دور المفتشية العامة، فإنه مما تم ضخ الأموال والموارد في القطاع فإنه لن يسلك سبيله الصحيحة إن لم تكن هناك حكمة.

قطاع الشباب والرياضة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

إن قطاع الشباب والرياضة قطاع مهم وله راهنته بفعل التحديات التي تواجهه أمام ارتفاع سقف مطالب الشباب بضرورة العناية والاهتمام بهم وارتفاع سقف تحديات بلدنا لتنظيم والمشاركة في أكبر التظاهرات الرياضية الكبرى.

وأعتقد أن تكليف السيد رشيد الطالبي العالمي بهذا القطاع وفي هذه الظروف نابع من إرادة ملكية لتوظيف تجربة هذه الشخصية من أجل الارتقاء بهذا القطاع وجعله يساهم عبر مختلف مجالات تدخله في الارتقاء بالشباب والرياضة وبالعنصر النسوي كذلك وتوفير البنيات الأساسية لهذه الشريحة خصوصاً في العالم القروي والمناطق الجبلية.

وهي مناسبة نجدد من خلالها شكرنا للسيد الوزير على عرضه القيم الذي تطرق فيه إلى الخطوط العريضة لميزانية الوزارة، حيث اتضح لنا أنها ميزانية ضعيفة ولا تترقى إلى طموحات وانتظارات الشباب، وبالتالي فإن

السيد الوزير المحترم؛

إن إقليم تنغير وجمحة درعة تافيلالت عموماً، لها نصيب وافر من ضعف البنى التحتية التربوية، لذا ندعوكم السيد الوزير بزيارة للمنطقة للوقوف عن كثب على حجم المعاناة التي يعيشها التلاميذ والأطر التربوية على حد سواء. وإذ نؤكد لكم أننا في فريق التجمع الوطني للأحرار سنثمن وسندعم مختلف مبادراتكم الرامية إلى النهوض بهذا القطاع، نذكركم بضرورة التفكير العميق في تعميم النقل المدرسي، نقل يحفظ كرامة المتعلمين، ولعل الكارثة التي عاشها إقليم تنغير السنة الماضية تسائلنا جميعاً كبرلمانيين وكنسختين، وتظل وصمة عار على جبيننا جميعاً، حيث وقع عدد من التلاميذ الأبرياء ضحية العبث وانعدام المسؤولية، بعد تكديسهم في شاحنة لنقل البضائع انقلبت مخلقة قتلى وجرحى، في ضرب صارخ لحقوق الإنسانية.

قطاع الصحة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

إن قطاع الصحة قطاع حيوي واستراتيجي مرتبط بشكل كبير بالمواطن المغربي وصحته، ولعل تجديده الثقة في السيد الوزير لمواصلة تدبير هذا القطاع لهو اعتراف بالمجهودات الجبارة التي قام بها للنهوض بهذا بقطاع الصحة، حيث وقف على حجم الاختلالات وحجم الخصائص الكبير الذي يعرفه رغم الجهود التي بذلها للرفع من ميزانية هذا القطاع. الكل يشهد لكم، السيد الوزير المحترم، أنكم رجل كفاء ونزيه تواجهون متاعب كبيرة، لأن الخصائص فادح والخدمة العمومية ضعيفة والبنيات التحتية غير موزعة بالشكل العادل، وعليكم القيام بمجهود مضاعف لتحسين أداء هذا المرفق العمومي الذي أصبح اليوم مطلباً جماهيرياً شعبياً ملحا.

السيد الرئيس المحترم؛

التغطية الصحية الإجبارية لازالت تراوح مكانها، RAMED مازال متعثراً، هناك مشاكل كبيرة في البطائق والولوج إلى المرفق الصحي أصبح يتطلب مواعيد طويلة جداً، يفرغ هذه الخدمة من محتواها وبالتالي أصبح من اللازم اليوم مضاعفة جهودكم لكي ينطلق من جديد، علماً أن المستشفيات العمومية لا تتوفر على الإمكانيات الضرورية لإنجاحه، فهي تعاني الشيء الذي ينعكس سلباً على توفير الخدمة.

السيد الرئيس المحترم؛

توفير آليات العمل في المرافق الصحية، يتطلب كذلك تجهيزات وآليات أساسية للتشخيص تساعد رجل الصحة على أداء وظائفه بالشكل المطلوب، وقد أعلنتم عن ذلك السيد الوزير حيناً أكدتم أن مشروعكم المستقبلي هو توفير جهاز السكاير لكل مستشفى إقليمي وجهاز IRM لكل مستشفى جهوي هو تحد كبير ننتظر تحققه على أرض الواقع خصوصاً في المناطق النائية والجبلية، في تخوم المغرب العميق، طالبا منكم العناية أكبر

الأفكار، كما أنه كان فضاء لاكتشاف النخب من خلال مختلف البرامج التي كان يشرف عليها هذا المعهد والذي تمكن من تنظيم العديد من المنتديات الشبابية والندوات الجهوية، وساهم مساهمة فعالة في مواكبة النقاش السياسي الدائر في مختلف القضايا المرتبطة بالمشاركة السياسية والندوات الجهوية، وساهم مساهمة فعالة في مواكبة النقاش السياسي الدائر في مختلف القضايا المرتبطة بالمشاركة السياسية، وبالتمييز الإيجابي بنظام الكوفا وغيره من النقاشات السياسية الهادفة والناجعة، وكان طموح المعهد إبان فترة التأسيس المضي نحو تأسيس فروع جهوية عبر مختلف الجهات ليعزز القرب عبر استيعاب أفكار واسعة من الشباب ويؤطرهم سياسيا، من احترام تام للثوابت الوطنية للتنوع وترك المنافسة الشريفة بين مختلف الشبكات لاستقطاب عدد أكبر من الشباب وهو الرهان الذي بدأ يقل ويضمحل مع مرور السنين حتى أصبح بدون روح لذلك نريد منكم فتح ملف هذه المؤسسة وتعبئتها من جديد لخدمة قضايا الشباب وفق الإستراتيجية التي ستجدونها إذا ما اقتنعت بالفكرة السيد الوزير.

السيد الرئيس المحترم؛

على مستوى التخيم أعتقد أن هناك فئة مستهدفة من الأطفال وقد ارتقى هذا المرفق وأعطيت له العناية اللازمة وتطور كما وكيفا خصوصا بعد الحادث المؤلم الذي عرف احتراق 6 أطفال في مخيم رأس الماء سنة 2005، وهنا لا بد أن أشكر أطر الوزارة الساهرون على تنظيم هذه المخيمات دون أن ننسى الجمعيات المهتمة بقطاع التخيم الهادفة الجادة والتي راكمت تجربة وخبرة كبيرين في هذا الباب على الجهود التي ما فتئت تبذلها لكي تستفيد الشريحة المعوزة من أطفال الفقراء من هذا المرفق الحيوي الذي يعد بالنسبة إلينا الاعتماد على النفس وعلى الانضباط وعلى المثابرة والاجتهاد وتهذيب النفس، أعتقد أنها رسالة سامية يجب عليكم السيد الوزير المضي في بنائها لأننا محتاجين إلى شباب مهذب يعتمد على قدراته، واثق من نفسه مستعد للدفاع عن بلده وثوابته، هذا لا يعني أن كل شيء بخير بل هناك بعض التجاوزات التي تحترفها بعض الجمعيات التي لا تتوفر على التأطير ولا على المصداقية ويتم التفاوض عليها، لذلك فإن الجمعيات مطالبة اليوم بإعداد دفتر تحملات واضح لحماية حقوق الوزارة وحقوق الأطفال تحدد بها مجال تدخلها مشددا على ضرورة العناية بأطفال العالم القروي والمناطق الجبلية كما نطلب منكم إعادة التطرق للخريطة الوطنية للتخيم عبر إسناد محميات أخرى التي تقتصر على منطقة الأطلس المتوسط والشواطئ المغربية لمحيمات تقليدية معروضة عبر الانفتاح على جهات أخرى في إطار تحقيق التوازن المطلوب مثلا جهة طنجة تطوان الحسيمة تتوفر فقط على الغابة الدبلوماسية وواد المخازن ورأس الرمل في حين أن هناك مناطق أخرى من الواجب أن تكون بها فضاءات أخرى للتخيم خاصة في الجماعات الترابية المتواجدة بجبال إقليم تطوان بتنسيق مع الوزارة المكلفة بالمياه والغابات.

السيد الرئيس المحترم؛

الاستراتيجية المندمجة للشباب القائمة على تقوية وتحسين الخدمات العمومية لفائدة هذه الفئة ضرورية ونحن مع المضي فيها وتعزيزها.

إن فريق التجمع الوطني للأحرار يدعم السيد الوزير لمواصلة اعتماد هذه الإستراتيجية لكن بإعادة ترتيب الأولويات حيث سعيتم، السيد الوزير المحترم، من خلال عرضكم إلى تعزيز هذه الاستراتيجية عبر تأهيل وتهيئة وتجهيز المؤسسات السوسيو-ثقافية والتي لها أهداف تربوية محضة تتم على الخصوص بناء وتجهيز رياض الأطفال، والأندية النسوية، ودور الشباب، ومراكز الاستقبال، وغيرها من البنيات التحتية، حيث سجلت هذه المؤسسات ارتفاعا ملحوظا مقارنة مع السنوات الماضية.

السيد الرئيس المحترم؛

لتشجيع الإبداعات الثقافية والمسرحية والفنية والرياضية، عمدتم، السيد الوزير، من خلال هذا العرض على إعادة تأهيل 200 من دور شباب، و133 مؤسسة للشؤون النسوية و17 مركزا للاستقبال وإعادة التربية و43 مركزا للتخيم.. بنيات تحتية مهمة جدا ولكن السيد الوزير يجب أن تتوجهوا أكثر نحو المناطق النائية من المغرب العميق، والمناطق الجبلية كتنغير وزاكورة وفكيك وجردة وتطوان، وغيرها من أقاليم المملكة، ونحن نعلم صراحتكم وإصراركم على النجاح، لذلك نطالبكم باسم فريقنا بضرورة العمل على إعادة الاعتبار للقطاع بشكل عام، ولدور الشباب ومجالسها. أعتقد أنكم أحد خريجي دور الشباب على قتلها، مجلس البار كان يغلي بالنقاشات الفكرية والتربوية، حيث عملت هذه المؤسسة قبل وما بعد الاستقلال على تأطير وتكوين نسبة كبيرة للشباب وعلى إخراج النخب المتطوعة القادرة على بلورة روح المبادرة، الشيء الذي بدأ يندثر اليوم بالرغم من كثرة هذه الدور فهي تفتقر إلى التأطير وهنا لا بد من دعمكم من أجل الحصول على مناصب مالية إضافية سواء جديدة منها، أو عن طريق الإلحاق أو رهن الإشارة بتنسيق مع الجماعات المحلية لتعزيز الموارد البشرية لهذه الدور لكي تتمكن من أداء وظائفها على أحسن ما يرام ورد الاعتبار لهذه الدور.

السيد الرئيس المحترم؛

لتعزيز هذه المسار فإن الأمر مرتبط بانخراط الجميع الحكومة البرلمان، المجتمع المدني وشركاء الوزارة في هذا الإطار، لذلك فإننا كفرق التجمع الوطني للأحرار نرى أن إنجاح أي استراتيجية وطنية مندمجة للشباب مرتبطة بتظافر جهود كافة القطاعات الحكومية التي لها علاقة مباشرة بالشباب في إطار برنامج إنقائي حتى تكون لهذه الاستثمارات الحكومية في هذا الإطار الأثر المباشر للفئة المستهدفة.

على مستوى التأطير السياسي للشباب أطلبكم السيد الوزير بضرورة إحياء المعهد الوطني للشباب والديمقراطية والذي أحدث في عهد السيد إدريس جطو وهي المؤسسة التي أحدثتها الوزارة كفضاء تساهم من خلاله في تطوير مختلف التنظيمات الشبابية الحزبية، حيث كان فضاء لتدافع

العاجل من أجل إعادة ترميمها وصيانتها وحمايتها من الاندثار؛ وإحداث المزيد من المراكز الثقافية وفق عدالة مجالية، مستحضرين البعد الجهوي والإقليمي في توزيع المنتوج الثقافي خاصة في برامج الوزارة والدعم المخصص لها؛ ونهج حكمة جيدة في تدبير الدعم الموجه للمشاريع الثقافية والفنية؛ وتتبع ومراقبة عمل دور الثقافة وتقييم فعاليتها ومردوديتها، وتوفير الظروف الملائمة لأداء الدور المنوط بها؛ وتنشيط المراكز الثقافية وتبسيط المساطر في المجال الثقافي وتجهيز مكاتب المؤسسات التعليمية؛ مع ضرورة إدماج مادة الثقافة في المناهج والمقررات الدراسية؛ واستهداف الأطفال والناشئة من خلال التحسيس بالقراءة ومصاحبة الكتاب؛ وكذا الاهتمام أكثر بالعالم القروي الذي يفتقر للمراكز الثقافية؛ وإشراك الجماعات الترابية في الشأن الثقافي عبر إبرام اتفاقيات؛ وإحياء الجامعات الشعبية داخل الفضاءات والمراكز الثقافية.

أما فيما يرتبط بقطاع الاتصال فإننا نسجل غياب المهنية والاحترافية عن أداء الإعلام العمومي؛ وعدم مواكبة وسائل الإعلام العمومية للفترات السياسية الاستثنائية؛ واشتغال الإعلام العمومي بقضايا لا تمت بصلة للرغبة والإرادة في خلق مناخ ديمقراطي يساعد المواطن المغربي على اكتساب قيم الشفافية والحدثة والدمقرطة؛ مع تغييب المرأة سياسيا واجتماعيا وثقافيا عن برامج قنوات القطب العمومي، وإظهارها في صورة سيئة ومدنية خصوصا في بعض الوصلات الإشهارية؛ وعدم الانفتاح على النخب الجديدة من السياسيين والمتقنين؛ وكذا اغفلات الأداء الإعلامي العمومي وعجزه عن حماية الهوية الوطنية. لذلك فإننا ندعو إلى ضرورة حماية اللغات الوطنية في البرامج التلفزيونية، والحد من استعمال لغات أجنبية لا تمثل الحضارة المغربية ولا تشكل جزءا من هويتها؛ والعمل على تحرير الإعلام السمعي البصري وتشجيع إنشاء قنوات تلفزيونية خاصة، إسوة بالإذاعات الخاصة التي حققت إشعاعا كبيرا؛ مع وجوب التفكير من جديد في إنشاز قناة برلمانية لرد الاعتبار لممثلي الأمة، وإبراز مجهوداتهم الكبيرة والجدارة في خدمة قضايا الوطن والمواطنين.

قطاع الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

إن قطاع الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية من القطاعات الاجتماعية بامتياز واللصيقة بالمواطن المغربي كيفما كان وضعه. وإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن المجهودات التي بذلتها الحكومة لضمان استمرارية تنفيذ إستراتيجية القطاع الاجتماعي التي تنبني على الدعم المؤسساتي لهذا القطاع وتنويع وتأطير العمل الاجتماعي ومواكبة وهيكلية وتشجيع العمل التكافلي والتضامني مع العمل على تحقيق الإنصاف والمساواة والعدالة

بخصوص قطاع الرياضة، فقد قامت الحكومة منذ سنوات بتوفير البنيات التحتية الضرورية عبر مختلف جهات المملكة وقامت بإنجاز أحسن المركبات الرياضية، 50 ملعبا ذي عشب اصطناعي، و10 مساح، و5 ملاعب كبرى، و4 مدن رياضية، ومركبين بالناظور وكلميم، و150 ملعبا رياضيا للقرب... عبر مختلف الرياضات الجماعية والقروية، بشركات مع الجامعات الرياضية في هذا الإطار لا بد أن نثمن الإنجازات المحصل عليها والتي لا ترقى إلى مستوى طموحاتنا خاصة الرياضات الجماعية والفردية التي لا تشرف المغرب وبالتالي أصبح من اللازم اليوم الانتكباب على استراتيجية وطنية تذهب في اتجاه التفكير في آليات حقيقية تعمل على تحريك المياه الراكدة في هذه الجامعات الرياضية من أجل بلورة رؤية جديدة للنهوض بأوضاع الرياضة ومواصلة تنفيذ توصيات المناظرة الوطنية الثانية للرياضة حتى يتمكن من تحقيق النتائج المرجوة.

السيد الرئيس المحترم؛

الشعب في الملاعب، وتنامي ظاهرة المنشطات إحدى الحواجز التي باتت تؤرقنا جميعا لذلك فعلى الأجهزة المكلفة بالمراقبة تكثيف مجهودها لتحسين رياضاتنا من هذه الآفات، ترسانة قانونية ممتدة تمت المصادقة عليها، ومن الواجب اليوم تطبيقها لأنها آفات تسيء إلى الرياضة الوطنية نحن في أمس الحاجة إلى ألقاب خاصة رياضة كرة القدم وألعاب القوى التي تبقى الرياضات الأكثر شعبية في بلدنا، لنعيد البسمة إلى جماهيرنا المغربية التواقفة للألقاب.

صندوق التنمية الرياضية، الذي يتوفر اليوم على 800 مليون درهم يجب أن يذهب في اتجاه تعزيز البنيات التحتية للقرب خصوصا في العالم القروي علما أن توزيعه يجب أن يعاد فيه النظر وفق أولويات محددة.

وفي الأخير لا يسعنا داخل فريقنا إلا أن نثمن كل ما جاء في عرضكم ونحن واثقون أنكم ستواكبون هذا القطاع بالحنكة المطلوبة وفق التجربة التي تتوفرون عليها وأكد أنكم ستنتجون في تدبير هذا القطاع، وستعطوه القيمة اللائقة به وستدافعون عليه مستقبلا، لما تتوفرون عليه من كاريزما ومن تجربة لأن هذا القطاع اليوم هو تحت أعين جلالة الملك يواكبه شخصيا لأنه يهم شريحة الشباب الذي يبقى مستقبلنا جميعا.

قطاع الثقافة والاتصال:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

إن قطاع الثقافة والاتصال يلعب دورا مهما كدعامة أساسية للتنمية، والاهتمام بهذين المجالين يعد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية مع ضرورة حماية مكونات الهوية الوطنية، والانخراط الواعي في تنمية المشترك الثقافي.

ومن هذا المنطلق فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعو إلى ضرورة حماية المآثر التاريخية التي تعاني من التآكل والضياع، والتدخل

ومن هذا المطلق، ندعو إلى مأسسة الحوار الاجتماعي وجعله آلية من آليات تحقيق السلم الاجتماعي وكذا الإسراع بإخراج قانون الإضراب، وتجاوز الجمود الذي شهدته علاقة الحكومة بالهيئات والمركزيات النقابية، مع وضع جدولة زمنية قارة مع الفرقاء الاجتماعيين لتذويب الخلافات وتجاوز الاحتقان، ومن هذا المنبر أدعو زملائي من كافة الأطياف السياسية والنقابية لتحمل مسؤوليتهم والدفع جميعا بالإفراج عن قانوني النقابات والإضراب المحال على البرلمان اليوم.

قبل أن أختم مداخلي، أود لفت انتباهكم إلى موضوع الحماية الاجتماعية، ملتصقا منكم الوقوف بجدية على وضعية بعض التعااضديات والاختلالات التي تشوبها، والتي لم تعد خافية على أحد، والتي أسالت المداد الكثير دون أن تجد حدا لها.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الصالح العام تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4- مداخلة المستشار السيد محمد الرزمة في مناقشة

الميزانية الفرعية لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني ويسعدني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الأوقاف، ومنها بالمجهودات المضاعفة التي ما فتئت تبذلها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من أجل تأطير وتأهيل الحقل الديني، تنفيذًا لتوجيهات أمير المؤمنين حفظه الله ورعاه في هذا المجال، نظرا للمكانة المحورية التي تبوأها هذا القطاع في النهضة الروحية والعمرانية للمملكة، وذلك وفق رؤية مندمجة وشمولية متعددة.

حضرات السيدات والسادة،

نتمن إستراتيجية الحكومة للنهوض بالشأن الديني حسب ما جاء في عرض السيد الوزير من أجل الحفاظ على سلامة العقيدة وتقوية القيم الإسلامية ووحدة المذهب المالكي، وتوسيعه ليشمل الجالية المغربية المقيمة بالخارج الهدف من ذلك تجديد الروابط الدينية والتاريخية التي تجمع المغرب بإفريقيا وأوروبا كذلك لتحسين أبنائنا هناك من التيارات المتطرفة ومن التشيع.

وفي هذا الإطار، نركي مواصلة الوزارة لدعم إصلاح الحقل الديني بحكمة وثبات والذي يتضح من خلال المنجزات التي قامت بها على أكثر من صعيد للرفق بالشأن الديني وتحصينه من أي استغلال.

الاجتماعية، هذا فضلا عن مواصلة تفعيل السياسة العمومية المندمجة كحماية الطفولة.

ويفضل هذا المشروع يتم التصدي لكافة مظاهر الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي والعمل اللائق وتعزيز المجهودات المبذولة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وضمان استدامة موارد صندوق دعم التماسك الاجتماعي وفعالية تدخلاته.

كما يتم تكثيف وضمان اندماج البرامج والتدابير الهادفة لتحسين ظروف عيش النساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين، وذلك من خلال توفير الآليات والوسائل لتحسين الممارسات في مجال الوساطة الأسرية، وإحداث وحدات محالية مندمجة لحماية الطفولة، هذا إلى جانب تفعيل السياسة العمومية للإعاقفة بشكل يضمن الالتقائية بين القطاعات المعنية مع إعداد برنامج عمل مرتبط بهذه السياسة، علاوة على ضرورة تنفيذ برنامج تأهيل مراكز الحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين.

إنها بحق مداخل ستمكن من دون شك من تنفيذ الإصلاحات المرتبطة بآليات الحماية الاجتماعية التي أصبحت التزاما دستوريا وتندرج سلفا ضمن التوجيهات الملكية السامية الموجهة دوما وباستمرار للحكومة، وذلك يجعل تعزيز التماسك الاجتماعي في صلب اهتمامات الحكومة وإعطاء دفعة جديدة للبرامج الرامية إلى محاربة الفقر والهشاشة وتقليل الفوارق الاجتماعية وفق مقاربة تعتمد على حكمة محلية جديدة.

قطاع التشغيل والإدماج المهني:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

إن قطاع التشغيل والإدماج الاجتماعي، السيد الوزير، يلامس عددا كبيرا من المواطنين وأمامكم عمل كبير، حيث يعاني الشباب المغربي من معضلة البطالة التي تتزايد نسبيا بشكل محيف، متسائلين معكم عن جدوى برامج التشغيل الذاتي وجدوى الندوات حول السياسات العمومية للتشغيل التي سبق تنظيمها خلال السنتين الأخيرتين، ومدى انعكاسها على الشباب اليوم، ومدى حظ وفرص الشغل حسب سمات المملكة، ولا يخفى عليكم السيد الوزير أن جل فرص الشغل ومناصبه لا تتجاوز محور البار البيضاء القنيطرة وطنجة، ما يدفعنا للتفكير جماعيا عن الاستراتيجيات الكفيلة بخلق فرص للشغل في مناطق المغرب العميق وخاصة جهة درعة تافيلالت.

السيد الرئيس المحترم؛

إن تفعيل مدونة الشغل ووضع قوانين جديدة من شأنها توسيع الوعاء القانوني له والإسراع بإخراج قانون الصحة والسلامة والقانون التنظيمي للنقابات، أصبحت مطالب آنية وضرورية من شأنها حماية العمال والمشغلين على حد سواء.

ومواصلة برنامج محور الأمية وإتمام مشاريع بناء المركبات الدينية والثقافية، هذا علاوة على إتمام مشاريع ترميم تراث الأوقاف ومواصلة الجهود الرامية لتحسين الوضعية المادية وتوسيع الخدمات الاجتماعية لفائدة القيمين على الشأن الديني.

ومن أجل مواكبة هذا المخطط الإصلاحي الهادف الذي اعتمده الوزارة من أجل تأهيل القطاع، يرى فريق التجمع الوطني للأحرار أنه أصبح من مسؤولية المواطن اعتماد منطق الاعتدال الذي يبقى لنا كعقيدة منهجا وصام الأمان لنموذجنا المغربي المتميز، حيث ينبغي إنشاء صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل تكريس الإشعاع العالمي لهذا النموذج الثقافي والديني ببلدنا والذي يعزز قيم الانفتاح والتواصل المغربي.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نثمن ونبارك مجهودات الحكومة لتحسين أمننا الروحي وتعزيز إنجازاته الميدانية.

وعليه، سنصوت بالإيجاب على مشروع الميزانية الفرعية الخاص بهذا القطاع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5- مداخلة المستشار السيد عبد العزيز بوهودود عضو

فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع

الداخلية برسم سنة 2017:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة خلال هذه اللجنة نيابة عن زملائي في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية. هذا القطاع الذي لا يمكن لأحد أن يناقش أهميته بالنظر إلى الأوراش الكبرى التي يباشرها على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد شهدت بلادنا خلال السنة المنصرمة انتخابات تشريعية هي الثانية من نوعها في ظل الدستور الجديد 2011، والذي جاء ليكرس الثوابت المشتركة والخيارات الديمقراطية والتعددية التي ميزت بلادنا عن باقي دول المنطقة منذ الاستقلال. وإننا بهذه المناسبة لننوه من خلالكم بمصالح وزارة الداخلية التي أثبتت مرة أخرى حنكها في التعاطي مع هذه الخيارات وقدرتها على تفعيل ومواكبة المسار الديمقراطي ببلادنا، هذا رغم بعض التحفظات التي أبدتها جهة أو أخرى. إلا أنه في مجمل الأمر لا يسعنا إلا أن نهنيئ مصالح وأطر الوزارة على المجهودات الجبارة التي يقومون بها وعلى التعاطي الإيجابي مع مختلف التحولات التي تشهدها بلادنا في المجال السياسي، حيث أصبحت طريقة وسرعة إعلان النتائج ومهنية المشتغلين

السيد الرئيس المحترم،

إن الإصلاحات التي يشهدها القطاع والتي فتم بها السيد الوزير همت تشييد وترميم العديد من المساجد عبر مجموع التراب الوطني، وعيا منها بأهمية بيوت الله ودورها في تعزيز الأمن الروحي ونشر التعاليم الإسلامية الصحيحة، فضلا عن اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تهم مختلف الجوانب التربوية والتدبيرية والمادية سواء من خلال العناية بمقوماتنا أو بالأئمة والقيمين الدينيين في المساجد بتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية مبرزين أهمية مواصلة جهودكم السيد الوزير الرامية إلى إصلاح وتهيئة مدارس التعليم العتيق، إن على مستوى تسوية الوضعية القانونية أو تحسين الأوضاع المادية للأطر الإدارية والتربوية، ننوه كذلك بما قامت به الوزارة بالعمل على نشر الثقافة الإسلامية السمحة وتمتية الوعي الديني عبر مختلف الندوات واللقاءات والمحاضرات وعلى رأسها الدروس الحسنية الرمضانية التي تلقي في حضرة صاحب الجلالة أمير المؤمنين أو عبر إحياء المناسبات الدينية والوطنية أو بتوجيه وإرشاد الزوايا والقائمين على الأضرحة في كثير من الأنشطة المتعلقة بتدبير الشأن الديني أو الاهتمام بالمجال الإعلامي سواء السمعي أو البصري أو المكتوب.

حضرات السيدات والسادة،

فيما يخص التأطير الديني لفائدة الجالية المغربية المقيمة بالخارج وتحسينها من التشجيع والتطرف وربطها بالأصول والثوابت المغربية وترسيخ قيم المواطنة، فاننا ننوه بعمل الوزارة فيما يتعلق بإيفاد بعثات علمية إلى ديار المهجر وبجهودها في مجال تنظيم شؤون الحج عبر ضمان تأطير ديني وإداري وصحي فعال، علاوة على إحياء التراث الإسلامي من خلال دعم البحث العلمي وتطوير وسائله، كما نثمن داخل الفريق تنظيم عدة أوراش وإحداث جوائز قيمة في مجال حفظ القرآن الكريم وتجويده.

وللافتتاح على مؤسسات المجتمع المدني والإسهام في إصلاح المجتمع وتنسيق مع إدارة السجون، ننوه بتنظيم الوزارة لمسابقات قرآنية مع الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية ومخطتها التنفيذية للتدبير العلمي والمالي من أجل تنزيل إستراتيجية المجلس العلمي الأعلى ودعم مشاريع عمل المجالس العلمية، أخذا بعين الاعتبار البعدين التشاركي والتعاوني في هذا الصدد.

السيد الرئيس المحترم،

السادة والسيدات الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين،

إنها بحق إنجازات هامة تروم تأهيل الحقل الديني ببلادنا، كما تعكس الأدوار الهامة التي تضطلع بها الوزارة في إشاعة ثقافة الاعتدال والوسطية والتسامح التي تعزز الإشعاع المغربي وتحسين صورة المغرب إقليميا ودوليا كنموذج يحتذى به في هذا المجال.

في هذا الإطار تأتي هذه الميزانية لتعزيز هذه الإصلاحات من خلال مواصلة أشغال بناء وترميم المساجد وتأهيلها وبناء مؤسسات للتعليم العتيق

العنف المدرسي والجريمة الصغيرة ولظاهرة التعاطي مع المخدرات، بل وحتى ظاهرة العنف في الملاعب الرياضية. هذا إلى جانب تطوير أنظمة الحكامة والتتبع والمراقبة لمواجهة أي اختلالات أو انزلاقات يمكن أن تتعرض لها هذه المبادرة.

ان المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أحدثت لمخاربة الفقر والتمهيش ولتقليص الفوارق، وفي تكريسها وتطويرها ترسيخ للعدالة الاجتماعية. وهنا السيد الوزير، لابد من توجيه التحية لكم على ما تقومون به من مجهودات للحوار المباشر والتعاطي الإيجابي مع المطالب الاجتماعية في بعض المدن والجهات، وأعطى نموذجا بما قدم به في مدينة الحسيمة، حيث غابت كل أشكال المقاربات الأمنية وترجع الحوار والتفاهم على عرش الحلول. وفي هذا الموضوع، فإننا في التجمع الوطني للأحرار نؤكد على ضرورة بذل قصارى الجهود لتلبية المطالب الاجتماعية للسكان ليس في إقليم الحسيمة فحسب، بل في مختلف الأقاليم والجهات التي لم تنل حصتها من الأوراش التنموية. لكننا نطالب في نفس الوقت بتطبيق القانون في حق الأشخاص المتورطين في القيام بأعمال تخريبية للممتلكات العامة وفي خلق الفتنة، كما ندين كل ما من شأنه أن يمس بالثوابت والمقدسات، والتي تساهم في ترويجها بعض الجهات الأجنبية المغرضة المعادية لمصالح المملكة.

حضرات السيدات والسادة،

اننا اذ نفتخر بالانتماء لدولة الحق والقانون، لا يسعنا الا التنويه مجددا بالسياسة المغربية في مجال تنظيم الهجرة، وهنا لابد أن أشد بحماسة على ما تقوم به الحكومة من خلال وزارة الداخلية ومجهود باقي لتدبير هذا الملف بكل النجاعة التي يقتضيها، مع هاجس المحافظة على حقوق وكرامة المستفيدين من خدمات هذا القطاع، تماشيا والتقدم الحاصل في منظومة الحقوق والحريات في بلادنا، وكذا تفعيل الالتزامات المغرب على الصعيد الدولي واحتراما كذلك للمواثيق الدولية التي تمت دسترة مقتضياتها سنة 2011.

السيد الرئيس،

استغل هذه المناسبة كذلك للحديث عن ورش تأهيل الجماعات الترابية، طارحين معكم اليوم مختلف الصعوبات التي تلاقها هذه المؤسسات في خضم تنزيل هذه المقتضيات والأدوار المهمة والاختصاصات الموسعة التي أناطتها بها القوانين التنظيمية الجديدة. هذه الأدوار التي يصعب تحقيقها في ظل محدودية الموارد الموازناتية وغياب الدعم اللوجستي وضعف الموارد البشرية. وهنا يجب أن نستحضر بقوة أن الجماعات الترابية هي من أوائل مقدمي الخدمات العمومية. وبالتالي، فان العناية بها ومواردها وتسهيل محامها هو بالأساس خدمة أساسية تقدم للمواطن المغربي ولسياسة القرب، مطالبين في هذا الإطار بالإسراع في إخراج باقي المراسم التطبيقية المرتبطة بتأهيل وتدبير هذه الجماعات.

في هذا المجال تضاهي ما يمكن ملاحظته في الدول المتقدمة والراسخة في التمارين الديمقراطية.

حضرات السيدات والسادة،

ن المحافظة على سلامة وأمن المواطنين هو من صميم أدوار وزارة الداخلية. وفي هذا المجال، أكرم السيد الوزير خلال عرضكم، حرص الوزارة والمصالح التابعة لها على تأمين سلامة الأشخاص والمنشآت وفق مقاربة مندمجة لتثمين وتضافر جهود كل الأجهزة الأمنية. وإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، إذ ننوه بهذه الرؤية الإستراتيجية الشمولية، لندعوكم إلى مواصلة وتعزيز المقاربات الأمنية الناجمة لمواجهة كل التحديات والمخاطر التي تحذق ببلادنا، وخصوصا محاربة كل أشكال الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات. هذا إلى جانب تعزيز الدور الريادي للمغرب في جميع عمليات التعاون الإقليمي والدولي الموجهة للتصدي لآفة الإرهاب التي أصبحت تهدد كل المجتمعات.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا إلا التنويه بالجهد الذي تبذلها مختلف المصالح الأمنية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني، وخصوصا المجهودات الكبرى للمكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني سواء عبر تدخلاته البحثية أو القضائية أو العلمية، حيث توفيق في إحباط ما يناهز 45 عملية إرهابية و وفي تفكيك أكثر من 170 خلية إرهابية، منوهين داخل فريقنا بالأسلوب الاستباقي في التصدي لهذه الظاهرة التي أصبحت تؤرق العالم بأسره.

وأغتنم هذه الجلسة لأدعوكم إلى توفير المزيد من الدعم للسياسة الأمنية للقرب. هذه المقاربة التي تعمل على ترسيخ الأمن العام وحماية سلامة المواطنين من مختلف مظاهر الجريمة المتفشية في المجتمع والمرتبطة أساسا بمظاهر الفقر والتمهيش والأمية والبطالة. وهنا لابد كذلك من التنويه بالتدخلات الأمنية الموجهة لمحاربة مختلف أشكال الانحراف والجريمة والتي عرفت حسب عرضكم اليوم تطورا عدديا ونوعيا.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي وزملائي المستشارين،

ان الحديث عن هذه المظاهر التي ذكرتها مؤخرا والتي تنتشر بالخصوص في الأوساط القروية وشبه الحضرية الفقيرة لا تكفي المقاربة الأمنية في معالجتها، بل يقتضي الأمر تدخلا مزدوجا يأخذ فيه الجانب الاجتماعي الحيز الأكبر. وهذا ما يجزني للحديث عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث لا بد اليوم من بداية التفكير في إعطاء نفس جديد لهذا المشروع الملكي الهام، سواء من خلال تعزيز النقائبة البرامج الاجتماعية القطاعية أو عبر إدماج برامج جديدة خصوصا في مجالات الدعم المدرسي ومحاربة ظاهرة الانقطاع عن الدراسة، ولما لا التفكير في برامج اجتماعية جديدة موجهة أساسا للشباب اليافعين، وذلك بغرض إيجاد حلول استباقية لظواهر

في هذه المجالات التي تعاني مختلف مظاهر الفقر والتمهيش من خلال التفكير في التقدم بمشروع قانون في هذا الإطار.

ورجوعا إلى موضوع اليوم وهو مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية التي تعتبرها أهم الفاعلين في تطبيق برنامج الحكومة في المجالات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فإننا نتمن زيادة التي جاء بها مشروع قانون المالية 2017 فيما يتعلق بميزانية هذا القطاع التي ارتفعت بنسبة 9.22 في المائة، منتقلة من 21 مليار و841 مليون و325 ألف درهم سنة 2016، إلى 23 مليار و855 مليون و490 ألف درهم سنة 2017، وهو ما سيسمح لهذا القطاع المتشعب بمواكبة التطورات التي تشهدها بلانا على مستوى مشاهدتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، معتمين هذه المناسبة للمطالبة مرة أخرى بضرورة مراعاة العدالة المالية في صرف هذه الميزانية.

تلكم أهم ملاحظات فريقنا على مشروع هذه الميزانية التي نصوت عليها داخل فريقنا، فريق التجمع الوطني للأحرار، بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سادسا، فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب:

1- جميع الميزانيات الفرعية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وأعضاء الحكومة المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الحكومية برسم مشروع القانون المالي لسنة 2017، كمساهمة من فريقنا لإغناء النقاش العمومي في مجال تدبير المالية العمومية وتقييم تنفيذ البرامج والمخططات القطاعية، من خلال تقديم ملاحظات واقعية وبغية تحسين أدائها وفق ما يخدم تحقيق الأهداف التنموية لبلادنا ورفع التحديات المرتبطة بخلق ظروف ملائمة للاستثمار وخلق مناصب الشغل في إطار مبادئ التنمية المستدامة والشاملة والمتوازنة مجاليا.

قطاع الصناعة والتجارة الخارجية والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

بداية، لا يسعنا في الاتحاد العام لمقاومات المغرب إلا نتمن التشاور المستمر الذي يطبع علاقتنا بالوزارة، وننوه بالعمل الهام والمبادرات الجادة والمبتكرة التي تعترم الحكومة نهجها من أجل دعم الاستثمار الصناعي والمقاومات الصناعية في إطار "مخطط التسريع الصناعي 2014-2020" عبر عدة إجراءات وتدابير من أبرزها:

- الإعفاء الكامل للمنشآت الصناعية الحديثة النشأة من الضريبة على

وبطرح موضوع النجاعة الإدارية بالجماعات الترابية، لا بد أن نشير إلى ضرورة تأهيل مواردها البشرية عبر الإسراع في إخراج النظام الأساسي الخاص بالموظفين. كما أننا نرى أهمية إعادة فتح مراكز التكوين التابعة لوزارة الداخلية لما كان لها من دور في تطعيم الجماعات، خصوصا الفقيرة، بأطر وكفاءات قادرة على مسيرة التطور الذي يعرفه مجال التدبير الإداري، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بإعداد مخططات تنمية وفق المقاربة الجديدة للتدبير الجماعي.

ولا يمكن الحديث عن الجماعات الترابية دون ذكر منظومة الجبايات المحلية وضرورة إصلاحها، حيث نرى ضرورة وضع مخطط عمل مشترك بين وزارتي الداخلية والمالية لإصلاح هذا القطاع ومصاحبة الجماعات لإحداث إدارتها الجبائية، في إطار التخفيف من حدة الوصاية الإدارية. كما ندعوكم كذلك إلى إعادة النظر في معايير توزيع الضريبة على القيمة المضافة على الجماعات الترابية بشكل يستحضر معطيات كل منطقة.

حضرات السيدات والسادة،

لا أحد يجادل في أن المغرب قد قطع أشواطاً جد ممتدة في سبيل ترسيخ اللامركزية، إلا أن الأهداف المتوخاة من اللامركزية واللامركزية تبقى صعبة التطبيق نظرا للمركزية الشديدة التي تعاني منها الإدارة المغربية، وهو ما يجعل دور الجماعات الترابية جد متواضع فيما يتعلق بالتعمير وإعداد التراب، وبالتالي فتداخل الاختصاصات في هذا المجال يطرح مجموعة من المشاكل على رأسها التأخر في المصادقة على وثائق التعمير وعدم تحديد المسؤولية بشكل دقيق. وعلى هذا الأساس، ندعو إلى ضرورة استحضار مقاربة واقعية فيما يتعلق بالتدخل العمومي في ميدان التعمير وإبعاد هذا المجال من الاحتكار السياسي خصوصا بالنسبة لمنظومة المراقبة وزجر المخالفات وكذلك على مستوى النجاعة الإدارية. ونقترح في هذا الباب التفكير في فتح حوار وطني بين جميع المتدخلين في ميدان التعمير وفلسفة إعداد التراب الوطني لإيجاد تصور شامل ومتكامل يحدد اختصاصات كل طرف من جهة، ومن جهة أخرى التأسيس لجماعات ومدن تستحضر خصوصية المجال الترابي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تبذل الحكومة مجهودات مجمودة من أجل فك العزلة عن المناطق القروية والجبلية خصوصا في الشق المتعلق بتزويدها بالماء الشروب والكهرباء وكذلك بالنسبة لتطهير السائل وتصفية المياه العادمة، وهي البرامج التي ندعو إلى مواصلة إنجازها بطريقة تركز بشكل أكبر على تأهيل المناطق النائية أو ما يسمى بالمغرب العميق في إطار العمل على خلق شركات مع مختلف المؤسسات العمومية. كما أننا ندعوكم إلى إحداث وكالة وطنية لتنمية المناطق الجبلية تساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمندمجة

أو من حيث إحداث فرص الشغل (حوالي 4800 فرصة عمل مباشرة) تتوزع على عدة جهات أي أنها تراعي التوازن المجالي، وهو توجه محمود سيدعم توجهات الحكومة التي جاءت في البرنامج الحكومي والتي تروم تقليص الفوارق بين الجهات، كما يجسد ثقة المستثمرين بمستقبل بلدنا ووجهة السياسة المتبعة من قبل الوزارة من أجل التشجيع على الاستثمار. واذ نوه بمواصلة الحكومة تحسين جاذبية الاستثمار بفضل التحفيز الضريبية وتحسين بعض الإجراءات والتدابير من خلال اعتماد نظام التعريف الموحد للمقاول (وهو بالمناسبة ثمرة تنسيق وثيق بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب وعدة إدارات) وإجراءات التبادل الإلكتروني في مجال الاستيراد والتصدير، فإننا نرى أنه من الضروري التسريع بإصلاح وتبسيط المساطر الإدارية ورقمتها والإسراع بإحداث وكالة واحدة تجمع جميع المبادرات "المشنتة" التي تهم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وكذا تحسين الولوج للوعاء العقاري المعبأ للاستثمار الصناعي من خلال كلفة تنافسية على مستوى كافة التراب الوطني والعمل على تأهيل فضاءات الاستقبال الصناعية، إضافة لإنجاز مشاريع حظائر صناعية مندمجة موجهة للكراء تستجيب لطلبات المقاولات الصناعية، خاصة منها الصغرى والمتوسطة.

السيد الرئيس،

إننا إذ نعتز لكون الصناعات الجديدة أضحت تشكل المصدر الرئيسي لصادرات المغرب خصوصا صناعة السيارات التي تحطت قيمة صادراتها صادرات الفوسفات، إضافة لصناعة الطيران والالكترونيات، فإننا نطالب بإيلاء مزيد من الاهتمام لباقي القطاعات الصناعية الأخرى، ومنها قطاع الصناعات المعدنية والميكانيكية من خلال مراجعة السياسة المتبعة من قبل المؤسسات العمومية قصد تمكين المقاولات الوطنية من الانخراط بشكل أوسع في طلبات عروضها المرتبطة بالقطاع، مما سيساهم في تميمتها وتحسين قدرة تنافسيتها بدل اقتصرها على المناولة، كما يجب تحويل المقاولات الوطنية نفس الامتيازات التي تحظى بها المقاولات الأجنبية.

السيد الرئيس،

لابد من إثارة مسألة تنامي القطاع غير المنظم والذي ينافس القطاع الهيكلي منافسة غير متكافئة ولا مشروعة، ويهدد بانزلاق مقاولات منظمة نحوه، وعلى الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها في محاربته، للحد من هذا الوضع اللامقبول لقطاع يعمل خارج القانون، ولا يحترم أية مسؤولية اجتماعية، ويضر بمناخ الأعمال، وذلك بتضافر جهود الدولة مع جهود الاتحاد العام لمقاولات المغرب لاجتذاب وحدات هذا القطاع لتكون مقاولات مواطنة، واحتوائها في قطاع منظم وبحماية اجتماعية.

وفي ما يتعلق بالتجارة الخارجية، واذ نثمن ما ورد في البرنامج الحكومي من إجراءات وتدابير لتحفيز ودعم الصادرات المغربية، خاصة ما يرتبط بتقييم اتفاقيات التبادل الحر القائمة وإشراك القطاع الخاص في التقييم وفي

الشركات لمدة 5 سنوات؛

- توسيع مجال الامتيازات الجبائية الممنوحة للتصدير إلى المصدرين غير المباشرين أي للمقاولات المناولة التي بشكل منتوجها كمدخلات صناعية لشركات ذات المنتج النهائي الموجه للتصدير؛
إلا أننا نؤكد أنه من الضروري إعطاء أهمية إلى تدابير أخرى مكاملة، منها على سبيل المثال:

■ وضع استراتيجية شاملة للتعويض الصناعي حسب كل قطاع بآليات ملائمة وناجعة تروم الرفع من مستوى العرض المحلي ونقل المهارات والتكنولوجيا نحو المغرب؛

■ تشجيع الاندماج والترابط بين المقاولات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة مع إرساء تدابير تحفيزية لتطوير السلاسل الإنتاجية ذات قيمة مضافة مرتفعة؛

■ تقديم إعفاء ضريبي لتشجيع الاستثمار في مجال النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة.

السيد الرئيس،

بالرجوع إلى مشروع ميزانية الوزارة، لا يسعنا إلا أن نعبر عن أسفنا لكون هذا القطاع مازال لا يحظى بالدعم المالي الكافي، وهو ما يتجلى في تواضع الميزانية المخصصة للوزارة خصوصا وأن الحكومة تراهن على عملية تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني عبر التركيز على التصنيع والتصدير وجعلت منه إحدى أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2017، إلا أن الاعتمادات المالية المخصصة لمخطط التسريع الصناعي لا تزيك هذا الطرح، حيث لا تتجاوز 2 مليار درهم، في مقابل مخططات أخرى لا ننكر أهميتها الإستراتيجية والتنموية- التي خصصت لها مبالغ تتراوح ما بين حوالي 9 مليار درهم و12 مليار درهم.

كما أن المقاربة التي تنهجها الحكومة في استمرار منح امتيازات ضريبية تفضيلية لقطاعات اقتصادية أخرى لا تندرج ضمن استراتيجية الحكومة في تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني وتنسم بغياب المغامرة في الاستثمار، تساهم في استقطاب جزء هام من الاستثمارات الوطنية وبالتالي يجب العمل على التثاقية وانسجام مختلف البرامج الحكومية في أفق جعل الاستثمار والابتكار محركات للتنمية وإحداث فرص الشغل.

السيد الرئيس،

تبعنا باعتزاز مصادقة لجنة الاستثمارات بداية هذا الشهر على 51 مشروع اتفاقية استثمار وملاحق اتفاقيات استثمار تبلغ قيمتها الإجمالية 67 مليار درهم، من شأنها إحداث حوالي 6500 فرصة عمل مباشرة، تشكل الاستثمارات الوطنية غالبيتها أي أكثر من 90% منها، ومؤشر إيجابي يتمثل في هيمنة قطاع الصناعة في هذه المشاريع، سواء من حيث مبلغ الاستثمارات (43 مليار درهم، أي حوالي ثلثي الاستثمارات المقدمة للجنة)

بصفة شبه كلية على الاستيراد لتغطية احتياجاتنا من الطاقة، كما تشكل الفاتورة الطاقية ضغطا دائما على الاحتياط من العملة الصعبة وتؤثر سلبا على الميزان التجاري حيث تتعدى كلفتها السنوية 50 مليار درهم تؤدي بالعملة الأجنبية.

وبفضل الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة، تم بلورة استراتيجية طاقية وطنية جديدة تروم تنوع وتنافسية الباقية الطاقية الوطنية، وتعبئة مختلف الموارد الطاقية المتجددة على الصعيد الوطني، مع تعزيز النجاعة الطاقية، في أفق تحقيق أهداف التحول الطاقية، من خلال النمو المتصاعد لحصة الطاقات المتجددة لتصل نسبتها 43% خلال سنة 2020 و52% من القدرة الكهربائية المنشأة في أفق سنة 2030، مما يجعل من المغرب رائدا في هذا المجال على المستوى الجهوي والإقليمي.

وبالنظر للمؤهلات التي يتوفر عليها المغرب في مجال الطاقات المتجددة سواء الريحية أو الشمسية أو الكهرومائية، فإن قراره بتطوير الاستثمار فيها يعتبر خيارا صائبا وحكيما إذ سيمكنه من إنتاج طاقة كهربائية نظيفة وبكلفة منخفضة مما سيساهم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، إذ ستمكن الطاقات المتجددة من تعزيز استقلال المغرب الطاقية وتيسير برامج التنمية في العالم القروي والمساهمة في تطوير الفلاحة من خلال توفير طاقة ملائمة لبرامج الري وتخليق مياه البحر (Dessalement de l'eau de mer) وبالتالي تحسين تنافسية اقتصاده والوفاء بالتزاماته الدولية في مجال الحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

وهنا لا بد أن نشيد بوجاهة دمج قطاع الطاقة والمعادن وقطاع التنمية المستدامة في وزارة واحدة نظرا للترابط الوثيق بين القطاعين مما سيعزز التقائية البرامج الحكومية في هذا المجال.

إلا أنه رغم المؤهلات والإمكانات الواعدة التي يتيحها المغرب لإنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقات المتجددة (خاصة الريحية) بقوة عالية وبكلفة تعتبر الأقل انخفاضا على المستوى العالمي، إلا أننا نلاحظ ضعف إقبال الفاعلين الدوليين في مجال للاستثمار في هذا المجال، مقارنة مع دول أخرى بتنافسية أقل بكثير، بسبب وجود نصوص قانونية وتنظيمية لا تشجع على ذلك، مما يستوجب مراجعتها في أقرب الآجال؛

إضافة لضرورة اعتماد حكامه جيدة وتنظيم أحسن للقطاع، خاصة على مستوى تحرير سوق الكهرباء ذي مصادر طاقية متجددة ذات المجهود المنخفض والمتوسط، موازاة مع توجيه الاستثمار العمومي لتعزيز وتقوية قدرة الشبكة الكهربائية لتصريف الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقات المتجددة.

السيد الرئيس،

سبق أن وقعت الحكومة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح

المفاوضات بما يضمن توازنها، فمن الضروري الأخذ بعين الاعتبار مقترحات القطاع الخاص وخاصة في المفاوضات حول "اتفاق التبادل الحر الشامل والمعتمق" بين المغرب والاتحاد الأوربي، كما ندعو الحكومة إلى إرساء خطة تروم التنوع المجالي وتنوع المنتج الموجه للتصدير والرفع من جودته وتنافسيته مع الاهتمام بتطوير تصدير الخدمات خصوصا نحو البلدان الإفريقية.

كما يجب تعميق التفكير في إطار مقارنة تشاركية في كيفية استثمار الفرص التي تتيحها اتفاقيات التبادل الحر لتنمية وتطوير الصناعات الوطنية من خلال مواكبة المقاولات الوطنية، خاصة الصغيرة والمتوسطة، لاستشراف أسواق جديدة وكذا في الترويج والتسويق للمنتج المغربي مع إعمال نظام الليقطة لحماية الصناعة الوطنية من بعض الأساليب التي تدخل في مجال المنافسة غير الشريفة (سياسة الإغراق التجاري على سبيل المثال).

السيد الرئيس،

نعي جيدا اهتمام الوزارة بتطوير الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث حققت بلادنا إنجازات هامة في هذا الصدد مكنته من احتلال موقع الريادة الإقليمية، إلا أنه من الضروري التسريع بتفعيل "استراتيجية المغرب الرقمي 2020" لتعزيز الاقتصاد الرقمي الذي ساهم بنحو 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي، عبر تقوية البنية التحتية الرقمية التي تعد مركزا أساسيا لبناء أنشطة صناعية متطورة، ولجذب المستثمرين وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني.

كما يجب تشجيع الاستثمار في المحتوى الرقمي وتحسيس الفاعلين بضرورة التعاون فيما بينهم لإيجاد الحلول الملائمة للبيانات الكبيرة "Big data"، مع دعم تكوين أطر وتقنيين متخصصين في هذا المجال، واعتماد استراتيجية واضحة في مجال الأمن المعلوماتي سواء تعلق الأمر بالمؤسسات العمومية أو الشركات الخاصة، وهنا نستحضر الهجمات الالكترونية المتكررة التي تستهدف الشركات والمؤسسات الحكومية في مختلف القارات كان آخرها "هجوم طلب الفدية" الذي اجتاح حواسيب العالم منذ عدة أيام.

وبصفة عامة، لا بد أن نشيد بمجهودات الوزارة في جذب واستقطاب مشاريع استثمارية مهيكلية في قطاعات يراهن المغرب على تطويرها لتعزيز نسبة النمو وخلق فرص الشغل والرفع من قيمة الصادرات وإرساء أسس صناعة متكاملة ومندمجة ستساهم في تعزيز قدرات المغرب لولوج نادي الدول الصاعدة.

قطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة

السيد الرئيس،

لا يخفى عليكم أن بلدنا يواجه تحديات كبرى بسبب الطلب الوطني المتزايد على الطاقة بمنحى تصاعدي (7% كمعدل سنوي) نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي والنمو الديموغرافي الذي يعرفه المغرب، حيث أن تبعيتنا الطاقية لازالت جد مرتفعة وتتعدى نسبتها 93%، أي أننا نعتمد

القطاع أن عدم تشجيع البحث المنجمي ببلادنا ستكون له في الأمد القصير عواقب وخيمة بالنسبة لمدة حياة المناجم المستغلة حاليا ومدى استدامة هذا القطاع بصفة عامة.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا إلا أن نثمن عزم الحكومة إدراج تخفيضات لتشجيع الاستثمار في القطاع المعدني في إطار قانون المالية برسم سنة 2018.

كما نحث الوزارة على مواكبة المشروع العملاق المتعلق بأنبوب ربط الغاز الطبيعي بين نيجيريا والمغرب لما يشكله من رهان استراتيجي للاندماج الاقتصادي لدول غرب إفريقيا.

السيد الرئيس،

إن اعتماد بلادنا مقارنة التنمية المستدامة هو خيار استراتيجي التزمت المملكة المغربية بمبادئه، حيث انعكس هذا الالتزام من خلال القيام بعدة إصلاحات متتالية همت تخليق الحياة السياسية، وتحسين الظروف الاجتماعية، وتعزيز الجاذبية الاقتصادية، وتسريع وتيرة النهوض بالشأن البيئي عبر الإجراءات الوقائية والعلاجية.

وقد تعزز هذا الالتزام بمبادئ التنمية المستدامة في خطابي العرش لسنتي 2009 و2010، الذين مهدا الطريق لبناء أسس التنمية المستدامة وجعلها مشروعا مجتمعيا شاملا ومتكاملا. ففي خطاب العرش لسنة 2009، دعا صاحب الجلالة الحكومة إلى إعداد ميثاق وطني شامل للبيئة يستهدف الحفاظ على مجالاتها ومحمياتها ومواردها الطبيعية، ضمن تنمية مستدامة، كما أكد جلالته الملك في خطاب العرش لسنة 2010 على هذا التوجه، حيث أعطى توجيهات سامية تنص على ضرورة انخراط بلادنا في مسار التنمية المستدامة كأساس لكل السياسات العمومية، وحث الحكومة على تفعيل الميثاق الوطني من خلال اعتماد خطة عمل مندمجة وإعداد قانون إطار للبيئة والتنمية المستدامة.

غير أننا نعتبر في الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن المجهودات التي بذلها المغرب منذ انخراطه في هذا المجال انطلاقا من قمة ريو 1992 وتنظيم كوب 22 بمراكش سنة 2016، لم يعكس بالشكل المطلوب على الواقع اليومي للمواطن، حيث يتعين على الحكومة، تجميع كل الطاقات والجهود من أجل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، وذلك بالاستناد إلى عدة عوامل منها، توسيع مجال الصناعات الجديدة وتطوير الاقتصاد الأخضر، وتعزيز الحكامة الجيدة، وتأهيل العنصر البشري، وخلق بيئة أعمال مناسبة.

وفي هذا الإطار فإن بلورة نموذج تنموي منتج لفرص الشغل ومقلص للفوارق الاجتماعية والمجالية يقتضي مواصلة التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي، وهو ما يستدعي في نظرنا مواصلة الاستراتيجيات القطاعية وتقييمها، ودراسة أثارها وتحسينها عند الاقتضاء.

وفي هذا السياق، ندعو إلى تفعيل كل الجوانب المرتبطة بالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والتأهيل البيئي من خلال:

للشرب عقد برنامج للفترة 2014-2017 بتاريخ 26 ماي 2014 بغلاف مالي قدره 45 مليار درهم، ساهمت فيه الدولة والمكتب بنسبة 70%، منها 22 مليار درهم تتحملها الدولة:

وهنا نتساءل عن مدى وفاء المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بتعهداته الواردة في هذا العقد البرنامج؟ سؤالا يجد جدواه لكون الهامش الاحتياطي المتعلق بالعرض في إنتاج الكهرباء لا يتعدى 10% خلال سنة 2016 بينما العقد البرنامج يستهدف هامش احتياطي يعادل 15% عند متم سنة 2017.

أما في مجال النجاعة الطاقية، فنؤكد على ضرورة تسريع تفعيل الإستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية 2017-2021 من خلال تحديد أهداف واضحة والنتائج المتوخاة مع القيام بتقييم مرحلي للبرنامج لتقويم وتصحيح أي اختلالات مفترضة.

ولضمان نجاح هذه الاستراتيجية وتحقيق أهدافها في المجال الصناعي، فنطالب الحكومة بإعداد خطة لمواكبة المقاولات وتخفيضها من أجل الاستثمار في النجاعة الطاقية.

كما نثمن الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لتشجيع الخواص في تنفيذ مشاريع تروم تقوية المخزون الاحتياطي من المواد البترولية والغاز، وهنا نستحضر خلاصة تقرير المجلس الأعلى للحسابات الذي صدر منذ بضع شهور حول المخزونات الاحتياطية، إذ أشار إلى أن نظام المخزون الاحتياطي الحالي للمنتجات النفطية متجاوز ولا يحترم المعايير المعمول في هذا الشأن.

السيد الرئيس،

إن قطاع المعادن يلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني، لا من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام (حوالي 10%) أو من خلال تشغيل اليد العاملة، أو من خلال نسبته في الصادرات، ورغم التحولات والدينامية التي يعرفها مؤخرا هذا القطاع، إلا أننا نلاحظ أن الفوسفاط لازال يستحوذ على أكثر من 90% من الإنتاج المنجمي بالمغرب.

ومن أجل تشجيع وتنمية القطاع المعدني بالمغرب، لابد من اتخاذ عدة تدابير، نذكر منها على سبيل المثال:

- الرفع من نسبة التخریط الجيولوجي والجيوفيزيائي والجيوكيميائي ووضع مختلف المعطيات رهن إشارة المستثمرين المحتملين لتشجيعهم على الاستثمار في البحث والتنقيب عن المعادن أو لتوسيع أنشطتهم القائمة؛

- تحفيز المقاولات والشركات المنجمية للقيام بأعمال البحث والتنقيب في المناجم واستكشافها وتطوير البحث في القطاع المنجمي وذلك قصد ضمان استدامة وتطوير هذا القطاع، على غرار ما هو معمول به على مستوى العديد من الدول الإفريقية، إذ يعتبر مهنو

الوافدين إلى المملكة مرتين، ورفع العائدات السياحية إلى 140 مليار درهم في أفق سنة 2020.

كلها أهداف طموحة تحتاج لتحقيقها حكمة جيدة والتقائية مختلف البرامج الحكومية وتعبئة كل المتدخلين، سواء كانوا مؤسسات عمومية أو قطاع خاص أو جماعات ترابية. وقد حان الوقت لتقييم هذا المخطط الاستراتيجي للوقوف على ما أنجز وما لم ينجز وتشخيص الأسباب، حتى لا يعاد تكرار نفس أخطاء واختلالات "مخطط الأزرق" الذي لم يُنجز إلا 7.8% (عند نهاية 2010) من أهدافه المسطرة فيما يتعلق بالرفع من الطاقة الإيوائية السياحية والمحدد في حوالي 70.000 سرير (لم ينجز منها إلا حوالي 5500 سرير).

ومن خلال الأرقام التي قدمها تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول "الشركة المغربية للهندسة السياحية"، فنلاحظ أن الأمور تسير على نفس المنوال بالنسبة لرؤية 2020، حيث أن نسبة الإنتاج جد ضعيفة (حوالي 3% عند ممت سنة 2015)، حسب ما أشار إليه التقرير الذي ركز بشكل خاص على المهن الرئيسية للشركة والتي تتعلق إجمالاً بدراسات الهندسة السياحية وتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي.

وبخصوص مساهمة "الشركة المغربية للهندسة السياحية" في تنزيل رؤية 2020 السياحية، وذلك من خلال تنفيذ عقود البرامج الجهوية المنبثقة من الرؤية المذكورة، ذكر التقرير أن نسبة إنجاز المشاريع المنصوص عليها في العقود الجهوية هي بحدود 0.3% فقط بتم شهر يونيو 2015، وحتى لو تم اعتبار المشاريع التي هي في طور الإنجاز، فإن النسبة المذكورة لا تتجاوز 20%، وهو ما يستدعي تقويم الوضع باعتماد مقاربة جديدة ونموذج تنموي مبتكر للقطاع بإشراك مختلف الفاعلين في الميدان.

السيد الرئيس،

نظرا لأهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني لما يوفره من فرص للعمل ومساهمته في النمو الاقتصادي والقيمة المضافة (6.7%) فإننا نرى في الاتحاد العام لمقاولات المغرب من الضروري التسريع ب:

- تسهيل ولوج الشركات السياحية للتمويل وإعادة الهيكلة؛

- دعم المقاولات السياحية وتحسين تنافسيتها؛

- تعزيز أعمال الترويج وجذب المستثمرين إلى القطاع السياحي، من خلال إعداد استراتيجية شاملة ومحددة بشكل جيد ومفصلة في شكل برامج عمل بأهداف واضحة قابلة للقياس، تمكن من تقييم النتائج وفق مدة زمنية محددة.

- مواكبة وكالات الأسفار في التحولات التي يعيشها قطاعهم والعمل على تعزيز دورهم للتحويل لقطاع المنتج السياحي الوطني ومُنعشين للسياحة الداخلية ومُروجين مُهمين لوجهة المغرب من خلال تنوع العرض السياحي على طول السنة بين المنتج السياحي الثقافي والبيئي

- تسريع تفعيل المخططات الوطنية للنفايات الصلبة والصناعية والمخططات الوطنية للتطهير الصلب والسائل ومعالجة المياه العادمة؛

- دعم الإمكانيات المالية المخصصة لمحاربة التلوث الصناعي، خاصة منها المعبأة في إطار صندوق مكافحة التلوث الصناعي والآلية التطوعية لمكافحة التلوث الصناعي المائي؛

- بلورة مخططات تنمية جهوية وإقليمية تعتمد الاقتصاد الأخضر كمحور أساسي للتنمية؛

- تعزيز حماية المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية والمناطق الرطبة؛

- المحافظة والتدبير المستدام للموارد الغابوية؛

- تفعيل قانون الساحل؛

- ترشيد بعض الأنشطة الفلاحية التي تتسبب في استنزاف المياه الجوفية وارتفاع ملوحة التربة وتلويثها، واستبدالها بالأنماط البيولوجية المستدامة؛

- المعالجة الكاملة للنفايات عن طريق المطارح المراقبة والعمل على إعداد استراتيجيات من أجل تدويرها وتثمينها؛

- مواجهة مخاطر الاختلال بين الطلب على الماء والعرض، والمحافظة على الموارد المائية من التلوث والاستنزاف، خاصة في بلد تقل مدخراته المائية وتتضاءل باستمرار بسبب التغيرات المناخية.

ونحن نؤكد في الاتحاد العام لمقاولات المغرب استعدادنا للتعاون وتبادل الأفكار والتجارب في سبيل تطوير هذا القطاع الاستراتيجي الذي تراهنا عليه بلادنا في من أجل تحقيق التنمية المنشودة.

قطاع الساحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:
السيد الرئيس،

لا بد من الإشادة بأهمية تجميع قطاع السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية ضمن وزارة وصية واحدة، نظرا لتراط وتداخل وتأثير أنشطة هذه القطاعات بعضها على بعض وهو ما سيساهم في تعزيز التقائية برامجهما كمدخل أساسي لتقوية الحكامة وتطوير هذه القطاعات التي تلعب أدوارا استراتيجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتراية.

السيد الرئيس،

لا يمكننا الخوض في مناقشة مضمون ميزانية وزارة السياحة دون الوقوف عند استراتيجية الحكومة للقطاع والمتمثلة في "رؤية 2020" واستحضار أهدافها الطموحة والمتمثلة في جعل المغرب كوجهة دولية ضمن الوجهات السياحية العشرين المفضلة للسياح وفرض نفسه كمرجع للتنمية المستدامة في حوض البحر الأبيض المتوسط وجعل إغناش السياحة الداخلية والسياحة العائلية من بين أولوياتها مع مضاعفة عدد السياح

الإفريقي، إلى جانب الطلب الرسمي الذي تقدم به للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) في أفق تحقيق أهداف الإستراتيجية الإفريقية الشاملة لبلادنا وتوجهات جلالة الملك حفظه الله، نحو الاندماج الإفريقي للاقتصاد المغربي.

وفي هذا الإطار نتمن البرامج الاستثمارية الطموحة التي ساهمت بشكل كبير في عصرة وتطوير مختلف مكونات قطاع النقل الجوي بالمغرب سواء على مستوى البنيات التحتية أو الإنتاج أو التكوين وجعلته قطاعا تنافسيا وقادرا على رفع تحديات العولمة من خلال تعزيز تنمية الطاقة الاستيعابية للمطارات الوطنية والرفع من شبكتها، وكذا دعم آليات سلامة وأمن الطيران المدني، عبر تنفيذ البرنامج الاستثماري الذي وضعه المكتب الوطني للمطارات الذي امتد إلى غاية سنة 2016.

إلا أنه رغم هذه المنجزات، فلا بد من بذل المزيد من الجهود في مجال:

- الحكامة وحسن التدبير والشفافية من خلال تنفيذ التوصيات الصادرة عن مختلف أجهزة الرقابة الوطنية؛
- تطوير أنشطة المناولة الأرضية؛

- اعتماد سياسة ملائمة للتكوين والتكوين المستمر لفائدة مستخدمي الطيران المدني لمسايرة التطورات التكنولوجية المتسارعة للقطاع من أجل الاستجابة لشروط السلامة والحفاظة على البيئة؛

- مراجعة تعرفه التذاكر نحو الانخفاض للخطوط التي تعرف نسب ملء مرتفعة طيلة السنة لاستقطاب مزيد من السياح للوجهة المغربية.

قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

السيد الرئيس،

دون الحاجة للرجوع لسرد أهمية قطاع الصناعة التقليدية ومكانته الوازنة في المجتمع المغربي والتي تتعدى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، لما يجترته من مقومات حضارية ولما يحملها منتوجها من حمولة ثقافية وفنية، تحم علينا العمل على تنمية والحفاظ على منتوج الصناعة التقليدية كموروث ثقافي وتاريخي الذي يتميز به المغرب ويعتبر من أهم دعائم الهوية الحضارية لبلادنا، وذلك من خلال العمل على إضفاء قيمة أكبر عليه وضمان استمراريته عبر تعزيز حمايته من المنافسة غير المتكافئة من قبل المنتوجات الأجنبية.

إلا تنافسية قطاع الصناعة التقليدية، رهينة بمستوى جودة منتجاته والحفاظة على خصوصيته وافتتاحه على الابتكار وقدرته على التأقلم المستمر مع متطلبات السوق الداخلي والخارجي.

وهنا نتمن الانعكاسات الإيجابية لمختلف الأوراش المنجزة في إطار "رؤية 2015"، والتي تم تنفيذها بفضل تضافر الجهود المبذولة من طرف كل الفاعلين والشركاء ودعمهم المستمر لبرامج التنمية الخاصة بالصناعة

والجبلية (السياحة الإيكولوجية) وغيرها وعدم الاقتصار للترويج للسياحة الساحلية الموسمية فقط على أهميتها ودورها في اجتذاب السياح وفي تشغيل اليد العاملة؛

- مواصلة تطوير المنتوجات السياحية الموجهة للسوق الداخلية والتي يجب أن تراعى فيه خصوصيات الزبون المغربي وعاداته وخياراته (سياحية عائلية بطلب مرتفع خلال العطل المدرسية والعطلة الصيفية)؛

- تحسين مستوى الخدمات وظروف استقبال السياح لمواجهة المنافسة الشرسة في محيطنا الإقليمي والجهوي (دول البحر الأبيض المتوسط)، من خلال مراجعة منظومة التكوين الذي يستجيب لمعايير الجودة (تنمية المهارات المهنية، إتقان اللغات...);

- تطوير خدمات النقل الجوي وتسهيل الولوج إلى الوجهات السياحية الرئيسية ببلانا؛

- مراجعة السياسة التواصلية للوزارة للترويج لوجهة المغرب، فالمقاربة المبنية على الاعتماد بشكل أساسي على المشاركة بالمعارض لترويج العرض السياحي لم يعد مجدي، إذ رغم أهمية هذه الأخيرة، إلا أن دولا كثيرة حققت نتائج جد إيجابية بعد أن أدمجت التواصل الرقمي في استراتيجيتها التواصلية لاستقطاب السياح، نظرا للآفاق الواعدة التي يتيحها لاستهداف أسواق مختلفة دون مراعاة البعد الجغرافي وبكلفة منخفضة.

وبصفة عامة، وفي أفق تحقيق "رؤية 2020"، فإن الوزارة مطالبة بإعداد برامج مندمجة تستجيب لمطالب وتطلعات المهنيين والمستثمرين وخصوصا ما يتعلق بالجوانب المرتبطة بالتسويق والإعاش في أفق إرساء قواعد صناعة سياحية قائمة بذاتها، مع تنمية السياحة الداخلية التي يمكنها أن تشكل محركا دائما للقطاع، وهنا نستحضر اقتراحنا في السنة الماضية الهادف لوضع نظام للادخار والمساعدة المالية على شكل نظام "بطاقات العطل" للرفع من ميزانية السفر السياحية لدى الزبناء المغاربة، والذي التزمت الحكومة السابقة بدراسة الجوانب التقنية لهذا المقترح في أفق تنفيذه.

السيد الرئيس،

إن قطاع النقل الجوي يعد من القطاعات الريادية والاستراتيجية في اقتصادنا وهو يشكل دعامة أساسية لمواكبة الدينامية السياحية لبلادنا والمساهمة بالتالي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الطموحة لرؤية 2020 للسياحة المغربية، لكون ثلثي السياح الأجانب الذين يقصدون المغرب يستعملون الطائرة، وهو ما يزيك وجهة إدماجه مع قطاع السياحة في وزارة واحدة، كما يشكل كذلك آلية أساسية وفعالة للاندماج الجهوي.

ويبقى القطاع مطالبا بدعم السياسة الوطنية في مجال الانفتاح على إفريقيا بعد القرار التاريخي لرجوع المغرب إلى حضنه المؤسسي للاتحاد

بنيات تحتية مهمة تضم مراكز للتكوين وفضاءات للإنتاج والبيع، حظيت بتدشين صاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله، مما يترجم العناية الملكية الموصولة لهذا القطاع.

ولابد من التسريع في تطوير وتثمين مواد ومنتجات مختلف أنشطة الاقتصاد الاجتماعي في إطار شركات متنوعة لما يتيح من وإمكانيات واعدة لا تزال لم تستغل كلها كما يجب والتي يمكن أن تساهم بنسب مهمة في تحسين دخل والظروف المعيشية لشريحة واسعة من المواطنين، خصوصا في العالم القروي والمناطق الجبلية.

قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

السيد الرئيس،

علاقة بقطاع الفلاحة والصيد البحري في ارتباطه بالعلاقات المغربية الإفريقية؛ فإننا نذكر الحكومة بضرورة إضفاء طابع تمايزي في علاقتنا مع الدول الإفريقية، استحضارا لتوجيهات جلالة الملك حفظه الله في خطابه التاريخي من دكاكر بمناسبة الذكرى 41 لعيد المسيرة الخضراء لسنة 2016، وفي هذا السياق فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب عمل على خلق آلية لتتبع إنجاز المشاريع الاستثمارية في مختلف البلدان الإفريقية، التزاما منه بمواكبة الاتفاقيات الموقعة والعمل على تحقيق التثاقية الدبلوماسية الاقتصادية مع مبادرات المستثمرين الخواص، وهو ما سيمكن المملكة المغربية والدول الإفريقية الشريكة لبلادنا من تطوير التعاون جنوب-جنوب، من أجل تعزيز الأمن الغذائي، وتقليص نسب الفقر وتدبير الموارد المائية بشكل مستدام.

السيد الرئيس،

لا بد من الإشادة بأهمية تجميع قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ضمن وزارة وصية واحدة، نظرا لتربط وتداخل وتأثير أنشطة هذه القطاعات بعضها على بعض وهو ما سيساهم في تعزيز التثاقية برامجها كمدخل أساسي لتقوية الحكامة وتطوير هذه القطاعات التي تلعب أدوارا استراتيجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية.

كما نتمنى في الاتحاد العام لمقاولات المغرب إلحاق قطاع الصناعة الغذائية من وزارة الصناعة والتجارة إلى حظيرة وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

السيد الرئيس،

بعد الدراسة والإطلاع على مشروع الميزانية المقدمة، وفي إطار مهمتنا الدستورية، وبعد التقييم الموضوعي لمفردات مشاريع الميزانية المقدمة فإننا نتمنى الجهود المبذولة والإنجازات التي حققت في مختلف القطاعات الإنتاجية وعلى رأسها قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، كما نسجل ملاحظتنا من زاوية مهنية وكمثلي للاتحاد العام لمقاولات المغرب، إسهاما منا في النهوض بالقطاعات الإنتاجية التي تعتبر من البنات الصلبة لمركزات التنمية في بعدنا الوطني والجهوي والمحلي وعلاقتها بتحسين مناخ الاستثمار الخاص.

التقليدية، إلا أن ذلك لا يجب أن يحجب عنا الإشكاليات والمعوقات التي يعاني منها هذا القطاع والتي تتطلب جهدا إضافيا من أجل معالجتها وتجاوزها، ضامنا لتنمية مندمجة ومستدامة، مما يحتم القيام بلحظة تأمل لتقييم "رؤية 2015" للوقوف على مدى تقدم مختلف الأوراش وتقييم المنجزات مقارنة مع الأهداف المرسومة، في إطار مقارنة تشاركية، لرصد مكامن الضعف والإشكالات التي يعاني منها القطاع، والبحث عن الحلول الملائمة، حتى يتسنى إعداد إستراتيجية جديدة مبتكرة هدفها النمو بقطاع الصناعة التقليدية إلى المكائنة التي تليق به ضمن باقي قطاعات ومكونات الاقتصاد الوطني، في التثاقية وانسجام تام مع الاستراتيجيات القطاعية الأخرى.

ولن يتأتى ذلك، السيد الرئيس، إلا بتحسين جودة وتنافسية منتوج الصناعة التقليدية من خلال تأهيل مكوناته المهنية وتطوير النسيج المقاولاتي للقطاع ودعمه بإحداث مناطق وفضاءات أنشطة مندمجة من جيل جديد تتوفر على بنيات تحتية ملائمة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة بالقطاع.

كما لن يتسنى تطوير القطاع بالشكل المرغوب ما لم يتم إخراج مشروع القانون المتعلق بتنظيم مزاولة أنشطة الصناعة التقليدية والذي طال انتظاره من قبل كافة المتدخلين في القطاع والذي يمكن أن يشكل مدخلا أساسيا لتطوير القطاع وتنمية مختلف أنشطته.

دون أن ننسى ضرورة تقديم الدعم اللوجستيكي لمقاولات الصناعة التقليدية وضمان تزويدها بالمواد الأولية ذات الجودة العالية لتمكينها من رفع حجم الإنتاج وجودته وإدخال بعض التصاميم العصرية وكذا مساندة التحولات التكنولوجية وتطوير وتنويع المنتجات لتمكين المقاولات الوطنية المصدرة من الانسجام مع أحدث الاتجاهات في التصاميم والألوان والاستجابة لمتطلبات السوق الداخلية والخارجية.

إضافة لابتكار حلول ملائمة للإشكاليات المرتبطة بالولوج إلى التمويل بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة التي تمارس أنشطتها في مجال الصناعة التقليدية وكذا اعتماد آليات ناجعة وواقعية من أجل تمويل إعادة هيكلتها، عبر تحسين وسائل الإنتاج حتى تتمكن من مواكبة التحوّلات التكنولوجية الحديثة دون المس بالطابع التقليدي للمنتوج وخصوصياته الحضارية والثقافية.

وفيما يخص الاقتصاد الاجتماعي، لا بد أن نستحضر هنا بعض المبادرات المبتكرة لتعزيز دوره في التنمية، من خلال تهمين منتوجاته وخلق قيمة مضافة عليها، بتبني مقارنة تشاركية تروم الالتئاقية في تحقيق الأهداف، وهنا نود أن نشيد على وجه الخصوص بالشراكة النموذجية التي تم الشروع في تنفيذها بين مؤسسة محمد الخامس للتضامن من جهة وقطاعي الصناعة التقليدية والتشغيل والتكوين المهني من جهة أخرى، والتي مكنت من إنجاز

قانون التجميع الفلاحي، ومواصلة تشجيع كراء هذه الأراضي لإنجاز مشاريع فلاحية عصرية بهدف تعبئة وتمييز واستغلال الأراضي الجماعية الفلاحية من طرف المستثمرين الخواص.

السيد الرئيس المحترم،

إن الاتحاد العام لمقاولات المغرب يثمن مجهودات الوزارة في إطار تشجيع الحوار بين الفاعلين العموميين والخواص في إطار مخطط "المغرب الأخضر"، قصد تحديد الفروع التي يمكن للاستثمارات أن تدعم إنتاجها الفلاحي وتمييز سلاسل القيمة والتجارة المندمجة. وأملنا كبير في تسريع تفعيل القانون المتعلق بالمهن الفلاحية والمائية الذي يحدد شروط خلق وتمويل المهن الفلاحية بهدف تعزيز التنسيق والتشاور بين الفاعلين المتدخلين في مختلف حلقات سلاسل القيمة الفلاحية وتمكين هذه المهن من التوفر على تعبئة موارد مالية دائمة، إضافة إلى ضمان شروط التنافسية والمردودية للمنتجات الفلاحية المغربية والرفع من قوة الفلاحة المغربية على مستوى التصدير.

السيد الرئيس،

فيما يخص قطاع الصيد البحري فقد حان الوقت لتقييم مخطط (Halieutis) قصد تمييز المنجزات والتغلب على الإكراهات؛ كالصيد غير القانوني وصعوبة المراقبة التي تحول دون بلوغ جميع الأهداف الاقتصادية المتوخاة، رغم أن الجميع وفي مقدمتهم الاتحاد العام لمقاولات المغرب يعترف بنجاح البرنامج الاستراتيجي لمخطط (Halieutis) من خلال عدة مؤشرات إيجابية، سواء تعلق الأمر بالشق الاقتصادي من خلال المنحى التصاعدي الذي عرفه مختلف أنشطة الصيد البحري، أو في الشق الاجتماعي من خلال تحسين منظومة الحماية الاجتماعية للصيادين التقليديين في إطار الاستفادة من تعميم التأمين الصحي بمساهمة المهنيين.

وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد في الاتحاد العام لمقاولات المغرب أنه حان الوقت لإعطاء الأهمية لجودة المنتجات البحرية مع تشجيع المشاريع المرتبطة بمنتجات الصيد البحري ذات قيمة مضافة عالية.

السيد الرئيس،

أما بخصوص المياه والغابات، فإننا ننوه بالمجهودات الجبارة المبذولة في هذا القطاع الحيوي، خصوصا على مستوى التحديد الغابوي وحماية الثروة الغابوية والغطاء النباتي والتربة والموارد المائية والحد من ظاهرة التصحر، والذي لن يتأتى إلا من خلال إشراك ساكنة المناطق القروية والجبلية من خلال تبني سياسة تنمية تخرج الإنسان القروي من الفقر والعزلة والأمية، في التقائية وتكامل مع الأهداف المتوخاة من إحداث صندوق التنمية القروية بالتوجيهات السيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

إلا أننا، في مقابل ذلك، ندعو الحكومة إلى بذل المزيد من الجهود في سبيل حماية الملك الغابوي من الاندثار والوقاية من المنازعات الغابوية مع تسريع وتيرة التحديد الإداري للملك الغابوي، بالنظر للأهمية المحورية التي

السيد الرئيس،

إذا كانت استراتيجية مخطط المغرب الأخضر، بالنظر لعلاقته الوطيدة بضمان تحقيق تنمية فلاحية طموحة ترمي إلى جعل القطاع الفلاحي من أهم محركات تنمية الاقتصاد الوطني في أفق 2020، بحكم ارتكازها على برامج تستهدف تمييز خصوصيات كل منطقة، مع الاستغلال الأمثل لمؤهلاتها الطبيعية في إطار تنمية مستدامة تحافظ على الموارد والتوازن البيئي، وكذا تحقيق تنمية متوازنة من خلال فلاحة عصرية تستجيب لمتطلبات السوق، وفلاحة تضامنية تهدف إلى محاربة الفقر في العالم القروي عبر تحسين دخل الفلاحين الصغار وهو ما جعل الحكومة تخصص، عن صواب، لاستراتيجية المغرب الأخضر مبلغ 8,9 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية 2017، في ظل موسم فلاحي قياسي بجميع المواصفات والمعايير يسير حسب توقعات الوزارة الوصية في اتجاه تحقيق المغرب في مجال إنتاج الحبوب برسم الموسم الفلاحي 2016-2017 ل 102 مليون قنطار، بارتفاع يقدر بـ 203% مقارنة بالموسم الفلاحي لسنة 2016.

السيد الرئيس،

إن نجاح القطاع الفلاحي في إطار "مخطط المغرب الأخضر" ساهم في دعم مناعته اتجاه التغيرات المناخية حيث عرف تأثير الجفاف على نسبة نمو القطاع المذكور تراجعا كبيرا بفضل ما حققه هذا المخطط سواء في توسيع المناطق المسقية أو من خلال مراجعة نظم الري لملاءمتها مع التغيرات التي همت الموارد المائية على مستوى كافة التراب، إضافة لنمو حصة المكونات الأخرى خارج الحبوب ذات القيمة المضافة والإنتاجية العالية والقليلة التأثير بالجفاف أو المتواجدة بالمناطق المسقية دون أن تغفل تنامي دور قطاع تربية المواشي.

السيد الرئيس المحترم،

إن سعي وزارتك من خلال تدابير وإجراءات عملية لتأهيل القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي قصد تجاوز مجموعة من الإشكالات ذات الصلة بعقلنة الري وتعبئة وتمييز الموارد المائية، هو ما مكن بلادنا من مواجهة سنوات الجفاف، وضمان حد أدنى من الإنتاج الفلاحي خلال هذه الفترات. الأمر الذي يجعلنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نشيد بعزم الحكومة على الاستمرار في سياسة تشييد السدود بمختلف أنواعها، ومد تحويل المياه من المناطق التي تعرف فائضا إلى المناطق التي تعرف خصاصة في الماء، مع دعم سياسة الوزارة في اقتصاد وتمييز الماء عبر تحديث نظم الري، وذلك باعتماد تقنية الري الموضعي وكذا في توسيع الري بسافلة السدود المنجزة أو التي في طور الإنجاز.

بالمقابل، فإن عملية تعبئة العقار الفلاحي تستدعي مواصلة وتعزيز المجهودات المبذولة لمواجهة إشكال صغر مساحة الضيعات الفلاحية، من خلال تشجيع التجميع بفضل مجموعة من التسهيلات والامتيازات التي تقدمها للمجموعين والمجموعين، مع ضمان الأمان القانوني لهذه الممارسة من خلال

السيد الرئيس،

وبالرجوع لمجال النقل الطرقي للبضائع لفائدة الغير؛ فنجد تحريره سنة 2003 تم توقيع برنامجين تعاقدين (2003-2006 و 2001-2014)، إلا أن التقييم المنجز سنة 2014 أكد أنه بعد مرور 11 سنة على تحرير قطاع النقل الطرقي للبضائع لفائدة الغير، لم يتحقق من أهدافه إلا القليل؛ لأسباب متعددة من أبرزها: قصور في الأجراء، وبعض الإشكالات المرتبطة بالتأهيل للولوج إلى القطاع وغيرها، ينتج فائضا في القدرات بوفرة في العرض تفوق الطلب، مما انعكس سلبا على تعريفة النقل الطرقي للبضائع، وأرسى واقعا لا يؤدي فيه الاقتصاد الوطني الثمن الحقيقي والمنصف لخدمات النقل.

كما أكد التقييم العديد من الاختلالات التي مازالت قائمة ومنها على سبيل المثال لا الحصر.

- هيمنة القطاع غير المنظم الذي يمثل أزيد من 50% من بنية النقل الطرقي للبضائع، ويستولي على أزيد من 70% من التدفقات، حيث لم يعد بإمكان المقاولات المنظمة أن تستمر في ظل المنافسة غير المشروعة، مما يهدد بجذب المزيد منها للانزلاق نحو القطاع غير المنظم، وهو ما يتطلب الإسراع باتخاذ إجراءات عملية لدجمه، ومواكبة وتحفيز انتقال الأنشطة والأفراد الفاعلين فيه نحو القطاع المنظم، للاستفادة من الامتيازات المتاحة عبر تبسيط وتيسير ولوج التمويل، خاصة للمقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة والصغرى، وسن تضرب جذاب، خاصة وأن هذا الإدماج سيؤدي إلى توسيع الوعاء الجبائي.
 - تدني سعر الخدمات المرتبطة بالنقل، مما يؤثر سلبا على جودتها، خاصة مع انعدام التوازن في العلاقة بين الناقل والشاحن؛
 - استمرار الضغط الجبائي المرتفع في غياب مفهوم الكازوال المهني الذي يستفيد منه منافسوننا الأوروبيون؛
 - عدم التجاوب مع مطلب القطاع برفع نسبة الضريبة على القيمة المضافة على استهلاك الكازوال من 10% إلى 20%؛
- وفي هذا الصدد، اقترحنا تعديلات في مشروع القانون المالي للسنة المالية 2017، تتعلق بمنحة تكسير ومنحة تجديد المركبات المخصصة لخدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين عبر الطرق وتعديلا يروم الاقتراب من الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على الكازوال، طبقا للمكتسب القانوني في الاتحاد الأوروبي لإرساء التكافؤ التنافسي بين الناقلين المغاربة ونظائرهم الأجانب في إطار اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعقد (ALECA)، أن الحكومة لم تستوعب جيدا أهدافها ورفضتها جميعا بمررات غير مقنعة ونتمنى أن تضمنها في مشروع القانون المالي لسنة 2018، نظرا لأهميتها.

يكتسب القطاع على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، فأود أن أشير أننا نتمن الشراكة النموذجية التي تميز علاقة الوزارة بالاتحاد العام لمقاولات المغرب، وننوه بالجهود المبذولة لمختلف المصالح الوزارية المركزية والجهوية، من خلال علاقة يطبعها التفاهم والسعي المشترك لتنمية قطاعات التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، ومن مظاهر ذلك تفهم الوزارة لما أديناه من أسف لعدم تضمين مشروع القانون المالي للسنة الجارية استمرارية برنامج له أهميته الاستراتيجية في تنمية وتأهيل قطاع النقل الطرقي للبضائع لفائدة الغير، وهو برنامج تجديد حظيرة هذا القطاع، المهترئة إذ يبلغ متوسط أعمارها 13 سنة، في حين أن 20% من الشاحنات يتجاوز عمرها 20 سنة، مع ما لذلك من وقع سلبي على السلامة الطرقية والبنيات التحتية وجودة الخدمات، وكذلك على البيئة، مما يتناقض مع الالتزامات الدولية لبلادنا في مجال الحفاظ على البيئة، في وقت احتضنت فيه المملكة المغربية مؤتمر كوب 22، ولتدارك هذا الاختلال، أطلقت الحكومة سنة 2006 برنامجا للتجديد التدريجي لحظيرة هذا القطاع، دون تفعيله وتنزيله على أرض الواقع.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي كنا ننتظر فيه في الاتحاد العام لمقاولات المغرب تحسين برنامج التجديد التدريجي لحظيرة قطاع النقل الطرقي للبضائع لفائدة الغير، وتبسيط مسطرته لتسريع وتيرة إنجازها، تفاجئنا بتغيبه في مشروع القانون المالي لهذه السنة 2017، وهو مطلب أساسي للاتحاد واقترحنا إدخال تعديلا على مشروع قانون المالية لهذه السنة، إلا أن الحكومة وللأسف رفضته بمررات غير مقنعة، وكان هدف تعديلاتنا تدارك هذا الإغفال، خاصة وأن هذا النمط من النقل مازال يمثل الحلقة الأضعف في سلسلة اللوجستيك، رغم أنه الحلقة الأساسية فيها؛ إذ يمثل 65% من التكلفة اللوجستكية التي تصل في مجموعها حسب البنك الدولي 20% من الناتج الداخلي، مما يستوجب التركيز على معالجة اختلالات هذا القطاع لتأهيله وتميته بغاية تحسين وتنمية التنافسية اللوجستكية للمغرب، تفعيلها للاستراتيجية ذات الصلة الموقعة سنة 2010 والتي تتضمن إجراءات لبهورة الأهداف التنموية من خلال عقود تطبيقية، من بينها عقد البرنامج التطبيقي الرامي إلى تطوير قدرات الفاعلين في مجال النقل الطرقي للبضائع.

إلا أن هذا التفعيل، السيد الرئيس، عرف بطئا في التنفيذ، مما يتطلب بذل مجهود إضافي قصد تسريع إحداث المناطق اللوجستكية الجهوية المتعددة التدفقات، والمساعدة على انبثاق فاعلين لوجستكيين مغاربة ينمون للقطاع الخاص يتوفرون على الكفاءات والمؤهلات المهنية اللازمة، تجاوبا مع انتظارات مبادلاتنا على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

التنسيق فيما يخص السياسة الوطنية في مجال خطوط النقل، خاصة البحري منه، نحو البلدان والأسواق الخارجية، عبر إيجاد حلول لما يواجه العبور المينائي من إكراهات؛ ذلك أنه رغم الإصلاح الذي طال هذا القطاع سنة 2006 والذي كان من أهدافه تقليص كلفة العبور، فإن القطاع مازال رهين مجموعة من الإشكالات المتعلقة بزيادات غير مبررة في الفوترة من طرف الوكلاء البحريين، كما يعاني من عدم تحديد أجل أقصى لمدة احتساب الجزاءات المترتبة على الحاويات في حال تجاوز سبعة أيام كحد أدنى دون إفراغ.

السيد الرئيس،

عرفت التجهيزات الأساسية بالموانئ المغربية تطورا في السنوات الـ 15 الأخيرة، وهو ما انعكس إيجابا على تجارتنا الخارجية، وتحسُن ميزاننا التجاري. ونظرا لأهمية الموانئ في دعم الاقتصاد الوطني لكون 98% من تجارتنا الخارجية تمر عبرها، فإننا نؤكد على أنه كان ينبغي أن تواكب تحسُن البنيات التحتية سلاسة في تدفقات البضائع، ذلك أن هناك اليوم استياء من ضعف مستوى انسيابية العبور المينائي، خاصة بميناء الدار البيضاء، لعدم توفير العدد اللازم من السكائيرت، وضعف وتيرة تجديد الموجود المتقادم منها، ما يؤدي إلى الاكتظاظ وطول مدة انتظار الشاحنات، مما يؤثر سلبا على تنافسية الميناء، وعلى التصدير. إضافة إلى أن زيادة 10% في كلفة العبور: 5% في الرسوم على تفرغ البضائع، ومثلها على رسو السفن، لا تتناغم مع أهداف الاستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجستية، الرامية إلى تخفيض التكلفة اللوجستية إلى 15%.

السيد الرئيس،

أما في مجال الماء، فإن بلدنا مطالب بالعمل على إرساء نموذج للحكامة مبني على الاستدامة، وعقلنة استعمال موارده المائية المتاحة، بهدف التصدي لأزمة الماء، في ظل تسجيل تراجع في نسبة التساقطات المطرية سنة بعد أخرى. وكنا، نأمل، كاتحاد عام لمقاولات المغرب، أن تمدنا الوزارة الوصية بنتائج حصيلة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للماء وعلاقتها بالمخططات المديرية المندمجة للموارد المائية والمخطط الوطني للماء، وعن الإجراءات والتدابير التي ستخضعونها للحد من ظاهرة توحد حقيقة السدود بسبب انجراف التربة وورش صيانة السدود. وأيضا عن حصيلة مخطط عصرة شبكة قياس المياه السطحية والمياه الجوفية وجودة المياه على المدى المتوسط الذي يشرف على تنفيذه قطاع الماء ووكالات الأحواض المائية، مما يدعو إلى تسريع تفعيل الاستراتيجية الوطنية للماء، والمخطط الوطني للماء، من أجل ضمان الأمن المائي، وترشيد استعمال المياه، وتحسين الأمن الغذائي، والنهوض بالتنمية الاقتصادية المستدامة للبلاد.

قطاع التشغيل:

أما فيما يخص التشغيل، فقد سجلنا بارتياح كبير عزم الحكومة على مراجعة مدونة الشغل، خصوصا بعد أن أثبت نموذج الحماية الاجتماعية

- ذرية بنيات قطاع النقل الطرقي للبضائع وتفتتها، حيث إن 90% من المقاولات ذاتية، و 89% منها تتوفر فقط على شاحنة أو شاحنتين وهو وضع ينعكس على جودة خدماتها ولا يسمح لها بالولوج إلى التمويل، مما يدعو إلى إيجاد نظام يُمكِّنها من ذلك؛

- حاجة القطاع لتجويد حكامته عبر تحديد قواعد اللعبة، ومراقبتها، وإقرار عقوبات زجرية في حق المخالفين، وتنسيق المراقبة وانسجامها وعصرتها وتحليتها.

ومن جهة أخرى، نطالب الحكومة بتسريع وضع وإقرار إطار قانوني وآليات تحفيزية، لتشجع الفاعلين الخواص على الاستثمار في مجال العقار اللوجستيكي، عبر توفير عرض عقاري لوجستيكي ملائم، بمختلف الجهات، مع إرساء رؤية واضحة بخصوص دور بعض الفاعلين العموميين في مجال الخدمات اللوجستية.

السيد الرئيس،

وبخصوص النقل الطرقي للأشخاص، فقد أشار البرنامج الحكومي إلى تنظيم وتأهيل النقل العمومي بالحافلات بين المدن، إلا أننا لإغفال هذا التوجه في مشروع القانون المالي برسم السنة الحالية، وكنا نطمح أن نرى في هذا المجال ولو خطوة تصب في إصلاح مدمج لمنظومة النقل الطرقي الجماعي للأشخاص بما فيها نقل المسافرين، والنقل بواسطة سيارات الأجرة الكبيرة، التي تساهم اليوم بنسبة 15% من مجموع حركة المسافرين، والنقل الحضري بما فيه نقل المستخدمين، والنقل القروي، وذلك عبر برنامج تعاقد بين الحكومة والقطاع الخاص ممثلا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على أن يؤول هذا البرنامج التعاقدى إلى إعداد مشروع قانون، في إطار منظور شمولي وتشاركي، لتأهيل وتنظيم مختلف أنواع نقل الأشخاص.

السيد الرئيس،

أما في مجال البنية التحتية الطرقية، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ننوه بالمجهود الهام الذي تم بذله في مجال توسيعها وتمديدتها وصيانتها في السنوات الأخيرة، إلا أننا نسجل وجود خصائص فيما يتعلق بتبنيها وصيانتها، خاصة مع ارتفاع حركة السير.

وتمثل هذا الخصاص في النقص الذي تعرفه هذه الطرق فيما يخص ملاءمتها مع حركة السير ومع شروط السلامة الطرقية بمعالجة النقط السوداء والتشوير، وهو ما ينطبق كذلك على المجال الحضري، وفي إقامة باحات للاستراحة على طول الشبكة الطرقية مجهزة وآمنة لضمان تطبيق المتعضيات القانونية المتعلقة باحترام المدة الزمنية للسياسة والراحة.

السيد الرئيس،

لا بد من التطرق لمسألة العبور المينائي، إذ نسجل عدم التزام الحكومة في برنامجها ولا في مشروع القانون المالي الحالي، ما يؤكد عزمها تعزيز

إطار مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2017، خصوصا في مجال القرب الثقافي، إذ نتساءل عن أسباب إغفال مجموعة من المدن المعروفة بإرثها الثقافي (الصورة على سبيل المثال التي أضحت من بين المدن الرائدة في مجال السياحة الثقافية) وعن المعايير المعتمدة في التقسيم الترابي للمشاريع المرجحة، إضافة إلى أننا لم نلمس إلتقائية واضحة في أهداف بعض مشاريع الوزارة، فعلى سبيل المثال بين إحداث "مؤسسة الفنون الشعبية بمراكش" ومهرجان الفنون لشعبية الذي يعاني منذ سنوات من مشاكل جمة.

أما فيما يخص الدبلوماسية الثقافية، فإننا نتمن عزم الوزارة تبني هذه المقاربة من أجل تعزيز الإشعاع الثقافي للمغرب على المستوى الدولي رغم عدم بنحها على حلول مبتكرة لتوفير الموارد المالية الضرورية لتمويلها. وفي الأخير، فإننا نؤكد أن تطوير اقتصاد الثقافة لخدمة التنمية المستدامة، يتطلب إرادة سياسية حقيقية لجعل الثقافة محركا للنمو والتنمية من خلال دعم الصناعات الثقافية والانتقال به من قطاع هش وغير مهيكل وتغلب عليه المقاربة الجموعية إلى قطاع اقتصادي منتج للثروة، و ما تجربة "مهرجان كناوة" في الصورة لخير دليل على ذلك، متى توفرت الإرادة الحقيقية و الدعم اللازم.

قطاع الداخلية:

أما فيما يخص وزارة الداخلية، ونظرا للدور الريادي الذي تضطلع به مختلف الأجهزة التابعة لها من أطر وموظفين ومسؤولين ساميين، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نشيد بالتفاعل الإيجابي للسيدات والسادة عمال وولادة صاحب الجلالة وكافة نساء ورجال السلطة مع المنتخبين والمهنيين من رجال الأعمال.

وإذ نوه بالمجهودات المبذولة من طرف مختلف أجهزة الوزارة، سواء تعلق الأمر بحفظ الأمن والمحافظة على سلامة الأشخاص والممتلكات، أو في مجالات محاربة الجريمة وفي التصدي الاستباقي للإرهاب والجريمة المنظمة، داخليا أو على المستوى الدولي في إطار التعاون الأمني مع الدول الصديقة، فإننا نطمح في أفق مشروع قانون المالية المقبل برسم سنة 2018، الزيادة تدريجيا من الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية في إطار ملاءمة مجموع التدخلات التي تديرها الوزارة، حتى تتمكن من الاستجابة لانتظارات المواطنين والمنتخبين ورجال الأعمال المغاربة، وكذا للبرامج والمشاريع المرجحة.

السيد الرئيس،

إذا كانت أهداف ومرامي الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الوزير الأول سنة 2002 حول التدبير اللامركزي للاستثمارات، قد رسمت الخطوط العريضة لإحداث المراكز الجهوية للاستثمار لجعلها وسيلة من بين

المعتمد محدوديته (ارتفاع نسبة البطالة، نسبة التسريح، إفلاس المقاولات...)، ويمكن القول بأن هذه المراجعة مسألة إيجابية، لملائمة مقتضيات المدونة مع السياق الاقتصادي الاجتماعي الجديد، بما يعزز شروط قيادة الأعمال والاستثمار، ويدعم إقرار مناخ الثقة بين المشغلين والأجراء وكذا التنصيص على إعمال مرونة مسؤولة في العلاقة التعاقدية بما يضمن أمن وسلامة وجودة التشغيل والعمل على توسيع قاعدة المستفيدين من برامج منظومة التربية والتكوين لولوج سوق الشغل، مع إعمال مقاربة النوع لإنصاف المرأة والشباب.

وفي إطار تفعيل الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني، فالحكومة مطالبة بتسريع وتيرة وأجراة الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021 التي وقع الاتحاد العام لمقاولات المغرب على العقد البرنامج الشامل المنبثق عنها، إلى جانب مختلف الفاعلين والمتدخلين، خاصة وأن نظام العقود الخاصة بالتكوين ظل يعاني من صعوبات جمة على مستوى تديره، مما ضيع ويضيع على الاقتصاد الوطني الكثير من فرص تعزيز تنافسيته، كما لم نستوعب مبررات التأخير الحاصل في عدم إحالة مشروع القانون المتعلق بالتكوين المستمر على البرلمان رغم مصادقة المجلس الحكومي عليه سنة 2014، مما يشكل هدرا للزمن التشريعي، الأمر الذي حدا بالمجلس الأعلى للحسابات لإثارة هذا الأمر والتنبيه إليه في تقريره الصادر يوم 24 أبريل 2017.

قطاع الثقافة:

السيد الرئيس،

قبل الخوض في مناقشة ميزانية قطاع الثقافة، لا بد أن نسجل بالأسف غياب رؤية مبتكرة لدى الحكومة لإعطاء هذا القطاع المكانة التي يستحقها وجعله رافعة أساسية للتنمية المستدامة في بلد كالمغرب، يزخر برأسال لامادي وطاقات بشرية هائلة، إضافة لغياب رؤية واضحة لجعل الصناعة الثقافية ركيزة للنمو كما هو الشأن بالنسبة للعديد من الدول التي تمكنت من خلق قيمة مضافة حقيقية بالاستغلال الأمثل لتراثها الثقافي لخلق صناعة ثقافية حقيقية قائمة بذاتها تساهم في خلق الثروة وفي الناتج الداخلي الخام بنسب هامة وكذا في تشغيل الشباب (تساوي القيمة المضافة للقطاع في فرنسا ضعف قطاع الاتصالات، و يخلق حوالي 1.2 مليون منصب شغل).

السيد الرئيس،

نتمنى أن يؤدي دمج قطاع الثقافة والاتصال إلى تصحيح وضعية سابقة وذلك بإلحاق النشاط السينمائي بالثقافة، وهو ما من شأنه أن يعزز أكثر الإنتاج السينمائي الوطني وتطوير الصناعة السينمائية بالاستغلال الأمثل للدعم العمومي والإمكانيات الثقافية والتراثية والطبيعية التي تزخر بها بلادنا. كما نود طرح بعض الملاحظات حول برنامج عمل الحكومة المقدم في

بالاستثمار الخاص بالجهة كوحدة ترابية واقتصادية واجتماعية، يمتلكون فضيلة الاستماع للمستثمر المحلي والأجنبي ويصاحبونه في جميع مراحل انجاز مشاريعهم، والأهم من ذلك أنهم يحسنون الدفاع عن المشاريع والتصدي لكل من يعرقل تحقيقها في إطار ما يسمح به القانون.

وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب يؤكد على أن الاستثمار الخاص ليس عملية ميكانيكية تنفذ بأوامر إدارية ولكنها عملية كيميائية تحتاج إلى مناخ ملائم وتحفيزات خاصة ومنتجة وموارد بشرية مؤهلة ما زالت غير متوفرة بجميع جهات المملكة.

السيد الرئيس،

إذا كان العقار يعتبر عامل إنتاج استراتيجي، ورافعة أساسية للتنمية المستدامة، وطنيا وجمهويا، بمختلف أبعادها، ومن ثم، فالعقار هو الوعاء الرئيسي لتحفيز الاستثمار الخاص المنتج، المدر للدخل والموفر لفرص الشغل، ولانطلاق المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات الصناعية والفلاحية والسياحية والخدماتية وغيرها، فإن أحد أبرز مظاهر القصور وصور الاختلالات على مستوى عمل المراكز الجهوية للاستثمار تلك المرتبطة بالعقار، من بينها على سبيل المثال لا الحصر؛ مسألة التأخير الذي يطال تسليم تراخيص التأسيس، ورغم أن بلادنا بذلت مجهودات جبارة للرفع من وتيرة تسليم هذه الرخص، لكن رغم ذلك، لازال هناك الكثير يجب القيام به في هذا الصدد.

السيد الرئيس،

إذا كانت الإكراهات التي يعيشها الاقتصاد الوطني عامة والجهوي خاصة تستدعي تضافر الجهود بين مختلف المتدخلين، ومن أجل توخي النجاعة والحكمة في عمل المراكز الجهوية للاستثمار، على الرغم من أهمية المجهودات المبذولة من طرف وزارة الداخلية والتي لا يمكن أن ينكرها إلا جاحد، فإننا نطالب الحكومة ببلورة خطة جديدة في إطار مقارنة تشاركية لتعزيز أداء هذه المراكز، وفق تصور استراتيجي مندمج ومتكامل، إضافة إلى مواصلة المجهودات المبذولة الرامية إلى تذليل الصعوبات والإشكالات المترتبة عن ضعف الاستثمار الخاص الجهوي بسبب الإكراهات المرتبطة بمناخ الأعمال، جراء العراقيل التي تقف في وجه المبادرة الحرة والاستثمار الخاص؛ من صعوبة الولوج من بوابة المراكز الجهوية للاستثمار إلى العقار، خاصة العقار الصناعي، والتفكير في إعادة هيكلة الإطار المؤسسي لتصبح المراكز الجهوية للاستثمار مسيرة بواسطة "مجالس إدارة" مكونة من أعضاء تابعين لمختلف المصالح الإدارية الجهوية (الوالية، ملحقي وزارين جهويين مثلا، رؤساء المجالس الجهوية) بالإضافة إلى ممثلي الجمعيات المهنية (الاتحاد العام لمقاولات المغرب باعتباره المنظمة المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلا بالمغرب)،

الوسائل التي اعتمدها السلطات العمومية من أجل تشجيع الاستثمار على الصعيد الوطني والجهوي، إذ أكدت أن دورها لا ينحصر في القيام بمهام "الشباك الوحيد"، بل تتعداه إلى أدوار أخرى كتسهيل المعلومات ووضعها رهن إشارة الفاعلين الاقتصاديين والمساهمة في التعريف بالإمكانيات الاقتصادية للجهات التي تتركز فيها، إلا أنه منذ ذلك الوقت إلى يومنا جرت مياه كثيرة تحت هذا الورش الضخم الذي عقد عليه رجال الأعمال آمالا كثيرة، دون تحقيق جميع الأهداف المسطرة.

لذا، للحكومة مطالبة بتصحيح مكامن الضعف والخلل في سير المراكز الجهوية للاستثمار، ووضع تصور جديد ومتجدد لإعادة إحياء أدوارها فيما يتعلق بالشباك الأول المخصص لتأسيس المقاولات والشباك الثاني الذي يتكفل بمواكبة الاستثمارات.

السيد الرئيس،

يشكل مناخ الأعمال في المغرب، أحد الأضعف الثلاثة لمثلث الإكراهات التي تواجه الاستثمار في المغرب، إلى جانب إشكاليتي العقار والتمويل، وتبقى المبادرة الخاصة المضمونة دستوريا هي الحل الوحيد لتعزيز دينامية الاقتصاد الوطني، وأن المشاكل التي يعيشها المستثمرون تظل متشابهة، على مستوى مختلف جهات المملكة.

كما أن الثقة، باعتبارها أساس كل نشاط استثماري، تحتاج إلى تخليق الاقتصاد، ومزيد من الشفافية والحكمة، وهو ما يستدعي من الحكومة ووزارة الداخلية على وجه الخصوص، التعجيل باتخاذ جميع الإجراءات والتدابير الكفيلة بتقوية القدرات التدييرية للمراكز الجهوية للاستثمار قصد مواجهة العراقيل التي تحد من الاستثمارات، على رأسها تقوية الشراكات بين القطاعين الخاص والعام من أجل تعزيز تنافسية المقاولات المحلية ودعم قدرة الجهة -كوحدة ترابية قائمة على مبادئ التديير الحر وعلى التعاون والتضامن- على استقطاب رجال الأعمال ورؤوس الأموال.

السيد الرئيس،

لقد أجمع العديد من رجال الأعمال على أن الإدارة لم تتوفق بالشكل المطلوب في مصاحبة المستثمرين لتحقيق مشاريعهم بالسرعة المتوخاة، ذلك أن المستثمرين الخواص يعيشون بشكل مستمر معاناة يومية في ردهات الإدارات المغربية، وأمام مسؤولين وموظفين يفتقدون في كثير من الأحيان للشجاعة الكافية لاتخاذ القرار، مفضلين انتظار التعليقات، ويفتقدون كذلك للكفاءة اللازمة لدراسة ملفات استثمارية، والتي يتم أحيانا رفضها لأسباب غير مبررة، وليس لاعتبارات قانونية. وهو ما يفرض على الحكومة ضخ دماء جديدة عبر مسؤولين جدد يمتلكون الكفاءة والشجاعة اللازمين للدفع

كجهاز يشرف مباشرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بإقصاد المقاولة والسنديك الذي يتخذ بقرار للمحكمة صفة المسير للمقاولة.

ومن جهة أخرى لا تفتوتنا الفرصة لإثارة مسألة القضاء الإداري الذي يعد فاعلا أساسيا في تجاوز المقاولة لكل المعوقات التي تحد من تطورها خاصة عندما يكون الطرف المتنازع معه هو الدولة أو من يمثلها بما تستفيد منه من مساطر امتيازية تضر في أغلب الأحيان بحقوق المقاولة واستيفائها لمستحقاتها الذي يؤدي في معظم الأحيان إلى إفلاس المقاولات نتيجة عجز القضاء الإداري عن تنفيذ المقررات الصادرة عنه.

قطاع حقوق الإنسان

السيد الرئيس،

وفي مجال حقوق الإنسان، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعبر عن افتخارنا بالخطوات المهمة التي قطعتها بلادنا في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحماية الحريات الفردية والجماعية، كما هي متعارف عليها دوليا، سواء تعلق الأمر منها بالحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما لا بد أن نشير هنا وقبل الخوض في المبادرات الحديثة والراهنة التي انخرط فيها الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إلى أن هذه المنظمة المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية قد انخرطت بشكل طوعي وتلقائي في الالتزام بالمبادئ والمعايير الدولية المنظمة لحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، ومنصوص عليها بالمواثيق الدولية والمعاهدات المصادق عليها من طرف المغرب خاصة تلك الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

وبهذا الخصوص، يعد انخراط المقاولة المغربية نموذجا للالتزام بمقتضيات حقوق الإنسان المرتبطة بالجانب الاجتماعي، حيث أن الاتحاد العام ويتفاعل مع جميع المقاولات المنضوية تحت لوائه، عمل على التنزيل السليم للمبادئ المنصوص عليها بمدونة الشغل والقوانين ذات الصلة والتي تمتع المس بالحياة والصحة والسلامة المهنية وعدم التمييز بين الأجراء على أساس اللون أو الجنس أو العرق أو الاتناء النقابي وغيرها من ضروب التمييز.

ومن هذا المنطلق، وإيمانا من الاتحاد العام لمقاولات المغرب بأهمية حقوق الإنسان التي توجد في صلب المسؤوليات الاجتماعية للمقاولات بالمغرب، تم في شهر ماي لسنة 2016 توقيع اتفاقية إطار حول المقاولات وحقوق الإنسان بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ترمي إلى تحديد كفاءات التعاون بين المؤسستين في إطار مشروع النهوض بحقوق الإنسان داخل المقاولة.

وتأتي هذه الاتفاقية تنويفا لمسار عدة سنوات من العمل المشترك بين المؤسستين والأطراف المعنية في إطار برنامج "حقوق الإنسان والمقاولة بالمغرب" الذي انطلق سنة 2008.

وسيعمل الطرفان بموجب هذه الاتفاقية على تحسيس المقاولات بشأن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول المقاولات وحقوق الإنسان، بالإضافة

مع خلق مصلحة خاصة بالعقار وتسليم تراخيص التأسيس، هذه المصلحة التي ستكون على اتصال مباشر بالإدارة المعنية.

قطاع العدل:

السيد الرئيس،

لقد انخرطت بلادنا في مسلسل الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة وذلك إيمانا منها بضرورة تطوير هذا الصرح المؤسساتي الهام الذي يعتبر من الركائز الأساسية لأي دولة متقدمة، وفي هذا الإطار تؤكد على ضرورة استكمال إصلاح الترسنة القانونية في هذا المجال، ومن أهمها تعديل الكتاب الخامس من مدونة التجارة وذلك للحد من النسب المهولة (حوالي 90%) من المقاولات التي تعاني من صعوبات تنتهي بالتصفية القضائية. وعلاقة بالإصلاحات القانونية فإننا ننوه بملاءمة المغرب لتشريعاته وقوانينه الوطنية في مجال حماية الملكية الصناعية مع المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال، وهو ما يشكل حلقة إضافية ضمن مسلسل التحديث التدريجي للتشريعات المحلية في مجال حماية حقوق الملكية الصناعية، والرامي إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال الابتكار واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

كما أصبح من اللازم الانكباب على مباشرة مجموعة من الأوراش القانونية التي تهدف إلى تنظيم علاقات الشغل وتحسين مناخ الاستثمار الذين يعتبران الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية وبالتالي جذب الاستثمارات وخلق فرص الشغل.

السيد الرئيس،

واعتبارا لكون وزارة العدل عضوا محوريا في اللجنة بين-وزارية لتحسين مناخ الأعمال والتي من بين مهامها الأساسية وضع الاستراتيجيات والتوجيهات الأساسية لتبني الظروف الملائمة لتعزيز تنافسية المقاولة الوطنية، والتي يندرج ضمنها النظام القانوني كموثر فعال في حياة وانتاجية المقاولة، فإننا ننادي بضرورة إصلاح المحاكم التجارية بالمغرب، إن على مستوى التركيبة أو البنية القاعدية لها، وكذا من خلال النظر في طريقة اشتغالها، هذه المراجعة تبقى في نظرنا، منفذا مما جعل مطلب إصلاح منظومة القضاء المتخصص، ومنه تحقيق النجاح، منطقتنا من جهة، وقابلا للتحقيق من جهة أخرى، دون إغفال التركيز على التكوين والتكوين المستمر للقضاة في قانون الأعمال، كما ندعو إلى الرفع من المحاكم التجارية ومحاكم الاستئناف التجارية (3 محاكم استئناف تجارية بالمملكة) لتوازي على الأقل عدد سمات المملكة مع مراعاة خصوصية بعض الجهات التي تعرف محامها التجارية ضغطا استثنائيا في عدد الملفات المعروضة عليها.

وفي هذا الإطار فإن جزءا كبيرا من الصعوبات التي تعاني منها مسطرة معالجة صعوبات المقاولة تعود إلى ضعف التكوين الاقتصادي للقضاة والأطر الإدارية الموكل إليها الإشراف على المسطرة وخاصة القاضي المنتدب

مقاربة جديدة وإيجابية، يجب العمل عليها دبلوماسيا لاستثمارها لصالح عدالة قضيتنا الأولى، خاصة بعد توالي مسلسل سحب الاعتراف بالكيان الوهمي من طرف العديد من الدول.

ولا تفوتنا الفرصة للتنويه بتعيين مجموعة من السفراء الجدد لدى العديد من دول العالم، حيث تعتبر هذه التعيينات بمثابة ضخ دماء جديدة في العمل الدبلوماسي لبلادنا ومن شأنها كذلك تحقيق مجموعة من المكاسب السياسية والاقتصادية.

كما نخفي في هذا الإطار الجهود المبذولة في دعم العلاقات المغربية الإفريقية وفي التزام المغرب بتعزيز شراكاته وتطوير إستراتيجيته مع دول هذه القارة، باعتبارها أنجح المسالك لتحقيق التنمية والاندماج في الفضاء الإفريقي بفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك وتوجيهاته الإستراتيجية نحو العمق الإفريقي لبلادنا، والتركيز على الخيار القائم على تنمية تعاون جنوب-جنوب، مُبتكر وتضامني وذو منفعة متبادلة بما يضمن للمغرب دورا رياديا داخل الساحة الإفريقية، وذلك استحضارا لتوجيهات جلالة الملك في خطابه التاريخي من دكاك بمناسبة عيد المسيرة الخضراء لسنة 2016، الذي أكد فيه جلالته: "إننا نتطلع أن تكون السياسة المستقبلية للحكومة، شاملة ومتكاملة تجاه إفريقيا، وأن تنظر إليها كمجموعة. كما ننتظر من الوزراء أن يعطوا لقارتنا، نفس الاهتمام، الذي يولونه في محامهم وتنقلاتهم للدول الغربية" (انتهى منطوق خطاب صاحب الجلالة).

وكما نتمنى في هذا الإطار بجهود الدبلوماسية الملكية التي أعطت دينامية جديدة ومبتكرة للدبلوماسية الرسمية، توجت بالمصادقة على مجموعة من الاتفاقيات للتعاون والتبادل، وكذا سحب أو تراجع العديد من دول التي كانت تعتبر دولا داعمة ومؤيدة للجمهورية الوهمي، كان آخرها سحب الاعتراف من طرف جمهورية مالوي، وكذا إعادة العلاقات الدبلوماسية مع دولة كوبا، كل ذلك بالموازاة مع المعركة الدبلوماسية التي تخوضها بلادنا لكسب الدعم والمساندة في القضية الوطنية لبلادنا داخل أروقة الأمم المتحدة، مما جعل أعداء وحدتنا الترابية يلجئون أمام هذا الحشد الدبلوماسي المغربي إلى أساليب عدوانية مبنية على التظليل والتدليس، كان آخرها الاعتداء الجسدي الخطير على دبلوماسي مغربي في شخص نائب سفير المملكة بسانت لوسي بالكارايب من طرف المدير العام لوزارة الخارجية بالجزائر أمام أعضاء لجنة تصفية الاستعمار. وعلى إثر هذا الحدث فإننا ندين هذا التصرف الأرعن واللامسؤول من طرف الأشقاء في الجزائر والذي يضرب بعرض الحائط كافة الأعراف الدبلوماسية.

السيد الرئيس،

وبالرجوع إلى الاتفاقيات المبرمة في المجال الاقتصادي، لا بد من التذكير من أن المغرب أضحى أول مستثمر في غرب إفريقيا، وثاني مُستثمر على مُستوى القارة كلها وأنه يتطلع، كما أشار لذلك صاحب الجلالة، لأن يكون أول مُستثمر في القارة الإفريقية خلال السنوات القليلة القادمة، إذ أصبحت

إلى العمل على النهوض بالإدماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة وتمكين والتعريف بالممارسات الفضلى للمقاولات في مجال تحقيق المساواة المهنية بين الرجال والنساء داخل المقولة فضلا عن تحسيس المقاولات بمسألة تشغيل الأطفال،

قطاع الخارجية:

إن السياق العام الذي تعرفه الساحة الدولية اليوم، والمتسم بالعديد من المتغيرات المبلورة في اتجاهها العام للملامح تشكل وضع عالمي جديد، سواء ما تعلق منها بتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أو ما تعلق بارتفاع منسوب التهديدات الإرهابية التي تعصف باستقرار أكثر من دولة، وغيرها من السياقات والحيثيات التي تؤكد كلها على الدور الاستراتيجي الذي يجب أن تلعبه وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لكسب رهان العمل الدبلوماسي لبلادنا من خلال ترسيخ موقع المغرب على مستوى الفعل الدولي والحضور الدائم في المحافل الدولية والمساهمة في نشر قيم العدالة والحرية والسلام وحق الشعوب في الكرامة والاستقرار والدفاع عن قضايانا العادلة وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية.

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشادة والتنويه بالقرار التاريخي الذي اتخذته بلادنا بالعودة إلى حضنها المؤسسي، وهو القرار الذي لقي ترحيبا إقليميا ودوليا واسعاً يعكس حجم العلاقات الدبلوماسية القوية التي تربط المغرب بعمقه الإفريقي، كما يعبر عن الوعي بمكانة المغرب ودوره الهام في تقوية العلاقات الأفريقية، وكذا الطلب الذي تقدم به المغرب للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "CEDEAO"، وما سيعطيه ذلك من إشعاع للقارة بفضل موقعه الجغرافي وثقله السياسي، باعتباره نموذجا جاذبا في المنطقة وباعتباره كذلك منصة اقتصادية تنافسية وبوابة لإفريقيا نحو الأسواق الخارجية.

وهي مناسبة لنجدد التأكيد على مواقفنا الثابتة بخصوص القضية الوطنية، كما نغتنمها فرصة للتقدم بتحية تقدير وإكبار للقوات المسلحة الملكية بمختلف أصنافها على تضحياتها حامية لأمن وسيادة الأمة المغربية، وكذا الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية وكل الهيئات الأمنية، الساهرة على أمن هذه البلاد واستقرارها، بقيادة القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، وضامن وحدة وأمن واستقرار البلاد، جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، كما نتقدم بأحر التعازي لأسرة القوات المسلحة الملكية على إثر وفاة عنصرين من التجريدة المغربية ضمن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى "مينوسكا".

كما نستحضر بهذه المناسبة تعيين مبعوث جديد للأمن العام للأمم المتحدة حول ملف الصحراء المغربية، وهو رجل يتميز بتجربة دبلوماسية تتمنى أن تُسغه في إيجاد تسوية عادلة ودائمة لقضية وحدتنا الترابية، على أساس مقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب، ولقي إشادة وترحيبا دوليا واسعا، وكذا التقرير الأخير للأمم العام للأمم المتحدة، والذي لمسنا فيه

من هذا المنطلق فإن دقة الظرفية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر منها بلادنا، تجعلنا نضع قطاع العدل كجهاز لتدبير مجال السلطة القضائية ضمن أولوياتنا الوطنية، ولذلك فإننا نؤكد على أن بلادنا في أمس الحاجة إلى نفس أو جيل جديد من الإصلاحات النوعية والعميقة والشمولية، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات القضائية أو بمختلف المهن المصاحبة لها أو بمحيطها العام، وبالتالي فإن مختلف المحاور التي تشكل برنامج عمل وزارة العدل برسم سنة 2017.

هي كلها برامج لا يمكن إلا أن تخطى بدعنا ومساندتنا لأنها برامج تنتمي لمراحلها وتتوشر على سلامة الاختيارات في حد ذاتها، غير أن قيمتها العملية والحقيقية لن تتحقق إلا من خلال مدى مساهمتها في تحقيق الغايات والمرامي الكبرى لمسلسل الإصلاح والمتمثلة أساسا في استقلال القضاء ونزاهته وفعالته وجودته، الأمر الذي يجعلنا نؤكد من منظورنا في الفريق الاشتراكي على ضرورة تفعيل البرامج السالفة الذكر وفق ما يجعل المواطن المغربي مقتنعا بأن السلطة القضائية ببلادنا سلطة مستقلة وساهرة على حماية حقوقه وحرياته الفردية والعامّة بعيدا عن كل خوف أو توجس أو شك. كما نجد تأكيدا على ضرورة إيلاء عناية خاصة لبعض القضايا التي لازالت ترهن عدالتنا وتجعلها دون معايير دولة الحق والمؤسسات، من قبيل:

- التعجيل بإخراج النصوص القانونية وتفعيل الإجراءات الكفيلة بجعل المهن المصاحبة، خصوصا فيما يتعلق بالحماة والخبرة؛
- إعادة النظر في برامج التعليم في معاهد القضاء، وتدريب العلوم الإنسانية والنفسية في كليات الحقوق ومعاهد القضاء، لجعل مهنة القضاء متناغمة مع المجتمع؛
- التأكيد على استقلالية المحاكم وظيفياً ومالياً؛
- وضع آليات لتصفية القضايا والحد من الاستئنافات، والتركيز على جودة القضاء ونجاعة الفصل في القضايا؛
- ضمان الاستقلال المالي للمحكمة، واعتماد تحديد دقيق لمفهوم السلطة القضائية.
- ضمان استقلال القاضي عن مسؤوله الإداري والمجلس الأعلى، وإعطاء ضمانات للقاضي أثناء الإجراءات التأديبية؛
- تعميق معرفة القاضي للمجتمع في إطار مبدأ الصمود أمام الباطل وإرجاع الحقوق إلى أصحابها، وتطبيق مفهوم المحاكمة العادلة؛
- تمكين المواطن من تنفيذ أحكامه من دون تأخير، خصوصا الأحكام الصادرة عن المحاكم الإدارية؛
- تقويم وتعزيز قضاء الأسرة لجعله وفيا للغايات التي توخاها المشرع من مقتضيات مدونة الأسرة...

من الأكد أن قضايا العدالة تشكل شأنا مشتركا بين مختلف الأطراف المجتمعية، غير أن دور وزارة العدل يظل محوريا ومركزيا، مما يقتضي العمل

المقاومات المغربية ذات تواجد قوي على مستوى جُلّ الدول الإفريقية وتلعب دوراً ريادياً في دعم التنمية المحلية.

ولا بد أن تُسجّل هنا، مؤابكة الاتحاد العام لمقاومات المغرب لكل مراحل الزيارات الملكية للدول الإفريقية ومبادرات جلالته الهادفة لتعزيز الروابط الاقتصادية وتقوية أواصر التعاون معها في إطار شراكة راجح-راجح سئسهم في خلق قيمة مضافة بين المغرب وهذه الدول، وهو ما ترتب عنه تزايد نسبة المبادلات التجارية بين المغرب والبلدان الإفريقية جنوب الصحراء ما بين 2005 و2015 بنسبة 11% سنوياً.

وفي هذا المجال، نهيب بوزارة الخارجية والتعاون الدولي العمل على جعل الدبلوماسية في خدمة الاقتصاد الوطني وذلك من خلال التفكير في إحداث منصب ملحق اقتصادي بسفارات المملكة على غرار الملحق العسكري والثقافي، وخاصة بالنسبة للدول التي تربطنا بها اتفاقيات التبادل الحر.

وفي علاقتها مع الدول العربية، فالدبلوماسية المغربية هي دبلوماسية متضامنة، تسخر جل وسائلها وأدواتها للتجاوب الوثيق مع الانشغالات المصرية للفضاء العربي بجدية ومصداقية، بعيدا عن الشعارات الزائفة والوعود الوهمية، وفي مقدمتها الدعم الثابت والقوي والملموس للقضية الفلسطينية وحماية القدس الشريف، من منطلق رئاسة صاحب الجلالة للجنة القدس.

تلكم، السيد الرئيس، بعض الملاحظات والاقتراحات التي أردنا الإشارة إليها خلال مناقشة الميزانيات الفرعية برسم مشروع القانون المالي لسنة 2017، آمليين أن تجد صداها لدى مكونات الحكومة، تعزيزا للورش الإصلاحية الذي أعلنت عنه الحكومة وتوخيا لتسريع ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة والنجاعة في تدبير الشأن العام. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سابعاً، الفريق الاشتراكي:

1- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد انخرط المغرب في مسلسل بناء دولة الحق والقانون وإقرار قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة، وهو خيار من منظورنا في الفريق الاشتراكي يشكل كلا لا يتجزأ ولا يقبل الانتقاء أو أنصاف الحلول، وذلك انسجاماً مع ما ورد في ديباجة الدستور المغربي كاسمى تعبير لإرادة الأمة، حيث نص على أن المغرب يقر بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دولياً.

المرتبطة بحرية وكرامة الناس، وبالحق في محاكمة عادلة، وهنا نشير إلى مسألة الحيف الذي يطال تدابير استعمال سلطة الاعتقال الاحتياطي. ونوضح أن تواتر استعماله في خارج أي اعتبار لطبيعته الاستثنائية، يمس بالأمن القانوني للمواطن، وبقرينة البراءة التي تعد أساس المحاكمة العادلة.

وقد ظل الاعتقال الاحتياطي بمثابة الحل الأنسب في السياسة الجنائية لمواجهة تزايد ظاهرة الإجرام، مما ساهم في عرقلة أداء المؤسسات السجنية للدور المنوط بها، إذ أنه رغم دسترة تمتيع كل شخص سجين بحقوق أساسية وبظروف اعتقال إنسانية والاستفادة من برامج التكوين وإعادة الإدماج، فإن حقوق النزلاء والحفاظ على كرامتهم وأنسنة حياتهم داخل السجون ومواكبتهم بعد الإفراج عنهم، تبقى بعيدة المنال، وبدل اللجوء إلى برامج عمل واضحة المعالم والأهداف، نجد هذه الحكومة تتجه نحو بناء سجون جديدة وكأن البناء سيحل هذه المعضلة.

السيد الرئيس،

يشكل قطاع تحديث المرافق العمومية نقطة التقاطع عندها مختلف القضايا المرتبطة بالإدارة العمومية المغربية، مما يضع على كاهل هذه الوزارة مهام العمل على جعل الإدارة المغربية إدارة مواطنة منتمية لعصرها عبر تمكينها من الشروط التي تؤهلها للتوجه بخدماتها إلى كافة المواطنين المغاربة وفق متطلبات التواصل والشفافية والمساواة والسرعة والحكمة.

إننا في الفريق الاشتراكي نعتبر برنامج هذه الوزارة المعلن برسم سنة 2016 بمثابة تعاهد أو ميثاق اتجاه المواطن المغربي، مدى قدرته على ترجمة الالتزامات الواردة في التصريح الحكومي والمتمثلة في مواصلة إصلاح المرفق العمومي على المستوى المركزي والتزاي وتبسيط المساطر وترشيد أساليب التدبير وتنفيذ دور المفتشيات العامة للوزارات ومراجعة الأنظمة الأساسية للموظفين ومنظومة الأجور بهدف تأهيل الإدارة وضمان جودة أداؤها.

من هذا المنظور فإذا كنا ندعم مبدأ التشاور والحوار وإشراك كل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والقطاعات العمومية في مجهود التحديث باعتباره نهجا سلميا وخيارا عقلانيا، فإن دعمنا هذا مبني على قاعدة المسؤولية التي تقتضي إعمال قواعد المساءلة والمكاشفة والمحاسبة اتجاه كل الأطراف التي تعرقل مسار الإصلاح والتحديث أيما كان موقعهم داخل الإدارة العمومية أو خارجها.

إن بناء الثقة لدى المواطن المغربي إزاء إدارته متوقف على مدى انعكاس برامج الإصلاح الإداري بشكل ملموس على حياته اليومية، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال السهر على حسن تطبيق برامج التحديث، وعلى إعمال مفهوم الحكامة أو الإدارة الترشيدية في صرف الاعتمادات العمومية.

على جعلها قوة تنسيقية وتعبوية وتديرية واقتراحية اتجاه الشركاء الدوليين والوطنيين والجماعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمهنة ذات الصلة، وذلك ضمانا للانخراط الواسع لمختلف هذه المؤسسات في مسلسل إصلاح واستقلال القضاء.

ومن جانب آخر أجدني مضطر لطرح السؤال يستفزنا كبرلمانيين ومشرعين، هل تجيب ميزانية هذا القطاع الحكومي المعروض على هذه اللجنة والتقارير التي تستعرض حصيلة عملها ونتائج الحوارات التي فتحتها على مطامح الشعب المغربي في محاربة الاستبداد والفساد وضمان العيش الكريم وحقوق الإنسان. وهل نحن على طريق مواصلة وتعميق الإصلاحات التي انطلقت منذ حوالي عقد ونصف وتوجت بالتصويت على دستور 2011، أم أننا نتراجع؟

سؤال كبير لن نستطيع الجواب عليه في هذه الدقائق المحدودة.

وبشأن إصلاح النظام القضائي والذي جعلته الحكومة أحد الركائز ذات الأولوية بالنسبة للبرنامج الحكومي، لا تزال قيود عديدة تعرقل السير في المنهج الصحيح للإصلاح، أبرزها عدم إنصافها إلى شركاء أساسيين في منظومة الإصلاح من قضاة وكتاب الضبط ومحامون وكل مساعدي القضاء، بل تجعل منهم خصما حقيقيا لا تواصل معه.

ومن جهة أخرى، طال أمد انتظار مشروع قانون المسطرة الجنائية والقانون الجنائي، والذين ينتظر منهما أن تقدم الحكومة من خلالها جوابا صريحا على مجموعة من الإشكالات أبرزها توفير شروط المحاكمة العادلة وتنزيل العقوبات البديلة وإيجاد حلول واقعية للاعتقال الاحتياطي، خاصة بعدما تم تسجيل تراجع شبه كلي في اللجوء إلى مسطرة الصلح بين الخصوم.

الحكومة اعتبرت أن الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة يأتي في صدارة أولويات برامجها، ومنذ ذلك التاريخ ونحن ننتظر ونواكب تطورات المغاربة إلى ملامسة الإصلاح الذي يروم تعزيز المكانة الدستورية المتميزة للقضاء، بالنظر لدوره في البناء الديمقراطي الحقيقي، وترسيخ دعائم دولة الحق والقانون والمؤسسات وحماية حقوق المواطنين وحرياتهم وإرساء قواعد سيادة القانون.

ولقد واكبنا تنزيل مخططات عمل الوزارة بهذا القطاع الحساس، ولما سنا التدابير المكثفة التي اتخذتها الوزارة المعنية بإصلاح وتحليل القضاء، والتصورات بهذا الخصوص، كنا ننتظر الكثير من هذا القطاع، من أجل تحسين مناخ العدل، رغم ما حظي به القطاع من ميزانية سخية وبصلاحيات دستورية جعلت منه سلطة مستقلة، حيث لم تتم الاستجابة إلى جزء من هذه الانتظارات، مثل خلق مفتشية عامة مستقلة.

نطرح عدة تساؤلات حول نسبة احترام وتنزيل ما يوفره الدستور من حماية للحرية والكرامة لكل مواطن، وما تعرفه السياسة الجنائية بصفة عامة والقضاء الجنائي بكل مكوناته من ضعف للحكامة في تدبير أدق المقتضيات

2- لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أتدخل في مناقشة القطاعات التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، والتي تضم كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وقطاع الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، قطاع السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، وقطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة.

بعد تتبعنا لأشغال اللجنة واستماعنا لعروض السادة الوزراء الذين تفضلوا ببسط مختلف البرامج والتوضيحات والمعطيات والإجراءات المتعلقة بالقطاعات التي يشرفون عليها، سنحاول التطرق للقضايا والملفات ذات الأولوية والأهمية القصوى بالنظر للظرفية الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها بلادنا، مستحضرين اختياراتنا وتوجهاتنا السياسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

السيد الرئيس،

يشكل القطاع الفلاحي أحد الدعائم الأساسية في النسيج الاقتصادي لبلادنا، باعتباره قطاعا استراتيجيا يساهم في الناتج الداخلي الخام بنسبة أساسية تناهز 14%، ويلعب دورا محما في ضمان الأمن الغذائي والاستقلال الاقتصادي لكشطين أساسيين للانتقال إلى مصاف الدول ذات الاقتصادات الصاعدة.

لقد مر المغرب بسنة فلاحية صعبة وجافة بسبب ندرة التساقطات المطرية، ما أدى إلى عدم تجاوز نسبة النمو 11%، وانعكس سلبا على أوضاع الفلاحين خصوصا الصغار والمتوسطين منهم وعلى ساكنة العالم القروي بشكل عام، ورغم أن الحكومة حاولت جاهدة التخفيف من حدة هذا الوضع، إلا أن مجهوداتها لم ترق إلى المستوى المطلوب، حيث اكتفت بتوزيع الأعلاف على الفلاحين، دون العمل على خلق أنشطة غير زراعية توفر فرص الشغل بالعالم القروي، وتخفف من معاناته، فبجانب المحافظة على الثروة الحيوانية كان لزاما عليها الاهتمام بالإنسان القروي ومواكبته خاصة في المناطق المتضررة لتجاوز الظروف المعيشية الصعبة الذي يعيشها، والعمل على تأمين الفلاح ضد الأمراض والأوبئة التي تصيب المزروعات والحبوب والمواشي، وتحصينه ضد التقلبات المناخية، فرغم نهج المغرب لسياسة المخطط الأخضر والذي لا يمكن أن ننكر دوره الايجابي في تطوير القطاع الفلاحي، إلا أنه لازالت تشوبه نقائص واختلالات يجب العمل على تجاوزها خاصة وأن نجاح هذا المخطط يبقى رهين بمدى انخراط الفلاح الصغير والمتوسط الذي يعتبر الحلقة الأضعف في المنظومة الفلاحية واستفادته من مزاياه مع ضرورة تأطيره ودعمه وتأهيله ومواكبته حل مشكل

التسويق، تشجيع الفلاحة التضامنية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفلاح.

السيد الرئيس،

اعتبارا لما سبق نلح على ضرورة إيلاء عناية خاصة لما يلي:

- الدفاع عن موقع المغرب في الأسواق الخارجية بحثا عن أسواق إضافية لكون الأسواق التقليدية تظل غير قادرة على استيعاب العرض الفلاحي المتزايد الكفيل بالرفع من القوة التصديرية للمنتوجات الوطنية وضمان شروط التنافسية والمردودية للمنتوجات الفلاحية للمغرب؛

- تطوير الصناعات الغذائية في إطار من التكامل والاندماج مع الصناعات الفلاحية وفق مخطط التسريع الصناعي والعمل على ربطه بالمخطط الأخضر للرفع من مساهمة الصناعات الغذائية ذات القيمة المضافة العالية الموجهة نحو التصدير (زيت الزيتون مثلا).

- دعم وتشجيع التعاونيات الفلاحية وحمايتها من مخاطر السوق وتأمين عنصر الحكامة في تديرها؛

- الرفع من مستوى التكوين والبحث الزراعي، الحد من التفاوتات بين الجهات؛

- تعزيز منظومة المؤشرات الكفيلة بتأمين شروط النجاعة والشفافية والحكامة في تدير مسارات وبرامج مخطط المغرب الأخضر؛

ولهذا نؤكد على ضرورة التعاون من أجل تحقيق الغايات المسطرة في مخطط المغرب الأخضر للنهوض بقطاع الفلاحة وتحقيق التنمية الفلاحية المنشودة، وضمان الأمن الغذائي وخلق فرص الشغل.

على مستوى الصيد البحري نتمن عزم الحكومة على مواصلة العمل بمخطط اليوتيس الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة سنة 2009، والذي يرمي لتوطيد نقاط القوة والإيجابيات في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية، للمحافظة على الثروات البحرية من جهة، وتأهيل القطاع بإعطاء رؤية واضحة وحكامة جيدة على جميع المستويات، سواء فيما يخص تدير الموارد السمكية أو التسويق أو التحول.

إلا أنه رغم المجهودات المبذولة لازالت هناك مجموعة من الصعوبات تعترض القطاع خاصة على مستوى الموائم الخاصة بالصيد التي تعاني من قلة التجهيزات الضرورية لمساعدة الصيادين للقيام بعملهم في أحسن الظروف، ومشاكل الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم مما يؤثر سلبا على الثروة السمكية ببلادنا، ضعف الاستهلاك الداخلي بسبب غلاء الأثمنة وضعف القدرة الشرائية يجعله بعيدا عن متناول مختلف الشرائح الاجتماعية، عدم الاهتمام بالبحث العلمي في مجال الصيد البحري، ضعف الاهتمام بفتة الصيادين التقليديين وعدم إدماجهم في برامج ومخططات الوزارة للعمل على تحسين ظروفها الاجتماعية وتأمينها ضد المخاطر والأمراض التي تواجهها بالنظر للدور الذي تلعبه في توفير فرص الشغل وبالتالي إعالة عدد مهم من الأسر المغربية.

السياحي بالمغرب وتدارك الوضع لنفاذي فشلها مثل رؤية 2010 التي كانت نتائجها جد محدودة والقيام بمجموعة من الإجراءات من شأنها تعزيز مكانة السياحة الداخلية من خلال توفير عروض سياحية للمغاربة بأثمنة مناسبة، خاصة العروض العائلية، ضرورة تشجيع السياحة البيئية وسياحة المغامرات، العمل على إعادة تصنيف الأوتيلات وتشديد المراقبة من أجل الرفع من جودة خدمات الاستقبال، وجودة المنتج بصفة عامة، ونظرا للترابط القوي بين السياحة والنقل الجوي يجب تحسين الخدمات المقدمة من طرف شركة الخطوط الملكية المغربية للحد من معاناة المسافرين مع هذه الشركة، كذلك يجب فتح خطوط جوية جديدة لروسيا وأمريكا اللاتينية لتشجيعها للولوج إلى السوق المغربي والترويج للمنتج السياحي المغربي مع ضرورة تحسين المطارات ومرافقها وتجويد الخدمات المقدمة بها وإعادة فتح المطارات التي تم نسيانها تشجيعا للسياحة الداخلية.

السيد الرئيس،

فيما يخص الصناعة التقليدية يجب إيلاء عناية خاصة لهذا القطاع نظرا للدور المهم والحيوبي الذي يلعبه داخل النسيج الاقتصاد الوطني بفضل مساهمته في الناتج الوطني وتشغيل يد عاملة مهمة، ولهذا يجب إعادة تنظيمه وهيكلته باعتباره قطاع مرتبط بتاريخ وهوية وثقافة المغرب. وبشكل مشكل التسويق أهم معيقات قطاع الصناعة التقليدية الذي يحول دون استفادة الصانع من المردودية المباشرة لمنتجاته، ولهذا يجب على الحكومة التدخل لدعم القطاع للحفاظ على جودة المنتج الوطني وإنعاش الصادرات، والبحث عن أسواق جديدة، وتطوير تقنيات ووسائل التكوين لمواكبة تطور الصناعات الحرفية، بالإضافة إلى توفير المواد الأولية وحماية الحرف المهددة بالانقراض وحماية فن المعمار الذي يعكس الثقافة المغربية والتاريخ المغربي، مع ضرورة الترويج للصناعة التقليدية بإصدار كتيبات تبين الغنى الفني والحرفي الذي تزخر به بلادنا خاصة في المعارض الدولية خدمة للسياحة نظرا لوجود رابطة قوية بين قطاعي السياحة والصناعة التقليدية، يجب إعطاء دور أكبر لغرف الصناعة التقليدية والجمعيات والتعاونيات وحماية الوحدات الإنتاجية وتأمينها ضد المخاطر والصعوبات التي تواجهها من جراء تصرفات المتطفلين على القطاع، ضرورة إيجاد حلول بديلة للصناعة التي تعمل على تلويث البيئة، إشراك الغرف في التحضير للمعارض وتعميمها على مستوى جميع جهات المملكة وتحسين ظروف استقبال العارضين.

على مستوى القطاع الطاقوي والبيئة المستدامة، يجب التنسيق مع كل الفاعلين لتحقيق أهداف الإستراتيجية الطاقوية التي تركز على الرفع من الطاقات المتجددة وتطوير النجاعة الطاقوية للوصول إلى 52% من القدرة الإنتاجية الكهربائية في أفق 2030 لتغطية الطلب المتزايد على الطاقة والتقليل من التبعية الطاقوية للخارج، مما يتطلب من الحكومة اتخاذ إجراءات بخصوص القطاعات المستهلكة للطاقة كالصناعة والفلاحة والإنارة العمومية...، وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية في المجال الطاقوي عبر

فتنمية قطاع الصيد البحري رهين بهيكلته الصيد التقليدي والنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للصيادين وتنظيم التعاونيات ودعمها.

بالنسبة لقطاع التنمية القروية، فقد طالبنا دائما بالاهتمام بالعالم القروي وخلق استراتيجية للتخفيف من حدة التفاوتات المحلية والاجتماعية التي أصبحت تطرح نفسها بجدّة أمام التغيرات التي طرأت على ساكنة العالم القروي بفضل النقلة المعلوماتية ووسائل التواصل الاجتماعي، وبهذا الخصوص نتمنى المشروع الذي أعلن عنه صاحب الجلالة لتنمية العالم القروي بقيمة 50 مليار درهم على مدار ثلاث سنوات، لهذا نرى ضرورة التنسيق بين كل القطاعات المعنية وبين المجالس المنتخبة لتنفيذ البرامج والمخططات التي تصب في مجال التنمية القروية، كبناء الطرق وتوسيعها وإصلاحها لفك العزلة عن الساكنة القروية، وربطها بالشبكة الكهربائية وتعميمها في كامل البوادي، مد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، فلا زالت هناك مناطق تعاني من انعدام هذه المادة الحيوية وصعوبة الوصول إليها، رأفة بهذه الشريحة من المجتمع المغربي، فتح أورايش لخلق فرص الشغل للتخفيف من حدة البطالة خاصة في المواسم الفلاحية الصعبة.

فتأهيل العالم القروي رهين بتأهيل العنصر البشري الذي نعتبره مفتاح لكل تنمية حقيقية، وؤكد على التنمية الفلاحية كسبيل لحل مشاكل العالم القروي، باعتبار أن الفلاحة هي النشاط الوحيد الذي تعتمد عليه الساكنة القروية في حياتها المعيشية.

السيد الرئيس،

إن قطاع المياه والغابات يشكل ثروة وطنية ثمينة، يجب الحفاظ عليها والتصدي بكل حزم لعمليات التخريب والنهب والاستغلال العشوائي الذي يطال المجال الغابوي، ووقايتها من التصرفات اللامسؤولة التي تعرضها لحرائق مروعة تتسبب في الإجهاد على مساحة شاسعة مع حلول كل فصل الصيف، ضرورة تحيين القوانين الخاصة بالغابة وخاصة تلك التي تنظم العلاقة بين المجاورين لها والمستفيدين منها،

كما تؤكد على ضرورة العناية بالأحواض المائية نظرا لكثرة الأحوال خاصة في المناطق الجبلية، مما يجعل المغرب مهدد بارتفاع نسبة توحد السدود، مع العلم أن المغرب اعتمد سياسة السدود منذ زمن طويل، وأغفل الاهتمام بالأحواض المائية التي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا بالنسبة للسدود.

السيد الرئيس،

يعتبر قطاع السياحة قطاعا حيويا نظرا للدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا في تشغيل اليد العاملة وبالتالي ضمان مداخيل فئات واسعة من المجتمع، وفي هذا الإطار نتمنى ما جاء به المخطط الأزرق ورؤية 2020، الذي تم إطلاقه في إطار تثمين المؤهلات التي يزخر بها المغرب والنهوض بهذا القطاع الذي يساهم بشكل كبير في إشعاع صورة بلادنا، ولهذا لا بد من تقييم رؤية 2020 لرصد الواقع

تقوية التعاون مع الدول الإفريقية في مجال التكنولوجيات والاتصال، تقييم استراتيجية المغرب الرقمي 2020، للوقوف على المنجزات وتجاوز الإخفاقات لتحقيق الهدف المنشود بتعزيز موقع المغرب كمركز إقليمي للتكنولوجيا. وختاماً يمكن القول بأن تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا يتطلب تعبئة كافة الموارد للقيام بإنجازات حقيقية على أرض الواقع من أجل رفع التحديات التنموية المتعددة والمتداخلة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3- لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي أن أمدخل نيابة عن أعضاء الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات القطاعية التي تندرج ضمن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم سنة 2017.

فرغم مناقشتنا للسياسة الحكومية بمختلف أبعادها في القانون المالي لسنة 2017، فإن حرصنا على التدخل في الميزانيات الفرعية للقطاعات خصوصاً المرتبطة بالشق الاجتماعي ينبع من قيم حزينا الثابتة، التي تولي المسألة الاجتماعية اهتماماً يجعلها أحد الركائز الرئيسية في السياسة التنموية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

فبقدر ما ندعو إلى نهج مقاربات شمولية لمعالجة الأوضاع الاجتماعية، بقدر ما نحن واعون بحجم الصعوبات التي تواجهها الحكومة من أجل النهوض بالقطاعات الاجتماعية، لذا أصبح من الضروري اليوم القطع مع الحلول الترقيعية التي كانت سائدة لسنوات، واعتماد استراتيجيات قطاعية تندرج ضمن مقاربة التعاطي مع سياسة القرب لمواجهة الفقر والتهمةيش والهشاشة الاجتماعية عبر جهات المملكة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مؤشرات التنمية الاجتماعية لازالت دون آمال وطموحات الشعب المغربي المشروعة، رغم الوعي بها من خلال رفع نسبة الدعم المخصص لبعض القطاعات الاجتماعية، ولكن يبقى قطاع التربية الوطنية محط إجماع وطني يحظى بأولوية ثابتة بعد القضية الوطنية، لكنه لم يحقق النتائج والأهداف المرجوة، الأمر الذي كان يستوجب اللجوء باستمرار إلى تسطير برامج استعجابلية تقضي بتسريع وثيرة الإصلاح، ولكن ما لم يستطع المنتع لمنظومة التعليم ببلادنا استيعابه هو تفاقم الأزمة سنة بعد أخرى، وبالتالي يصعب تشخيص الإختلالات لأنها عميقة ومتعددة وترداد سوءاً بسبب

منح التراخيص بهذا المجال وتبسيط المساطر الإدارية من أجل الولوج إلى الطاقة بأسعار تنافسية والتحكم فيها والحفاظ على البيئة في إطار التنمية المستدامة وتأمين الإمدادات الطاقية والتزود بالطاقة. فيما يخص القطاع المعدني نسجل عدم استفادة المغرب منه حيث يتم تصديره خاماً للخارج، في الوقت الذي يتوفر فيه المغرب على صناعات تقليدية متخصصة في صناعة المعدن و يشتكون من عدم توفر نقط البيع على المستوى الوطني، كما لا ننسى معاناة عمال القطاع المنجمي بالمغرب الشرقي والمنجمين التقليديين الذين يعيشون أوضاعاً اقتصادية واجتماعية هشة، تشجيع الاستثمارات خاصة في مجال التنقيب والبحث المعدني مع توفير الظروف والوسائل للوصول إلى مناطق التنقيب والبحث، كما يجب الاستغلال الأمثل للمنطقة المنجمية تافيلالت وفخيج من أجل الرفع من المساهمة في الإنتاج الوطني لما تتوفر عليه المنطقة من مؤهلات معدنية هامة، الانفتاح على الأسواق الإفريقية وجلب الاستثمارات خاصة بعد عودة المغرب للاتحاد الإفريقي من أجل تطوير علاقات التعاون مع الدول الإفريقية في هذا المجال.

بخصوص قطاع الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، يسعى المغرب إلى إرساء نسج اقتصادي قوي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتأهيل وتقوية القطاع الصناعي والمقاولة المغربية وتحفيز الاستثمار، ومواصلة تفعيل ودعم مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 بوتيرة أكبر، وبهدف جعله قاطرة للتنمية الاقتصادية وتحسين إسهامه في الناتج الداخلي الخام، باعتباره يرتبط بتطور إنتاجية وتنافسية القطاعات الاقتصادية الأخرى ذات القيمة المضافة العالية، ولهذا يجب اعتماد ميثاق جديد للاستثمار والعمل على تفعيله، تقوية القدرات التديبرية للمراكز الجهوية للاستثمار وتحسين تمومعها وتحويلها صلاحيات جديدة لتسهيل الاستثمار على المستوى الجهوي، دعم وتأهيل المقاولات الصناعية الصغيرة والمتوسطة خاصة التي تستثمر في القطاعات الواعدة، تسريع البت في المشاريع الاستثمارية المتأخرة على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار، تشجيع الاستثمار في البنيات التحتية واللوجيستكية وتطوير منظومة النقل وتأهيل الشبكة الطرقية، وتوسيع شبكة الطرق السيارة، وتحسين وتطوير شبكة السكك الحديدية، وتأهيل الموانئ، والمطارات لمواكبة افتتاح المغرب على الاستثمارات الخارجية، تفعيل إستراتيجية التجارة 2020 بهدف تنظيم التجار الصغار والمتوسطين وتأهيلهم، وتحسين القدرة الشرائية للأسر ورفع الإنتاج الوطني ومواكبة الانتقال التدريجي صوب القطاع المهيكمل، تشديد المراقبة الجمركية على الواردات والحد من ظاهرة التهريب الذي يلحق ضرراً بالغاً بالاقتصاد الوطني وبصحة المواطنين، وحماية للمستهلك من استعمال أجهزة ومواد فاقدة للجودة، ضرورة النهوض بالصادرات المغربية عبر تحفيزها ودعمها.

في مجال الاقتصاد الرقمي لابد من إعداد نصوص قانونية لتعزيز الأمن المعلوماتي ومكافحة الجريمة الالكترونية وتأمين نظم المعلومات، مراقبة السياسات المتبعة في مجال الانترنت حماية لمستعمليه خاصة الأطفال،

العرض بالطلب مع وضع خطط وطنية ناجعة تعمل على استقطاب واستيعاب ضحايا الهدر المرسي من المراهقين والشباب.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يخلو قطاع التعليم العالي والبحث العلمي أيضا من بعض المشاكل، التي يرى المهتمون بالقطاع أنها ليست مرتبطة بالميزانية بقدر ما هو مشكل منظومة وتوجه وغياب خطة حقيقية للنهوض بالبحث العلمي، عن طريق نهج سياسة تشاركية تضم بعض الوزارات، الجماعات الترابية، الشركات ... لرد الاعتبار للباحث المغربي ومن خلاله البحث العلمي الذي يشكل ركيزة أساسية في الجامعة، إلى جانب مشاكل تتعلق بجودة التكوين، غياب عدالة مجالية في توزيع الجامعات، العنف في صفوف الطلبة في تصاعد مستمر، ظاهرة التحرش الجنسي مقابل النقط ... إلى غير ذلك من المشاكل التي يصعب علينا سردها كاملة، فنحن واعون بحجم الإكراهات والصعوبات ونطمح إلى تكثيف الجهود لتعزيز الدور البناء للجامعة في جل المجالات البيداغوجية والإدارية والبشرية، هذا من شأنه في نظرنا أن يجعل المنظومة الجامعية، قادرة على تكوين أجيال من الطلبة متشبعين بروح المبادرة والفكر والأخلاق مستعدون للإندماج في الحياة العلمية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وسيرا على نهج سياسة القرب ارتأت وزارة الشبيبة والرياضة في السنوات الأخيرة برمجة مشاريع رياضية لفائدة الشباب، من أجل موازنة أنشطتهم الرياضية، بإحداث نوادي سوسيو رياضية للقرب، بشراكة مع الجماعات الترابية والقطاع الخاص، إذ لا الكم ولا النوع من دور الشباب ومراكز الاستقبال الحالية يمكن لها تلبية الحاجيات الملحة والمتجددة للطفولة والشباب. ولا بد لنا كفريق أن نسجل في هذا السياق الخروقات التي تشوب تسيير الجامعات الرياضية وضعف الحكامة في إدارتها، إذ تحصل على منح خيالية التي يتم رصد مجملها في برامج وهمية، ولا تتم محاسبة المعنيين، والمواطن المغربي الغيور على القميص الوطني هو المتضرر الأول من تراجع أنشطتنا الرياضية، لذا حان الوقت لسن سياسة صارمة تجاه هذه الجامعات الرياضية مع مراقبة المال العام الممنوح إليهم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة لقطاع الشغل والإدماج المهني، ندرك جيدا أن الحكومة الحالية تعيره اهتماما استثنائيا من خلال سن سياسة طموحة في مجال إعاش الشغل، ولكن ضعف الميزانية المرصودة لهذا القطاع، والتي لا تستجيب

عدم الانسجام بين الحكومات المتعاقبة على هذا القطاع، لذا لا بد من تظافر مجهودات الجميع من أجل إصلاحه إصلاحا شموليا ينصب أولا وأخيرا في صناعة العقل البشري الذي هو الرأس المال الحقيقي لتنمية بلادنا، من خلال العناية بالمدرسة العمومية التي كانت تعتمد في مناهجها التعليمية والمعرفية تلقين القيم الإنسانية النبيلة التي تمكن عقل الفرد بمبادئ المواطنة الحقة، وللأسف فقدت إشعاعها عند جل المغاربة مع العلم أن كبار مفكرينا وعلماؤنا هم منتوج إنساني جلهم من صناعة المدرسة العمومية المجانية، وقد تجسدت الأزمة بشكل كبير في الدخول المدرسي الأخير شتنبر 2016، بحيث عايشنا مدارس وإعداديات وثانويات بدون مدرسين، ومدرسون يدرسون تخصصات غير تخصصاتهم ويتنقلون عبر مجموعة من الثانويات أو الإعداديات في نفس اليوم، تجميع مستويات متعددة في قسم واحد، إذ كانت هذه الظاهرة محصورة في البوادي فإذا بها تم المدن الكبرى، ظاهرة الإكتظاظ وكيفية الحد منها، تعزيز وتجويد شبكة الداخليات والمطاعم المدرسية، والعمل على إيجاد حلول ناجعة للتصدي للهدر المدرسي بفرض إلزامية التمدن إلى غاية 15 سنة، ليس فقط بالوسط القروي وإنما عبر باقي مناطق المملكة.

لذا ومن باب ضمان الشروط الكفيلة بإنجاح أوراش الإصلاح، لا بد من تعبئة كل المسؤولين وكافة الفاعلين والمتدخلين، للعمل على خلق استراتيجية جديدة للرفع من جودة التعليم بصفة عامة، لمواكبة التأطير والتكوين، لتحسين شروط وظروف التمدن للمدرسين والتلاميذ عبر جهات المملكة، حل مشاكل نساء ورجال التعليم المرتبطة بمسارهم المهني، توفير الأمن للمؤسسات التعليمية، ولن يتأتى هذا في نظرنا إلا بالتواصل المستمر مع مكونات هذه المنظومة وتتوفر الإرادة المواطنة عند المسؤولين وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أما قطاع التكوين المهني، فمن بين الأدوار المنوطة به، تكوين وتأطير الكفاءات الشابة في عدة برامج مهنية، سواء للاكتفاء الذاتي لإنشاء مقاولات، أو لتغطية النقص الذي تعانيه بعض القطاعات الواعدة، مثل الخدمات عن بعد والتكنولوجيات الحديثة والإلكترونيك وبعض الصناعات المتعلقة بالطائرات، السيارات... غير أن ما يتضمنه من شعب وتخصصات والتي يتم تكوين الأفواج فيها موسم بعد آخر، لا تؤهلهم للإندماج المهني، أي للولوج لسوق الشغل، بالمقابل هناك مجالات اقتصادية جديدة لا تجد ما يكفي من خريجين قادرين على العمل في هذه القطاعات، فالمطلوب هو سن سياسة إدماجية تشكل جسرا حقيقيا نحو سوق الشغل، المراد منه ملاءمة

بهذا القطاع، الذي ينخره مرض الرشوة في جميع مراقبه ليستدعي منا جميعا التدخل لاستئصال هذا الوباء الخطير، مع محاسبة ومعاقبة مرتكبيه.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قطاع الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، عندما تتمتع جيدا في تسمية الوزارة الجديد، يتبادر إلى ذهننا حجم وعمق المسؤولية الإنسانية لهذا القطاع، إذ تتكاثف فيه جميع مشاكل فئات المجتمع، بدءا بالأسرة، المرأة، الأطفال، المسنون، الأشخاص في وضعية إعاقة، حماية الطفولة، المشردون، النساء الأرملة والمعنفات وإقرار المساواة والمناصفة، وهو قطاع تتداخل فيه أيضا مسؤولية مجموعة من القطاعات التي من شأنها أن تساهم في التنمية البشرية كل من موقعه عن طريق سن سياسات عمومية تخدم المواطن عبر جهات المملكة.

هو قطاع يهيج مقاربة ميدانية تجعل من البعد الاجتماعي للتنمية جوهر المشروع المجتمعي التضامني الحدائي الديمقراطي لبلادنا، ويتجلى عمليا في ترجمة الإرادة السياسية لمحاربة الفقر والتميش والإقصاء والتمييز... ونهج سياسة القرب لجعل التضامن الاجتماعي مسؤولية جماعية مشتركة بين جميع مكونات الشعب المغربي. فالمشاكل الاجتماعية تشكل تحديا كبيرا بالنسبة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية، ويتعين مواجعتها خاصة على مستوى تلبية الحاجيات الملحة واليومية للمواطنين، مع ضمان شروط المساواة في الولوج لكافة الخدمات، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية للمواطنين، وتفعيل مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين. ولكن العوز الكبير في الموارد المالية لهذا القطاع، يجعلنا أمام وزارة مطلوب منها أن تدبر الثدرة، وهذه مفارقة لا يمكن لعاقل أن يستسيغها.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الحديث اليوم عن السياسة الثقافية في المغرب ينبع من الأهمية البارزة التي أصبح يحظى بها هذا القطاع ببلادنا، ومرد ذلك هو التغير الفكري والسياسي الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة ومن بينها المغرب، فأمام غزو العولمة للأسواق الثقافية، لم يعد للمغرب خيار إلا التخطيط والاختراع وبقوة في هذا المجال، لذا فالعمل على النهوض بهذا القطاع لأمر ضروري، من جهة لضمان إشعاع بلدنا على مستوى الدبلوماسية الثقافية بين القارات، ومن جهة أخرى لتشجيع الإبداع بكل أشكاله وصناعاته، الطباعة والكتاب، النشر، حقوق التأليف، الملكية الفكرية، المتاحف ودور السينما والمسرح، المتاحف، مراكز ثقافية... وما يرتبط بهذا القطاع من منشآت والعمل على تعميمها وتبنيها لتدارك الخصاص الكبير في هذا المجال عبر جهات المملكة، مع دعم الإنتاج الوطني الفكري والأدبي والفني الهادف.

للبرنامج الطموح المسطر من طرف الوزارة المعنية، فمعضلة البطالة وخاصة في صفوف حاملي الشهادات، تفاقمت مع عدم انسجام الحكومات السابقة وكيفية معالجتها لهذا القطاع من جهة، وفشل السياسة التعليمية التي تستنزف موارد هامة من الميزانية العامة التي لا تستجيب لمتطلبات سوق الشغل لعدم ملائمة البرامج والمناهج معها من جهة أخرى، مع العلم أن وزارة الشغل من بين مهماتها تسطير وتزكية البرامج المؤدية إلى سوق الشغل والمندرجة للثروة، أي إنتاج سياسات عمومية تساهم في رفع مستوى النمو الاقتصادي ببلادنا، فاستراتيجية الوزارة للسنوات المقبلة طموحة وتحتوي على مجموعة من التوجهات الفعالة وكلها مرتبطة بتنمية التشغيل المنتج واللائق، وبضرورة مأسسة الحوار الاجتماعي وتعميم التغطية الاجتماعية للعمال وغيرها من التدابير الناجمة من شأنها أن تساهم في تجويد السياسات المرتبطة بهذا القطاع، مما يتطلب تضافر وتنسيق جهود كل الفاعلين السياسيين والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين ومؤسسات عمومية ومجتمع مدني، من أجل النهوض بالتشغيل عبر جميع جهات المملكة خصوصا المناطق النائية المهمشة بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية التي أقرها دستور 2011.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من الطبيعي أن يحظى قطاع الصحة ببلادنا باهتمام بالغ من طرف أعلى سلطة ببلادنا، ومن طرف المغاربة أجمعين حكومة ومواطنين، على اعتبار أن الصحة حق دستوري مرتبط بصحة وحياة المواطنين بمختلف شرائحهم، فرغم هزالة الميزانية، يتعبأ مسؤولي هذا القطاع لتسطير برامج طموحة، ووضع استراتيجيات من شأنها أن تنهض هذا القطاع وأن تبحث عن حلول ناجعة لبعض المشاكل التي ما فتئ القطاع يتخبط فيها لسنوات.

فأوراش الإصلاح الكبرى التي اعتمدها الحكومة في هذا القطاع رغم أهميتها، لم تأت أكلها في مجموعة من المناطق، أهمها تفعيل برنامج التغطية للجميع "الراميد" والذي من المفروض أن تستفيد منه الفئات المعوزة، إلا أن هذا البرنامج عرف عدة مشاكل متنوعة وتختلف من منطقة لأخرى.

واليوم أصبح من الضروري الاستعجال في تحسين وتجويد خدمات المستشفيات عن طريق توسيع شبكة مؤسسات الصحة الأساسية، وتطوير بنيات عرض العلاج، وتكثيف برامج إنعاش الوقاية الصحية، ومحاربة الأمراض المعدية، وتقوية الإجراءات الخاصة بصيانة التجهيزات والبنيات، والعمل على بلورة سياسة دوائية وطنية تضامنية، دعم وبناء المراكز الاستشفائية الجامعية عبر جميع جهات المملكة، تحفيز الموارد البشرية رجال ونساء قطاع الصحة، إلا أنه لا بد من مضاعفة الجهود فيما يتعلق باللامركزية واللامركز، تسهيلا لتضافر جهود مختلف المتدخلين خاصة الجماعات الترابية إعمالا بمبدأ سياسة القرب، على أن تخلق الحياة المهنية

تقوم به، فأمن البلد وصورة البلد يستدعي رصد ميزانيات ضخمة، لأن مجمل التحولات التي يعيشها العالم اليوم، وطبيعة التحديات التي تفرض نفسها على المغرب، تجعل المهام المنوطة بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، في موقع أساسي يهدف جعل تمثيلية بلادنا بالخارج على مستوى المطلوب، ولتكون قادرا على الاضطلاع بمهامها دفاعا على المصالح العليا والحيوية للمغرب.

السيد الرئيس،

لقد تتبعنا جميعا كيف أن الخطوات الدبلوماسية الجريئة والمتكاملة التي أنجزها جلالة الملك بحكمة وإبداع على مستوى افتتاحنا غير المسبوق على قارتنا الإفريقية، كان لها الأثر المهم والعميق في تعزيز مكانة بلادنا وتقوية روابطها الإفريقية حتى مع دول كانت إلى أمس القريب تعادي وحدتنا الترابية.

ولعل أبرز أثر لهذا المجهود الملكي القاري الواسع هو الرجوع المظفر للمملكة المغربية لحضنها الإفريقي باحتضان جماعي منقطع النظير يدل على عمق التأثير في الشعور الجماعي للقارة الإفريقية إن على مستوى الدول أو الشعوب والمجتمعات.

كما أن هذا الإنجاز التاريخي كان له أثر واضح في زعزعة عقيدة خصوم وحدتنا الترابية المنبئية على الحقد والكراهية، مما جعل المنظومة الإفريقية تنجذب لسياسة المحبة والإخاء التي نادى بها جلالة الملك وفعالها مع أشقائه الأفارقة بسخاء كبير.

واليوم نلاحظ باعتراز التحول المهم الذي برز في الخطاب الرسمي للأمين العام للأمم المتحدة الذي تجاوب مع حكمة وتبصر- صاحب الجلالة بنزع فتيل التوتر من منطقة الكركرات وهو ما فضح صيبانية وتنطع عصابات البوليساريو وكشف استعمالها كدمية للتشويش من طرف النظام الجزائري، الذي ما فتئ يصطع الأزمات وآخرها التعامل اللا إنساني مع اللاجئين السوريين في الحدود الشرفية للمملكة.

السيد الرئيس المحترم،

إنه لا يمكن تصور دبلوماسية ناجحة ومنتجة بعيدا عن تبني الديمقراطية الفاعلة، لأنه بات من الضروري في عالم اليوم المطبوع بشتى أنواع الصراع والتنافس أن تعمل كل دولة تريد مسaire الواقع الدولي إلى التطلع لتجاوز إكراهات تحقيق الرفاهية والتنمية المستدامة وتعمل على الاستئثار الكلي لمؤهلاتها الحيوية الاستراتيجية والحيوية الاقتصادية لاغتنام فرص التعاون والتبادل وجلب الاستثمارات وغزو أسواق جديدة، وهذا كله لا يمكن تحقيقه بالفعل إلا بتقديم صورة داخلية مستقرة تنعم بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وأن تتوفر على حجاج دبلوماسي قوي ومؤهل، وحيث أن أحسن سياسة خارجية هي بالضرورة سياسة داخلية حسنة، فإن تقوية الجبهة الداخلية تعد اليوم من أهم الدعائم التي تعزز مصداقية موقفنا بالنسبة لقضيتنا المقدسة الممثلة في وحدتنا الترابية والتي تعرف الكثير من المناورات

وهذا أيضا دور قطاع الاتصال السمي-البصري، فلتأهيل هذا القطاع أصبح الدعم المالي للإذاعة والتلفزة مشروطا بعقد برنامج، تلتزم بتنفيذه في تقديم الخدمة العمومية سواء المتعلقة بالأخبار، الترفيه، برامج ثقافية، سياسية، اجتماعية... يهدف تعزيز وتطوير الإنتاج الوطني وتحفيز الإبداع وتحسين جودة البرامج، ولكن للأسف مازال إنتاجنا بمختلف أصنافه لا يرقى إلى مستوى إشباع المشاهد المغربي في هذا المجال. أما بالنسبة للصحافة الوطنية المكتوبة والإلكترونية، فرغم العمل على تأهيلها عن طريق تعديل القانون الخاص بالصحافة، ما زالت لم ترق إلى مستوى تطلعات القراء وعموم المتابعين للشأن الإعلامي ببلادنا، فالإنزلاقات عن الضوابط القانونية، وتجاهل أخلاقيات المهنة لتصفية الحسابات، والتشجيع بأعراض الناس والتشهير بهم، وللأسف هي السائدة، مع العلم أن للصحافة كسلطة رابعة، دور مهم في نشر ثقافة الحوار والتسامح ونبذ العنف والتطرف وتنوير الفكر، لاسترجاع مصداقيتها بين القراء.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ما يمكن أن نسجله كفرق من خلال مناقشتنا للقطاعات الاجتماعية، هو أن نهج سياسة المشاريع الكبرى وتسطير الإستراتيجيات القطاعية وإن كانت ناجحة، فإن المواطن لا يلمسها في حياته اليومية، لأن نتائجها الإيجابية تكون دائما على المدى البعيد، مما يولد لديه إحساس بعدم الاستفادة من خيرات بلاده، الأمر الذي يؤدي أحيانا إلى ردود أفعال سلبية، لذا نلح على تسطير برامج قريبة المدى، معززة بإجراءات آتية لمواجهة الفقر والهشاشة الاجتماعية.

وفي الأخير لا بد أن أؤكد على أن اختيارنا للانضمام إلى الأغلبية الحكومية، هو اختيار لدعم المسار الإصلاحية الذي اختارته بلادنا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وهو المسار الذي يؤكد صاحب الجلالة حفظه الله في مجموع خطاباته، فنجاح المشروع المجتمعي الحدائي الديمقراطي، رهين بنجاح أوراوش الإصلاح المذكورة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4- لجنة الخارجية والدفاع الوطني والحدود والمناطق المحتلة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاص لجنة الخارجية والدفاع الوطني والحدود والمناطق المحتلة هذه القطاعات التي نعتبرها في فريقنا من الأهمية بما كان. ويجب أن تحظى بالدعم المالي الكافي لكي يمكنها القيام بالأدوار الحيوية التي

ديمقراطي متقدم خصوصا في مناطق المغرب العميق، لذا فتنزيل ورش الجهوية الموسعة تنزيلا صحيحا، يفرض التكامل والتضامن بين الجهات لضمان النمو الاقتصادي المتكافئ والذي بدوره سيضمن النمو والاستقرار الاجتماعي.

ولا يفوتنا كفريق أن ننوه بالجهود الجبارة واليقظة الدائمة، ونكران الذات والمحملات الإستباقية فيما يخص تفكيك الشبكات الإرهابية، ومحاربة الجريمة بجميع أنواعها، التي يقوم بها كل من رجال الأمن الوطني، والمكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني وتعاونهم في هذا المجال مع بعض الدول الصديقة لمواجهة التهديدات الإرهابية، لذا فالظروف العصيبة التي تجتازها مجموعة من الدول العربية، تستدعي المزيد من الحرص واليقظة لتحصين المغرب من كل ما من شأنه أن يمس باستقراره وبسلمه وزعزعة أمنه الداخلي، مع حرصنا الدائم على احترام حقوق الإنسان، وتوفير كافة شروط المحاكمة العادلة تكريسا لدولة الحق والقانون.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن نناقش قطاع الداخلية لابد أن نتحدث عن الإدارة الجماعية وما يشوبها من ثغرات ومشاكل ترهق المواطن باستمرار، فرغم ما عرفته من تغييرات وإصلاحات هيكلية، كان الهدف منها تحديث الإدارة الجماعية وتقريب خدماتها من المواطن، الأمر الذي لا نلمسه على مستوى تسيير بعض الجماعات الترابية، لتضارب الاختصاصات بين مكونات الإدارة الجماعية، بالإضافة إلى ازدواجية المهام بين ما هو سياسي وإداري مما يضعف مركز الموظف الجماعي في تطبيق القانون واحترام المساطر في بعض الأحيان تلبية للفاعل السياسي، وبالتالي لا يمكن بناء إدارة جماعية محلية فعالة، بعيدا عن الإصلاح الشمولي للأجهزة الإدارية على المستوى الوطني، الجهوي، الإقليمي والمحلي، وأيضا من خلال اعتماد مقاربات تشاركية مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لتقوية الوسائل الضرورية للرفع من جودة التدبير ونجاعة المردودية، بهدف تحقيق الحكامة الجيدة داخل الإدارة الجماعية، والتي في نظرنا لن تتأق إلا من خلال تحسين آليات المرافق العمومية وتفعيل آليات المراقبة، وحماية المال العام من الهدر بتكثيف عمليات الإفتاح مع تدقيق الحسابات واطلاع الرأي العام الوطني على نتائجها لمن شأنه أن يساهم في استرجاع الثقة والمصداقية المفقودتين في المؤسسات العمومية من طرف المواطن.

وبخصوص قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك، لا يخفى علينا جميعا أن هذا قطاع يعيش اختلالات هيكلية على جميع المستويات، فرغم الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة ببلادنا للنهوض بالقطاع حيث تم تسطير العديد من الاستراتيجيات والبرامج، إلا أن ذلك تم في غياب رؤية واضحة تأخذ بعين الاعتبار التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بلادنا.

ولهذا نسجل مجموعة من الملاحظات نُجملها فيما يلي:

والعراقيل والمخاطر التي يحكمها أعداء وحدتنا الترابية لهذا نؤكد في فريقنا وتماشيا مع التوجيهات الملكية على ضرورة التحلي بالحذر والحزم وتعبئة كل الطاقات الشعبية والمدنية انسجاما مع نهج المسيرة الخضراء والعمل على تفعيل دور الدبلوماسية الشعبية واستثمار حضور النخب المغربية ومؤسسات المجتمع المدني في المحافل الدولية من أجل الدفع بالتعاطف الدولي والإنساني إلى مداه الأقصى اتجاه قضية وحدتنا الترابية.

السيد الرئيس،

إن التحديات التي تنتظر بلادنا كثيرة، ونحن جاهزون كاتحاد اشتراكي وكفريق برلماني لنكون في موقع المسؤولية لمواجهة كل ما من شأنه أن يمس أو يضعف كياننا الوطني أو وحدتنا الترابية.

وفي هذا الإطار نشيد بالجهود الكبيرة الذي تم القيام به على مستوى مؤسستنا الأمنية برعاية ملكية سامية جعلنا اليوم ننع بأمننا واستقرارنا رغم جسامة التهديدات الإرهابية. بل إننا نفخر أن بلادنا أصبحت محط تنويه في مجال التعاون الأمني وفي محاربة الإرهاب عالميا.

وبنفس المناسبة نوجه تحياتنا الخاصة لقواتنا المسلحة الملكية الباسلة وللدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية على جهودهم وتضحياتهم في سبيل ما ننع به من أمن واستقرار.

5- لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي أن أتدخل في مناقشة مشاريع الميزانيات القطاعية التي تندرج ضمن لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية برسم سنة 2017، هذا القطاع البالغ الأهمية والذي يشرف على تسيير وتأطير مجموعة من المجالات المرتبطة والمتداخلة مع قطاعات أخرى، ناهيك على الدور البارز الذي تلعبه الوزارة في حفظ الأمن الداخلي، ومكافحة الإرهاب وحماية التراب الوطني، علاوة على مهامها المرتبطة بتسيير الجماعات الترابية والتنمية المحلية.

فتعزيزا للديمقراطية المحلية، عرفت المنظومة التشريعية ذات الصلة بالعمل الجماعي عدة إصلاحات، أبرزها الجهوية الموسعة التي أقرها دستور 2011، على اعتبار أن نظام الجهة أضحى اليوم الإطار الملائم لبلورة إستراتيجية بداية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقوم على تعبئة الموارد والطاقات المحلية من أجل تحقيق نمو اقتصادي خاص بكل جهة على حدة، إذ لا يمكن الحديث اليوم عن عدالة اجتماعية بدون عدالة مجالية، إلا أن الواقع المرتبط بالممارسة مازال يعرف استمرار ظاهرة التفاوتات بين المناطق، وعجز كبير على مستوى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية، مما يجعل مؤسسة الجهة أمام جملة من المشاكل التي تعيق بناء فضاء جهوي تنموي

الوطني للماء، الاهتمام بالأحواض المائية للحد من ظاهرة توحد السدود التي تتسبب فيها انجرافات التربة، ضرورة توفير أجهزة الصيانة وموارد بشرية ومادية مؤهلة وذات كفاءة عالية وبكليات متطورة للسهر على مراقبة وصيانة السدود وإزاحة التراكبات من أحواضها التي تؤثر سلبا على حقيقتها، وإبعاد كل المخاطر المتعلقة بالفيضانات وتجنب تعطيلها عن أداء مهمتها المائية والطافية.

السيد الرئيس،

يكنسي قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة والسكن، بالغ الأهمية وذلك لارتباطه الوثيق بالعديد من المواضيع الآتية، من قبيل اللامركزية، الجهوية، الحكامة، التنمية...، وهي مبادئ أساسية من الضروري اليوم الاعتماد عليها لتحقيق تنمية شمولية ومتوازنة لجميع جهات المملكة.

فرغم المجهودات المبذولة في هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة، ورغم تسطير مجموعة من الإستراتيجيات والمخططات الهدف منها تحقيق العدالة الاجتماعية لضمان الاستقرار والتوازن في مناطق أكثر فقرا وهشاشة ببلادنا، عن طريق توزيع عادل للثروات مع التدبير المعقلن للمجال، إلا أن فعالية بعض هذه المخططات تبقى محدودة بسبب بعض الإختلالات المرتبطة بالإدارة والتسيير وضعف الإمكانيات، مما أدى إلى تكريس الفوارق بين الجهات على مختلف المستويات الاقتصادية، اجتماعية.

ثامنا، فريق الاتحاد المغربي للشغل:

1- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لإبداء آراء وملاحظات الفريق حول هذه الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2017.

بداية، السيد الرئيس، لا بد ان نسجل أن ورش إصلاح القضاء في المغرب أضحي معطى لا محيد عنه في سبيل تحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وقد أثار هذا الموضوع منذ الإعلان عنه ضجة إعلامية ونقاشات لم تخلوا من العصبية والصراعات من طرف كل المحتمين والعاملين بحقل العدالة؛ وأيضا من طرف الأحزاب السياسية؛ وبصفة عامة كل منظمات وفعاليات المجتمع المدني بمختلف مشاربها وشرائحها وكوادرها وائتماءاتها.

- ضرورة اعتماد حكمة مجالية وتوزيع عادل لبرامج الطرق بين مختلف جهات المملكة؛

- مضافة الجهود في مجالي النقل الطرقي والشبكة الطرقية، للرفع من جودة الخدمات وجعلها تستجيب لحاجيات المواطنين والمهنيين؛

- تأهيل المهنيين العاملين بالقطاع وتوفير الظروف الملائمة لاشتغالهم؛

- الاهتمام بالشبكة الطرقية بالعالم القروي وربطها بالمجالات الحضرية وفك العزلة عنها، من خلال توفير مسالك طرقية في المستوى، إضافة للسائكة القروية؛

- مراقبة وصيانة القناطر التي تعرف وضعية مزرية خاصة بعد كل فصل شتاء، مما يجعلها تهدد سلامة المواطنين وحركة النقل الطرقي؛

- العمل على صيانة الطرق السيارة، والتفكير في تمديد مناطق تعتبر في حاجة ماسة إليها وتشديد المراقبة في بعض المسارات الصعبة التي تسبب في حوادث قاتلة؛

- إعادة النظر في تسعيرة الطرق السيارة؛

- معالجة مشاكل الشغيلة في الطرق السيارة التي تنعكس على وضعية القطاع؛

- تأهيل مدارس تعلم السياقة والحرص على توفرها على الإمكانيات البشرية والمادية المؤهلة وضرورة توفرها على مساحات قانونية تابعة لها لإجراء التعليم التطبيقي للسياسة؛

- العمل على توسيع السكك الحديدية لتصل إلى مختلف مناطق المغرب؛

- بذل مجهود إضافي على مستوى النقل السككي الذي ينبغي تأهيله لتحسين خدماته والقيام بدوره في مجال النقل الوطني بكل فعالية؛

- العناية بجميع الموائى المغربية التي تعاني مجموعة من المشاكل والاختلالات على مستوى التسيير والتدبير؛

- تحقيق شروط السلامة المهنية والبيئية في الموائى المغربية وفرض آليات المراقبة لتحسين جودة خدماتها؛

- الحرص على توفير السلامة الطرقية بكل الوسائل الوقائية والتوقعية والتحصينية والإقادية. فرغم الجهود المتعددة التي بذلت على هذا المستوى خلال السنوات الأخيرة من الأطراف المعنية، فإن واقع الحال ببلادنا لازال يؤشر على تنامي مخلفات حرب الطرق اليومية التي تزهق

الأرواح وتخلف أعطابا وخسائر مادية لا حصر لها.

وبالتالي، فقطاع النقل يعتبر من القطاعات المركزية والأساسية، نظرا

للدور الذي يلعبه على مستوى تقليص الفوارق الجهوية وخلق بنية الاستثمار ومضاعفة تنافسية النسيج الإنتاجي، وعلى مستوى تقليص الفوارق الاجتماعية.

وفيما يخص قطاع الماء نرى ضرورة إعطاء حصة تفعيل الاستراتيجية

الوطنية للماء وعلاقتها بالمخططات المديرية المندجة للموارد المائية والمخطط

التحقيق؟ ومدى احترام المبدأ الدستوري الذي يقر أن الأصل هو البراءة، وغيرها من النصوص القانونية. أو عبارة أخرى يمكن التساؤل؛ عن إمكانية اعتبار الاعتقال الاحتياطي التعسفي والإيداع في السجن لشخص تمت تبرئته في ما بعد خطأ قضائيا موجبا لتعويض بناء على الفصل 122 من الدستور أم يجب تصنيف ذلك ضمن الجرائم الخطيرة حسب الفصل 23 من الدستور؟

كما لا يخفى على أحد أن تنفيذ الأحكام القضائية هو الهدف المتوخى من اللجوء إلى القضاء، إذ لا ينعف التكلم بحق لا نفاذ له، كما أن عدم التنفيذ أو التأخير فيه يلحق ضررا جسيما بالمحكوم له، ويؤثر بالتالي على مصداقية الأحكام وعلى ثقة المواطنين في الجهاز القضائي.

وفيما يخص قضية حقوق الإنسان بالمغرب فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل ندعو الحكومة إلى الكشف عن إرادتها السياسية في النهوض بأوضاع وثقافة حقوق الإنسان من خلال المصادقة على البروتوكول الثاني للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والتصديق على اتفاقية روما المنشأة للمحكمة الجنائية الدولية، وخصوصا الاتفاقية الدولية رقم 87 حول الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي؟

ونسجل كذلك أن من المعوقات الجوهرية التي تحول دون النهوض بقضايا حقوق الإنسان في المغرب مشكل القضاء الذي يعتبر العقبة الأساسية لتشكيل منظومة حقوقية حقيقية، ومن بين المعوقات التي يطرحها القضاء؛ غياب شروط المحاكمة العادلة وعدم استقلاله ونزاهته، بالإضافة إلى تورطه في قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كما أن القضاء في المغرب يحتكم إلى عناصر ذات الصلة بالعلاقات السياسية عوض الاعتماد على النصوص القانونية الجاري بها العمل، كما أن المحاكمات في حق المتهمين لا تحترم المعايير الدولية للمحاكمات من خلال الحرمان من الحق في الاتصال بمحام واعتماد بعض الأدلة استنادا إلى مزاعم بالتعرض للتعذيب، ومنع المتهمين من الاستشهاد بشهود الدفاع.

أما بالنسبة لقطاع الأمانة العامة للحكومة:

فقد لاحظنا غياب خطة استعجالية لدى الحكومة بخصوص تعيين النصوص التشريعية والتنظيمية المخالفة للدستور، مع تسجيل ضعف التواصل والافتتاح على المحيط البرلماني والأكاديمي بهدف الإسهام في مواكبة وتقييم مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية وتقييم الترسنة القانونية على ضوء السياسات العمومية. علاوة على عدم تجسيد ما جاء في البرنامج الحكومي بتسمية قدرات الأطر والكفاءات والمصالح المكلفة بالشؤون القانونية المشتغلة بالأمانة العامة للحكومة وبمختلف القطاعات الوزارية.

وفي الشق المتعلق بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

فعلى الرغم من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة لإصلاح المرفق العام وتحديثه فإننا سجلنا استمرارية الأعطاب التاريخية المتراكمة داخل

فالعادلة كما لا يخفى على أحد هي الضامن الأكبر للأمن والاستقرار والتلاحم الذي به تكون المواطنة الحقة. وهي في نفس الوقت مؤثر فاعل في تخليق المجتمع وإشاعة الطمأنينة بين أفرادهم، وإتاحة فرص التطور الاقتصادي والنمو الاجتماعي وفتح الباب لحياة ديمقراطية صحيحة تمكن من تحقيق ما نصبو إليه من آمال، فنظرا للدور الكبير والجسيم الذي يلعبه القضاء المغربي داخل الدولة، والتي يقوم بها تجاه مؤسسات الدولة وتجاه المواطن، فقد حظي هذا الجهاز بأهمية بالغة جعلت منه موضوعا للعديد من الخطب والرسائل الملكية الموجهة لضرورة إصلاح هذا الجهاز حتى يكون قضاء نزيها مستقلا وموأكبا للتطورات المجتمعية ولمسار بناء دولة المؤسسات.

وهنا يجزنا الأمر للتساؤل عن أبرز التوجهات والملامح الكبرى لهذا الإصلاح كما جاءت في الخطب الملكية والدستور والميثاق، وكيف لها أن تؤسس لأرضية إصلاح تستجيب لانتظارات وطموحات المغاربة في منظومة عدالة مستقلة، نزيهة، ومتطورة؟

ونأمل في فريق الاتحاد المغربي للشغل تغيير نمط التفكير الحكومي والتعاطي بروح الإجماع الوطني حول تنزيل ورش إصلاح منظومة العدالة، وعلى رأسها القوانين التنظيمية المتعلقة بالسلطة القضائية، سواء من خلال ملائمة بنياته مع متطلبات الوثيقة الدستورية الجديدة، وكذا استكمال ملائمة القانون الجنائي والمسطرة الجنائية مع التزاماتنا الدولية كونها هي الكفيلة بإنجاح هذا الورش الاستراتيجي الذي طال أمده.

ومن جهة أخرى أصبح يلاحظ تلوؤ الحكومة في مراجعة السياسة الجنائية وإصلاح سياسة التجريم والعقاب، كما أنه وعلى الرغم من الحديث عن خطط أو برامج حكومية في مجال حماية الفئات الهشة خاصة تلك المتعلقة بقضايا المرأة والطفولة، إلا أن الحكومة لم تستطع تنزيلها على أرض الواقع. علاوة على استمرارية إشكالية البطء القضائي إن على مستوى البت أو التنفيذ. بالمقابل نحن ندين بقوة عدم احترام حق الإضراب وعدم جعل حد لإعمال الفصل 288 من القانون الجنائي كوسيلة قانونية للتضييق على ممارسة هذا الحق ولزجر النقابيين.

كما نسجل في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن الممارسة اليومية كشفت عن وجود عدة ثغرات ومشاكل مرتبطة بالنصوص القانونية أو بالواقع العملي، هذا فضلا عن تصاعد ظاهرة الجريمة وظهور أنواع جديدة لها ارتباط بالتقدم العلمي والتكنولوجي وبالظروف الاجتماعية والاقتصادية إبان القانون الجنائي قصورا في مكافئتها. فإلى أي حد جسدت المسودة احترامها لحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها ضمن دستور 2011؟ وما مدى مطابقتها مضامينها مع روح الاتفاقيات الدولية؟ وهل أجابت فعلا عن جميع الإشكالات التي يطرحها الواقع العملي؟

وفي نفس السياق؛ ننبه إلى تزداد إشكالية الاعتقال الاحتياطي ومدى احترام الضوابط القانونية الموجبة له، وهل تتعسف النيابة العامة وقضاة

الدولية ذات الصلة، هذا فضلا عن استمرار ظاهرة الاكتظاظ والاتجار في المنوعات، والتعسف في استعمال الترحيل الإداري كوسيلة للتأديب في مواجهة بعض المعتقلين. آمليين أن تعمل الحكومة على التنزيل الفعلي للمقاربة الإدماجية والتأهيلية للمؤسسة السجنية.

أما بخصوص قطاع الموارد البشرية فإن موظفي السجون المغربية يعانون من عدة مشاكل تحول دون قيامهم بمهامهم على أحسن وجه، وهو ما يؤثر في عطائهم المهني وكذا في سلوكهم تجاه السجناء، بالإضافة إلى المشاكل المترتبة عن ذلك على مستوى أسرهم وذويهم.

وكذلك فإن من بين المشاكل التي يعاني منها موظفو السجون هناك " عدم استفادة التقنيين من منحة المخاطر بالرغم من احتكاكهم المباشر مع السجناء وتعرضهم أكثر من غيرهم للمخاطر بالنظر للأدوات التي يشغلون بها، بالإضافة إلى ذلك يتم تكليفهم بمهام هيئة الحراسة والأمن بالرغم من عدم سباح القانون بذلك."

كما وأن الإدارة تتدرب بمنع العمل النقابي داخل قطاع السجون عند مطالبة أي موظف بحق من حقوقه المشروعة.

كما يشتكي الموظفون من عمليات التفتيش الدقيقة التي يخضعون لها عند دخولهم إلى المؤسسة السجنية، كما لو أنهم سجناء أو زوار، وقد يكون هذا التفتيش أمام أعين النزلاء مما يخلف تدمرا لدى الموظفين.

أما فيما يخص المجلس الأعلى للحسابات:

فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل وقفنا ووقفنا تأمل حول التقارير التي أصدرها المجلس الأعلى للحسابات خلال السنوات الأخيرة، التي تكشف عن اختلالات خطيرة في تدبير المال العام، فرغم الأهمية التي تكتسبها هذه التقارير، فإن هناك قصورا في النصوص القانونية المتعلقة بإحالة هذه الملفات على القضاء، وتحريك المتابعة القضائية في حق المتورطين؛ وكذا محدودية الرقابة التي يمارسها قضاة هذه المحاكم لعدم توفرها على قوة الردع؛ وهذا ما كرس نهب المال العام وسوء التدبير وتبذير الأموال العمومية. وهنا يمكن التساؤل حول مصير التقارير التي يصدرها المجلس الأعلى للحسابات وخاصة منها تلك المحالة على القضاء؟.

وبخصوص التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات ورصد عدم فاعليتها في حماية المال العام، ومحاربة الفساد، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل؛ نطالب بضرورة إعادة النظر في بعض المتعضيات القانونية الواردة في مدونة المحاكم المالية، من قبيل المتعضي المتعلق بإحالة الملفات من طرف الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى للحسابات بمقتضى الفصل 111؛ والتي تقتضي إعادة النظر فيها سعيا إلى السرعة في تفعيل الإحالات بالنظر إلى حجم الاختلالات والخروقات التي ترصدها هذه التقارير في تدبير المرافق العامة.

الإدارة العمومية بما يستوجب ذلك من بذل المزيد من الإصلاحات وتستدعي تضافر الجهود والتنسيق مع جميع القطاعات العمومية، من أهمها:

- غياب رؤية مشتركة وموحدة لبرنامج الإصلاح الإداري؛
- الوضعية المزرية للإدارة في العالم القروي؛
- إشكالية الفساد الإداري؛
- إشكالية السلوكات المهنية؛
- إشكالية التعقيد الإداري؛
- عدم انسجام بعض مقتضيات النظام الأساسي للوظيفة العمومية مع التطورات التي عرفتها الإدارة؛
- عدم عدالة منظومة الأجور؛
- غياب منظومة وطنية للتكوين المستمر؛
- ضعف محدودية توظيف التكنولوجيا الحديثة في التدبير الإداري؛
- انعدام منظور شمولي لتحسين علاقة الإدارة بالمعاملين معها؛
- غياب مقاربة تشاركية لتدبير الشأن العام وغياب شبه تام للحق في الولوج إلى المعلومات.

جل هذه المعوقات تدفع إلى توصيف النظام الإداري المغربي "بالنظام المنغلق وغير المنفتح على محيطه" كما نستغرب لمشروع الحكومة في مجال إقرار العمل بالعقد داخل سلك الوظيفة العمومية، كونه يكرس الهشاشة الوظيفية ويهدد استقرار العلاقة الشغلية.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد بقوة على أن إصلاح الإدارة العمومية المغربية؛ يجب أن يبدأ بالعنصر البشري لأنه أساس الإصلاح، فالتكوين الجيد للعنصر البشري لا شك وأنه يساهم وبشكل فعال في تطوير الخدمة داخل الإدارة المغربية.

أما ما يتعلق بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة:

فإننا نطالب في فريقنا بضرورة تعزيز التعاون بين الحكومة والبرلمان، في أفق تفعيل المخطط التشريعي للحكومة، والرفع من وتيرة الإنتاج التشريعي والرقابي، مع تحسين صورة المؤسسة البرلمانية بالعمل على تقوية ودعم الدبلوماسية البرلمانية والإعلام البرلماني، وتفعيل القناة البرلمانية. وبخصوص العلاقة مع المجتمع المدني، فالأكد أن تفعيل الديمقراطية التشاركية وتعزيز حكمة المجتمع المدني وتثمين عمله سيكرس دوره لا محالة في مجال إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.

أما على مستوى قطاع السجون:

فإننا نسجل وبأسف شديد استمرار سوء المعاملة والانتهاكات البليغة لحقوق السجناء، ومخالفة للقوانين المنظمة للمؤسسة السجنية والصكوك

وعلاقة بالمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان:

فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نذكر الحكومة أن الحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي حق من حقوق الإنسان الأساسية التي تضمنها المواثيق والعهود الدولية الصادرة عن منظمتي الأمم المتحدة والعمل الدولية، ويجميه دستور 2011، وخاصة في فصله الأول الذي ينص على "الاختيار الديمقراطي، والمقاربة التشاركية، ومبادئ الحكامة الجيدة"، وفي الفصل الثامن على أن "تعمل السلطات العمومية على تشجيع المفاوضة الجماعية، وعلى إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية"، و في الفصل 13 على أن "تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية، و تفعيلها و تنفيذها و تقييمها".

وعلاقة بما سبق لازالت الحكومة رهينة الانتظرية في تنزيل المقترحات الدستورية ذات الصلة بالحقوق الاجتماعية، ضاربة عرض الحائط الأحكام المنصوص عليها في الفصل 31 من الوثيقة الدستورية الذي ينص على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعمل كلها على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية، والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التضامني أو المنظم من طرف الدولة، والحق في الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي.

مؤكد في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل على أن سوق الشغل المغربي لازال يعج بالبطالة في ظل مؤشرات التزايد المستمر لها ضمن صفوف حاملي الشهادات العليا، وأن نسبة مناصب الشغل التي يتم خلقها سنويا ضعيفة جدا بالمقارنة مع طالبي الشغل. فالبطالة أصبحت في المغرب تكتسي طابعا هيكليا بامتياز.

كما نسجل الصمت الرهيب للحكومة في مواجهة التسريحات أو الإعفاءات الجماعية للأجراء من طرف الشركات الإنتاجية، مع تجاهل مقصود في مواجهة عدم تطبيق مدونة الشغل، وعدم تنفيذ الأحكام القضائية التي تكون في صالح العمال عبر الاستغلال الماكر للمؤسسات التصفية القضائية المنصوص عليها في الكتاب الخامس من مدونة التجارة، كذريعة للتخلص من التحملات الاجتماعية للأجراء.

تلكم كانت أهم الملاحظات التي ارتأينا في فريقنا إثارتها بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وبحكم أنها لا ترقى لطموحات وتطلعات المواطنين وفراغها من كل بعد اجتماعي فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل سنصوت بالرفض.

2- لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الاتحاد المغربي للشغل لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة في إطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم القانون المالي 2017، والتي تظم القطاعات الحكومية التالية:

- وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي؛

- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛

- وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية؛

- وزارة الاتصال و الثقافة؛

- وزارة الشباب والرياضة؛

- وزارة الصحة؛

- وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية

إن الطبيعة الاجتماعية بامتياز التي تميز القطاعات المدرجة في إطار هذه اللجنة تجعلها اللجنة الأكثر إثارة لأهم القضايا والمشاكل الاجتماعية التي تشغل المعيش اليومي للمواطن المغربي من جهة، ومجالا خصبا لمناقشة السياسات العمومية في بعدها الاجتماعي برفع التحدي الأكبر لتدبير الموارد العمومية أمام ضغط الحاجيات الأساسية للمواطن من تعليم وصحة وتوظيف... إلا أن أول ما نسجله في هذه اللجنة هو ضعف الاعتمادات المرصودة لهذه القطاعات والتي لا ترقى لتطلعات وطموحات المواطنين والمستضعفين منهم أساسا و لا تترجم الشعور الذي رفعته بلادنا في تحقيق التنمية المستدامة. في الوقت الذي تعاني فيه هذه القطاعات، رغم أهميتها الاستراتيجية والحيوية، من خصاص كبير سواء على مستوى الموارد البشرية والوسائل الضرورية لتقديم الخدمة العمومية في هذا القطاع أو ذاك. مما يجعل التخطيط والبرمجة ووضع الاستراتيجيات مجرد إجراءات فارغة وغير قابلة للتنفيذ. وهو ما يؤكد استمرار الحكومة في تبني النموذج الاقتصادي المبني على التوازنات الاقتصادية على حساب التوازنات الاجتماعية وتبني سياسات اقتصادية واجتماعية لا شعبية تستهدف خيارات اقتصادية واجتماعية لا شعبية ولا ديموقراطية لا تكترث لحاجيات المواطنين وتوفير الحد الأدنى من حقوقهم الأساسية.

قطاع التعليم:

لا شك أن قضية التعليم هي القضية الأولى في بلادنا بعد القضية الوطنية فهي تمس بنية الدولة والمجتمع بشكل عميق، ما يجعلها مشكلة بنيوية تستدعي إرادة سياسية حقيقية و جرأة قوية لمباشرة إصلاح جذري، وبالتالي يجب التعامل معها بوطنية وعدم تسييسها أي عدم خضوعها لأهداف حزبية ضيقة، فرغم كل الخطط والبرامج والإصلاحات التي لحقت

على مستوى نفس الدراسات والبحوث العلمية التي يتم إنجازها من طرف جهات مختلفة؛

- مواكبة للقطاع الخاص، وتحديد ضوابط الحكامة ومسألة الاعتراف بالدبلومات وفق معايير موضوعية وعلمية تجعل من حاملي الشواهد في مستوى التكوين المطلوب؛
- الاهتمام أكثر ببنائات العديد من المؤسسات والأحياء الجامعية والتي تغيب فيها أحيانا كثيرة الشروط الضرورية لنجاح العملية التدريسية؛

لقد عرف قطاع التكوين المهني تطورا كبيرا سواء على مستوى الكم أو الكيف وهو ما أكدته العرض الذي تقدمتم به، إلا أن السؤال يظل مطروحا حول طبيعة المقاولات المستفيدة من العقود الاجتماعية (مائة بالمائة) في حين لا تمثل المقاولات المسجلة في الضمان الاجتماعي سوى 1.2%، وأيضاً التأخر الكبير المسجل في تطبيق القانون خاصة ما يتعلق بالتكوين مدى الحياة وفي اعتماد نظام مستقل لمراقبة الجودة وفي تمثيلية الأجراء داخل المجالس، بالإضافة إلى الإشكالات التي تعرفها مراكز التكوين ذات التسيير المنتدب.

قطاع الصحة:

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل لا ننكر أن قطاع الصحة ببلادنا قطاع صعب ذو وضعية صعبة وجد معقدة، وضع تتحكم فيه لوبيات إلا أن ذلك لا يعني أنه أيضا قطاع يعرف اختلالات كبيرة على المستوى التدريسي، إذ لا نقاسم معكم بعض الاختيارات خاصة ما يتعلق بخصوصية وإدخال لوبيات إلى القطاع والرهان على الشريط الساحلي. فنحن في فريق الاتحاد المغربي للشغل ننشئ بديمقراطية الحق في الصحة، وعمومية الخدمة الصحية. في حين فالميزانية المرصودة لقطاع الصحة حسب اعتمادات قانون المالية لسنة 2017 والتي لا تتجاوز 14 مليار لا تلمي ولو عشر- من طموحات المغاربة في مجال الصحة العمومية في وقت يعرف فيه القطاع خصا صا محمولا على مستوى الموارد البشرية والبنية التحتية والوسائل والآيات الطبية، مما يؤكد باللموس أن هذا القطاع لا يزال يعتبر من القطاعات الغير المرجحة والتي لا تراهن عليها الدولة بل تتم فيه تلبية إملاءات المؤسسات المالية الدولية. بالإضافة إلى كونه قطاعا لا يزال يعرف العديد من الإشكالات:

- سوء التخطيط وإدارة المنظومة الصحية أفقيا وعموديا والتي تتطلب الحكامة؛
- مركزة القرار الصحي وعدم التنسيق بين المتدخلين في القطاع على مستوى المراكز الاستشفائية وغياب العدالة المالية في الاستفادة من الخدمة الصحية حيث غياب الاختصاصات حتى على المستوى الجهوي؛

المنظومة التعليمية "برنامج الميثاق الوطني للتربية والتكوين" (والذي أعلن فشله الذريع لأسباب تديرية وتواصلية ومالية)، و"الخطط الاستعجالي"... (الذي انتهى هو الآخر بالفشل بعد أن بددت فيه كثير من الموارد البشرية والمالية دون جدوى). رغم كل ذلك لا زالت كل التقارير الوطنية والدولية تصنف المغرب في المراتب المتدنية من حيث جودة وتعميم التعليم إذ صنف المنتدى الاقتصادي العالمي المغرب في مؤشر جودة التعليم لعام 2015 في الرتبة 101 من أصل 140(4)، واحتلت بلادنا الرتبة 126 في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة الصادر نهاية السنة المنصرمة، وبالرجوع إلى الاستراتيجية المقدمة من طرف الوزارة فإن التحسن المسجل في بعض المؤشرات من قبيل نسبة التمدد وارتفاع نسبة الطاقة الاستيعابية... يطرح تساؤلا حول الهدف من تحسين هذه المؤشرات هل هو بغرض تحسين المؤشرات التنموية أم بهدف الهروب من التصنيفات الدولية خاصة وأن العديد من القضايا المحورية و الاستراتيجية في الرفع من مستوى المنظومة التعليمية لا تزال مطروحة من قبيل:

- المشكل العويص المتعلق بالخصائص المهول في الموارد البشرية واختيارات الدولة بإدخال العمل بالعقدة أي إدخال الهشاشة بالقطاع العمومي، وتفويت الأمر إلى الأكاديميات دون معايير محددة؛
- عامل الاكتظاظ الذي يؤثر بشكل سلبي على المنتوج التعليمي ويعرقل نجاح السير العادي للعملية التعليمية؛
- انتشار ظاهرة التعاطي للمخدرات سواء في المؤسسات العمومية او الخاصة.

- إشكالية المناهج وتحقيق الالتقائية بين القطاع العام والقطاع الخاص؛ لذلك فإننا نطالب باسم الاتحاد المغربي للشغل ب:
- الرفع من جودة المنتوج التعليمي والحسم في مسألة اللغة كعامل أساسي في تأهيل المتعلمين؛
- ضرورة تأهيل التعليم الأولي والذي تغيب بل تنعدم فيه مجهودات الدولة على الرغم من أهميته باعتباره الأساس في بناء الشخصية واكتساب المعارف والمهارات والفنون،
- ضرورة افتتاح المدارس العمومية على الأنشطة الترفيهية التي باتت ضرورية في تكوين الشخصية المتوازنة.
- على مستوى التعليم العالي والبحث العلمي:

- الرفع من مجهودات الوزارة في توجيه الطلبة نحو التخصصات المطلوبة في عالم الشغل وتأهيل مسالك التعليم العالي وربطها بسوق الشغل؛
- ضرورة وضع استراتيجية وطنية لدعم البحث العلمي وتطويره، مع خلق آلية للتنسيق بين القطاعات الوزارية. لتدبير الجهود لمبدولة

المستمر، زيادة على ضعف دينامية إحداث مناصب عمل منتج ولائق بالنسبة للطلب المحتمل، وأن هيكلة القطاع الإنتاجي المنظم؛ في القطاعين العام والخاص، تبين أن إمكانية خلق مناصب شغل دائمة تبقى محدودة جدا، في وقت يغيب فيه الحوار الاجتماعي الحقيقي ويظل غير مأسس حيث غالبا ما يتم الخلط بين الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية فبدليا لا يستفيد الاقتصاد الوطني من 13.15 مليون مواطن وهذا ما يسمى بـ "تكلفة الفرصة البديلة والتي تشكل إحدى معوقات النمو الاقتصادي وبالتالي التأخر في مؤشرات التنمية المرتبطة.

وفي ما يلي أهم الاختلالات التي يعرفها القطاع:

- نقص المهول في العاملين بجهاز مفتشي- الشغل الذي لا يتجاوز 300 مفتش؛

- التركيز على عدد زيارات مفتشي الشغل للوحدات الإنتاجية دون الوقوف على طبيعة هذه المقاولات (تنتمي للقطاع المهيكل أو الغير المهيكل) والنتيجة التي تم تحقيقها من ذلك؛

- النسبة الضعيفة في خلق لجن الصحة والسلامة داخل مجموع المقاولات التي تشغل أكثر من 50 عامل.

لذا نطالب:

- في الحوار الاجتماعي بمأسسته بطريقة فعالية بدورات منتظمة مع تفعيل المجالس (مجلس المفاوضة الجماعية)؛

- في التعاضد: بمراقبة جانب الحكامة بالنسبة لوزارة المالية والتشغيل ووزارة الصحة من ناحية الوسائل لكن دون المساس بديمقراطيتها؛

- في الضمان الاجتماعي: تقترح في الاتحاد المغربي للشغل حذف الفصل الذي يمنع استمرارية المساهمة؛ والانتباه للوضعية المالية التي يعيشها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

- في الوساطة في التشغيل: أن يخضع برنامج الوساطة للتقييم ولقاربة شمولية؛

- ربط التكوين التعاقدى بالتشغيل مع توفير آليات المراقبة وضمان إدماج المستفيدين بعد استكمال تكوينهم؛

- التقليل من الهوة المالية لسياسة التشغيل والعمل على تحقيق العدالة المحلية في هذا الموضوع، خاصة بالعالم القروي؛

- مراقبة أوضاع العاملين بمصحات الضمان الاجتماعي التي تقوم بدور مهم في تقديم الخدمات الصحية لكنها لا تحترم مدونة الشغل في تشغيل العاملين بها؛

- ضرورة وضع إطار قانوني لإدماج القطاع غير المهيكل وفرض احترام القوانين المنظمة للعلاقات الشغلية.

قطاع الاتصال والثقافة:

- ضعف الخدمة الصحية (التأخر الكبير في المواعيد نتيجة قلة الموارد البشرية والآلات والمعدات الطبية المتخصصة)؛

- جشع بعض المسؤولين على المؤسسات الخاصة ومراكز التحليلات الطبية في غياب المراقبة وتسعيرة التحليل، وأمام خدمة الصحة العمومية؛

- الارتفاع الملحوظ في هجرة الأطر الطبية؛

- التستر على ظاهرة الإجحاض وعدم مواجهتها بجرأة ومسؤولية؛ أمام الارتفاع المستمر في وفيات الأمهات؛

- التفاوتات المالية في الاستفادة من الخدمات الصحية المنعدمة أحيانا في المناطق النائية؛

لذا فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نطالب ب:

- العمل على تخليق المنظومة الصحية وتخليق المهنيين؛

- إعادة النظر في الوضعية المقلقة لمؤسسة الضمان الاجتماعي والتي أصبحت تنذر باقترابها من الانهيار...؛

- مواكبة القطاع الخاص عبر المراقبة والمتابعة وإشراكه في وضع البرمجة واستراتيجية الوزارة؛

- تحسين الولوج إلى الأدوية والمستلزمات الطبية؛

- الرفع من الجهود المبذولة من أجل انخفاض نسبة الوفيات وتحسن الوضع الصحي؛

- إعادة النظر في نظام التغطية الصحية المعمول به والذي أبان عن فشله في ضمان الفئة المعوزة للخدمات الصحية العمومية خاصة في الجهات والمناطق المهمشة.

قطاع التشغيل:

يظل ملف التشغيل من الملفات الشائكة والمعقدة في المغرب الذي يتميز بطابعه العرضاني وتتطلب إصلاحا شموليا يعتمد سياسة التقايب والتنسيق بين كل المتدخلين يبدأ بإصلاح المنظومة التعليمية حيث العلاقة جدلية بين بنية الاقتصاد الوطني ومنظومة التربية والتكوين ذا تتأثر متبادل ومباشر. بإصلاح آليات تدبير سوق الشغل، سواء القانونية أو المؤسساتية، خاصة أمام ارتفاع نسبة البطالة، فالعديد من الأوراش ظلت معلقة ومنها ورش ملاءمة الترسانة القانونية مع معايير منظمة العمل الدولية حيث لم يصادق المغرب لحد الآن على الاتفاقية 187 والاتفاقية 54 تفعيل آلية المراقبة، أن نظام الحكامة الحالي صار متجاوزا بالقياس مع الدينامية والتعقيد الكبير لسوق الشغل، سواء من حيث الكم أو الكيف، حيث الاستمرارية في إضفاء طابع الهشاشة في التشغيل، سيما في القطاع الخاص غير المنظم، و التفاوت بين المشروع المجتمعي ونظام التربية والتكوين الذي يعجز عن تحقيق عمل منتج ولائق، سواء تعلق الأمر بمستوى التكوين الأساسي أو التكوين

ولضعف مهنتهم يؤثر على سلبا على القطاع، بل ويقومون بممارسات تسيء إلى المهنة بشكل عام.

أضف إلى ذلك الوضعية الصادمة للصحفيين المهنيين التي لا تبث على الارتياح، مما يجعل وصولهم إلى حياة كريمة توفر لهم أبسط الحقوق من سابع المستحيلات، لأن أجور العديد منهم لا تصل إلى 3000 درهم شهريا، في ظل هشاشة المقاولات الإعلامية خصوصا بعد انتشار الصحافة الالكترونية وتراجع ملحوظ في الصحافة الورقية.

وحتى بالنسبة للمواقع الالكترونية نجدها غير مراقبة ولا تخضع لضوابط مهنية تمكنها من انتقاء الخبر الصحيح دون الدخول في مسألة التشهير والاستباقية المجانية التي تؤثر على مصداقية الإعلام عموما والصحافة الجادة على وجه الخصوص.

الإعلام السمي البصري:

لقد اختارت بلادنا خطوات مهمة في ما يمكن اعتباره تحرير الإعلام السمي البصري العمومي ورفع يد الدولة عن القنوات السميّة البصرية وهو المطلب الذي كانت تنادي به الحركة الديمقراطية في بلادنا بخلق مؤسسة للتقنين في مجال الإعلام السمي البصري " الهيئة العليا للاتصال السمي البصري " والتي من بين اختصاصاتها تحرير القطاع من خلال منح التراخيص للمتهتمين السميّين البصريين الراغبين في الاستثمار في هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي ومحاسبتهم بناء على الالتزامات والتعاقدات المنصوص عليها في دفاتر التحملات، إلا أنه وبعد ما يزيد عن 15 سنة على صدور الظهير المؤسس للهيئة 14 سنة على وضع القانون 03-77 المنظم للمجال السمي البصري فان تحرير الإعلام البصري لا زال يراوح مكانه إذ لم تستطع الدولة تحرير هذا القطاع وخضوعه للمنافسة المهنية اللهم الإذاعات الخاصة. الأمر الذي لا زال يطرح أكثر من السؤال حول هذا التخوف. في حين فإن تحقيق جودة منتج القطب العمومي يتوقف على المنافسة مع القطاع الخاص.

لذلك فإننا نطالب باسم الاتحاد المغربي للشغل:

- مضاعفة الجهود من أجل تحسين جودة المنتج الإعلامي المغربي وتأهيل القطب العمومي وجعله قادرا على منافسة القنوات الفضائية الأجنبية ومستقطبا للجمهور المغربي؛

-الرفع من قيمة الدعم المخصص للإعلام خاصة التلفزيوني، ضمانا لاستقلاليتها عن المعلنين ومساعدتها على القيام بدورها بكل مهنية واحترافية. في تقديم الخدمة العمومية التلفزية

- الانتباه إلى الوضعية المادية الخطيرة التي تعيشها القناة الثانية والتي تجعل منها مؤسسة قابلة للانهايار حيث لا يشكل دعم الدولة سوى 10% في حين ملزمة باحترام دفتر تحملات يتضمن الالتزامات كمية ونوعية تتطلب ميزانية ضخمة؛

بداية لا بد من تسجيل إيجابية جمع الوزارات لهذين القطاعين ما يسمح بالتكامل في وضع الاستراتيجيات والاتفاقيات في التصورات والبرامج. لكن كباقي القطاعات الاجتماعية التي تمت مناقشتها في هذه اللجنة هناك العديد من الإكراهات ضعف الميزانية، خصاص في الموارد البشرية، تعدد أشكال التدخل والدعم للقطاع الثقافي، باعتباره قطاع عرضاني، ضعف المؤسسات الثقافية القائمة...

الاتصال: إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أن الصحافة قطاعا حيويا واستراتيجيا هدف تكريس أسس الديمقراطية وضمان الحق في الوصول إلى المعلومة وأنه لا يمكن القيام بأي إصلاح للصحافة في بلدنا بدون احترام مرجعيات الدستور وللاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تكرس الحق في الخبر والحق في الإتصال والإعلام. ودون تعزيز ضمانات الحرية في الممارسة الصحفية وحماية حريات وحقوق الأفراد والجماعات، وتقييد سلطة القضاء في قضايا الصحافة والنشر- بما يخدم حرية الصحافة والصحافيين، والتشجيع على الاستثمار في مجال الصحافة والنشر- وفق مبادئ الشفافية والاستقلالية بما يضمن للصحافة أن تلعب دورها كسلطة رابعة من جهة، ومن جهة أخرى حماية حقوق المهنيين. غير أن الواقع يعرف استمرارا في التضييق على الحريات العامة وعلى حرية الصحافة وعلى عدد من الجمعيات، وكذا التضييق الممارس على التمثيلية الثقافية في قطاع الصحافة المكتوبة وفي شركات الإعلام السمي البصري. وعلى التضييق في الحق في الوصول إلى المعلومة وهي وضعية تشهد عليها عدد من التقارير الوطنية والدولية حول وضعية حرية الصحافة بالمغرب.

وهنا لا بد من أن نسجل للأسف تمرير قانون الصحافة والنشر- و الالتواء في إقرار العقوبات السالبة للحرية في حق الصحافيين و معاقبتهم بغرامات مالية من خلال تهريب هذه العقوبات الحبسية والغرامات المالية إلى القانون الجنائي ليحسب لهذا المشروع أنه ألغى العقوبات السالبة للحرية والإكراه البدني كإجراء خلّص هذا المشروع وجعله مقبولا لدى الفرق النيابة. ما نعتبره تدييرا خطيرا، حيث سيصبح الصحافي في بلادنا مجرما يعاقب بمقتضى القانون الجنائي، وبمقتضى- قانون الإرهاب إلى جانب قانون الصحافة والنشر، أي محاصره بكل القوانين المكبلة ولن يزيد القطاع إلا تفككا وانهييارا... قانون يشترط توفر البطاقة المهنية لمدير نشر- أي منبر إعلامي. عوض أن يسلمها المجلس الأعلى للصحافة. وهي بطاقة لا علاقة لها بالقدرة المهنية والعقلية والتدبيرية لمن يريد أن يصبح مدير للنشر... وهي بطاقة تفرض الامتثال والخضوع لوزارة الاتصال في الوقت الذي يتوخى الإعلامي والصحافي أن يتمتع باستقلالية وحرية أكثر.

بالنسبة لقطاع الإعلام عموما والصحافة المهنية على وجه الخصوص نشير إلى ضعف عدد الصحفيين الحاصلين على البطاقة المهنية بالنظر إلى عدد ساكنة البلاد من جهة وعدد ممارسي الصحافة من جهة أخرى، والفئة الغير معترف بها من مراسلين وبعض الصحافيين الغير مهنيين والذين أحيانا

- انعدام الالتقائية بين السياسات والبرامج المخططات التي تضعها باقي الوزارات المعنية بهذا القطاع العرضي،
- التفاوت المجالي الكبير في الاستفادة من الخدمات الثقافية وضعف البنيات والتجهيزات داخل العديد من دور الثقافة؛
- لذا فأتنا في الاتحاد المغربي للشغل نطالب بما يلي:
 - وضع سياسة تشجيعية للقراءة للرفع من مستوى القروية من خلال تشجيع ودعم الإصدارات والإبداعات والكتب، ومن خلال توفير فضاءات لهذا المجال؛
 - تفعيل الالتقائية بين كل الوزارات المعنية وإعمال المقاربة التشاركية مع كل الفاعلين والمتدخلين؛
 - العمل على مراجعة المضمون الثقافي المتضمن في البرامج والمناهج التعليمية والبرامج الإعلامية وفرض مساحة وتوقيت مناسب لبث هذا النوع من البرامج؛
 - توفير العدالة المجالية بين المدن والمناطق النائية؛
 - استثمار الإرث والتنوع الثقافي والتراث الشعبي الذي تزخر به العديد من المناطق المغربية في تسويق الثقافة المغربية؛
 - الاهتمام أكثر بالمهرجانات الوطنية والتي تقام في عمق المغرب ودعمها والارتقاء بمحتواها الثقافي.

قطاع الشبيبة والرياضة:

- لقد ارتقى دستور المملكة بالحق في الرياضة، والحق في ولوج المنشآت الرياضية، وتوسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، ومساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجموعية وتيسير ولوجه للثقافة والعلم والتكنولوجيا والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية.. (الفصل الثالث والثلاثون 33).
- وبمقابل هذا الحق الدستوري نجد أن الحكومة لم تستطع تنزيله على أرض الواقع وتنقية الشوائب التي يعاني منها القطاع، وخصوصا الفشل الذريع للرياضة المغربية في مختلف التظاهرات الإقليمية والدولية، هذا الفشل الناتج عن عدم وضوح الرؤية لدى المسؤولين على القطاع، وعدم الانسجام بين الفاعلين سواء بين الإدارة أو الجماعات الرياضية، وحتى مع الرياضيين أنفسهم، ولا أدل على ذلك النتائج الكارثية التي عرفتها مشاركة المغرب خلال التظاهرات القارية، وخلال الألعاب الأولمبية الأخيرة الأمر الذي يطرح أكثر من سؤال حول مصير الإعتمادات والمنح السنوية المخصصة للجماعات الرياضية، وهل تخضع هذه الجماعات للحاسبة؟. بالإضافة إلى العديد من الاختلالات نسجلها في ما يلي:
 - ضبابية تدبير المنشآت الرياضية، وخصوصا ملاعب كرة القدم؛

- الاهتمام بالعمالين بوكالة المغرب العربي للأنباء (MAP) وتمكينهم من كل حقوقهم. وبالعمالين بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة اللذين دخلوا مؤخرا في مسلسل نضالي دفاعا عن حقوقهم المشروعة؛
- فتح باب الحوار والتشاور مع الممثلين المهنيين داخل المكتب المغربي لحقوق المؤلفين والذي يعيشون أوضاعا مهنية جد صعبة وتصفية حسابات مع المدير الحالي للمكتب؛
- ضرورة تنظيم الإعلام الإلكتروني وحماية المستهلك للمنتوج الإعلامي الإلكتروني من كل الممارسات اللاأخلاقية التي تم نقل الخبر وتحليله وحماية الأشخاص والمؤسسات.
- اعتماد المقاربة التشاركية بين كل مكونات القطاع سواء السمي البصري أو الصحافة المكتوبة في اتخاذ القرارات التي تمهيد القطاع والتي تم على الخصوص أوضاع العمال بالوزارتين والمؤسسات التابعة لها.

قطاع الثقافة:

- يلعب قطاع الثقافة دورا مهما في تعزيز المكتسبات الثقافية ببلادنا، ومتابعة تأهيل المجال الثقافي، وتجويد خدمته بما يخدم المشروع المجتمعي الديمقراطي الحدائي الذي نطمح إليه لتلعب الثقافة دورها في تعزيز الهوية الوطنية المغربية، والمساهمة في التنمية البشرية. والنهوض بالتراث الفني والإبداعي وتثمين الراسال اللامادي وبالرجوع إلى للاستراتيجية والبرامج المعلن عنها في مشروع القانون نلاحظ أن الوزارة تعترم تنفيذ العديد من الاوراش التي كنا نطالب بها خاصة في قطاع الثقافة مثل برامج التنمية المندجة والتأهيل الحضري للمدن، الاستثمار في المشاريع المتعلقة بالتراث المادي وغير المادي، مشاريع ترميم وصيانة المآثر التاريخية... وغيرها من المشاريع والاستثمارات في القطاع. وهو ما يترجم المضامين الدستورية التي تنص على ضمان الحق لكافة المواطنين والمواطنات في الثقافة وفي حرية الفكر والإبداع، إلى جانب تمكين الفاعلين الثقافيين من الدعم المناسب لإنجاز أعمالهم وترويجها مع الحرص على حماية مختلف التعبيرات اللغوية والثقافية والفنية...

- إلا أن هذه الاستراتيجية مصيرها سيكون هو مصير باقي الاستراتيجيات القطاعية لهذه اللجنة فالاعتمادات المرصودة غير أن الميزانية المرصودة هذا القطاع تظل جد محدودة إذ لا تتعدى ميزانية تسيير هذا القطاع 0.68 % من ميزانية التسيير للدولة، فيما تشكل ميزانية الاستثمار 0.41 % خاصة بالنظر للاختلالات التي لايزال يعرفها هذا القطاع من قبيل:
 - الضعف الكبير في نسبة القراءة والعزوف المسجل على المغاربة في التعامل مع الكتاب؛
 - المكانة المتأخرة التي تحظى بها الثقافة في سياساتنا التعليمية والإعلامية وما لذلك من انعكاس كبير على المنتوج الثقافي؛

صرفة وليست مقارنة أخلاقية. بما يضمن حماية المرأة من كل أشكال التمييز والعنف ووصون كرامتها. إن العنف الذي تتعرض له المرأة والمرأة العاملة خصوصا عنفا مزدوجا من جهة عنفا جسديا وماديا ونفسيا ولفظيا...ومن جهة أخرى مختلف أنواع التمييز والهشاشة والفقر والتمييز والاستغلال في المجتمع في غياب تام لسياسة حكومية واضحة كفيلة بضمان المساواة الفعلية بين الجنسين وفق ما تنص عليه المواثيق الدولية ودستور المملكة لسنة 2011.

إن تحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية مرتبط بتأثير مختلف السياسات العمومية على حصة النساء في توزيع المداخيل والثروات، وعلى المكانة المخصصة لهن داخل المؤسسات والآليات الاقتصادية، وأن مقارنة النوع الاجتماعي يجب أن تكون في صلب السياسات العمومية وفي "الميزانية التشاركية" التي تسمح بإدماج المرأة بالاعتداد على "التشخيص التشاركي المستجيب للنوع الاجتماعي. في الوقت الذي نسجل فيه أن الحكومة لا زالت تتبنى سياسة ترقية تحكها مقارنة إحصائية بدل سياسة شمولية (صندوق الأمل) ما يؤكد الفشل الذريع للسياسات الحكومية في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين: الأمر الذي يستدعي تغييرات جذرية في مقارنة هذه القضية المحورية بالنسبة للمشروع المجتمعي الذي نطمح إلى بنائه وبذلك نسجل ما يلي:

- أن هناك شرخا شاسعا بين التطور القانوني والتطور الاجتماعي، فالترسانة القانونية التي تجرى مطابقتها مع المعايير الدولية، على أهميتها، تتطلب آليات للتطبيق تؤثر في اتجاه التغيير عبر سياسات اجتماعية واقتصادية ملائمة.

- تعميق وتضاعف الحروقات والسافرة لمتنضيات مدونة الشغل والمس بالحريات النقابية ارتفاع نسبة؛

- استمرار الفجوة الاقتصادية بين الجنسين نتيجة تفاقم التمييز ضد المرأة على مستوى المشاركة في الحياة الاقتصادية والذي يؤدي عليها الاقتصاد الوطني. 27% من الناتج الداخلي الخام،

- تفاقم المشاكل السوسيو اجتماعية والسوسيو ثقافية الناتجة انتشار الفقر وانخفاض القدرة الشرائية الناتجة عن ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة انعدام الضمانات الصحية والقانونية واستمرار التمييز الجنسي في الأجور وغياب ظروف العمل والوصول إلى المراكز العليا...

- غياب التتبع والتقييم المستمر للسياسات والبرامج المعتمدة في هذا المجال؛

- الطابع التراجعي الذي طبع مجمل القوانين المتعلقة بحقوق المرأة (المناصفة /العنف/العمال المنزليون / مجلس الأسرة) التي ظلت فارغة من مضمون دستوري حقيقي ما شكل انتكاسة تشريعية؛

- تهميش العالم القروي والمناطق البعيدة عن المحور من ملاعب القرب، التي تهدف إلى تقريب الأنشطة الرياضية من المواطنين والسكنة، تمكن الشباب من حقه في الولوج للفضاءات للرياضة؛

- الضعف الكبير الذي لا زال تعاني منه وحدات التخيم، والتي تستدعي تدخل جميع الفرقاء والمعنيين من أجل الرفع من مستوى وجودة التخيم بتوفير إقامة لائقة تضمن شروط الراحة والنظافة وتأطير تربوي في المستوى اللائق.

قطاع الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

رغم أن المغرب قام ببعض الإصلاحات سواء على المستوى التشريعي أو المؤسساتي، همت النهوض بحقوق المرأة، ومكافحة كل أشكال التمييز وهو ما تضمنه المقتضيات الدستورية لدستور-2011. كما واکب المغرب بعض الخطوات التي قام بها المجتمع الدولي للنهوض بأوضاع النساء، كرفع كل التحفظات عن اتفاقية سيداو وعبر التوقيع والمصادقة على والبروتوكول الاختياري لاتفاقية "سيداو" وغيرها.. نتيجة طبيعية للدور النضالي الذي لعبته المرأة المغربية وفي طليعتها المرأة العاملة من اجل بناء مغرب الديمقراطية، مغرب المساواة مغرب الحدثة والعدالة الاجتماعية؛ لا زالت الحكومة تغيب في سياساتها العمومية مقارنة النوع ولا زالت عاجزة عن التعامل مع قضية المساواة والمناصفة كقضية عرضانية تم الجميع وليس قضية قطاع حكومي أو مؤسسة مختصة مما يتطلب بنية خاصة بالمساواة بين الجنسين، والتنسيق بين كل المتدخلين.

ففي موضوع محاربة الأمية لدى النساء، نلاحظ غياب وزارات أخرى، كوزارتي الأوقاف والشؤون الإسلامية والصناعة التقليدية ما يؤكد أن الحكومة فشلت في مأسسة آليات التفعيل والتتبع على صعيد القطاعات الحكومية بحيث أن معظم الوزارات لا تأخذها بعين الاعتبار في هيكلتها كما يبقى تفعيلها رهينا بتمويلات المنظمات الدولية. كما لاحظنا غياب إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في تخطيط وبرمجة ميزانية القطاعات الحكومية وبالتالي غياب خطة عمل ذات رؤية واضحة وشاملة ومدمجة لمبدأ المساواة بين الجنسين إذ لا يمكن محاربة التمييز ضد النساء وحمايتهن ضد العنف والتمييز ومن المس بحقوقهن وحرياتهن من دون إصلاح جذري للقانون الجنائي الذي يجب أن يطرح تصورا جنائيا واضحا ومتكاملا لمحاربة التمييز وحماية النساء والفتيات من العنف المبني للنوع الاجتماعي.

فلا يزال حجم وتنوع مظاهر وأشكال العنف الذي تتعرض له المرأة يوميا في فضاء العمل خاصة في القطاع الخاص، وخصوصا في العمل الهش والغير المهيكل، الذي يعرف حضورا قويا للمرأة العاملة، وما لذلك من تكلفة اقتصادية واجتماعية ونفسية على الضحايا وأسرهن، في غياب للقوانين التي تجرم أشكال العنف المختلفة وعدم وجود آليات الزجر والحماية وجبر الضرر، وعدم وجود إرادة حقيقية لمعالجة الظاهرة بشكل جذري وفق مقارنة قانونية

- وضع تدابير حائية ووقائية وقانونية وتشجيعية من شأنها سد الهوة المستمرة بين القانون ومجال تطبيقه داخل الفضاءات العامة وفي مقرات العمل عن طريق مؤسسات محددة وفعالة ومستقلة؛
- إخراج قانون إطار يجرم العنف ضد المرأة ويكون مستجيبا لطموحات ومذكرات الحركة الحقوقية والنسائية ومواكبا للمستجدات التشريعية الدولية؛

- مراجعة كل القوانين الوطنية وجعلها ملائمة للاتفاقيات الدولية التي تهم مناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة كاتفاقية سيداو.
الأشخاص المسنين:

يعرف الهرم السكاني بالمغرب، تقلصا من حيث القاعدة بما يعني ارتفاع نسبة الشيخوخة بالمغرب، والتي تؤثر فيها مجموعة من العوامل السوسيو ثقافية والسوسيو اقتصادية، والتي تجعل من مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين ضرورة ملحة، رغم ما أنجزته منظمات دولية من تقارير، والتي تقر بضرورة دعم الدولة للتأسيك الأسري كبدأ أساسي في حماية الأشخاص المسنين باعتبار الأسرة المكان الطبيعي لهؤلاء الأشخاص.

تضمن تقرير المندوبية السامية للتخطيط إلى الارتفاع الذي يمثل نسبة 9.6% من سكان المغرب هم أشخاص مسنين والمتراوح أعمارهم ما فوق 31% منهم لا يستفيدون من التغطية الصحية، و66% مصابين بأمراض مزمنة، والتي توضح الحالة الاجتماعية للأشخاص المسنين بالمغرب، والتي ترافقتها أيضا الصعوبات الاقتصادية للأسر المحتضنة لهذه الفئة خصوصا ارتفاع نسبة البطالة بالمغرب والعسر المعيشي للأسر، وأيضا غياب التغطية الصحية والعلاجية والتي تجعل من هذه الفئة تعاني مضاعفات خطيرة و أكثر عرضة للمرض.

إذ نسجل ما يلي:

- المغرب يحتل المرتبة 84 في تصنيف الدول الأقل رعاية للأشخاص المسنين، وذلك تبعاً لمؤشرات قياس رفاة هذه الفئة، من خلال توفر الدخل والصحة حيث تبلغ نسبة التغطية الصحية للأشخاص فوق 65 سنة حوالي 40%؛

- يعاني أغلب المسنين من الفقر والعوز ولا يتوفرون على التغطية الصحية. علما أن المرأة المسنة أكثر عرضة للهشاشة الاقتصادية ولصعوبات في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية وانعدام التغطية الاجتماعية والصحية؛

- إن مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين تعرف اختلالات كبيرة سواء على مستوى بنيتها الاستقبلية أو التجهيزات أو الظروف المعيشية التي لا تتناسب ولا تحترم حقوق الإنسان.

لذا نطالب ب:

- إنشاء مصلحة حكومية للأشخاص المسنين المكلفة بإعداد دلائل منهجية وصياغة توجيهات عملية لتسيير مؤسسات الحماية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين؛

- المشروع غيب تقديم نتائج تقييم وتتبع تنفيذ الجزء الأول من الخطة الذي ظلت بعيدة عن أجرأت الالتفائية من أجل إدماج حقوق النساء في السياسات العمومية، كما ان الآليات الموضوعية لم تستطع ضمان التنسيق وتفعيل المساواة ووضع منظومة مؤسسية توفر خدمات التكفل بالنساء والنهوض بثقافة المساواة؛

- المشروع يتحدث عن استراتيجية القطب الاجتماعي لسنوات 2016-2012 تحت عنوان (استراتيجية 4-4) دون الحديث عن الاستراتيجية الوطنية لسنة 2017 فهل نفهم من ذلك أنها نفس الاستراتيجية سيتم تمديدها في المرحلة المقبلة؛

- أن الميزانية المخصصة لوزارتكم برسم سنة 2017 عرفت تراجعا مقارنة مع ميزانية سنة 2016 في الوقت الذي ترع فيه أصوات داخلية وخارجية تنذر بالأوضاع الهشة التي تعيشها المرأة المغربية وفي الوقت الذي ينتظر من الوزارة رفع سقف برامجها من اجل النهوض بحقوق المرأة وتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وضمان حقوقها وهو ما يبعث على التساؤل: حول طبيعة الرهان الحكومي، الذي يتضح من الميزانية المخصصة ل كل القطاعات والوزارات ذات الطابع الاجتماعي والتي تعاني خصوصا كبيرا في إمكانياتها البشرية والمادية والوجيستية؛

- بالنسبة للخطة الحكومية للمساواة: والتي اعتبرتموها ترجمة للبرنامج الحكومي 2012-2017 والتي اثبتت قصورها في تحقيق الأهداف المتوخاة منها، ظلت "بعيدة كل البعد عن ان تكون خطة من أجل إدماج حقوق النساء في السياسات العمومية ولم تستطع أن ترقى إلى مستوى الانتظارات من نص يستجيب لروح ونص الدستور بل استجابت للخلفيات أيديولوجية ستؤثر في تفعيلها فهي لا تتوفر على تعريف دقيق للمفاهيم الضرورية للملاءمة تصور مختلف المتدخلين بخصوص: الإنصاف المساواة بين الجنسين والمناصفة؛

- أن برامج الوقاية من أجل مناهضة التمييز والعنف ضد النساء والفتيات تفتقر إلى سلسلة الخدمات، التي إن وجدت فهي تظل فارغة من محتواها، إذ لا توجد مراكز التكفل الخاصة بالنساء ضحايا العنف، فالمراكز الموجودة تهم التكفل بالأطفال فقط، فيما تظل النساء موزعات بين مختلف المصالح، علما أن المجتمع المدني هو الذي يضمن هذه الخدمات رغم الصعوبات المالية التي يواجهها.

لذا نطالب في الاتحاد المغربي للشغل ب:

- وضع رؤية واضحة لتحقيق الفعلي للمساواة بين الجنسين على المستويات المؤسسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية؛

- ضمان الحق في الصحة والسلامة البدنية والحماية من كافة أشكال العنف والاستغلال، وكذا الحق في إعادة تربية مناسبة وفي المشاركة وحق الأطفال في الإنصات إليهم وحمايتهم ومساعدتهم قانونيا طوال المسلسل القضائي. كما تم تلك الاختلالات تعرض الأطفال المودعين للعقوبات البدنية والشتم والإهانة؛

- ضمان احترام حق الأطفال في اللجوء إلى آليات للتظلم طبقا للمعايير الدولية المعمول بها؛ عدم تفعيل عملية تتبع الأطفال في الوسط الطبيعي خلال مرحلة ما بعد مغادرتهم للمراكز وهو ما يمس بحق الطفل في إعادة إدماجه الاجتماعي؛

- وضع سياسة أسرية (دعم نفسي-اجتماعي، دعم سوسيو اقتصادي، مساعدة على الأبوة) وغياب تدابير بديلة لإيداع الأطفال في المراكز (صعوبة الحصول على الكفالة، وغياب مقتضيات مقننة لأسر الاستقبال).

وبحكم أن الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، لا ترقى لطموحات وتطلعات المواطنين وفراغها من كل بعد اجتماعي فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل سنصوت بالرفض والسلام.

3- لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني تقديم مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2017.

بخصوص الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية:

فلا بد من التنويه بالمجهودات الجبارة والعمل المتميز الذي يقوم به أطر وموظفو الوزارة الذين يديرون ميزانية الدولة، سواء تعلق الأمر بمحصولي المداخيل، أو بمتبعي صرف النفقات والاعتمادات بحنكة وخبرة تجعلهم يحافظون على الأمن المالي، الذي يعتبر الدعامة الأساسية للاستقرار وتنمية الاقتصاد الوطني. لذلك نطالب من موقعنا كتنقابة مسؤولة بضرورة المزيد من العناية والاهتمام بالموارد البشرية، سواء من خلال تسطير برنامج متكامل للتكوين وإعادة التكوين، أو توفير وسائل وآليات وظروف اشتغال ملائمة.

وبهذه المناسبة تؤكد على ضرورة البحث عن إمكانية لتنسيق عمل مصالح وزارة الاقتصاد والمالية والجماعات الترابية من أجل كسب رهان التنمية المحلية المندمجة والمستدامة، وذلك في إطار من التعاون والتشاور

- وضع مساطر للتظلم لفائدة الأشخاص المسنين داخل المؤسسات، وتقوية قدرات موظفي هذه المؤسسات، بالإضافة إلى:

- توسيع عدد مراكز الحماية الاجتماعية القادرة على توفير الرعاية للأشخاص المسنين خاصة الأشخاص ذوي الحاجيات الخاصة؛

- وضع أدوات لمدى قياس مؤشر "نسبة إرساء منهجية الجودة على مستوى مراكز الحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين" ودون تقديم تقييم عن الاستراتيجية التي اعتمدها الوزارة والأهداف التي سطرته في معالجة الموضوع.

الطفولة:

على الرغم من صادق المغرب على العديد من الاتفاقيات التي تهم حقوق الطفل وعلى الرغم من الترسنة التشريعية الوطنية والتي تتماشى مع التزامات المغرب الدولية في هذا الشأن والتي تبدأ بالحق الدستوري بالتمتع بحقوق الطفل إلا ان غياب سياسة وطنية مندمجة لحماية الأطفال تركز على تنفيذ المبادئ العامة لاتفاقية حقوق الطفل ومقتضياتها مع التحديد الواضح للهيئة التي ينطاط بها تنسيق أعمال وتتبع هذه السياسة وتوضيح أدوار ومسؤوليات أهم الوزارات والقطاعات المعنية. في تعزيز وإعمال حقوق الطفل مما يجعل من هذا الموضوع إحدى أهم القضايا الشائكة في بلادنا والتي تؤكد على عدم توفر الإرادة السياسية لدى الحكومات المتعاقبة في المراهنة على العنصر- البشري التي تبدأ بإنقاذ فئة عريضة من الشعب المغربي وهي فئة الأطفال حيث:

- استمرار عمالة الأطفال؛

- وجود اختلالات تجعل من جميع مراحل مسار عملية إيداع الأطفال في مراكز حماية الطفولة غير متلائمة مع معايير اتفاقية حقوق الطفل والمبادئ التوجيهية لعدالة الأحداث (البنية التحتية، الإشراف، التأطير، ظروف العيش، الأمن، السلامة، إشراك الطفل في مسار المحاكمة، سبل التظلم..)؛

- عدم توفير التكفل الملائم لكل فئة وي طرح مشكل سلامة الأطفال دون السن 12 وكذلك الذين في وضعية إعاقه؛

- عدم أخذ ضرورة قرب المركز من محل سكني الأطفال بعين الاعتبار؛ التباينات الكبيرة بين المراكز في ما يخص عدد النزلاء؛

- عدم خضوع المراكز للمعايير الدولية المعتمدة في مجال الاستقبال والتكفل بالأطفال (المعايير المتعلقة بالبنائيات والتجهيزات و نوعية التأطير وسلامة وحماية الأطفال)؛

لذا نطالب في الاتحاد المغربي للشغل ب:

- إخضاع المراكز لمراقبة منتظمة من قبل الإدارة الوصية؛ ظروف عيش (الإقامة، النظافة والتغذية) لا تضمن الحقوق الأساسية للأطفال؛

المستشارين، حتى يتمكنوا من القيام بالمهام الملقاة على عاتقهم في أحسن الظروف.

ولرفع من قدرات أداء الموارد البشرية وتجويد أعمال المؤسسة التشريعية وجعلها تضطلع بأدوارها الدستورية والمؤسسية فزى في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن المجلس مطالب بتسطير برنامج مكثف للتكوين والتكوين المستمر في إطار برامج تعاون دولية تمكن من الافتتاح على تجارب برلمانات عريقة واكتساب قدرات وكفاءات جديدة في مجال الدبير الإداري البرلماني.

ونؤكد على أن منهجية اختيار الأطر المستفيدة من التكوين يجب أن تحترم مبدأ الشفافية والاختصاص عوض أن تراعي مبدأ الإرضاءات والولاءات.

كما نقترح في هذا الصدد:

- خلق خلية أو مركز للدبلوماسية البرلمانية يواكب عمل المديرية المختصة في تدبير الدبلوماسية البرلمانية يسهر على مجال البحث العلمي الدبلوماسي ويواكب التطورات الحاصلة في العالم في هذا الباب؛
- عقد اتفاقيات من أجل التكوين في اللغات لفائدة البرلمانيين والأطر على حد سواء.

- إيجاد حل جذري لمشكل مرآب السيارات ومشكل خدمات الإيواء والتنقل التي تمت إثارتها خلال جلسة دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم قانون المالية لسنة 2017؛

- بخصوص مشاكل الإيواء وتباين أئمة الفنادق خلال المهام الدبلوماسية التي يقوم بها السادة المستشارون نقترح أن يتكلف المجلس في إطار عقود مع وكالات الأسفار من أجل حجز الفنادق والتكليف بمصاريف التغذية والإيواء حتى لا يشغل السادة البرلمانيون بمثل هذه الإجراءات عن المهام الدبلوماسية الموكولة إليهم.

السيد الرئيس،

بخصوص الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي:

فإننا نثمن الجهود المبذولة على مستوى هذه المؤسسة الدستورية، وننوه بالعمل الذي تقوم به، رغم محدودية إمكانياتها، ونعبر عن ارتياحنا لما يرد من معطيات قيمة بالوثائق التي يضعها المجلس رهين إشارة البرلمان والتي تتخذ أشكال دراسات جريئة وموضوعية وتنسم بطابع الحياد والتي غالبا ما يتم إنجازها في أوقات وأزمنة قياسية، ومن المفروض أن ينتقل العمل بهذه التقارير من مجال الاستشارة والاستئناس إلى طابع الإلزامية وخاصة بالنسبة للحكومة لكي تصبح هذه التقارير مصدر إغناء لتطوير مجموعة من المؤسسات، بل وأكثر من ذلك يجب أن تستمر في اتجاه دعم الجماعات الترابية، من حيث سيرها وفق مقاربة بيئية تراعي ادماج الطاقات النظيفة، وتوجه يؤسس ويرسخ دعائم حكاما جديدة وفي مجال التنمية المستدامة.

والمشارك والمصاحبة، خاصة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الأنظمة المعلوماتية التي وضعتها الخزينة العامة للملكة رهن إشارة المسؤولين والمديرين المحليين من قبيل نظام التدبير المندج للموارد والنفقات. لهذا الغرض نلح على ضرورة عقد شركات مع الجماعات الترابية تهم تكوين وتأهيل الموارد البشرية للجماعات المحلية خاصة في المجال المحاسباتي والتقني والمعلومات المرتبط لاستعمال نظام (GID).

كما نؤكد على أن وزارة الاقتصاد والمالية مدعوة إلى دعم وتوطيد دينامية الاستثمار بشقيه العمومي والخاص، وسن تدابير وتحفيزات وتشجيع المستثمرين، والشركات على خلق مشاريع استثمارية بمختلف المناطق عبر جهات المملكة، من أجل إنعاش النشاط الاقتصادي وخلق فرص الشغل وتقليص نسبة البطالة. وبخصوص الاحكام القضائية في مواجهة الدولة ونسبة تنفيذها فإننا نؤكد مرة أخرى على عدم دستورية المادة 8 مكررة وقد تقدمنا بتعديل بخصوص حذفها من مواد مشروع قانون المالية 2017.

وندعو الوزارة الوصية إلى مواصلة دعم آليات اليقظة، ودراسة الجوانب المرتبطة بتنافسية وجاذبية الاقتصاد الوطني، وإدراج الرأسمال غير المادي في قياس الثروة الكلية للبلاد.

كذلك ندعو إلى ضرورة العمل على تبسيط المساطر الجمركية وعن مآل نظام الإرسال الإلكتروني للوثائق المرفقة بالتحريك. وتسريع عملية مراجعة الوثائق المتطلبة لقبول عمليات تفويت أملاك الدولة الخاصة.

وفي الشق المتعلق بالميزانية الفرعية لمجلس النواب ومجلس المستشارين:

نؤكد على ضرورة العمل على التحسين من أداء المؤسسة البرلمانية من حيث التكوين والافتتاح على التجارب الدولية لتأهيل ممثلي الأمة في القيام بمهام التشريعية والرقابية وتفعيل الدبلوماسية البرلمانية وتقييم السياسات العمومية، وتقوية قدرات موظفي المجلسين من خلال التكوين والتكوين المستمر والتمكن من اللغات الأجنبية قصد الاضطلاع بمهامهم في مواكبة السيدات والسادة البرلمانيين.

أما بخصوص الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين، فنحن في فريق الاتحاد المغربي للشغل نثمن الجهود المبذولة من طرف رئاسة ومكتب مجلس المستشارين قصد التأسيس لمرحلة جديدة في تاريخ هذه المؤسسة الدستورية، من خلال استراتيجية عمل المجلس للفترة ما بين 2016-2018.

وفي هذا الصدد، نشيد وننوه بالجهود المبذولة من طرف موظفات وموظفي مجلس المستشارين في القيام بمهامهم على أكمل وجه، سواء تعلق الأمر بموظفي الفرق واللجان البرلمانية الدائمة أو العاملين في مختلف المصالح الإدارية بالمؤسسة، ونؤكد بالمناسبة على ضرورة الرفع من الدعم المادي والمعنوي لموظفات وموظفي مجلس المستشارين، لما يبذلونه من مجهود ذهني وبدني، من أجل النهوض بمتطلبات الوظيفة التشريعية والرقابية للمؤسسة البرلمانية، وتوفير ظروف عمل ملائمة لفائدة السيدات والسادة

الإصلاح، وهنا نتساءل عن كيفية ضبط عملية الدعم وتحديد نسبة الفقر كي لا يكون هذا التدبير ورقة انتخابية في يد البعض.

وهنا يجرنا الحديث للتساؤل عن أنواع دعم أخرى إلى جانب غاز البوطان كالسكر والدقيق وكذا المكتب الوطني للماء والكهرباء.

وبالعودة إلى تحرير أسعار المحروقات فلا بد من الإشارة إلى أن المواطن البسيط هو الذي تحمل فاتورة هذا الإصلاح ويؤدي ثمنا باهظا رغم انخفاض أسعار المحروقات عالميا.

ولا تفوتنا الفرصة ونحن في شهر رمضان المبارك لكن نثير مسألة ارتفاع المواد الغذائية ومسألة الغش والاحتكار والمضاربة.

كذلك، فإننا نتساءل عن التدابير المتخذة لحماية القدرة الشرائية للمستهلك، في ظل اتساع رقعة ولهب نيران الزيادة في أسعار المواد الغذائية خاصة الأساسية منها، والتي سبقت الإشارة إليها سلفا مما يعمق من أزمة القدرة الشرائية للفقراء والمستهلكين من الطبقة الوسطى.

وفي الشق المرتبط بالميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط:

في البداية لا بد من الإشادة والتنويه بالعمل الذي تقوم به المندوبية السامية للتخطيط من خلال الأرقام والأبحاث والدراسات التي تقوم بها، باعتبارها مصدرا مهما لإنتاج المعلومات الإحصائية وأهميتها لباقي صناعات القرار السياسي في البلاد. وهما تؤكد على دور المندوبية في مراجعة برنامج النمو الترميمي المغربي ومدى تحقيقه للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي المنشود في التقليل من الفوارق الاجتماعية والبطالة ومدى قدرة البرنامج على تحقيق الأهداف التي جاء لها الدستور.

ونحن نتساءل عن حقيقة بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى في تحديد نسبة النمو وعدد من الفرضيات المتضاربة فيما بينها وما تقدمه مؤسسات أخرى كمديرية التوقعات الاقتصادية بوزارة الاقتصاد والمالية والبنك المركزي أو بنك المغرب، بحيث تثار هذه النقطة كل سنة بمناسبة مناقشة القانون المالي السنوي.

وفي الأخير، لا بد من إثارة مجموعة من المشاكل والإكراهات التي تتخبط فيها المديرية الجهوية التابعة للمندوبية السامية للتخطيط من قلة وسائل العمل، الأمر الذي يتطلب تزويدها بالموارد البشرية والمادية والتقنية اللازمة، وتطوير نظامها الإعلامي حتى تقوم بعملها وفق الكيفية المطلوبة.

وبحكم أن الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، لا ترقى لطموحات وتطلعات المواطنين وفراغها من كل بعد اجتماعي فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل سنصوت بالرفض.

والسلام.

4- لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم.

وهذه المناسبة فإننا ندعو المجلس إلى إنجاز دراسات حول العديد من القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والعدل، على اعتبار أن ذلك سيعمل في اتجاه المساهمة في حل الإشكاليات ذات الصلة، والإجابة على التساؤلات المطروحة حول أدائها، ومنها رفع تحدي التنمية ومشاكل النمو بالبلاد، وذلك إلى جانب تعميق البحث والدراسة في موضوع اقتصاد التعاونيات والجمعيات وكذا قطاع العقار ومدى مساهمته في التنمية.

السيد الرئيس،

علاقة بالميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة:

حسب ما جاء في عرض تقديم الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة والذي يندرج ضمن السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2017، الذي استند إلى مجموعة من المراكز الهادفة إلى تحقيق التنمية المتوازنة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، على درب الارتقاء ببلدنا إلى مراتب أعلى من التقدم بين الدول الصاعدة ومن بين تلك المراكز على الخصوص تأهيل الرأس المال البشري وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وكذا تعزيز آليات الحكامة المؤسسية. وأمام هذا الطرح لاحظنا غياب معطيات وافية وتقارير مفصلة حول مجموعة من المؤسسات الدستورية التابعة لمصالح رئاسة الحكومة، بهدف تقوية التواصل، وتعزيز آليات العمل وخصوصا بين مؤسستين دستوريتين هما البرلمان ورئاسة الحكومة، إضافة إلى باقي المؤسسات الدستورية الأخرى ونتساءل بالمناسبة عن كيفية صرف هذه الاعتمادات المرصدة لها.

ومن جهة أخرى، نثير إشكالية تعدد المتدخلين في مجال تدبير صندوق التنمية القروية والكوارث الطبيعية، وعن الأسباب الداعية إلى تسجيل جزء من اعتماداته في ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية والجزء الآخر في ميزانية رئاسة الحكومة؟

وبخصوص قطاع الشؤون العامة والحكامة:

السيد الرئيس،

نؤكد على أن ميادين عمل الوزارة استراتيجية وذات أهمية كبيرة خاصة فيما يتعلق بإشكالية تدبير صندوق المقاصة وإن العمل بشكل تشاركي مع البرلمان والفاعلين الاقتصاديين لتزويل سليم للإصلاح، خاصة فيما يتعلق بغاز البوطان لأنه يشكل محور اهتمام كل فئات الشعب المغربي وخصوصا الفئات المستضعفة، وإن تَحجُّج الوزارة في هذا الباب بغياب دراسة تقنية هو مبرر غير كافي للتبرير والإقناع، ونخشى أن الحكومة ربما قد تكون غير جاهزة سياسيا لتحمل تبعات هذا الإصلاح. خاصة وأن هناك دراسات في هذا الشأن لعدد من المؤسسات الدستورية كالمندوبية السامية للتخطيط تبين حقيقة الواقع على فئات متعددة من المجتمع.

وإن مقترح استهداف الفئات الفقيرة بالدعم المباشر من شأنه أن يغفل وضعية الطبقة المتوسطة التي أصبحت تعاني كثيرا وتتحمّل جزءا كبيرا من

المنظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة، التي احتضنتها مدينة الصخيرات شهر دجنبر الماضي.

وإذا كانت تحويلات المهاجرين المغاربة تعتبر من بين الموارد الأساسية للعملة الصعبة في الاقتصاد المغربي، حيث تحدها الأرقام الإحصائية الصادرة مؤخرا في أزيد من 6 مليار دولار.

فإن قطاع العقار يأتي في طليعة المجالات التي يستثمر فيها مغاربة العالم في بلدهم الأصلي ويستأثر بنسبة كبيرة من مساهمات الجالية في التنمية بالمغرب باعتبار العقار قيمة مضمونة في حالة الرجوع المحتمل للإقامة في المغرب.

إلا أن هذه القيمة المضمونة سرعان ما تصطدم ببعض المشاكل والإكراهات التي تؤرق كاهل المهاجرين المغاربة، والتي تتطلب فتح نقاش عمومي والوقوف على أفضل الحلول الممكنة لتجاوزها. واهم هذه الإشكالات:

- بطء الإجراءات المسطرية وما تتطلبه الدعاوى القضائية من وقت وتنقل بين المكاتب؛ يجعل أحيانا المهاجر يمضي عشرات السنين بين المحاكم دون أن يتمكن من استصدار الحكم.

- تعقيد المساطر الإدارية وكذا التماطلات التي تسجل على مستوى الجماعات المحلية فيما يخص استصدار الرخص وإكمال إجراءات التهيئة.

والسؤال المطروح هنا يحين الوقت بعد؛ للمضي نحو إيجاد حلول شاملة وملموسة لقضية الإشكالات العقارية لمغاربة العالم، من خلال العمل على تسهيل المساطر الإدارية والقانونية وتكييفها مع خصوصيات الجالية المغربية؛ واستحداث قسم قضائي في المحاكم المغربية متخصص بالمنازعات العقارية التي يكون مغاربة العالم طرفا فيها، وإيجاد آلية قانونية لتسريع الأحكام وتنفيذها في هذا المجال، وكذا الضرب بيد من حديد على المتلاعبين وكل من تورط في قضايا النصب والتزاي والاستيلاء على أملاك المواطنين المغاربة في الخارج لما في ذلك من مس بحق دستوري هو الحق في الملكية الذي يضمنه الفصل 35 من دستور 2011؟

ولعل مقتطف من نص الخطاب السامي الذي ألقاه جلالة الملك في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة خير دليل على ذلك والنص فيما يلي:

"...أما إذا كان من أبناء الجالية، وفضل الاستثمار في وطنه، فإنه يكون مجبرا على العودة بأمواله إلى الخارج.

وبذلك يتم حرمان الوطن من فرص الاستثمار والتنمية، وحرمان المواطنين من فرص الشغل.

إن الشباك الوحيد ليس إلا واحدا من الأوراش، لمعالجة العراقيل التي تواجه الاستثمار.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة في إطار مشروع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2017 التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة؛ لإبداء آراء وملاحظات الفريق حول هذه الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2017. وسأركز في مداخلي على أهم التساؤلات والملاحظات وذلك وفق التصميم التالي:

1. الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.
2. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
3. الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني.
4. المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.
5. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي.

1) الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة

بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.

بالرجوع إلى الإشكاليات والصعوبات التي تعاني منها الجالية المغربية، نجد

إشكالات متعددة تتم الملفات العدلية والقضائية والشكايات الموضوعية من طرف الجالية وتحسين جودة الخدمات الإدارية وتخصيص محاطين للجالية بأهم المؤسسات والإدارات العمومية المركزية والمحلية، إضافة إلى الإسراع في البت في الملفات القضائية وتنفيذ الأحكام النهائية الصادرة لفائدة الجالية، وتقوية الأعمال الاجتماعية والثقافية والترفيهية المواكبة لإقامة الجالية خلال عطلة الصيف .

كما أنه لا بد من الارتقاء أكثر بأداء الإدارة القنصلية والرفع من جودة الخدمات وظروف الاستقبال، وتمكينها من الوسائل المادية والبشرية وتعزيز وتقوية المصالح الاجتماعية للمراكز القنصلية وحل المشاكل القانونية والصعوبات المسطرية المرتبطة بالزواج والطلاق والحالة المدنية وقانون الجنسية، والزيادة في عدد القضاة المنتدبين بسفارات المملكة المغربية.

وتشمل هذه الإشكاليات كذلك المجال العقاري؛ حيث ان الجالية المغربية أصبحت تلعب دورا أساسيا في إنعاش الوعاء العقاري بالمملكة، حيث أن هنالك مدن بأكملها في منطقتي الريف وسوس، مثلا، التي بناها المهاجرون أو ساهموا في توسيعها؛ لذلك فمن الضروري أخذ إشكالاتها في مجال العقار بعين الاعتبار، واستحضار الإكراهات التي تواجهها بكافة الأبعاد، وعدم إقصائها من النقاشات التي يعرفها المغرب، والتي كان آخرها

الأوروبي، علما أن هناك انتظارات جديدة للمغاربة المقيمين بالخارج، سواء على المستوى الثقافي أو الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إضافة إلى استراتيجية الوزارة فيما يخص الفئات الأكثر تضررا من الأحداث وهم النساء والأطفال والمسنون. وقد تم التأكيد على ذلك من خلال التوجيهات الملكية السامية في عدة خطب وفي كثير من المناسبات. والتي حث فيها جلالتة على ضرورة العمل على تعزيز العلاقة بين مغاربة العالم ووطنهم الأم، وتسهيل اندماجهم ببلدان الإقامة والتضامن معهم لتجاوز آثار الأزمات الاقتصادية.

إن مشاكل مغاربة العالم كثيرة، ومجهودات الوزارة الوصية محترمة ولكن لازالت لم تغطي هذه المشاكل برمتها، لذلك باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل نطلب من الحكومة بذل مجهودات أكبر خصوصا في مجال تأطير ومواكبة هذه الجالية سواء ببلدان الإقامة أو حين عودتهم للبلاد الأم. ولا تفوتني الفرصة أن أؤكد من خلال صفتي النقابية على ضرورة الاهتمام بأطر وموظفي الوزارة المعنية، وتمكينهم من أدوات العمل المادية واللوجستيكية لكي يتمكنوا من أداء واجبهم على أحسن ما يرام.

(2) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

فيما يخص الشأن الديني فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نتمنى إستراتيجية الوزارة في هذا المجال باعتباره؛ هو الأساس في بناء الإنسان وحماية الأوطان، والوزارة مطالبة بالانخراط في التحولات التي يعرفها العالم في هذا المجال، لتحدث فيه تغييرات من حيث إعادة الهيكلة وإحداث أورش كبرى للرقى بالخطاب الديني بصفة عامة.

ومن جانب آخر، يمكن إبراز دور سياسة هيكلة الحقل الديني في تكوين الأئمة والمرشدين الذي بلغ اليوم سنته العاشرة، واستفادة ما يزيد عن 45 إماما مرتين في الشهر من تأطير أحد العلماء في مجموعة من القضايا ذات الصلة بالمجال الديني، إضافة إلى السعي الحثيث إلى تحسين الوضعية الاجتماعية للقيمين الدينين والأئمة والمؤذنين سواء من خلال الزيادة في الأجور أو منح المكافآت أو الاستفادة من التغطية الصحية.

العمل على تربية النشء بطريقة تسمح بمواكبة التطور التكنولوجي والتربية الدينية ودورها الريادي والأساسي في نشر تعاليم الإسلام السمحة باعتبار الدين الإسلامي دين وسطية واعتدال، ومحاربة الحملات التبشيرية والتطرف الديني الذي يؤدي إلى خلق جماعات إرهابية.

وجدير بالذكر أن هناك إشكال داخل أغلب المساجد فيما يخص جناح النساء يتجلى في ضيق المكان امام تزايد وإقبال النساء على المساجد. هناك دول صديقة تتهاقت على الاستفادة من دروس تكوين أئمتها بمعاهد المملكة، تحول المغرب إلى قبلة بالنسبة إلى العديد من الدول الإفريقية التي أصبحت تتسابق على الاستفادة من خبرته في المجال الديني، والتوقيع على بروتوكولات التعاون مع العديد منها.

وإذا لم يتم إيجاد الحلول الناجعة لها، بعد كل هذه السنوات، فكيف سيتم تطبيق باقي النقاط المهمة الواردة في رسالتنا إلى الوزير الأول والتي تخص علاقة المواطن بالإدارة وتبسيط المساطر وتشجيع الاستثمار؟".

أما على مستوى الإشكالات المطروحة في مسطرة مدونة الأسرة المغربي؛ فنجد أن مغاربة الخارج يواجهون صعوبات كثيرة للحصول على الطلاق وتنجم عنه حالات شاذة وغريبة، وخاصة لدى عدد من نساء الجالية حيث لم يتمكن من الحصول على الطلاق النهائي من أزواجهن بسبب مسطرة الطلاق الطويلة والمعقدة، مما يدفعهن للبحث عن الاستقرار في زواج ثان رغم عدم صدور حكم الطلاق وهو ما يجعلهن يعشن في وضعية "تعدد الأزواج أو" معيشة "أو يلجأن إلى زواج غير موثق.

إن مزدوجي الجنسية في أوروبا يقعون في إشكالات قانونية بسبب وضعهم القانوني، فهؤلاء وإن لم يصرحوا بذلك يتخلون عن جنسيتهم المغربية مقابل جنسية إحدى الدول الأوروبية، لكنهم عند زيارتهم للمغرب يتزوجون بعقد زواج وفق قوانين مدونة الأسرة وعندما يعودون إلى أوروبا يشرعون في تقديم ملف للسلطات لطلب التحاق زوجاتهم بهم فيصطدمون بعدم اعتراف السلطات الأوروبية بهذه الزيجة لأنهم بالنسبة لها مواطنون يحملون جنسية هذا البلد والزواج ينبغي أن يتم وفق القانون المدني للدولة الأوروبية التي ينتمي لها.

كما وأن مغاربة إفريقيا ليس لهم نفس حظ مغاربة أوروبا فيما يخص التحسيس بمضامين مدونة الأسرة وبالتالي يوجد عدم فهم مدونة الأسرة وجمل كبير في صفوف مغاربة في إفريقيا بالإضافة إلى أن المغاربة في إفريقيا لا يعرفون عن المدونة سوى أن الرجل لا يمكنه أن يتزوج ثانية إلا إذا وافقت الزوجة الأولى".

وبالتالي فإن معظم المغاربة لا يعرفون النصوص القانونية ولا توجد قنوات تواصل من أجل تبليغ المعلومة والتوعية القانونية لمغاربة الخارج، ومن هنا نعتبر أن دور الجمعيات المدنية أن تكون جسر التواصل بين القنصليات ومغاربة الخارج.

ويقدر ما سهلت مدونة الأسرة مجموعة من الأمور إلا أنه تبين من خلال الممارسة وجود حالات تقتضي اجتهادات كبيرة وتستلزم المعالجة وتقديم إجابات.

واننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على أن النزاعات الأسرية لدى مغاربة الخارج سببها تنازع القوانين، ذلك أن هناك قواعد مرتبطة بالقانون المغربي وأخرى بالقانون الدولي، حيث أن قوانين الأسرة المغربية تصطدم كثيرا بفكرة النظام العام لبلد الإقامة وسيادته التي يجب احترامها.

وبناء على ما سبق؛ فإن الواقع يدفعني إلى طرح عدة تساؤلات حول التطورات الحاصلة في هذا المجال وإستراتيجية الوزارة لتقديم الخدمات الأساسية لهؤلاء المواطنين المغاربة في سياق دولي جديد يعرف تدفقات المهاجرين واللاجئين على الفضاء الأوروبي ونقاش كبير داخل دول الاتحاد

الخدمات الصحية بكل أنواعها، وتوفير مساكن لفائدة العسكريين ذوي الدخل المحدود من خلال تقويتها لهم بأئمة تفضيلية، وإعانة البعض الآخر من اقتناء مساكن اجتماعية.

كما نؤكد على ضرورة الاهتمام بأفراد القوات المسلحة الملكية سواء المنخرطين في الخدمة أو المتقاعدين أو الأرامل أو الأيتام، مؤكداً على ضرورة رفع تعويضات الجنود المرابطين على الحدود، وأخص هنا بالذكر الجنود والضباط الذين ضحوا بالغالي والنفيس من أجل الدفاع عن التراب الوطني وتم اعتقالهم آنذاك من طرف البوليساريو باندوف، حيث قضوا سنين طويلة تجاوزت 24 سنة، ولولا العناية المولوية السامية التي شملت هؤلاء الجنود والضباط، لظلوا مرابطين أمام مقر البرلمان، وخير دليل على ما أقول تلك المجموعة التي سبق لها أن عمرت بالقرب من مؤسستنا الموقرة لأشهر طوال، تنتظر من الحكومة أن ترفع عنها الضرر المادي والمعنوي الذي شملها.

السيد الرئيس المحترم،

نحن لا ننكر الجهود الجبارة التي تقوم بها الوزارة في هذا المجال، ولا بمنعنا هذا من المطالبة بتسوية الوضعية الإدارية والمالية لكل المعتقلين معها كانت مدة اعتقالهم، كما هو معمول به في جميع الدول، مع تكريمهم وتوشيحهم بأوسمة، حيث ستكون هذه المبادرة عملية تحفيزية في صفوف القوات المسلحة سواء منهم المرابطون على الحدود أو داخل الوطن في مختلف مناطق المملكة المغربية، للرفع من معنوياتهم وحفاظاً على كرامتهم التي ظن البوليساريو والموالون له أنه سلبها منهم، بل بالعكس هم جنود وضباط شجعان ووطنيون وستظل تضحياتهم الجسام مرسومة في تاريخ المغرب رغم تعاقب الأجيال.

ولا تفوتني الفرصة بأن أشيد بالثروة البشرية العاملة بالقوات المسلحة الملكية، خصوصاً وأنها تزخر بأطر وكفاءات وخبرات وطاقات فكرية وإبداعية من خلال التكوين الأساسي من جهة، والتكوين المستمر من جهة أخرى.

وفي هذا السياق أ طرح السؤال عن نظام الخدمة العسكرية التي يجب ألا تكون إجبارية كما كان معمول به في السابق، بل طوعية، من أجل استقطاب وتكوين قاعدة للقوات الاحتياطية تجنبا لكل المخاطر الأمنية ومواجهة الكوارث الطبيعية التي أصبحت تتكاثر بسبب التلوث والإخلال بالتوازن البيئي، وكذا تكوين شخصية الشباب المغربي على الانضباط وحب الوطن وامتصاص جزء كبير من البطالة في صفوف الشباب تجنبا للسقوط في براثن الانحراف أو التطرف بكل أنواعه.

وهنا لا بد من الإشادة بالجهود التي يقوم بها أفراد الدرك الملكي والقوات المساعدة اللذين يساهمون في استتباب الأمن الداخلي ومحاربة الجريمة وتنظيم السير بالطرق وغيرها من المهام الإنسانية خلال الكوارث والحوادث الخطيرة.

وانخرط المغرب في إعطاء انطلاقة جديدة للتعاون مع عدد من الدول الإفريقية في الحقل الديني، سواء على مستوى تنظيم دورات تكوينية للأئمة، أو بناء المساجد.

وجدير بالذكر فإنه بعد مالي وغينيا كوناكري وليبيا وتونس، تُضاف نيجيريا إلى قائمة البلدان الإفريقية التي طلبت من المغرب تكوين أئمة مساجدها بالمملكة، في سياق الاستفادة من تجربته في تدبير الحقل الديني، وتصديره لنموذج التدين المغربي إلى بعض بلدان غرب وشرق القارة السمراء.

كما وتؤكد الطلبات المتزايدة التي تبعتها العديد من البلدان الإفريقية للمغرب من أجل تكوين الأئمة على نجاعة السياسة التي اعتمدها المغرب في مجال تدبير الشأن الديني التي وضع أسسها الكبرى الملك محمد السادس، وهي التي تم مختلف جوانب الحياة الدينية للأمة، سواء من خلال تجديد الأدوار التاريخية للمساجد أو في ميدان حفظ القرآن الكريم وتكوين الأئمة والمرشدين الدينيين، أو في مجال تثمين دور المؤذنين والقيمين على المساجد.

السؤال المطروح السيد الوزير؛ ما الذي يفسر الإقبال الدولي على التجربة المغربية في مجال التكوين الديني؟ ما أهمية التعاون الديني بين المغرب والبلدان الإفريقية؟ وماذا عن أهميته ودلالاته؟ وأي صورة يعكسها للنموذج الوسطي المعتدل في التدين المغربي إقليمياً ودولياً؟ ومن جهة أخرى هل هناك نوع من الالتقائية بين وزاراتكم ووزارة الخارجية؟

3) الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني:

بمناسبة مناقشة هذا القطاع، لن تفوتني الفرصة لتقديم تحية احترام وإجلال لأفراد القوات المسلحة الملكية وعلى رأسها القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، منشدين بالدور الريادي الذي تلعبه في استتباب الأمن والأمان وحماية حدود التراب الوطني، بالإضافة إلى الأعمال الإنسانية التي تقوم بها داخل أو خارج الوطن.

وبالرجوع إلى الموارد المالية المرصودة للقطاع، نرى في فريق الاتحاد المغربي للشغل، أنها لا تستجيب للتحديات التي رفعها المغرب من أجل استقرار بلاده من جهة وأمنه من جهة أخرى، ومن أجل لعب دوره الإنساني في استتباب الأمن وتقديم المساعدات الإنسانية، سواء من خلال القوات المسلحة وبعثاتها، أو المستشفيات العسكرية التي تقوم بخدمة المواطنين بالدول العربية والإفريقية المتضررة من الحروب والآفات.

ونتمن كذلك دور القوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة وكافة القوى الأمنية ببلادنا في محاربة ظاهرة الهجرة السرية والتصدي للجريمة الدولية العابرة للقارات، ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة بكل أنواعها.

كما لا تفوتني الفرصة للتطرق للجانب الاجتماعي الذي بُذلت فيه مجهودات كبيرة لتحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية، وتمثل في توفير

المقاومة وأعضاء جيش التحرير، وأشكر بالمناسبة المجهودات التي تقوم بها المندوبية السامية من أجل تأطير ومساعدة هذه الفئة التي تستحق كل شكر وتنويه وتقدير لما أسندته من خدمات جلييلة لهذا الوطن العزيز.

(5) وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي :

أما فيما يخص الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، لا بد من التطرق إلى عدة جوانب تهم القطاع، من أجل الإشعاع الحضاري لبلادنا من جهة، والانخراط في المنظومة الدولية على جميع المستويات، السيد الرئيس المحترم،

إن أهم السات التي تطبع الممارسة السياسية الخارجية كونها تختلف من فضاء إلى آخر حسب الشروط المادية والموضوعية التي تفرضها طبيعة مناخ السياسة الدولية وحركية النظام الدولي، ففي قراءة لدينامية التحولات التي أثرت وتؤثر في موازين القوى، حاول المغرب الانتقال من سياسة رد الفعل إلى سياسة الفعل بشكل تدريجي، بحثا عن أدوار ريادية وأكثر مردودية في السياسة الدولية بشكل عام، والإقليمية بشكل خاص.

ولعل سلوك السياسة الخارجية المغربية اليوم تُجاه الفضاء الإفريقي يحتاج وقفة متأنية، تتجاوز مجمل التحليلات التلفزيونية التي دأبت وجوه اعتدناها على القنوات والمناب الإعلامية أن تغير فقط بذلتها وتحتفظ بنفس الخطاب وتجعل منه موضع قوالب جاهزة كونه مادة دسمة تغري المتتبعين للشأن الوطني.

إن عودة المغرب للاتحاد الإفريقي هي واحدة من الظواهر القابلة للدراسة، كونها تضع النخب الوطنية أمام امتحان عسير لتحقيق ما يمكن أن يحسب من مكاسب للوطن، لاسيما بعد أن صادق البرلمان بالإجماع على موثيق الإتحاد كتمهيد للانضمام؛ الأمر الذي يعكس مسألتين جوهريتين، الأولى منها على المستوى الداخلي، فهي بمثابة توافق الملك والشعب على خطوة العودة إلى الحوض الإفريقي، أما الثانية كونها شجاعة تحسب للمملكة على مصادقتها لموئيق تحمل بين طياتها الجمهورية العربية الصحراوية كعضو مؤسس لهذه المنظمة العتيبة، بعد أن كان المغرب يربط انضمامه بتعليق عضوية الجمهورية الوهمية وهو كذلك تمرين قانوني لهيكل الاتحاد حتى يجد صيغة توافقية يتمكن بها من الخروج بحل يرضي الطرفين .

ولقد مكنت الزيارة الملكية الأخيرة للديار الإفريقية من تقوية موقع المغرب على المستوى الإفريقي وإبراز دوره الحقيقي في المنظومة الاقتصادية للقارة السمراء. وتجدر الإشارة إلى أن هناك قطبين اقتصاديين بارزين داخل القارة الإفريقية: القطب الفرانكفوني والقطب الأنجلوسكسونية برعامة جنوب إفريقيا، وهي ند عنيد للمغرب ليس فقط اقتصاديا بل روحيا وهذا يتبين من خلال تاريخ جنوب إفريقيا وما يمثله للإنسان الإفريقي من عواطف الاعتناق والحرية..مع استثمار جنوب إفريقيا لهذا المعطى لتكون جبهة قوية وتحالف مع قوى أخرى.

كما أجدد الشكر والثناء لقواتنا المسلحة بكل أصنافها، ونطالبها بالمزيد من اليقظة والحذر للدفاع عن بلادنا، خاصة في ظل المخاطر الأمنية التي يعرفها العالم من خلال تدفق المهاجرين والجريمة المنظمة والإرهاب الأعمى، علما أن جزءا من الحدود مع الجارة الجزائر يعرف تسربات متعمدة للمهاجرين موجهة من قبل الجزائر لخلق الفتنة والبلبلة في المملكة المغربية الشريفة وستظل شريفة رغما عن أنف كل الحاقدين.

(4) المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير :

لقد كانت مناسبة كبيرة حين قامت اللجنة بمناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، لنترحم على أرواح من قضوا نحبهم، ونطلب الشفاء وطول العمر لمن هم على قيد الحياة، هذه الفئة التي صححت في سبيل استقلال البلاد، ونستحضر بالمناسبة كل المحطات التاريخية والبطولات التي أحرز عليها المقاومون من أجل عزة الوطن وكرامته.

ولكي يكون لهذا الاعتراف معنى خاصة لمن زالوا على قيد الحياة ويعيشون ويتواجدون بيننا، فإنه من واجبا الاهتمام بشؤونهم الصحية والاجتماعية، دون أن ننسى أسر من توفتهم المنية، ونوفر لهم الحد الأدنى من العيش الكريم، وهذا لن يتأتى سوى بتوفير السكن اللائق لهم والرفع من التعويضات الشهرية الممنوحة لهم.

أما فيما يخص المأذونيات، فيجب أن تقنن لكي تستفيد منها الفئة التي تستحقها ولا تدخل في مجال الربح الاقتصادي.

وبالمقابل لا بد من أن نوفر لأبناء هؤلاء المقاومين فرص للتشغيل الناقى وتمكينهم من تكوين ملائم يمكنهم من الحصول على عيش كريم.

أما فيما يتعلق بالذاكرة الوطنية، فإننا نؤكد على ضرورة الاهتمام بالمتاحف الوطنية وموسوعة الحركة الوطنية التي تعتبر معلمة تاريخية، وتوفير الاعتمادات الضرورية للإشعاع والتعريف بتاريخ المقاومة خارج التراب الوطني، ووضع فقرات بالمقررات الدراسية تهتم بأهم رجالات المقاومة الوطنية والتعريف بمساهمهم التاريخي والبطولي.

ولا تفوتني الفرصة كذلك لكي أتكلم عن الإصدارات والكتابات في موضوع المقاومة والتاريخ النضالي للمملكة المغربية الشريفة، هذه الإصدارات التي تبقى دون المستوى المطلوب، وهي مناسبة كذلك للتذكير بدور المغرب التاريخي في تحرير العديد من الدول على غرار الجزائر وجنوب إفريقيا ومساهمة رجالاته الفعالة والبطولية في الحرب العالمية الأولى والثانية.

وبهذه المناسبة نؤكد على ضرورة دعم الجمعيات المهتمة بتطوير والحفاظ على الموروث التاريخي المغربي سواء منها المادي أو اللغوي وعلى رأسهم تاريخ بلادنا في مجال المقاومة والنضال.

ولا بد هنا من التأكيد على أن الميزانية المرصودة لهذا القطاع غير كافية ولا ترقى إلى مستوى التطلعات في المجالات الاجتماعية والصحية لأفراد

الملاحح الكبرى لهذه السياسة، منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي.

إن الصحراء ليست فقط مغربية، وليست فقط جزءا لا يتجزأ من المغرب وليست فقط من أهم مناطق المغرب، ولكنها بالإضافة إلى ذلك من منابع تاريخه الكبرى بكل ما تفجرت به تلك المنابع من قيم ومثل عليا لا يمكن تجريد المغرب منها دون تجريده من صميم شخصيته.

إن الدور الذي لعبه المغرب في تاريخ الصحراء والدور الذي لعبته الصحراء في تاريخ المغرب باعتبار الوطن الواحد أعمق أصالة من أن يستطيع الاستعمار طمسه.

تبعا لكل ما سبق ذكره، في مداخلتي بخصوص الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل غير مقتنعين بما جاء فيها، ونؤكد في مجلسنا الموقر ومن هذا المنبر أن الحكومة قد عجزت عن رفع التحدي في المجال الاجتماعي والتدبير الاقتصادي والمالي، ومشروع هذه الميزانيات القطاعية لا يرقى إلى طموحات المواطنين عموما وطموحاتنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، لذلك فإننا نصوت بنعم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5- لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الأطر المحترمون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة في إطار مشروع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2017 التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية لإبداء آراء وملاحظات الفريق حول هذه الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2017. وسأركز في مداخلتي على أهم التساؤلات والملاحظات وذلك وفق التصميم التالي:

فيما يخص قطاع الداخلية:

فجدير بالذكر أن الإصلاح في ظل الحفاظ على الاستقرار مسألة تفرض نفسها، ففي سياق الاحتجاجات التي تعرفها بعض المناطق من المغرب (الحسنية مثلا) والتي نحن كفريق الاتحاد المغربي للشغل مع أن يكون مضمونها الاجتماعي صرف، ومع تلبية مطالب هذه الحركات الاحتجاجية الاجتماعية في إطار تنمية بشرية شاملة وواعدة.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل مع تعزيز الحكامة الأمنية للحفاظ على أمن المواطنين والمواطنات، وخلق شروط الاستقرار لضمان أوضاع اقتصادية ترفع من وثيرة الاستثمار، لتوفير مخرجات لمشاكلنا الاجتماعية، ودحض فكرة الهاجس الأمني والمقاربة الأمنية والانسجام مع الخيار

ولعل جولة الملك في غرب إفريقيا انطوت على أبعاد مختلفة داخل فيها البعد السياسي والاقتصادي والديني والإنساني، بل والأكثر من ذلك المغرب في قارته الإفريقية تجدر دينا وروحيا وثقافيا وحضاريا بشكل يجعل منه الضامن لاستقرار المنطقة وازدهارها اقتصاديا وتمويا.

الدبلوماسية المغربية حققت اختراقات دولية مهمة، ولعلها افتتحت المغرب على بعض دول أمريكا اللاتينية وقوى دولية أخرى والذي يندرج ضمن تنوع المغرب لشركائه مع التثبث بعلاقاته مع حلفائه التقليديين، وهذا التنوع يتركز على بلورة خريطة جديدة تهم سياسة الخارجية عبر ربط جسور مع قوى دولية صاعدة مثل البرازيل والصين وروسيا وإيران وتركيا. فكيف السيد الوزير تقرئون هذا التوجه الجديد؟

وهنا السؤال المطروح حول الآليات التي ستعتمدها الوزارة للسير قدما في التطبيق الفعلي لكل الاتفاقيات الموقعة مؤخرا بين المغرب والدول الإفريقية، وأكد أن هذه الاتفاقيات ستكون فرصة لليد العاملة المغربية للهجرة والتوجه إلى هذه الدول، فنطلب منكم السيد الوزير السهر على ضمان كل الظروف الملائمة لتمكين هؤلاء العمال من التمكن من الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والحرص على ضمان كل الحقوق الاجتماعية لهذه الشريحة من العمال.

وسيظل السؤال مطروحا حول دور الوزارة في الترويج للنموذج المغربي المميز في كل أبعاده؟ هذا النموذج الذي أصبح مثلا يحتذى به لدى الدول الإفريقية من حيث التنمية البشرية أو من حيث النمو والافتتاح الاقتصادي على دول الجنوب، وتصدير التجربة المغربية في مجال السكن الاجتماعي والتنمية البشرية. إضافة إلى كيفية تعامل الدبلوماسية المغربية مع وجود الجمهورية الصحراوية الوهمية داخل أسرة الاتحاد الإفريقي؟

ولا تفوتني الفرصة في أن أتحدث عن المشاكل التي يلاقيها مغاربة العالم أمام الإدارة المغربية والمحكم، جراء بظء المساطر، ونظرا للحيز الزمني الذي يتواجدون فيه في بلدانهم الأصلي، والذي غالبا ما لا يتعدى 30 يوما مدة العطلة السنوية، مما يجعل مصالحتهم تبقى معطلة، ولا يستكملون الإجراءات اللازمة لحل مشاكلهم، خصوصا مع المحاكم، وغالبا ما يفوضون أمرهم لبعض المحامين أو أفراد عائلاتهم، ولكن كثيرا ما يقعون ضحية النصب والسرقفة.

كما أننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نطالب بضرورة مساهمة المغرب في تأطير الحقل الديني في العديد من الدول الإفريقية المسلمة، ومبادرة استقبال تكوين أئمة هذه البلدان بمبادرة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمير المؤمنين، في ظروف تعتبر هذه المبادرة دفعة قوية لتصحيح وتسوية صورة الإسلام الحقيقية لدى الغرب خصوصا وباقي بلدان العالم، فهو دين السلام والمحبة والإخاء.

السيد الرئيس المحترم،

كما تعلمون؛ احتلت قضية الصحراء المغربية مكانة مهمة ومتميزة ضمن أولويات السياسة الخارجية المغربية، بالشكل الذي أثر بشكل كبير على

هذه الفئة في غياب أسس العمل اللائق المرتكز على المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، ومعايير الشغل الدولية، وفرص العمل والأجور والحماية والضمان الاجتماعي.

رغم الاعتمادات المالية المرصودة للتكوين والتكوين المستمر، فإنها لم تعط أكلها نظرا لغياب استراتيجية واضحة ومعلنة تأخذ بعين الاعتبار تكافؤ فرص التكوين لدى موظفات وموظفي الجماعات الترابية.

وفيما يخص موضوع التدبير المفوض، كنا دائما نطالب، وسنظل نطالب بعدم إلحاق الموظفين بالقطاع الخاص في إطار التدبير المفوض دون وضع إطار قانوني، وآليات للمراقبة والتتبع، وحماية حقوق ومكتسبات الشغيلة الجماعية.

السيد الرئيس،

هناك فئات أخرى لها أيضا مشاكلها، نتمنى في إطار الحوار القطاعي أن نجد لها حولا قد تكون مادية أو معنوية، على سبيل المثال لا الحصر، المرضات والممرضين التابعين للجماعات الترابية العرضيين التقنيين المتصرفين/ المهندسين، /المساعدين التقنيين/ المساعدین الإداريين، والإداريون المحررون.

وفي الأخير، السيد الوزير، أتمنى وأتم على رأس وزارة الداخلية أن تأخذوا بعين الاعتبار جانب الخدمات الاجتماعية للشغيلة الجماعية، حيث أنه إلى حدود الآن لم يتم الإفراج عن مؤسسة الأعمال الاجتماعية رغم الوعود التي أعطيت بإطلاقها سنة 2010، وهي ضمن الحوار مع النقابات منذ 2002، لكن مع الأسف ظلت مشروعا مع وقف التنفيذ.

كما نخطبكم علماء، أنه كانت لنا كفريق الاتحاد المغربي للشغل فرصة نقاش مع السيد وزير الداخلية السابق ملف هذه الفئات التي وضعنا بصددها أسئلة كتابية وشفوية، حملنا فيها وزارة الداخلية مسؤولية تفاقم مشاكل هذه الشريحة العريضة، والتي تؤدي دورا هاما في تطور المجتمع.

وبمناسبة مناقشة مشروع الميزانيات الفرعية التابعة للجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، نطالب في فريق الاتحاد المغربي للشغل بفتح باب الحوار القطاعي، وإشراك الجامعة وطنية للجماعات المحلية المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل للتفكير والإفراج رغبة منا في إيجاد الحلول وإصلاح الأوضاع الاجتماعية على اعتبار أن ذلك يدخل في إطار الإصلاح الشمولي للإدارة المغربية والتي تبقى الشغيلة الجماعية العنصر الأساسي في هذا الإصلاح حتى نرقى بتحديث الإدارة وتجويد خدماتها كما نص على ذلك الخطاب الملكي السامي في افتتاح الدورة التشريعية لهذه السنة.

بالنسبة لقطاع السكنى وسياسة المدينة:

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نعتبر مسألة السكن وسياسة المدينة إحدى رافعات التنمية في بلادنا، مقوم من مقومات العيش الكريم

الديمقراطي، حتى يتمتع الجميع في هذا البلد بالأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص، ومقومات العيش الكريم وفق ما ينص عليه دستور المملكة.

السيد الرئيس،

كلنا أمل أن نجد مؤشرات الانفتاح والانفتاح على الحركة النقابية المسؤولة كطرف في كل ما يهم الجانب الاجتماعي للطبقة العاملة وعموم الجماهير، بالإشراك الفعلي في كل الخطوات التي تروم الجانب الاجتماعي إلى جانب كل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين، لأن غياب الحوار الجدي والمسؤول الذي أدى إلى أزمة اجتماعية غير مسبوقه بسبب فرض سياسة التعتت وتبني إصلاحات مزعومة استهدفت نفس المكاسب الاجتماعية التي حققتها الطبقة العاملة عبر سنين حيث تم تغييب النقابات من مشاورات همت جوانب هامة مثل (التقاعد، العمل بالعقدة، التدبير المفوض...).

ولقد خلصنا في الاتحاد المغربي للشغل إلى استمرار الحكومة الحالية من خلال برنامجها في نهج نفس السياسة، حيث استهدف ما تبقى من المكتسبات، خصوصا على مستوى تشريع الشغل (مدونة الشغل، قانون النقابات، الإضراب).

هذه الاستمرارية التي تعني أيضا بالنسبة للاتحاد المغربي للشغل الرجوع إلى سياسة شد الحبل والتشبث بالخيارات اللاشعبية واللاديمقراطية، وخلق الاحتقان الاجتماعي، مستندة (أي الحكومة) إلى فرض سياسة الأمر الواقع التي تندد بالتدهور الاجتماعي وخلق حالات اليأس عند الطبقة العاملة وعموم المأجورين، ممتلصة من التزاماتها واتفاقاتها الاجتماعية وفي مقدمتها اتفاق 26 أبريل 2011.

هذا الاحتقان الاجتماعي، الذي يعاني منه قطاع الجماعات الترابية بجمع فئاته من موظفات وموظفين ومستخدمين وحتى أطره، تعيش أوضاع أقل مما يمكن أن نقول عنها مزرية.

ولعلمكم، السيد الوزير، تعرفون ضعف القدرة الشرائية للعاملين بالقطاع، نظرا لترتيب أغلبهم في سلم الأجور من 6 إلى 8، وعددهم يقارب ثلثي موظفي الجماعات، ونشير هنا أن أغلبهم متوفرين على شواهد جامعية ولا يستفيدون من السلم المناسبة لهم، وهذه الفئة من الموظفات والموظفين أجورهم لا تتماشى والزيادات في الأسعار التي تعرفها بلادنا، خصوصا بعد تحرير البعض منها.

ومن هذا المنطلق نسأل: حول التدابير التي يمكن اتخاذها لتسوية الوضعية الإدارية لهذه الفئة؟

وهناك فئة أخرى هي بدورها تعاني من أوضاع متأزمة داخل الإدارة العمومية وخارجها، وهي عاملات وعمال الإنعاش الوطني، حيث أن أجورها زهيدة تتراوح ما بين 1200 درهم و1800 درهم، مع الاقتطاع، هذا إن تم استخلاصها بشكل منتظم، ناهيك عن الابتزاز الذي يتعرض له

نوايا الحكومة، وهو ما يجسد الاستبعاد الاجتماعي دون دمج فئات عريضة من الشعب المغربي في النسيج الاقتصادي، أما على مستوى القوانين في مجال السكنى وسياسة المدينة، فإن وثيرة وضعها وتطبيقها يسيران بشكل يؤثر سلبا على تطور قطاع السكنى وسياسة المدينة، ويؤثر على الحكامة والشفافية وتحديث الإدارة، حيث أصبح لزاما التوفر على ترسانة قانونية تسمح لقطاع السكنى وسياسة المدينة بخلق جو محفز للاستثمار قادر على خلق اتفاقات في مجال السكنى، وتعطي دينامية إطلاق مشاريع تنموية في مجالات مواكبة تهم البنيات التحتية والمرافق الاقتصادية والاجتماعية، مما يطرح أهمية برامج التكوين والتكوين المستمر في مجالات السكنى وسياسة المدينة لفائدة أطر وموظفي الوزارة، علما أنه لا يمكن أن يتطور مجال السكنى وسياسة المدينة دون المواكبة العملية والتطورات الجديدة التي تحصل في هذا المجال، ودون الانفتاح على التجارب الرائدة في إحداث المدن.

وفي إطار الجهوية المتقدمة وكذا في إطار العدالة المحلية، نرى أنه يجب أن تخطى بعض جهات المملكة التي تفتقر إلى بنيات تحتية تأهلها إلى أن تكون بالمواصفات المطلوبة في المدن، وفي إطار صندوق التضامن المخصص للجهات وصندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري لخلق مشاريع في مجال السكنى وسياسة المدينة تؤهلها للدخول في دينامية التي تعرفها بعض الجهات وفق أهداف واستراتيجية 2021.

وفي الأخير ونظرا للصعوبات التي تجدها الطبقة العاملة في عملية ولوج السكن واستحضار التكلفة السكنية لهذه الشريحة المهمة في المجتمع المغربي على اعتبارها محرك الاقتصاد، نجدد رغبتنا في العناية من طرف وزارتك بهذه الفئة، وذلك بخلق شراكة بين وزارة السكنى وسياسة المدينة وشركات القطاع الخاص من أجل توفير السكن للطبقة العاملة.

أما فيما يخص قطاع النقل:

فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نقترح ما يلي:

- تفعيل مقتضيات الدستورية واعتماد الحكامة المحلية والتوزيع العادل لبرامج الطرق في مختلف الجهات، وخصوصا بالعالم القروي؛
- الإشكالية القانونية للمقالع، وتأثيرها على محيطها البيئي: ما هي أسباب تأخر النصوص التنظيمية الواردة في قانون المقالع؛
- تنظيم النقل الطرقي داخل إطار قانون وتمكين الشباب العاطل من إحداث مقاولات تستفيد من نظام المأذونيات وتبسيط المساطر في هذا المجال؛
- مواصلة برنامج بناء القناطر وخصوصا في المناطق التي تعرف فيضانات وسيول جارفة بمواصفات دولية تحترم سلامة المواطنين عموما والمشغلين في مجال النقل الطرقي على وجه الخصوص؛

للمواطنين والمواطنين مما يستوجب الاهتمام بها ووضع أهداف واستراتيجيات تروم توفير سكن لائق وجودة تحترم شروط التجمعات السكنية وترقى بالمجال الحضري والقروي على حد سواء، وترجم سياسات المدينة والقرى النموذجية.

ونقدر في فريقنا المجهودات التي تقوم وزارتك، حيث تعدد المسؤوليات والمهام في إيجاد الحلول والمخرجات التي من شأنها أجرت نوايا الحكومة من خلال برنامجها المسطر، والذي نتمنى أن تكون الميزانية المرصودة لهذا القطاع تمكن من تحقيق برنامج السكن وسياسة المدينة.

وبالنظر لما جاء في برنامج الحكومة بالنسبة للسكن وسياسة المدينة، نلاحظ على أن هناك تراجع في وثيرة إنجاز الأهداف الاستراتيجية ونبدأها بتقليص العجز السكني، حيث أن إنتاج 800 ألف وحدة سكنية بوثيرة 160 ألف وحدة سكنية سنويا، علما أنها كانت محددة في 170 ألف وحدة سكنية سنويا، كما أن السعي في معالجة 50% من 120 ألف أسرة تعيش في دور الصفيح معدل 12 ألف أسرة سنويا، يبقى ضعيف، وفي غياب استراتيجية الرفع من المستوى الاجتماعي للأسر والذي قد يسهل عملية القضاء على دور الصفيح والتأهيل الحضري للأحياء الغير القانونية، وتحسين ظروف السكن بالنسبة لما يفوق 200 ألف أسرة، وبتقوية تشجيع إنتاج السكن الاجتماعي والسكن المنخفض التكلفة وإحداث منتج للأسر المعوزة رهين من جهة بالإمكانيات المادية للأسرة بنسبة العوز الذي في أغلب الأحيان لا يسمح مطلقا لهذه الأسر للاستفادة من هذا السكن، وأكد أن إنعاش وتشجيع السكن التشاركي والتضامني وكذا تسهيل وتطوير آليات جديدة لتمويل السكن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للمواطنين، والتي عرفت تدهور حتى عند الطبقة المتوسطة، في ظل ارتفاع الأسعار وتجميد الأجور، ما يزيد في تعقيد الولوج للسكن بالنسبة لفئة الفقراء، وأيضا الفئة المتوسطة، ويطرح البحث عن صيغ تحفيزية وذلك بتقوية الإطار القانوني وتحديد المتدخلين في عملية السكنى وحماية المواطنين والمواطنين من المضاربات العقارية، ما يتعرضون له من ابتزاز عملية (le noir) مثلا والتفكير في خلق مدن نموذجية تتوفر على الضروريات الاجتماعية (مستوصف، مدرسة، مرافق اجتماعية...).

ويبقى تفعيل سياسة المدينة بكل محاورها مرتبطة بإرادة سياسية تجمع بين البعدين الاجتماعي والقانوني لإشراك المواطنين والمواطنين في البناء الديمقراطي.

فبالنسبة للبعد الاجتماعي كان غائبا في برنامج الحكومة حيث تستمر الحكومة في تبني المقاربات والفلسفة الإحسانية لمعالجة آفاق الفقر وانعكاساتها، حيث إصرار الدولة على رفع الدعم على ما تبقى من مواد الاستهلاك، في وقت لا يشكل صندوق الدعم الاجتماعي نسبة مهمة في ميزانية البرامج الاجتماعية، وحتى نسبة المستفيدين منه تبقى قليلة، وهو من الفراغات المقلقة التي تجعلنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نشك في

وتبعا لكل ما سبق ذكره، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل غير مقتنعين بما جاء في الميزانيات الفرعية التابعة للجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، ونؤكد من هذا المنبر أن الحكومة عجزت عن رفع التحدي في العديد من المجالات، وخصوصا المجال الاجتماعي والتدبير الاقتصادي والمالي، لهذا نعتبر أن مشروع هذه الميزانيات القطاعية لا يرقى إلى طموحات المواطنين عموما وطموحاتنا في الاتحاد المغربي للشغل، لذلك فإننا نصوت بالرفض.

تاسعا، الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

1- مداخلة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاعات الفلاحة 2017.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السادة المدراء والأطر المرافقين للسيد الوزير،

سعيد بالتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي، في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاعات الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

ممننا السيد الوزير على ما حظي به من تجدد الثقة المولوية الشريفة، بإعادة تعيينه على رأس وزارة الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات، معبرا لسيادة الوزير عن أحر التهاني لنا جميعا، من خلال هذه اللجنة، من رؤساء غرف فلاحية والكل متتبع لما عرفته الفلاحة المغربية في عهدكم السيد الوزير من نتائج وإنجازات ومخططات ومشاريع كبيرة، وعلى رأسها مخطط المغرب الأخضر، الذي نعتبره مخطط عودة الروح للفلاحة المغربية وعودتها لصدارة الأولويات الحكومية.

نحن، السيد الوزير، سعداء باستمراركم على رأس هذا القطاع واثقون في قدراتكم وكفاءتكم وإنصابتكم الجيد للفاعلين في مجال الفلاحة، بل وتجاوبكم التلقائي والسريع لكل الاقتراحات والأفكار والمطالب تارة التي يشاركها معكم الفاعلون المهنيون والمنتخبون ورؤساء الغرف الفلاحية.

لنا كل الثقة في الكفاءات التي تعمل إلى جانبكم ومعكم من السادة الكاتب العام للوزارة والمدراء المركزيين والمدراء الجهويين وكل العاملين في الوزارة.

السيد الوزير،

نسجل بارتياح عميق، ثمن قرار هذه الحكومة بإلحاق قطاع المياه والغابات والتنمية القروية بهذه الوزارة، لأن الترابط الميداني والعملية والمجالي والبشري بين هذه القطاعات يجعل المنظور التنموي لمجالات الفلاحة والمياه والغابات وتحقيق التنمية القروية رهين بمدى قدرته على مقاربة تراعي

- مضاعفة الجهود في مجال بناء الطرق الرئيسية والثانوية لفك العزلة عن العديد من المناطق، وتمكينها من العيش الكريم؛

- مواصلة الجهود المبذولة في مجال الطرق السيارة بالمغرب؛

- العناية بالجانب المتعلق بالسلامة الطرقية خصوصا في بعض النقط السوداء والمسارات الصعبة التي تسبب حوادث فادحة في الأرواح والعتاد؛

- معالجة وضعية العاملين بالطرق السيارة وفتح باب الحوار مع العاملين بالقطاع؛

- ربط التجمعات السكنية القروية بالطرق الرئيسية والثانوية المجاورة لها؛

- احترام التشوير؛

- بدل مزيد من الجهد لتحسين مستوى قارعة الطريق في العديد من المناطق التي تعرف تقلبات جوية كبيرة؛

- تأهيل مدارس تعليم السياقة والحرص على توفير الإمكانيات البشرية والمادية المؤهلة؛

- مراقبة هذه المدارس ومدى احترامها لشروط التكوين؛

- الاهتمام بمجال النقل السككي؛

● توسيع شبكة النقل السككي؛

● تحسين خدمات النقل السككي؛

- احترام المواعيد الخاصة ببعض النقط التي تربط بين المراكز الحيوية؛

- الاهتمام بالنقل الجوي؛

- الاهتمام بالنقل البحري والمواني المغربية؛

- فرض آليات حديثة لمراقبة دائمة لتحسين وضعية المواني وتحقيق شروط السلامة المهنية والبيئية على حد سواء، ورفع من جودة خدماتها بما يتناسب ودورها وطنيا ودوليا؛

- الاهتمام بالسدود المغربية وكل أنواعها، والعمل على التقليل من نسبة الأوحال الموجودة بها، حتى لا تعطي أرقام مغلوطة على نسبة التخزين الحقيقية للماء؛

- تحديد الإجراءات الاستعجالية للحد من ظاهرة التوحد خلال عملية إنشاء السدود مستقبلا.

- ضرورة التركيز على مجال الصيانة لحماية السدود الوطنية؛

- الاهتمام بالعنصر البشري الذي هو الركيزة الأساسية لكل إصلاح وتنمية منشودة.

الوفرة في الإنتاج يحدث انهيار كبير في الأسعار، حيث سعر بيع المنتوجات لا يغطي تكلفة الإنتاج.

وختاماً نوه بالعمل الذي تقوم به هذه الوزارة.

2- تدخل الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين،

السيدات والسادة الولاة والعمال وأطر وزارة الداخلية،

يسعدني بأن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية مؤكداً في البداية لكل السادة الولاة والعمال والمدراء العامون والسادة العمال وكل أطر وزارة الداخلية بالإدارة المركزية وبالمديريات وبالإدارة الترابية، تفهمنا الكبير لمجهوداتهم سواء تعلق الأمر بالأمن أو بالإدارة، أو الجماعات الترابية واللامركزية، أو بمختلف القطاعات التي تتدخل فيها الوزارة، مواجهة يومية تحسب بالدقائق مع المشاكل والحوادث والصراعات والنزاعات وتدير الخلافات، مواجهة مع الإرهاب والجماعات المتطرفة، مواجهة تفاصيل المشاكل والتوترات بالعالم القروي، فهذه الوزارة تتحمل أخطاء وزارات أخرى، نقص الطرق، نقص الصحة، نقص في المدارس، نقص في الماء الشروب، نقص الكهرباء، انتشار الجرح والجرائم، كل هذه المشاكل تواجهها وزارة الداخلية، بالمشاركة في التدبير وفي مواجهة التوترات والاحتجاجات الناجمة عن هذه المشاكل، تتحمل هذه الوزارة عبء الانتخابات وتناقضاتها وصراعات وتوترات الفاعلين فيها من أحزاب وقنابات وتنظمات تقع عليها مسؤولية الأمن والاستقرار وتقع عليها مسؤولية حماية الممتلكات وحفظ الحقوق وحماية حقوق الإنسان.

بالفعل تقدر لأطر هذه الوزارة كل هذه الصعوبات والإكراهات ونحترم فيهم الهدوء والتفاني في العمل.

لكن عظم هذه المسؤولية تجعل هذه الوزارة محط تطالع وانتظارات كل الفاعلين والمواطنين، وبالتالي فهي أكثر الوزارات المعرضة للانتقادات والضججات الإعلامية بالنظر إلى تعدد مجالات تدخلاتها وارتباطها بمجالات ذات حساسية عالية جداً.

السيد الوزير المحترم،

قبل الشروع في مناقشة القضايا والمشاكل التي نود إثارتها معكم السيد الوزير، لا بد أن نهنيئ أسرة الأمن الوطني على إحياء ذكرى تأسيسها الواحدة والستون، واحد وستون سنة مع التضحيات الجسام لاستتباب الأمن والاستقرار، وفرض النظام العام وحماية ممتلكات المواطنين وأرواحهم، واحد وستون سنة من التألق والتفوق نسجلها لرجال الأمن بكل الرتب

التدخل والاندماج والشمولية بين القطاعات، لا يمكن أن نحقق التنمية القروية بدون الاعتماد على النشاط الاقتصادي الأول والوحيد حتى الآن بالعالم القروي، لا يمكن الحفاظ على ثروتنا الغابوية بدون تنمية قروية لسكان القرى بمختلف المناطق، على أي نعتبر أن الترابط والتداخل بين هذه المجالات يقتضي الشمولية والاندماجية ولأجل ذلك لن أفعل في هذه المداخلة بين هذه القطاعات.

السيد الوزير،

من أولى أولويات نموذجنا الاقتصادي هو الاعتماد على الفلاحة أولاً باعتبارها قاطرة النمو، وثانياً باعتبارها تنتج الأمن الغذائي وتساهم في تعزيز تنافسية المغرب في الأسواق الخارجية، وتحرر بلادنا من التبعية إلى تقلبات الأسواق الدولية، وحماية المواطن من ذلك وانعكاساته على وضعه الاجتماعي.

الفلاحة، السيد الوزير، دورها في التشغيل ودورها في التغذية ودورها في مكافحة الفقر ودورها في تحقيق الأمن الغذائي والأمن واستقرار. ولذلك فإننا بالقدر الذي نكن لكم احتراماً كبيراً والقدر الذي نعبر على ارتياحنا لاستمراركم في قطاع الفلاحة، فإننا يجب أن نكون معكم صرحاء وموضوعيين لطرح المشاكل واقتراح الحلول ليكون خير عون لكم على تحمل هذه الأمانة، فنحن مؤمنون بمقاربة تشاركية والحوار والتواصل بين الوزارة والفلاحة والغرف والمهنيين والبرلمانيين، فنحن داخل هذه اللجنة نترفع دائماً عن الاتماءات السياسية لتكون اللغة السائدة بيننا هي لغة الفلاح هي لغة الصراحة.

السيد الوزير،

بالرجوع إلى النشرة الإحصائية الصفحة 669، نلاحظ أن الثروة المائية لبلادنا سواء تعلق الأمر بالمياه الجوفية أو المياه السطحية فإنها تتركز بالغرب والشمال بحوضي اللوكوس وسبو 9260 مليون متر مكعب في السنة بالنسبة للمياه السطحية و1305 مليون متر مكعب من المياه الجوفية.

التحدي الذي يواجهنا السيد الوزير فيما يتعلق باستثمارات الفلاحة والمخططات الحكومية، وأتم تعلمون أن هناك أحواض مائية أخرى بدأت تعرف تناقصاً تدريجياً بفعل التحولات المناخية، أقول السيد الوزير التحدي الأكبر الذي يواجه المخططات الحكومية، هل سنبقى مكتوفي الأيدي أم أن الاستثمار الفلاحي سيخضع لتوجيه حكومي إرادي إلى المدارات والمجالات الفلاحية التي تتوفر على الثروات المائية؟

السيد الوزير،

التحدي الكبير الذي يواجه الفلاح المغربي في سنوات الجفاف ينعدم الإنتاج وتكون الخسارة كبيرة، بوقوع الجريجة والفيضانات التبروري والارتفاع الشديد للحرارة، تكون الكارثة، وفي السنوات الجيدة تكون

نحن اليوم نعيش تحولات عميقة على مستوى المجتمع المغربي، فئات جديدة من الشباب، بتطلعات جديدة لها مطالب ملحة وعاجلة في الشغل، والفقر والتهميش والمشاركة السياسية وهناك من يشغل هذه الحاجيات والمطالب المشروعة للتغريب بشبابنا والدفع نحو المجهول، التطرف، العنف والانقلابات وتشجيع ثقافة التئيس والتشكيك في المؤسسات.

السيد الوزير المحترم،

كما يقال في المثل الشعبي، شوية من الحنا وشوية من رطوبة الديدن. هناك أمور أمنية ترتبط بالخارج وبالسياق الخارجي لبلادنا وبالأمورات الدينية لخصوم الوحدة الترابية.

هناك أمور لها ارتباط بسيقاتنا الداخلية وبالتطورات التي يعرفها المجتمع، التحولات السوسولوجية والديموقراطية والاقتصادية.

لكن هناك أمور تعود إلى تساهلنا مع بعض الحركات والاحتجاجات باسم السلم الاجتماعي تارة وباسم حقوق الإنسان تارة أخرى، وباسم القطع مع النظام الأعيان تارة أخرى، والأعيان كانوا دائما يلعبون دور الوساطة بين الدولة والمجتمع، والأحزاب اليوم بالفعل مجموعة من الحثيات غير قادرة على ملء هذا الفراغ والدليل هو أن كل الحركات الاحتجاجية والحركات تعلن رفضها للأحزاب السياسية بدون استثناء وترفض حتى التحاور معها، وما يقع الآن بالحسبية يحمل من المضامين والدلالات الكثير في هذا السياق، كيف نفهم سياق الأحداث والواقع مباشرة بها الانتخابات العامة والتشريعية الأخيرة، كيف نفهم الأحداث والوقائع في سياق ارتباطها بالحسبية التي تحمل رمزية جغرافية وتاريخية عميقة؟ كيف نفهم الرفع المتزايد والمتواتر لسقف المطالب وتعميمها التدريجي لتشمل مناطق أخرى ومجالات متعددة؟ ما هي طبيعة التأطير الذي تقوم به الوزارة للأحداث وكيفية تتبعها ومراقبتها ومحاصرتها لتجنب الانقلابات؟ أي دور للأحزاب السياسية؟ المنتخبون؟ الحكومة لم تتواصل مع الرأي العام ولا توجه.

ختاما لا يسعنا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي إلا التنويه بالعمل الذي تقوم به الوزارة. وشكرا.

3- مداخلة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاعات الخارجية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة،

السادة المستشارين المحترمين،

بهذه المناسبة نهني السيد الوزير على هذه الثقة المولوية ونحن واثقون أنكم واعون بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقكم ومؤهلون للقيام بواجبكم، نظرا للتجربة التي راكمت في هذا المجال في مواقع المسؤولية وخبرتم وإطلاعكم على خبايا الدبلوماسية المغربية، معبرين لكم عن استعدادنا

والأصناف، واحد وستون سنة من العطاء، لزاما علينا أن نقف لهؤلاء الرجال، رجال الأمن، وقفة إجلال وتقدير.

السيد الوزير،

إن المسألة الأمنية اليوم فيها إحدائيات ومستجدات وطنية جديدة تفرض استراتيجية أمنية متكاملة للتعامل مع المستجدات، هناك التطورات والتداعيات الناجمة عن مسار ملف وحدتنا الترابية، وأصبحنا اليوم نتحدث عن انفصالي الداخلي وانفصالي الخارج.

عامل الهجرة كنا بالأمس نواجه التدفقات البشرية وأساسا الوطنية من المغرب إلى أوروبا، اليوم وباعتبار الموقع الجغرافي لبلادنا، أصبحت اليوم ظاهرة معتمدة بامتياز، أصبحت محكومة بدينامية التدفقات البشرية الجهوية والدولية، الهجرة من الدول الإفريقية ثم تدفق المهاجرين السوريين.

وبالرغم من العناية الخاصة التي أولاها المغرب بأوامر سامية لهذا الملف تبقى تحدياته الأمنية كبيرة جدا، إذ أن هذه التدفقات من المهاجرين توازها مخاطر لها علاقة بالإرهاب والجريمة المنظمة والجريمة ومخاطر أخرى محددة للمجتمع وفي بعض الأحيان الأمن الصحي للمواطنين.

ولأجل ذلك، واعتبارا للدور الإيجابي والمركزي لمصالحكم، نتساءل عن الأولوية التي تعطونها لهذا الملف.

عامل آخر يضاف إلى التحديات الأمنية ببلادنا بعدما سمي بالربيع العربي، سادت لدى الشعوب العربية ثقافة جديدة في التعامل مع واقعها، ومن الطبيعي أن تعرف بلادنا خلال سنة 2010 و2011 حراكا اجتماعيا شعبيا، تعاملت معه الدولة بالحكمة والتبصر، إذ كان لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده المواقف الحاسم لانطلاق الإصلاحات الكبرى بدءا من دستور 2011 إلى تجديد المؤسسات وتنزيل القوانين المرتبطة بالدستور والانتخابات والأحزاب السياسية.

كان لهذه الإصلاحات وقعها الكبير في عبور المغرب حراك الربيع العربي، عبورا آمنا، لكن هذا الإنجاز الذي نعتبره الاستثناء المغربي يتطلب الانتباه والحذر، لأن كل ذي نعمة محسود عليها، فبتتبعنا إلى كرونولوجيا الأحداث، من أديم إزيك وحراك الربيع العربي حيث سجلت احتجاجات وتوترات بخريكة أحداث طانطان، خنيفرة، سجلت حالات عنف جماعي بالملاعب الرياضية والتظاهرات، انفلاتات أمنية بتازة ومدن أخرى صغيرة إلى الوقائع الحالية بالحسبية.

هذا المسلسل، السيد الوزير، لا يمكن النظر إليه بنظرة انغزالية وتجزئية بل يجب التعامل معه بنظرة شمولية لها علاقة بالتحولات التي يعرفها المجتمع المغربي، وكذلك التحولات الإيجابية التي تعرفها الدولة المغربية.

نحن اليوم حاضرون بقوة في إفريقيا ويوما بعد يوم يتعزز دورنا الإفريقي برسالة إنسانية تنموية عادلة، وهذا يضر بمصالح بعض جيراننا المحيطين بنا، ويجعل بلادنا مستهدفة من أعداء خارجيين.

للتعاون معكم، ونحن من جانبنا كبرلمانيين واعدون أننا معنيون بل فاعلون في هذا المجال من خلال الدبلوماسية الموازية، الدبلوماسية البرلمانية.

أيها السيدات والسادة،

إن إشراف جلالة الملك شخصيا على السياسة الخارجية للمملكة وتنوع جلالته للمسار الذي تسلكه الدبلوماسية المغربية من خلال التوجيهات الملكية السامية، جعل دور هذه الأخيرة فعالا في الدفاع عن وحدة المغرب الترابية وسيادته وتعزيز مكانته الدولية، وما عودة المغرب إلى الإتحاد الإفريقي إلا تنويع لهذا العمل الجبار الرائد، حيث رحبت جل الدول الإفريقية والقوى العالمية بهذه العودة والتي عبر الجميع على أنها ستكون نقطة تحول في تاريخ القارة الإفريقية ونصرة قضاياها وتحسين مستوى عيش شعوبها وانعاش تعاونها الاقتصادي وتعزيز أمنها ومحاربة الفقر والهشاشة التي تعيشها العديد من دولها ومكافحة آفة الإرهاب والتي تعاني منه القارة، كما ستعزز علاقة القارة الإفريقية بباقي القارات الأخرى، مما سيجعل صوت إفريقيا مسموعا في جميع المحافل والمؤسسات الدولية.

أيها السيدات والسادة،

إن الدبلوماسية المغربية عرفت انتعاشا قويا من خلال زيارة جلالة الملك لأكثر من 30 دولة إفريقية وتوقيع أكثر من 1000 اتفاقية، جعل عدد من الدول الإفريقية تسحب اعترافها بالكيان الوهمي، ونحن الآن حكومة وبرلمانا ومجتمعا بمختلف مكوناته وأطيافه وهيئاته أمام تحدي تفعيل وتنزيل هذه الاتفاقيات بشكل يقوي من الحضور المغربي ويعزز مكانته ويرفع من درجة الثقة في التعامل معه، ولا يمكن أن يكون لهذا النجاح إلا النتائج الطيبة على بلدنا وعلى محيطنا.

أيها السيدات والسادة،

إن هذه الدينامية والحركة تدفعنا إلى المطالبة بالمزيد من تنويع شركائنا خاصة في أمريكا اللاتينية ومنظمة الكرايب وآسيا، مع التأكيد على تطوير علاقتنا مع حلفائنا التقليديين خاصة الإتحاد الأوروبي ودول الخليج.

أيها السيدات والسادة،

إن الإمكانيات المرصودة للوزارة تبقى غير كافية لبلوغ الأهداف والاستراتيجيات المحددة، كما أن الموارد البشرية والظروف التي تشتغل فيها سواء على مستوى الوزارة أو السفارات أو القنصليات لا تمكنها من القيام بواجبها وتقديم الخدمات المطلوبة منها سواء تلك المتعلقة بخدمة قضايا مغاربة العالم أو الأجانب الذين يترددون عليها أو المهاجرون إلى بلدنا أو الذين يقصدونه كمنطقة عبور أو الراغبين في الإقامة أو المؤسسات والشركات الراغبة في الاستثمار بالمغرب، خصوصا أن بلدنا أصبح قبلة لكل هؤلاء لما ينعم به من استقرار وما يقدمه من عرض في كل هذه المجالات.

أيها السيدات والسادة،

لا يخلو خطاب ملكي من أي مناسبة وإلا ويذكر جلالته بضرورة تعزيز العلاقات الخارجية والوفاء بالتزامات المملكة الدولية وضرورة من سياسة تعتمد مبدأ تعزيز السلم والسلام عبر أرجاء العالم.

وبهذه المناسبة ننحني بكل إجلال أمام أرواح أفراد قواتنا المسلحة الملكية والتي أزهقت من أجل هذا الهدف الإنساني النبيل.

وقفنا الله وإياكم لما فيه الخير لبلدنا وشعبنا بل لما فيه خير بلدان وشعوب العالم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.